ⵜⴰⵖⵍⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ
ⵜⴰⵢⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵏ ⴰ ⵜⵎⴰⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵏⵉⵏ
ⵙ-ⴼⵙ - ⵣ-ⵙ
Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Saïs -Fès

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس – فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات والتراث والتهيئة المجالية
تكوين الدكتوراه: التاريخ والتراث
مختبر: التراث، دراسة، صيانة، إنقاذ
محور: التاريخ

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية

في موضوع:

شمـــــــــــال المـــــــــغرب وأوروبـــــــــا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

إعداد الطالب الباحث:
خالد البقالي

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد العمراني

تاريخ المناقشة: الاثنين 15 يوليوز 2019م.

لجنة المناقشة:

الدكتور عبد الإله الدحاني (المدرسة العليا للأساتذة بالرباط).....رئيسا.
الدكتور عبد الرزاق لكريط (كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس)... عضوا.
الدكتور سيدي محمد الكتاني (كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس).....عضوا.
الدكتور محمد العمراني (كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس).....مشرفا ومقررا.

السنة الجامعية:

1439- 1440 هـ / 2018- 2019 م

مـــــقـــدمـــــة

مقدمة

لا شك أن الوضعية الجغرافية لمنطقة شمال المغرب الاستراتيجية، المطلة على واحد من أهم المضايق العالمية، أن تكون مسرحا لتطورات لم يكن مستحيلا أن تدخل التأثيرات الخارجية في رسم خططها.

كما كانت من بين الأسباب العديدة التي جعلتها على اتصال مبكر بالشعوب الأوربية، وهذا ما جعلها عرضة للأحداث الكبرى التي شهدها فجر القرن الخامس عشر الميلادي، المتمثلة في احتلال مدينة سبتة وبعدها باقي الثغور الشمالية والقضاء على آخر معقل للوجود الإسلامي بالأندلس وترحيل المورسكيين. وهذا راجع بالأساس إلى تخلي المغرب عن الجهاد والانتقال إلى موقع الدفاع، بعد أن كان بيده زمام المبادرة في الهجوم. نتج عن ذلك مضاعفات سياسية واقتصادية فرضت على المنطقة الشمالية المغربية وحكامها مواجهة ظروف صعبة، تأرجحت بين العلاقات العدوانية والسلمية، بين القطيعة والاستمرار في العلاقات مع الدول الأوربية ودولتي إيبيريا بالخصوص.

وبعودتنا إلى المصادر التاريخية نجد أن الاتصالات الدبلوماسية بين شمال المغرب والدول الأوروبية ترجع إلى فترات قديمة، وخلال القرن السادس عشر الميلادي سارعت الدول الأوروبية إلى ربط علاقات دبلوماسية وتجارية مع المغرب الذي كان ما يزال يحظى بهيبة واسعة على النطاق الدولي إثر انتصاره في معركة وادي المخازن. ومع حلول القرن السابع عشر، خاصة الفترة التي تفصل بين وفاة أحمد المنصور السعدي وبداية استقرار العلويين، عرفت هذه الفترة نوعا من الغموض، نظرا لما حل بالمنطقة الشمالية المغربية من تقلبات سياسية أفرزت لنا كيانات سياسية تسعى إلى الحكم، غموض هاته الفترة غموض نسبي، ذلك أن هذه الفترة معروفة – على الأقل – في الخطوط العريضة للأحداث التي تملأ كتب التاريخ والتراجم المغربية. إلا أن مجمل الحديث فيما ورد من المؤلفات يكون في الغالب حول شخصيات الأحداث الرئيسية(السلاطين) التي تستقر عادة في العواصم أو المدن الرئيسية. الشيء الذي يجعل تلك المراكز تستأثر بانتباه واهتمام المؤرخ، في حين تبقى الزعامات التي ظهرت خلال هاته الفترة – بالمناطق البعيدة جغرافيا عن المراكز

الرئيسية – مجهولة أو شبه مجهولة عند المؤرخ المغربي القديم، وحتى إذا توفرت بعض المعلومات عنها فإنها تظل مبعثرة.

ويرجع سبب ذلك وبدون شك إلى أن المؤرخين المغاربة القدماء - أو معظمهم - كانوا مؤرخين رسميين للملوك، فيبتعدون عن الحديث عن الزعامات الجهوية باعتبارها شخصيات معادية للسلطة المركزية أو منافسة لها، رغم أنها استأثرت بمناطق نفوذ شاسعة بالمغرب، وشكلت محورا أساسيا في ربط العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول الأوروبية.

واستحضارا للعلاقات الدبلوماسية التي جمعت بين حكام المنطقة الشمالية المغربية والدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، واعتبارا لأهمية الكبرى التي تكتسيها في تاريخ المغرب الحديث، أردنا الخوض في اقتحام ميدان البحث في هذا الموضوع، وذلك بجعل «شمال المغرب وأوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر » عنوانا لبحثنا هذا.

وكانت رغبتنا في اختيار هذا الموضوع الذي حددنا له الإطار الجغرافي شمال غرب المغرب والإطار الزمني ما بين 1603م إلى غاية 1727م نابعة من عدة اعتبارات وجملة من الدوافع، يمكن إبرازها في العناصر الآتية:

- تتميز الفترة التي أردنا تناول الإشكال فيها بالطول: فهي تمتد طيلة القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين، وهي فترة تاريخية مديدة تميزت بكثافة الأحداث السياسية وسرعتها، فقد شهد المغرب خلالها أزمة سياسية خانقة، ساهمت في تأجيج جذوتها النزاعات العسكرية الضاربة بين أبناء السلطان أحمد المنصور، وظهور زعامات سياسية محلية منفصلة عن السلطة السعدية بالمنطقة الشمالية، أبرزها زعامة المجاهد محمد العياشي ببلاد الغرب ومصب أبي رقراق وصولا إلى سواحل المنطقة الشمالية، وزعامة الدلاء من بعده بالأطلس المتوسط وتادلة وسلا والمناطق الشمالية، وزعامة أولاد النقسيس بتطوان، والخضر غيلان ببلاد الهبط والمناطق الشمالية.

ثم تولت الأسرة العلوية شؤون الحكم بالمغرب وبسطت نفوذها على المنطقة الشمالية، وقد تمكنت من تحرير واسترجاع بعض الثغور الشمالية المحتلة خاصة خلال فترة المولى اسماعيل التي امتدت من 1672 إلى 1727م. فتمكنت المنطقة الشمالية المغربية من العودة إلى الإشراف على أغلب السواحل الشمالية، طيلة هذه الفترة، وتنتهي بوفاة المولى اسماعيل حيث عمت بالمغرب سلسلة من الاضطرابات السياسية، دامت ثلاثة عقود، أثرت بشكل كبير على المنطقة الشمالية المغربية.

وقد كان لهذا الانقسام الداخلي الذي عرفه المغرب آثار سلبية على الدولة والمجتمع على حد سواء، بحيث كثرت الفتن والأهوال، وعمت الأزمة والخراب سائر القواعد والهياكل التي كان يرتكز عليها المغرب، هذا في الوقت الذي قوي فيه خطر الاحتلال الأجنبي للسواحل المغربية على أمن سكان المناطق المجاورة له بفعل أعمال القرصنة التي كانت نشيطة في عرض البحر، فهذه الأوضاع المتأزمة انعكست سلبا على نفسية الفرد المغربي، وولدت لديه شعورا قويا بالرفض للواقع المعيش والثورة على ما هو طبيعي، إذ بلغت شدة تذمره من هذا الواقع المتأزم منتهاها، فلم يعد قادرا على تلقي المزيد من الإهانات والتجاوزات، وأصبح لديه استعداد ذهني لقبول كل الحلول الممكنة لتجاوز أزماته الذاتية[1].

فسارعت الأطراف السياسية المتنافسة فيما بينها إلى ربط علاقات دبلوماسية وتجارية مع الدول الأوروبية من أجل تلبية حاجتها الضرورية من العدة العسكرية، ولم تكن تسعى إلى استخدامها في إعداد وتنظيم الحملات الجهادية لتحرير الثغور المغتصبة من قبضة القوى الإيبيرية، بل كانت تسعى إلى استخدامها في الصراعات الداخلية، وهذا ما زاد من تعميق الأزمة على كافة المستويات، ومن ثم ساهم في تأخر شمال المغرب وتراجعه عن مسايرة ومواكبة عصره.

- النقص في الأبحاث والدراسات المهتمة بعلاقات شمال المغرب مع الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر وبداية الثامن عشر الميلاديين باستثناء العمل الذي أنجزه الفرنسي هنري دي كاسترى عن المصادر المنشورة لتاريخ المغرب حينما خصص سلسلة

[1] - أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية خلال القرن السابع عشر (1603-1668م)**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سنة 2006-2007، ص.3.

مكونة من خمسة عشر مجلدا، تبقى الأعمال الأخرى الصادرة هنا وهناك من قبل بعض الباحثين المغاربة والأجانب مطبوعة بالتعميم أو التخصيص[1] في إطار علاقات شمال المغرب بأوروبا، أكثر من ذلك اهتمت بالسلاطين السعديين ثم العلويين فيما بعد وأهملت الزعامات التي لعبت دورا كبيرا في المنطقة الشمالية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

- المساهمة في إبراز علاقات حكام المنطقة الشمالية المغربية مع أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين إلى جانب ثلة من الدارسين والباحثين المغاربة[2].

- انسجام موضوع بحثنا مع توجهات وأهداف وحدة التكوين والبحث التي كنا ننتمي إليها وهي ماستر: المغرب والمحيط الدولي خلال العصرين الحديث والمعاصر.

ويتضح مما سبق أن موضوع علاقات شمال المغرب مع الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ما زال في حاجة إلى مزيد من البحث والتعميق، ونهدف بهذه الدراسة إلى الوقوف عند بعض الإشكاليات العريضة التي سنتناولها في الموضوع وهي: قيام الزعامات المحلية بالمنطقة الشمالية ومعارضاتها للسلطة السعدية، جاء نتيجة ما آلت إليه الأوضاع بالبلاد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تخلي السعديين عن الجهاد، إذن هل استطاع حكام المنطقة الشمالية القيام بما فشلت به السلطة السعدية؟ أم أنهم ساهموا بدورهم في تأزيم الأوضاع بالمنطقة الشمالية المغربية؟ وهل كان ربط علاقاتهم الدبلوماسية والتجارية مع الدول الأوروبية من أجل

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية حلقة من تاريخ المغرب في القرن 17م**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الأولى 1982.

- عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة- المجتمع- الدين)**، منشورات جمعية تطوان أسمير، الطبعة الاولى، 2007.

[2]- يمكن أن نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال:

- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية في القرن الحادي عشر هجري (17م)**، أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، السنة الجامعية 1989-1990.

- عبد الإله الدحاني، **المغرب ومضيق جبل طارق 1684-1815، محاولة لفهم علاقات المغرب بمجاله البحري**، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، السنة الجامعية 2003-2004.

الإقلاع بالبلاد وتحريرها؟ أم كان هدفهم من هذه العلاقة هو تلبية حاجاتهم الضرورية من العدة العسكرية بغية استخدامها وسيلة لتوسيع دائرة الاقتتال الداخلي؟ وما مدى استفادتهم من هذه العلاقة؟ وما هي العوامل التي ساعدت العلويين على البروز في الساحة الشمالية المغربية كقوة بديلة لهؤلاء الزعامات؟ وهل استطاعوا تحرير الثغور الشمالية المحتلة؟ وما هي الظروف التي ساعدتهم على تحقيق ذلك؟ وهل استفادوا من ربط علاقاتهم مع الدول الأوربية؟.

إن طبيعة الموضوع يفرض علينا أن نسلك فيه المنهج التاريخي وذلك من خلال تقديم مجموعة من المعلومات التاريخية حول علاقات حكام المنطقة الشمالية بالدول الأوروبية وتفسيرها، من أجل استخلاص ما مدى استفادة المنطقة الشمالية من ربط علاقاتها بالدول الأوربية؟

مما لا شك فيه أن عملا صادف صعوبات وعراقيل لا تساهم في الإحاطة بمختلف جوانبه وتفاصيله، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- فرضت علينا طبيعة الموضوع القيام بعدة رحلات والتنقل بين دور الأرشيف المغربية بهدف جمع المعلومات التي تهم منطقة شمال المغرب بأوروبا خلال الفترة المدروسة، إلا أن الحصيلة كانت على العموم ضعيفة، نظرا لقلة الوثائق بالنسبة لموضوعنا وغزيرة فيما يخص العهود الأخرى خاصة في عهد سيدي محمد بن عبد الله وما بعده.

- عدم وجود معطيات كافية بالمصادر التاريخية المغربية عن موضوع دراستنا.

- صعوبة قراءة بعض الوثائق خصوصا أنها محررة باللغة الفرنسية القديمة.

وللتغلب على هذه العراقيل، حاولنا الاستفادة من التوجيهات والنصائح التي كان يقدمها لي أستاذي المشرف الدكتور محمد العمراني، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، وتحمل عناء تقويمه وتصويبه، فله مني أسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

كما كان علينا الاستناد إلى جملة من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع شمال المغرب وأوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، سنحاول استعراض مجموعة منها على سبيل الاقتضاب:

رجعنا إلى بعض المصادر المغربية والأجنبية لتوثيق الوقائع التاريخية المتصلة بالفترة المدروسة، نخص منها بالذكر :« نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي» لمحمد الصغير الإفراني[1]، كما رجعنا إلى« المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب» الذي صنفه الكونت هنري دي كاستري في عدة مجلدات[2]، وهو عمل ضخم عظيم الفائدة، يرتكز على مجموعة وثائقية مهمة مودعة بدور المحفوظات الأوروبية، مكننا من سد بعض الثغرات التي لم تسعفنا الوثائق والمصادر المعتمدة الأخرى من سدها، بحيث لا يمكن للباحث في موضوع كهذا أن يستغني عن الرجوع إليه، والنهل مما يوفره من مادة تاريخية قيمة، وبذلك تتجلى أهميته وقيمته العلمية الكبيرة.

واعتمدنا أيضا على الأطروحة التي أنجزتها زهراء إخوان عن« العلاقات المغربية الخارجية في القرن الحادي عشر الهجري (17م)[3]» بحيث أفادت مما أوردته من الإشارات والمعطيات الهامة عن بعض السفارات المتبادلة بين الزعامات الشمالية والدول الأوروبية، وعن بعض المعاملات التجارية التي جرت بين الطرفين خلال الفترة التي ندرسها.

وعدنا كذلك إلى بعض الأعمال التي قام بها عبد المجيد قدوري، والتي لامست الموضوع الذي نبحث فيه، ككتابه عن «المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر

---

[1] - الإفراني (محمد الصغير المراكشي)، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق، هوداس، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الثانية 1988.

[2] -De Castries (Henry) , *Sources Inédites de L'histoire du Maroc, Pays-Bas, 1ere sérés, Dynastie saadienne*, 6 Tomes, Edition Ernest Leroux, Paris, Martinus Nijhoff, La Haye, 1906 – 1923.

-De Castries (Henry) , *Sources Inédites de L'histoire du Maroc, France, 1ere série, Dynastie saàdienne, Ernest Leroux*, paris, Tome II, 1909, Tome III, 1911.

-De Castries (Henry) , *Pierre de Cenival et Philippe de Gosse Brissac, S.I.H.M, Angleterre, 1ere, Dynastie saadienne*, 3 Tomes, Paris, Londres, 1918- 1936.

[3] - إخوان (زهراء)، **العلاقات المغربية الخارجية في القرن الحادي عشر هجري (17م)**، أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، السنة الجامعية 1989-1990.

والثامن عشر(مسألة التجاوز)[1]»، وإلى بعض مقالاته المنشورة، مثل «دبلوماسية المأمورية / دبلوماسية التأسيس [2]»، فاستفدنا من كل هذه الأعمال القيمة فيما يخص حديثنا عن القرصنة الأوروبية بالسواحل الشمالية المغربية، وعن مظاهر الخراب التي شهدتها المنطقة الشمالية المغربية بعد نهاية عهد السلطان أحمد المنصور، وغير ذلك من الإشارات.

وقد تم الاستناد كذلك إلى الدراسة الهامة التي قدمها محمد ابن عزوز حكيم عن «أصيلا قرن من تاريخها الذهبي (1589- 1689م)[3]» ذلك في أثناء حديثنا عن كيفية سقوط مدينة العرائش والمعمورة وأصيلا بيد الإسبان، ومدينة طنجة بيد الإنجليز، واهتمام المرابط العياشي والخضر غيلان بأمر هذه الثغور المحتلة، وكيفية استرجاع هذه الثغور وتحريرها من طرف المولى اسماعيل.

وعدنا كذلك للدراسة التي قدمها أحمد الأزمي «العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان المولى اسماعيل (1672/1727)[4]»، حيث يقوم بجرد لأسماء السفراء المغاربة في الخارج والسفراء الأجانب في المغرب.

واعتمدنا على الدراسة القيمة التي قدمها عبد العزيز سعود « تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة- المجتمع- الدين)[5]»، حيث يقدم لنا تحليلا عميقا لتاريخ تطوان السياسي والاجتماعي، وركز المؤلف على تطوان عاصمة متوسطية خلال القرن الثامن عشر، حيث

---

[1] - قدوري (عبد المجيد)، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر (مسألة التجاوز)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.

[2] - عبد المجيد قدوري، «دبلوماسية المأمورية / دبلوماسية التأسيس»، ضمن ندوة **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 105، ص، 255 -269.

[3] - ابن عزوز حكيم (محمد)، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي (1589-1689م)**، تطوان، 2004.

[4] - أحمد الأزمي، **العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان المولى إسماعيل (1672 /1727)**، منشورات ما بعد الحداثة بفاس، سنة 2007.

[5] - السعود (عبد العزيز)، **تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة- المجتمع- الدين)**، منشورات جمعية تطوان أسمير، الطبعة الاولى، 2007.

يتطرق للوفود التي انطلقت من تطوان إلى الدول الأوربية، وقضايا التجار والجهاد البحري وفك الأسرى، كما يناقش بعض الاتفاقيات التي أبرمت بين المغرب والدول الأوربية.

كما اعتمدنا على مؤلفات ودراسات أجنبية مترجمة، نقتصر منها على سبيل الذكر كتاب «تاريخ العلاقات الإنجليزية- المغربية حتى عام 1900م[1]» لمؤلفه روجرز، استعرض فيه الباحث تطور مسار العلاقات المغربية الإنجليزية منذ مطلع القرن السادس عشر إلى غاية القرن العشرين، بشكل يغلب عليه في بعض الأحيان طابع التعميم.

واعتمدنا كذلك على الكتاب الذي قامت بترجمته اللوه آمنة قضية العرائش من خلال كتاب "العرائش" للمؤلفين الإسبانيين طوماس غارسيا فيغيراس وكارلوس رودريغز خوليا، منشور بمجلة البحث العلمي، الأعداد 27 إلى 31 (1397هـ /1977م- 1400/1980م). وهذه السلسلة من المقالات تقدم كتاب "العرائش" مترجما مع تعليقات، توضح كيفية سقوط العرائش في يد الإسبانيين سنة 1610م، ومراحل استقرار المحتلين فيها، وجوانب من المقاومة المغربية إلى أن تم تحريرها سنة 1689م.

وعدنا كذلك إلى بعض الدراسات الأجنبية مثل كتاب « Le Defontin Mascange, *Grand Ismail. Empereur du Maroc*. Paris. Harpon et Cie.1929»[2] يقدم هذا الكتاب متابعة مستفيضة لمنجزات السلطان مولاي اسماعيل، وخاصة فيما يخص عملية استرجاع مدينة المعمورة وطنجة والعرائش، وعمليات حصار سبتة وعلاقات المغرب مع فرنسا.

كما اعتمدنا على كتاب Caille, Jacques*. La Représentation diplomatique De la France au Maroc*. Publication de L'I.H.E.M.1951.[3] يقدم الكتاب نبذة عن

---

[1] - روجرز (ب.ج)، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ترجمة ودراسة وتعليق يونان لبيب روق، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1981م.

[2]- Defontin (Mascange)**,** *Le Grand Ismail. empereur du Maroc*. Paris. Harpon et Cie.1929.

[3] - Caille (Jacques). *La Représentation diplomatique De la France au Maroc*. Publication de L'I.H.E.M.1951.

ممثلي فرنسا في المغرب من مبعوثين وسفراء وقناصل، حيث يتحدث عن المشاكل التي جاء من أجلها هؤلاء من أجل التوصل إلى حلول لها، خاصة مشكل التجارة والأسرى.

وهكذا بعد جمع المادة المصدرية المعتمدة، انتهى بنا الأمر إلى تقسيم العمل إلى ثلاثة أبواب، وكل باب أدرجنا تحته مجموعة من الفصول والمباحث.

تناول الباب الأول الاحتلال الأجنبي للسواحل الشمالية المغربية ومراحل مقاومته خلال القرن 17م و 18م، وجعلناه في أربعة فصول. فقد أفردنا الفصل الأول للحديث عن بداية الاحتلال الأجنبي لسواحل المنطقة الشمالية وحيثياته، فتحدثنا عن الأطماع الأجنبية للسواحل الشمالية، فاستعرضنا كيفية سقوط بعض المدن الشمالية في يد الأوربيين قبل بداية القرن السابع عشر، مثل سبتة وطنجة وأصيلا، والمدن التي وقعت في أيديهم خلال القرن السابع عشر الميلادي، مثل العرائش والمعمورة. وحاولنا الوقوف على الأسباب التي ساهمت في ذلك، وحللنا مختلف وجوه التهديدات الأوربية التي تعرضت لها المنطقة الشمالية على يد كل الدول الأوربية الغربية.

وفي الفصل الثاني: وقفنا على ردود فعل السلطة السعدية، فأشرنا إلى عجز السعديين عن مواجهة الغزو الأجنبي بفعل مجموعة من العوامل منها: الأوضاع السياسية التي عرفتها البلاد نتيجة الصراع الذي قام بين أبناء المنصور حول الحكم وتخليهم عن الجهاد. كما أشرنا إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الحروب وما ترتب عن ذلك من خسائر على المستوى التجاري والفلاحي، ثم تطرقنا إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية التي عرفها المغرب بسبب الحروب والوباء والكوارث الطبيعية التي أنهكت كل طاقاته وتسببت في تفتيت جهاز الدولة ومحو الأطر المغربية التي كانت مسؤولة عن تدبير هياكل الدولة السياسية والثقافية والاجتماعية وتسييرها. كل هذا تسبب في زعزعة ذهنية المغاربة الذين أصبحوا متشبثين بالغيب وينتظرون المنقذ، فظهرت الزعامات المحلية كقوة بديلة فدخلت في صراع مع أبناء المنصور حول السلطة. وكان عنوان العنصر الثاني هو ظهور الزعامات المحلية بالمنطقة الشمالية المغربية خلال القرن السابع عشر الميلادي، فقمنا

بتقسيمه إلى أربعة عناصر، أشرنا في العنصر الأول إلى زعامات أسرة آل النقسيس بتطوان، وفي العنصر الثاني أشرنا إلى زعامات محمد العياشي بمنطقة الغرب وصولا إلى الشمال والعنصر الثالث أشرنا إلى زعامات الدلاء بالمنطقة الشمالية و العنصر الرابع تطرقنا إلى زعامة الخضر غيلان بمنطقة الهبط. وذلك باعتمادنا على التسلسل الزمني، فوجدنا أن جميع هذه الزعامات التي تولت السلطة بالمنطقة الشمالية قامت بمحاولات عديدة لاسترجاع المناطق المحتلة، إلا أنها لم تتمكن من ذلك فاستمر الأمر على ما هو عليه حتى ظهرت السلطة العلوية، وتمكنت من بسط نفوذها على السلطة بالمنطقة الشمالية المغربية، فكان ذلك عنوان الفصل الثالث الأسرة العلوية وتحريرها للمنطقة الشمالية، فتناولنا في العنصر الأول الحديث عن المولى الرشيد وبدايته في تحرير الثغور الشمالية إلا أنه وافته المنية قبل أن يتمكن من ذلك، فتولى المولى اسماعيل استكمال مهمة التحرير، فكان ذلك محور العنصر الثاني فعنوناه بالمولى اسماعيل وتحرير الثغور الشمالية المغربية، فتعرضنا للحصار الطويل الذي فرضه المولى اسماعيل على سبتة لمدة تقارب ثلاثين سنة، وحاولنا الوقوف عند أهم الأسباب التي حالت دون نجاح هذا الحصار، ووقفنا على الظروف التي ساعدت المولى اسماعيل على تحرير كل من المعمورة وطنجة والعرائش وأصيلا، واطلعنا على الدور الذي لعبه الجيش الريفي الشمالي بزعامة أسرة آل الريفي في تحرير هذه الثغور ليسمح بذلك للمنطقة الشمالية المغربية بالعودة إلى الإشراف على هذه السواحل.

وختمنا الفصل الرابع بالحديث عن الأسرى الأوربيين بالمنطقة الشمالية، فوقفنا على ظروف الأسر الذي تم عن طريق الحرب وعمليات الجهاد البحري، وظروف عيشهم، وكيفية معاملاتهم، ولاحظنا اهتمام الأوربيين بتحرير أسراهم إما عن طريق البعثات الدبلوماسية أو البعثات الدينية.

وعالجنا في الباب الثاني العلاقات السياسية بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، واشتمل هذا الباب على أربعة فصول، خصصنا الفصل الأول للتعريف بمفهوم الدبلوماسية وموقف الإسلام من العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأوربية، فعنونا هذا الفصل بالعلاقات الدبلوماسية الأوربية الأولى مع المنطقة الشمالية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للحديث عن بعثات المنطقة الشمالية لدى الدول الأوروبية، فتناولنا فيه المشاكل التي تعترض عملية إنجاز السفارات المغربية، وتطرقنا فيه بعد ذلك إلى ذكر سفارات المنطقة الشمالية المغربية التي وردت على الدول الأوروبية خلال الفترة المدروسة، فقمنا باستعراضها على الشكل التالي: سفارة شمال المغرب إلى فرنسا: (سفارة الحاج محمد تميم التطواني، سفارة الحاج محمد تميم الثانية إلى فرنسا سنة 1685م). سفارات شمال المغرب إلى انجلترا: (سفارة أحمد بو علي سنة 1623م ، سفارة محمد بن حميد وأحمد نارفايز، سفارة إلى طنجة سنة 1672م، سفارة محمد بن حدو العطار سنة 1681م، سفارة علي الصبان سنة 1700م، سفارة دي زاري سنة 1710م). سفارات شمال المغرب إلى هولندا: (سفارة اسكردو سنة 1686م، سفارة حاييم طوليدانو سنة 1691م).

وأفردنا الفصل الثالث للكلام عن البعثات الأوروبية إلى المنطقة الشمالية المغربية، فأوردنا جملة من السفارات والقنصليات الأوروبية بشمال المغرب خلال القرن السابع عشر الميلادي، ففيما يتعلق بالسفارات، فقد ذكرنا منها على سبيل المثال: السفارة الإنجليزية (سفارة هاريسون – سفارة جيل بين – سفارة بليك ، سفارة الأدميرال جون ستوكس- سفارة جون لورد بلاسيس- سفارة هنري هيوارد - سفارة سير جيمس ليسلي- سفارة المستر ستيوارت)، والسفارة الفرنسية: (سفارة تروبير– سفارة القبطان دولابار- سفارة سان أمانس - سفارة دون سانت أولون). والسفارات الإسبانية (سفارة سنة 1678م- سفارة الفرايلي خوان - وسفارة دييكو دولوس أنخيليس). أما فيما يخص القنصليات فقد ذكرنا منها القنصليات الفرنسية بشمال المغرب: (أندري برا - قنصلية بير كوتي- قنصلية شاطورينو - قنصلية جان بريى). القنصلية الإنجليزية بشمال المغرب: (قنصلية ناثانائيل ليوك- قنصلية أنطوني هاتفيلد). على أننا رتبنا هذه السفارات والقنصليات الأوروبية كما هو الشأن بالنسبة للسفارات المنطقة الشمالية المذكورة.

وتطرقنا في الفصل الرابع لمسار العلاقات بين حكام المنطقة الشمالية والقوى الأوروبية، فأوردنا جملة من العوائق والتحديات التي واجهت هذه العلاقات وتتمثل في (الجهاد البحري والقرصنة) الحروب والغارات البحرية سواء من طرف المجاهدين

المغاربة أو من القراصنة المسيحيين، نتج عنه عرقلة الحركة التجارية، وتهديد أمن وسفن التجار.

أما الباب الثالث والأخير من هذا العمل فقد تناولنا فيه العلاقات التجارية بين شمال المغرب والدول الأوروبية، وجعلناه في ثلاثة فصول، عالجنا في الفصل الأول النشاط التجاري بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال ق 17م و 18م، فتحدثنا في المبحث الأول عن موقف الإسلام من مسألة التجارة مع الأجانب، فأوردنا جملة من مواقف المؤلفين الغربيين والمغاربة على حد سواء إزاء هذه المسألة، وخصصنا المبحث الثاني لتجارة العدة العسكرية، والتي شكلت عنصرا مهما في العلاقات التجارية بين الجانبين إلى درجة جعلت حكام المنطقة الشمالية يصرحون لأمراء الدول الأوروبية بكون العدة الحربية تعد من أوكد المسائل التي لا ينبغي بحال من الأحوال التراخي في إرسالها.

أما المبحث الثالث فقد عالجنا فيه موقع الأسرى في ميزان العلاقات التجارية بين المنطقة الشمالية والدول الأوروبية، فحاولنا مقاربة مسألة الأسرى من زاوية تجارية، وكذلك من خلال الكشف عن استغلال الأوروبيين للأسرى المنطقة الشمالية المغربية كورقة ضغط للحصول على تنازلات تجارية، وعن استغلال حكام المنطقة الشمالية كذلك الأسرى الأوروبيين كمادة تجارية للحصول على العدة العسكرية اللازمة.

أما الفصل الثاني فوقفنا على أهمية المنطقة الشمالية في المبادلات البحرية المغربية الأوربية خلال القرنين 17 و18م، فتطرقنا في المبحث الأول لأهم موانئ المنطقة الشمالية التي كانت تعرف رواجا تجاريا، وحظيت باهتمام التجار الأجانب مرتبة حسب أهميتها. وفي المبحث الثاني أسردنا أهم المواد التي كان يتم تصديرها نحو الدول الأوربية، وفي المبحث الثالث وقفنا على أهم المواد المستوردة من الدول الأوربية خلال هذه المرحلة، أما المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل فعنوناه بتهريب السلع، وتطرقنا لأهم السلع التي كان يتم تهريبها بين الطرفين.

وفي الفصل الثالث والأخير حاولنا الكشف عن مستوى العلاقات التجارية بين سلاطين وزعماء المنطقة الشمالية والدول الأوروبية من الوهلة الأولى لانطلاق العلاقات بين

الطرفين، والذي لم يصل إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين شمال المغرب والدول الأوروبية بشكل عام، لكون التجارة بين الطرفين كانت عرضة لضغوطات داخلية وخارجية.

وقد أنهينا هذا العمل بخاتمة تتضمن مختلف الاستنتاجات والخلاصات التي توصلنا إليها.

البـــــــــــاب الأول:

الاحتلال الأجنبي للسواحل الشمالية المغربية ومراحل مقاومته خلال القرنين 17م و 18م.

البـــاب الأول: الاحتلال الأجنبي للسواحل الشمالية المغربية ومراحل مقاومته خلال القرنين 17م و 18م.

مما لاشك فيه أن للجغرافيا تأثير قوي في السيرورة التاريخية كما تؤكد ذلك الوقائع التاريخية في جميع أنحاء العالم، وخاصة بالنسبة للمناطق التي حظيت ولا تزال تحظى بأهمية استراتيجية. ويعتبر المغرب من هذه المناطق الحساسة، حيث فرض عليه موقعه المطل على واجهتين بحريتين، وعلى واحد من أهم المضايق أن يكون مسرحا لتطورات لم يكن بد من تدخل التأثيرات الخارجية في رسم خطوطها، وجعل سلاطينه المتعاقبين يستحضرون هذا المعطى في نهج سياستهم، ومن ثم كان من الطبيعي أن يشكل المضيق عنصرا مهما في المعادلة السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء.

وبذلك يمكن اعتبار القرن الخامس عشر منعطفا حاسما، جعل (منطقة شمال المغرب وثغورها) حاضرة بقوة في علاقات شمال المغرب وأوروبا. فمنذ بداية هذا القرن عرف المغرب أحداثا كبرى متمثلة في احتلال سبتة وبعدها باقي الثغور المغربية الشمالية والقضاء على آخر معقل للوجود الإسلامي بالأندلس، وبذلك يكون المغرب قد انتقل إلى موقف الدفاع – بعد أن كان بيده زمام المبادرة في اليابس الأوروبي لمدة قرون – مما ترتب على ذلك مضاعفات سياسية واقتصادية، فرضت على الدولة المغربية بصفة عامة ومنطقة الشمال بصفة خاصة مواجهة ظروف صعبة، ليس أقلها صعوبة التوفيق بين التيار الجارف المعادي للأوروبيين والإمكانيات المتاحة لصد هؤلاء على السواحل وحماية البلاد من زحفهم وفي ذات الوقت التعامل معهم تجاريا[1].

إذن فماهي اسباب احتلال السواحل الشمالية المغربية من طرف القوى الإيبيرية؟ وكيف تمت مواجهة هذا الاحتلال؟

[1] - محمد بوكبوط، « بوغاز جبل طارق في سياسة المخزن خلال القرن الثامن عشر»، ضمن ندوة: **دور مضيق جبل طارق في علاقات المغرب الدولية**، تنسيق مصطفى الغاشي وعبد الحفيظ حمان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، أيام 27-28 فبراير 1 مارس 2001، مطبعة اسبارطيل- طنجة 2005، ص ص. 153-162، ص. 154.

الفـــــــــــصل الأول:

الاحتلال الأجنبي لسواحل المنطقة الشمالية وحيثياته.

الفـــصـــل الأول: الاحتلال الأجنبي لسواحل المنطقة الشمالية وحيثياته.

إن الغاية الرئيسية من الأطماع الأوروبية في شمال المغرب، تكمن فيما كان راسخا في ذهن الساسة من ضرورة التسابق إلى اختراق مياه المضيق، لربح موقع استراتيجي بارز بالممر المتوسطي. و تحت تضاعيف تلك الغاية اندرجت باقي الدواعي، السياسية منها والاقتصادية.

المبـــحث الاول: الأطماع الأجنبية في شمال المغرب.

مما لاشك فيه أن تعدد مجموعة من المزايا التي لا مثيل لها بالنسبة لمنطقة شمال المغرب هو الذي أثار أطماع العديد من دول عالم البحر المتوسط الغربي لامتلاك المنطقة. لقد كانت المنطقة مستهدفة على مر القرون وتوالي العقود على موقعها الفريد، والغاية من تلك الأطماع كانت ترمي إلى اتخاذ الموانئ المغربية بصفة عامة والشمالية بصفة خاصة نقط استراحة مثالية بالنسبة لحركة التجارة الأوروبية الرابطة بين أوروبا وإفريقيا الغربية والعالم الجديد، ومن تم كان من الضروري بالنسبة لأوروبا وضع يدها على تلك الموانئ من أجل تأمين إمكانية استعمالها كنقط استراحة بكيفية دائمة ومضمونة وغير مكلفة، بالإضافة إلى اجتناب وقوع تلك الموانئ في يد دولة أخرى من الدول الأوروبية لها نفس الأطماع. أو في يد القراصنة حيث أن وضعية الموانئ الشمالية المغربية تلائم القرصنة، باعتبار أنها تقع على مصبات الأنهار، وتشكل بذلك الملجأ الطبيعي لسفن القرصنة الخفيفة التي تجعل منها منطلقا ملائما لمباغتة السفن التجارية الأوروبية المحملة بأنواع السلع.

وكانت ترى أوروبا أن وضع يدها على موانئ المنطقة الشمالية المغربية البحرية وسيلة لخنق التجارة المغربية الخارجية التي كان يستفيد منها بتصدير مستورداته من إفريقيا (الذهب وتبر وريش النعام....) إلى أوروبا، ويستفيد منها باستيراد بعض ما كان يصدره نحو إفريقيا من منتجات أوروبية مثل الأسلحة والحلي والمنسوجات وغير ذلك، ومن هنا تظهر ضرورة قضاء أوروبا على دور الوساطة الذي يلعبه شمال المغرب بينها وبين إفريقيا حتى تتم الاستفادة من هذه التجارة ووضع يدها على سواحل إفريقيا الغربية بشكل مباشر.

كما كانت أوروبا ترى أن باحتلالها السواحل المغربية خاصة الشمالية منها كخطوة أولى من أجل التغلغل في الداخل والسيطرة على المغرب الذي كان يشكل منطقة مأهولة، أي منطقة تشكل سوقا للاستهلاك، ومنطقة يتعاطى سكانها نشاطات مختلفة توفر منتوجات فلاحية وطبيعية تصلح لأوروبا.

وبذلك لم تعد أهمية المغرب تتوقف على ما به من معادن نفيسة بقدر ما تتوقف على قدراته الاستهلاكية المرتبطة بعدد سكانه.

كل هذه العوامل تفسر إذن النظرة الجديدة التي أصبحت أوروبا تنظر بها إلي المنطقة الشمالية، ولا يمكن إبعاد عنصر المنافسة بين الدول الأوروبية خاصة الدولتين الإيبيريتين لاحتلال بلادنا، ويمكن اعتبار بداية القرن الخامس عشر بحق بداية التنافس فيما بينها. ويحبط بعضها مساعي بعض الآخر وتقدم الواحدة منها المساعدة أو المساندة للمغرب للاحتفاظ بكامل استقلاله مقابل بعض الامتيازات البسيطة. إلا أن ذلك لم يستمر، فقد أصبحت الدولة البرتغالية الجديدة بداية القرن الخامس عشر القوة الإيبيرية الوحيدة التي كانت مهيأة للفوز بالمواقع الاستراتيجية بالمنطقة الشمالية، مثلما هو موقع سبتة وطنجة، مستغلة الظروف السيئة التي كان المغرب يجتازها.

1- التوسع الأجنبي في سواحل شمال المغرب.

لقد تميز مطلع القرن الحديث بتحولات عميقة أثرت على العلاقات الدولية، فقد خلفت الاكتشافات الجغرافية التي قادتها البرتغال وإسبانيا أثارا كبيرة على تاريخ أوروبا والعالم ككل، أدت إلى تكوين إمبراطوريات استعمارية شاسعة في الهند وأمريكا وإفريقيا، ولم يسلم المغرب من هذه الهجمة الاستعمارية، إذ شن الإيبيريون حملتهم عليه باحتلال سواحله المتوسطية والأطلسية.

وقد اندرج احتلال السواحل الشمالية المغربية في نطاق رغبة الإيبيريون في تملك التجارة الدولية للمواد النفيسة، وضرورة القضاء على دور الوساطة الذي تلعبه المنطقة الشمالية المغربية بينهم وبين إفريقيا حتى تتم استفادة الإيبيريين من وضع أيديهم على سواحل إفريقيا الغربية، لنهب خيراتها المحلية، لذلك كانت حاجتهم إلى التحكم في بعض

النقط والمحاور البحرية الشمالية المغربية ملحة لضمان حرية الملاحة من جهة، واستقلالها من جهة أخرى.

وهكذا شهدت منطقة شمال المغرب فقدان بعض من مدنها لصالح إسبانيا والبرتغال، حيث احتلت سبتة سنة (1415م)[1].

- **مدينة سبتة:**

لقد كان الموقع الجغرافي لمدينة سبتة ضمن الاختيارات الاستراتيجية الحربية والسياسية. فسبتة المدينة المغربية المغتصبة في حدودها الأصلية العائدة إلى سنة الاحتلال البرتغالي سنة 1415م، وهي شبه جزيرة صغيرة ممتدة بأقصى شرق الشمال الغربي المغربي، عند خط عرض 4.44° شمالا وخط طول 25.61° غربا. يتميز سطحها بامتداده الطولي المتوغل داخل البحر شرقا بنحو 2,50 كيلومتر. ومطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى بوغاز جبل طارق، يحيط بها الماء من الجهات الثلاث الشمالية، والشرقية، والجنوبية، ولا يفصلها عن الشواطئ الأندلسية سوى 21 كيلو مترا[2].

ولا شك أن تعدد تلك المزايا هو الذي أثار أطماع العديد من دول على البحر الأبيض المتوسط الغربي لامتلاك سبتة. لقد كانت المدينة مستهدفة على مر القرون وتوالي العقود نظرا لموقعها الاستراتيجي. والغاية من تلك الأطماع كانت ترمي إلى اتخاذ سبتة نقطة ارتكاز حربية ووسيلة للتوغل في الداخل إلى جانب الاستحواذ على أنشطتها الخارجية الحربية منها والاقتصادية.

يتفق الباحثون على أن العامل الديني كان في مقدمة الدوافع للحملة التي جهّزها البرتغاليون ضد مدينة سبته، ويتضح ذلك جلياً من الخطاب الذي وجهه "البابا" إلى رجال الحملة مباركاً إياها ومعلناً عن "غفران ذنوب من يسقط في محاربة الكفار في هذه الحملة".

[1] - محمد بن تاويت، **تاريخ سبتة**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، منشورات دار الثقافة، ص.177.

[2] - حسن الفيكيكي، **سبتة المحتلة ذروة وعينا الوطني (1415- 1912)**، المطبعة الملكية الرباط، سنة، 2003م، ص. 27.

إن حملة سبته كانت استجابة للروح الصليبية التي عمّت شبه الجزيرة الإيبيرية مع تقدم ما عرف بحركة "الإسترداد" ونجاحها ولعل ما أوحى بالهجوم على سبته في المقام الأول الحماسة الصليبية لمحاربة « المسلمين أعداء المسيحيين الطبيعيين»[1].

حيث عمل ملك البرتغال جواو الأول وزوجته الإنكليزية فليبا لانكستر وأبناؤهما الخمسة جاهدين على استمرار حروب الفرنجة التي بدا وكأن جذوتها أخذت تخبو بعد أن تم إجلاء المسلمين عن أراضي البرتغال ذاتها، فشرع في حملة سبته - أولى حملات البرتغال في الخارج- وهي دليل على أن حرب "الاسترداد" والفتوح التوسعية كانتا في أساسهما حرباً مقدسة. وينسب إلى الأمير هينريكي قوله لوالده وهو يحاول إقناعه بالموافقة على حملة سبته أكد له إن الإقدام على احتلال سبتة لن يترتب عنه أي رد فعل معاد من طرف قشتالة، مثلما كان متوقعا على عهد هينريكي الثالث، إذ أنها كانت حتى سنة 1412م تحت وصاية مملكة أراغوان[2].

كان لتلك الهدنة الأثر البالغ على السياسة الخارجية البرتغالية إلى حد أن جواو الأول جعل منها، أثناء البحث عن مبررات الغزو، أحد الدوافع الأساسية لاحتلال سبتة.

لا تقل عن الدوافع الدينية، الدوافع الاقتصادية، كالظفر بالأسلاب والغنائم، وتلبية رغبات الطبقة البورجوازية النامية في مدن البرتغال، والحصول على ذهب السودان الغربي عن طريق سبته، فضلا عن ثروات المغرب ذاته، وتعزيز تجارة البرتغال في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث كانت التجارة وقفا على تجار المدن الإيطالية، وحكرا لهم.

إن بعض المؤرخين المحدثين لم يعودوا يكتفون بالتفسير التقليدي لأخذ مدينة سبته بأنه أوحت به الحماسة الدينية والرغبة في تحقيق الأمجاد والبطولات الحربية، ويرى هؤلاء المؤرخون أن الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية كان لها دور كبير في أذهان مخططي

---

[1]- حسن الفيكيكي، **سبتة المحتلة ذروة وعينا الوطني ...**، المرجع نفسه، ص 55.

[2] - حسن الفيكيكي، **مقاومة الوجود الإيبيري بالثغور الشمالية المحتلة 1415- 1574**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الاولى 2012، ص 44.

الحملة. فسبته كانت مدينة تجارية مزدهرة، وهي منفذ رئيسي لصادرات المغرب وأحد المراكز التي تنتهي إليها تجارة ذهب السودان الغربي عبر الصحراء الكبرى.

وبالتالي عمل التجار البرتغاليون – بدعم من عائلة أفيس – على تحويل اتجاه الخط التجاري الذي كان يربط إفريقيا بأوروبا مرورا بالمغرب، وجعلوه يمر عبر المحيط الأطلسي ليصل مباشرة إلى لشبونة ومنها يتجه إلى باقي المناطق الأوربية[1].

إن أسرة أفيس جاءت إلى الحكم في البرتغال سنة 1384م بفضل مساندة الطبقة البورجوازية من تجار المدن، وهي طبقة احتلت مصالحها التجارية المقام الأول في سياسة المملكة. وكان تجار لشبونة وبورطو يطمعون في تجارة البحر المتوسط المجزية التي كانت تحتكرها جمهوريتا البندقية وجنوى وتجار المسلمين، بمن فيهم تجار مدينة سبته.

فبدأ المتصرف جواو ألونصو بصدد التخطيط لمشروع التوسع خدمة للبورجوازية المتحكمة آنذاك في التجارة بكل من مدينتي لشبونة وبورطو، بحثا عن وسائل التخلص من الركود التجاري، فكان التفكير في احتلال سبتة أنسب حل اقتصادي ظهرت جدواه لمتصرف الخزينة. وسواء كان المتصرف جواو ألونصو على دراية بضآلة جدوى مشروع سبتة من الواجهة الاقتصادية أم لا، فإن المهم هو أنه كان قد توصل إلى ترسيخ مشروعه[2].

إن الداعي الرئيسي لحملة سبته هو جواو ألونصو المشرف الملكي على المالية، والممثل الرئيس للطبقة البورجوازية في الحكومة. إن الأزمة الطويلة التي كانت تعاني منها البرتغال قبيل حملة سبته نتيجة لحروبها مع قشتالة أدت إلى نقصان كبير في موارد الدولة، مما حدا بالملك جون الأول إلى العبث بالعملة وتخفيض قيمتها لتسديد ديونه.

ولهذا لم يكن الهدف الرئيسي للتوسع البرتغالي في القرن الخامس عشر الميلادي الرغبة في السيطرة على أراضي عبر المحيط فقط، بل السيطرة على ساحل المغرب كذلك. ففي المغرب ذاته كان يتوافر الكثير من السلع المطلوبة كالقمح والماشية في الشمال،

---

[1] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص. 93.

[2] - حسن الفيكيكي، **مقاومة الوجود الإيبيري....**، م. س، ص ص.41-42.

والسكر وبعض المنسوجات، وكذلك الأسماك والجلود والشمع والعسل. فجنوب المغرب من شأنه أن يساعد على سد ما كانت تعانيه البرتغال من نقص في إنتاج الحبوب، فضلا عن جاذبية تجارة ذهب السودان الغربي.

ويتضح لدينا أن فكرة غزو مياه المضيق كانت موطدة على عهد الدولة البرتغالية الحديثة، القائمة منذ سنة (1384-1580م). على يد أسرة أفيس وملكها جواو الأول (Joao I). وآنذاك كانت البرتغال على موعد مع نهضة اقتصادية متشوقة إلى ضرورة اقتحام البحار، للتغلب على الركود التجاري الجاثم آنئذ على البلاد، ونجحت في ذلك، فتم ربط مصير البرتغال بالمحيط الأطلسي، واستطاعت بفضل ذلك أن تتجاوز صراعاتها ضد قشتالة، فأصبح مستقبل البلاد في المحيط[1].

وباحتلال سبتة من قبل البرتغاليين يمثل أول استيطان أوروبي ثابت على ساحل المغرب الأقصى، كما كان بداية لتوسع استعماري أدى خلال القرن الخامس عشر الميلادي إلى احتلال الكثير من موانئ شمال المغرب من قبل الإسبان والبرتغاليين وفاتحة سيطرة أوروبا على قارتي إفريقيا وآسيا واستعمار أراضي القارتين.

ولم يكن اختيار الأجنبي لمواقع محددة من سواحلنا المتوسطية عبثا حينما امتدت أسلحته لامتلاك سبتة أم مدن الشمال الغربي المغربي، ومدينة طنجة ثم باقي المدن الأخرى.

- **مدينة طنجة:**

تم احتلال مدينة طنجة من طرف البرتغال يوم 11 ربيع الأول 876 هـ (28 غشت 1471م)، وقد أصبحت تحت الحكم البرتغالي الإسباني المزدوج يوم 18 شوال 990 هـ (15 نوفمبر 1582)[2]، مما أدى إلى حدوث نزيف ديموغرافي خطير. فقام الآلاف من سكانها بالهجرة إلى البوادي القريبة خوفا من المحتلين، في حين فضل الآخرون البقاء والمقاومة، وقد كانوا يعيشون مع حاميات برتغالية حولت المدينة إلى ثكنة عسكرية برتغالية شمال

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا ...**، م. س، ص. 94.

[2]- محمد ابن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي (1589-1689م)**، تطوان، 2004، ص. 16.

إفريقيا. ومع ذلك حافظ البرتغاليون على علاقة محايدة مع السكان المحليين بعد أن أدركوا أن مصدر الثورة غالبا ما سيكون دينيا وبالتالي احترموا مجبورين عقائد السكان المحليين على خلاف السياسة البرتغالية آنذاك في مستعمراتها. كما خلفت هذه الفترة آثارا عمرانية تتمثل في عدد من الأبراج والقلاع والكنائس.

وفي يوم 16 شعبان 1050 هـ (فاتح ديسمبر 1640م) استبد بها الإسبانيون إلى يوم 8 جمادي الثانية 1053هـ (24 غشت 1643م) حيث عادت إلى يد البرتغال الذين أهدوها إلى بريطانيا العظمى يوم 25 جمادى الأول 1072هـ (16 يناير 1662م)، كمهر للأميرة (كاثرين براغانزا). وبالتالي انتقلت الحامية الإنجليزية إلى المدينة. وقد قام الإنجليز بإعادة بناء الميناء الإسلامي الذي مكنهم من السيطرة على مضيق جبل طارق وبالتالي السيطرة على التجارة في كل البحر الأبيض المتوسط[1].

طوال فترة الاستعمار الأجنبي، لم تسلم مدينة طنجة من محاولات استردادها برا عبر الحاميات المنظمة للقبائل المجاورة، وبحرا عبر أساطيل القراصنة التابعين للإمارات الجبلية المختلفة في تطوان والعرائش وشفشاون والقصر الكبير. وكان أن استطاع الأمير أحمد الخضر غيلان استرداد مدينة طنجة سنة 1678م.

وفي يوم 18 صفر 1095 هـ (5 فبراير 1684م) تخلت بريطانيا عن مدينة طنجة بعد حصار طويل، فعادت إلى حظيرة المغرب في عهد السلطان المولى إسماعيل.

- مدينة أصيلا:

امتد يد الاحتلال لمدينة أصيلا، حيث تم الاستيلاء عليها من طرف البرتغال يوم 6 ربيع الأول 876هـ (24 غشت 1471) ، وظلت أصيلا تحت الحكم الأجنبي تسعة وسبعين سنة أي إلى أن غادرتها القوات البرتغالية يوم 10 شعبان 957 هـ (24 غشت 1550م)[2].

---

[1] - المرجع والصفحة نفسهما، انظر كذلك: شوقي عطا الله الجمل، «العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر، في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني بلندن». **مجلة المناهل**، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية الرباط، العدد الثالث، السنة الثانية 1975، ص ص. 157-187 ، ص. 187. هامش 61.

[2] - L'évacuation des places portugaises in de Castries, ***les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc de 1530 à 1845***, Angleterre ,1ere Série, Dynastie Saadienne, Port. T IV. p. 335.

ثم عاد الملك البرتغالي دون سيباسطيان (Don Sebastian) إليها بعد أن سلمها له السلطان المخلوع محمد المتوكل السعدي يوم 28 ربيع الثاني 985هـ (15 يوليوز 1577م)، وظلت أصيلا هذه المرة بيد البرتغال إلى أن أصبحت المملكة البرتغالية تابعة للحكم الإسباني، غير أن الملك الاسباني فيليب الثاني لم يحتفظ بمدينة أصيلا طويلا حيث سلمها إلى السلطان المولى أحمد المنصور الذهبي يوم 3 ذي القعدة 997هـ (13 سبتمبر 1589م). بعد محاولته الحصول على حياد المغرب في مسألة ولاية العهد البرتغالي حيث كان المغرب يساند، ولي العهد الدون انطونيو، بدعم من بريطانيا [1].

ويبدوا أن الإسبانيين لم يغادروا أصيلا عن طيب خاطر، وإنما تحت ضغط المقاومة المغربية الشمالية، إذ عمدوا قبل الانسحاب عنها إلى تلغيم القصبة، ولولا وقوف المغاربة على الأمر لتسبب لهم ذلك في خسارة كبيرة [2].

وقد اتخذت دولتا إيبيريا هذه المدن في بعض الأحيان نقط انطلاق استحوذت منها على البوادي المجاورة لها، وقد شجعت هذه الحوافز دولا أوروبية أخرى كفرنسا وإنجلترا وهولندا فيما بعد للانطلاق في نفس الاتجاه الذي سارت عليه القوى الإيبيرية.

وساعدت اتفاقية 1479م بين مملكة البرتغال ومملكة قشتالة على اعتراف الثانية للأولى بحقها في احتكار الساحل الإفريقي الغربي بما فيه مملكة فاس([3])، وكل ذلك لم يكن لإسبانيا في المغرب إلا قاعدة واحدة هي مليلية التي استعمرتها 1497م.

غير أن اتحاد التاجين أعطى للإسبان بعض التسهيلات في استعمال المراكز البرتغالية في المغرب وأعطاها كذلك الحق في توجيه سفير إلى المستعمرة يشكل فيها السلطة العليا[1].

---

[1] -Lettre de Fresne à Revol.3/3/1590. S.I.H.M. Ang. T II. p 5.

[2]- عبدالعزيز، الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، الرباط، 1972، ص. 246. وكذلك ، محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق، هوداس، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الثانية 1988.، ص. 161 ; و أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار المغرب الاقصى**، الجزء السادس، تحقيق وتعليق، جعفر الناصري ومحمد الناصري، منشورات دار الكتاب الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1956م.، الجزء 5، ص. 119.

[3]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية...**، م. س، ص. 26.

فاتجهت أنظار إسبانيا إلى باقي الموانئ المغربية بالمنطقة الشمالية، إلا أنها لم تنجح في الحصول عليها كلها، بل نجحت في احتلال العرائش ثم مهدية، فما هي العوامل التي ساعدتها على احتلال العرائش خلال القرن السابع عشر؟

المبحث الثاني: الاحتلال الإسباني للعرائش.

لقد ساعد ضعف الدولة السعدية في بداية القرن السابع عشر نتيجة الصراعات الداخلية على السلطة، وتقلص النشاط التجاري إلى مواصلة احتلال مواقع ومدن مغربية من طرف الدول الإيبيرية، وكانت العرائش من بين المدن التي تم احتلالها من طرف اسبانيا خلال هذه الفترة. وجاء هذا الاحتلال كرد فعل من طرف اسبانيا، لمواجهة الخطر التركي ومنافسة بعض الدول الأوربية خاصة هولندا وانجلترا وفرنسا، وحماية سفنها من خطر القرصنة.

اذن ما هي دوافع وأسباب احتلال مدينة العرائش من طرف الإسبان؟ وكيف تم احتلالها؟ وكيف كان رد فعل المغاربة على هذا الاحتلال؟

أ – دوافع وأسباب احتلال العرائش:

من أجل تحقيق الحلم الذي ظل يراود إسبانيا أكثر من ثلث قرن، تعددت محاولات السيطرة على مدينة العرائش، نذكر من تلك المحاولات:

- المحاولة الأولى: منذ سنة 1575م فاوض فيليب الثاني عبد المالك السعدي في التنازل له على العرائش، مقابل مساعدته على القضاء على أخيه المتوكل، لكن العملية لم تتم حيث جاءت معركة وادي المخازن سنة 1578م وتم نسف تلك المفاوضات [2].

- المحاولة الثانية: عندما قامت اسبانيا بضم الممتلكات البرتغالية إلى ممتلكاتها إثر نتائج معركة وادي المخازن، حاولت إسبانيا أن تتنازل عن مدينة البريجة (الجديدة حاليا) مقابل الحصول على مدينة العرائش التي كان العاهل الإسباني يقول عنها أنها وحدها

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية...**، م. س، ص. 26.

[2]- عبد اللطيف الشاذلي، **المرجع نفسه**، ص. 27.

تساوي عنده القارة الإفريقية برمتها[1]، لكن قوة أحمد المنصور حالت دون تحقيق تلك الرغبة.

المحاولة الثالثة: رغبة منه في امتلاك العرائش، وحتى لا تتمكن أي قوة أجنبية أخرى من احتلالها، قام فيليب الثاني بإغلاق ميناء العرائش، وذلك بإغراق سفينة كبيرة كانت هناك محملة بالأحجار.

وباءت كل هذه المحاولات بالفشل، بسبب قوة أحمد المنصور الذهبي خلال هذه الفترة.

ولم تكن رغبة إسبانيا في الحصول على العرائش أمرا سريا، بل كان أمرا معروفا عند المغاربة، كما كان معروفا عند باقي الدول الأوروبية الكبرى. وهذا ما دفع أبناء المنطقة وحكامها إلى حماية المدينة ببناء حصون جديدة، والاستعداد للوقوف في وجه أي تسرب أجنبي إلى المدينة، وخاصة بعد بلوغ خبر انهزام المأمون والتجائه إلى اسبانيا [2].

لم يكن احتلال مواقع ومدن الساحل الشمالي المغربي، من طرف إسبانيا مجرد رغبة استعمارية وإنما كانت من ورائه أسباب أمنية أيضا.

فأصبح امتلاك العرائش يعني أمن إسبانيا مباشرة، فتركيا وهولندا، لا تخفيان أطماعهما في الاستيلاء على العرائش، ولهما خطورتهما على الدولة الإسبانية.

وفي سنة 1582م عرضت ملكة إنكلترا (إيزابيل) على أحمد المنصور معونة حربية، إذا عزمت إسبانيا على احتلال العرائش. حيث بعثت للسلطان السعدي رسالة تخبره فيها بأنها ستسانده بالسلاح والذخيرة إذا ما أراد فليب الثاني احتلال هذا الثغر الاطلسي، وأبدت الملكة الإنجليزية» جدية في تسليح الجيش المغربي وإمداد المنصور بكل الحاجيات العسكرية البرية والبحرية بالإضافة إلى العائدات المختلفة التي ستستفيد منها خزينة

[1]- محمد بن عزوز حكيم، **اصيلا قرن من تاريخها الذهبي...**، م. س، ص. 33.

[2]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية ...**، م. س، ص. 27.

المنصور من جراء التجارة بين البلدين وذلك للحيلولة دون تقاربه مع الإسبان والتنازل لهم عن العرائش وتمكينهم من احتكار التجارة المغربية»[1].

التجأ فيليب الثاني إلى المجاهرة بالعداء الصريح، فاستعمل محمد الشيخ والمولى ناصر [2]، وهما من أبناء المتوكل السعدي، وكانا لاجئين بإسبانيا، للضغط على أحمد المنصور في قضية العرائش، ولكن دون جدوى.

وقد ساهمت عدة عوامل في الاستيلاء على العرائش، أهمها موت أحمد المنصور السعدي سنة 1012هـ/1603م، وتنازع أبنائه على الملك (وهم زيدان، والمأمون، وأبو فارس). بسبب هذه العوامل اشتعلت الحروب الأهلية بين الإخوة، وبدأت أسرة السعديين تتفكك وتتلاشى فتزايدت أطماع الدول الأوربية في المغرب، ومن جهة أخرى خلق رأى اسبانيا في أن العرائش تعدل وحدها سائر مراسي المغرب. الفرصة التي حاول استغلالها بعض المغامرين للاغتناء خاصة منهم الفرنسيين والإسبان إلا أنهم فشلوا في احتلال العرائش بالقوة وتحقيق ذلك. وأصبحت القوات البحرية الإسبانية تترقب لحظة الانقضاض على العرائش، وتحقيق الحلم القديم[3].

ويلاحظ أن معظم أبناء المنصور، وهم يتنازعون من أجل الحكم؛ راحوا يتزلفون إلى قادة الإسبان، مستعدين لتلبية مطالبهم، طمعا فيما يتلقونه من معونات وتأييد بعضهم على بعض.

في خضم الصراع بين أبناء السلطان السعدي أحمد المنصور، اغتيل أبو فارس سنة 1608م[4]، وتفوق زيدان السعدي (1012-1037هـ/1603-1627م)على أخيه المأمون، وراح يطارده في شمال المغرب، اضطر هذا الأخير إلى حمل أثقاله وعياله واللجوء إلى إسبانيا عن طريق العرائش فالجزيرة الخضراء فالبرتغال، ومعه والدته وأبناؤه الصغار

---

[1]- SIHM. 1ere Série, dynastie saadienne, Angleterre, t. I, pp.402-403.

[2]- ادريس شهبون، **العرائش في تاريخ المغرب قبل عهد الحماية: جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والعمرانية**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة تاريخ المغرب، طبعة الأولى، سنة 2014. ص.91.

[3] - عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية ...**، م. س، ص ص.27-28.

[4]- محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص. 167.

وبعض قواده، وقد خصص لهم الملك الإسباني إعانة مالية قدرها 250 أوقية يوميا، ويؤرخ تاريخ خروجه من العرائش بيوم 4 يوليوز1609م نحو مدينة إشبيلية[1].

ثم تقرر نقله هو وحاشيته إلى مدينة كارمونا (Carmona) حيث بدأت المفاوضات بين المأمون وممثلي فيليبي الثالث على أساس تسليم مدينة العرائش.

ويقول صاحب (تاريخ الدولة السعدية) (مؤلف مجهول) في هذا الحادث ما يلي: «وهرب من العرائش إلى بلاد النصارى، وعقد معهم على بيع العرائش من أرض المسلمين مقابل العدة وما يحتاج إليه.»[2].

وفيما يلي نص الاتفاقية المبرمة بين المأمون وفيليب الثالث يوم 9 جمادى الثانية 1018هـ (9 سبتمبر 1609م)، وهي ليست محررة على الشكل المعتاد للاتفاقيات بل تتضمن الاقتراحات التي تقدم بها الشيخ المأمون والأجوبة التي تفضل بها العاهل الإسباني وعددها ثمانية عشر على النحو التالي:

1- نظرا لكوني أريد بصدق أن تستمر وتنمو صلات الصداقة التي تربطني بجلالتكم، فقد رأيت أنه من المستحسن أن يحوز جلالتكم مدينة العرائش، ولذلك أتعهد بتسليمها لجلالتكم وأقسم على ذلك بديني وبشرفي.

" أجاب جلالته (أ) بأنه يشاطره الرغبة الأكيدة في تمتين صلات الصداقة الموجودة بينهما وبأنه يقدر ذلك ويشكره جزيل الشكر على الاقتراح الذي تقدم به الشريف (ب) ويقبله ويؤكد له بأنه سوف يعود ذلك بنفع كبير عليه وعلى خلفه ومملكته.

2- الوسيلة الناجحة لتسليم العرائش هي أن يأمر جلالتكم بأن أنقل إلى طنجة (ج) لأذهب منها إلى القصر(د) ومن هناك سأقوم بالوسائل التي أتوفر عليها بإخلاء العرائش من حاميتها(ه) حيث لم يبق بها سوى خادم من خدامي الأوفياء الذي سيمكن من يرسلهم جلالتكم

---

[1]- محمد الصغير الإفراني ،المصدر نفسه، ص ص.167-168. انظر أيضا : عثمان المنصوري ،« ظاهرة الاستعانة بالأجنبي في تاريخ المغرب الحديث»، بحوث مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، عدد خاص : **المغرب والاحتلال الأجنبي**، العدد 1999، ص ص.18-19.

[2] - مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم بنحدة، مطبعة، دار تينمل للطباعة والنشر بمراكش، الطبعة الاولى، 1994، ص. 87،88.

لاستلام العرائش، وذلك لأنه ليس هناك طريقة أخرى تمكنني من القيام بتسليم العرائش دون أن يضيع مني الملك بهذا السبب؛ وأما الطريقة التي عرضها على خوانيطين(و) وهي أن أتوجه مباشرة إلى العرائش عن طريق البحر فقد شرحت له أسباب معارضتها وسوف يوفي جلالتكم بها.

" أجاب جلالة الملك بأنه قد أصدر أمره بالإتيان بسفن البرتغال من اند لوسيا لنقل الشريف إلى طنجة.

3- والشرط الذي أضعه لذلك هو أنه عندما يدخل أعوان جلالتكم إلى العرائش سوف لن يمس أي مغربي بسوء في شخصه ولا في ماله.

" أجاب جلالة الملك بأنه يتعهد بذلك ويؤكد بأنه سوف يكون الأمر كذلك.

4- وحيث أن صداقتنا أصبحت متينة بهذه الصلة فأرى أنه من الضروري أن يتم الإعلان عنها حتى يعلمها الخاص والعام، ومن أجل ذلك أعاهد جلالتكم على أنني سوف أخبر الجميع بمملكتي بالسلام الدائم بين رعيتي ورعايا جلالتكم وبين بلادي وبلاد جلالتكم.

" أجاب جلالة الملك بأنه يوافق على ذلك"

5- ولسد الباب أمام جميع أعداء جلالتكم فسوف أعتبرهم جميعا أعداء لي.

" أجاب جلالة الملك بأنه يوافق على ذلك"

6- وبمقتضى هذا السلام سوف يتمتع جلالتكم بالثغور الواقعة ببلاد البربر وسوف لن يحصل في الثغور المذكورة أي ضرر بحيث لن تقوم حاميتها بأية مساعدة لأعداء الشريف".

7- وسيسمح لسكان الثغور المذكورة بالدخول إلى بلادي في مأمن على أنفسهم وأموالهم كما لو أنهم دخلوا لبلاد جلالتكم.

" أجاب جلالة الملك بأنه يقبل هذا أيضا".

8- ونفس الحرية والضمانة تكون لرعايا جلالتكم الذين يأتون إلى بلادي وإلى أي ميناء من موانئي.

" أجاب جلالة الملك بمثل ذلك".

9- وحيث أنه سوف لن أسمح بأسر النصارى في بلادي فإني أعد جلالتكم بأنني سوف لن أسمح لأية فركاطة أن تغادر موانئي من أجل ذلك.

" أجاب جلالة الملك بمثل ذلك".

10- بالإضافة إلى الثمار التي ستنتج عن هذا السلم، أريد أن تتمتع ثغور جلالتكم منذ اليوم بعطاء مني هو تخصيص لكل ثغر من الثغور المذكورة الأرض التي يحتاجها سكانها لزراعتهم، وسيتولى جلالتكم أمر توزيعها عليهم وأنا بدوري سوف لن أسمح بأن يلحق بزراعتهم أي ضرر.

" أجاب جلالة الملك بأنه يقبل هذا العطاء ويشكر الشريف عليه جزيل الشكر".

11- ونفس السلم التمسه من جلالتكم فيما يخص بلاد جلالتكم بالنسبة لبلادي وفيما يخص رعايا جلالتكم بالنسبة لرعيتي.

" أجاب جلالة الملك بأنه يوافق على هذا المطلب فيما يخص الثغور التي لجلالته ببلاد البربر، ولكن بالنسبة لباقي بلاد جلالته فشريعتنا لا تسمح به (ز)".

12- يجب أن يتم الاتفاق بين جلالتكم وبيني على أنه إذا فر أحد من رعايانا من بلادي إلى أخرى وطلب أحد منا إرجاعه فيسلم له، ما عدى إذا ارتد عن دينه.

" أجاب جلالة الملك بأن هذا أمر ليست من عادته أن يعقده مع أي ملك أو أمير لأنه يعوق حرية تصرف الملوك، غير أن جلالته سوف لن يسمح لعدو من أعداء الشريف باللجوء إلى بلاد جلالته".

13- ونظرا للمحبة التي يكنها لي جلالتكم فلا يسعني إلا أن ألتمس من جلالتكم أن تساعدني على ما أحتاج إليه للقيام بالأمر الذي أنا بصدده بالمغرب للقضاء على زيدان (ح) ويتعلق الأمر ب 6000 بندقية أحتاج إليها لأحملها معي.

"أجاب جلالة الملك بأنه أصدر أوامره بأن يزود الشريف ب 6000 بندقية".

14- وحيث أنني أعلم أن شريعة جلالتكم لا تسمح بمنح السلاح (للمسلمين) فليكن في علم جلالتكم بأن هذه الأسلحة سوف لن تستعمل إلا في الغرض الذي أنا بصدده، وأتعهد لجلالتكم بأنني سوف أردها لجلالتكم عندما تنتهي الحاجة إليها.

" أجاب جلالة الملك بأنه لا مانع له في أن يعطي الأسلحة المذكورة ما دامت لم تستعمل ضد النصارى، ولجلالته الثقة في كلمة الشرف التي أعطاها إياه الشريف".

15- وحيث أنه بسبب الحروب الأخيرة التي خضتها لم يبق لي المال الذي أحتاج إليه للقيام بما أنا بصدده وقدره 200.000 دوكادوس (ط) فإني أطلب من جلالتكم أن تساعدني بهذا القدر الذي سوف أنفق منه الكثير في الهدايا التي سأقدمها للشعب لأتغلب على الضجة التي سيحدثها تسليم العرائش، ولو أنني واثق من أنه بعد ذلك سيتأكدون من أنني لم أفعل ذلك إلا من أجل إسعادهم واستقرارهم.

" أجاب جلالة الملك بأنه أمر بأن يرسل إلى طنجة المال المذكور ليسلم للشيخ هناك مقابل أن يظل أولاده وأولاد قواده رهينة هناك".

16- وجود أولادي وأولاد قوادي بطنجة ينتهي بتسليم العرائش، وإلى أن يتم ذلك التمس من جلالتكم العناية بهم لأنهم عندي أغلى من نفسي ومن مملكتي كلها، ولا يمكن أن يحتفظ بهم إلى أن ترد إليكم الأسلحة التي أقسم لجلالتكم بديني على أنها سوف ترد لكم عند الانتهاء من الأمر الذي أنا بصدده.

" أجاب جلالة الملك بأنه يؤكد على أن أولاد الشيخ وأولاد قواده سيعاملون كما يجب، وأما الأسلحة فسوف لن يكون لها دخل في الموضوع".

17- وحيث أن الجزائر هي المنفذ الذي يأتي منه الضرر لي ولجلالتكم، فبمجرد ما يعود السلم إلى مملكتي بحول الله سيتوجه جلالتكم إليها بحرا بأسطوله وسيجدني جلالتكم في معونته برا لنسد ذلك المنفذ ونرتاح معا من الضرر.

" أجاب جلالة الملك بأنه متفق على هذه الخطة وسوف يقع الاتفاق في شأنها بعد أن يتم تسليم العرائش ويسترجع من أخيه (ي)".

18- وفيما يخص قصبة المعمورة (ك) فليس في وسعي أن أقوم بشيء في شأنها إلا بعد أن أعود إلى بلادي وأتمكن من معرفة ما يمكن أن أقوم به باتفاق مع جلالتكم يكون في صالح الطرفين.

19- " أجاب جلالة الملك بأنه من الضرورة الملحة السيطرة على ميناء المعمورة (ل) لكي لا يتمكن أحد من أعداء الشيخ وأعداء جلالة الملك من الاستيلاء عليه، وجلالته ينتظر أن يعلم بما يجب القيام به في صالح الطرفين" (م)[1].

وهكذا ولضعف حسه الوطني وتغليب مصلحته الشخصية تنازل محمد الشيخ المأمون عن مدينة العرائش. ومحمد الشيخ المأمون هذا، إنسان غريب الأطوار، ثار على والده أحمد المنصور سنة (1011هـ/1602م) وأشعل نار حرب أهلية مع أخوته، بعد موت أبيه، وظل متماديا في غيه حتى وجد نفسه في قبضة الإسبان يقدم إليهم العرائش، مقابل أن يخلوا سبيله، وينصروه على أخيه زيدان؛ ليحتفظ بعرش المغرب بمفرده.

فور الانتهاء من المفاوضات عاد المأمون إلى المغرب على ظهر إحدى السفن السبع التي كان يتكون منها أسطول الأميرال الكونت ذي إيلدا (Conde de Elda)، ونزل المأمون بالأرض المجاورة لجزيرة باديس، وظل مدة طويلة بها لأنه لم يجد من المغاربة الاستقبال الذي كان ينتظره الشيء الذي دفع إسبانيا إلى ممارسة ضغوطها على نفسية المأمون وبدأت تحشد أساطيلها للاستيلاء على مدينة العرائش [2].

في المقابل أمرت بنقل ذخائر المأمون وأمواله الخاصة إلى طنجة. وأمرت بالإبقاء على ولديه وثلاثة من أبناء قواده كرهائن، ثم يحملون مع الأسلحة والمصاريف اللازمة على متن المراكب البحرية المعبأة لاحتلال العرائش[3].

وتحرك الأسطول الإسباني إلى ميناء العرائش في 14 يونيو 1610م، حيث بدأت عملية إنزال القوات التي قوبلت بقصف عنيف من مدفعية المدينة، وبعد اشتباكات طويلة اضطرت القوات الاسبانية العودة إلى سفنها بعد ما جاءت قوات من أصيلة والقصر الكبير

[1] - محمد ابن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي ...** ، م. س، ص ص.36-42.

[2] - محمد ابن عزوز حكيم، المرجع نفسه، ص. 42.

[3] - أمينة اللوه، « قضبة العرائش » ، ضمن **مجلة البحث العلمي**، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط سنة 1977، العدد 27، ص ص،185 - 199 ص 193.

والقبائل المجاورة للمقاومة، ففشلت الحملة الإسبانية أمام صمود العرائش، وبقيت هناك سفينتان إسبانيتان ترابطان قرب ساحل العرائش [1].

فاضطر الإسبان إلى الضغط على محمد الشيخ المأمون للخروج من باديس والانتقال عن طريق سبتة إلى القصر الكبير، لتسهيل تسليم مدينة العرائش. ولم يتوارد عليه من علماء فاس وأعيانها إلا القليل. ولتبرير فعلته الشنيعة استفتى علماء فاس، «مدعيا اضطراره لافتداء أولاده وحَشَمِه المرهونين في بلاد العدو» [2].

وبعد عودة محمد الشيخ إلى بلاده، رفض ابنه عبد الله استقباله، وشرعت إسبانيا من جهتها في اتخاذ التدابير العسكرية لاحتلال المدينة [3]. فأمر المأمون خادمه اليهودي نتهان أوليت (Nathan ulet) التوجه إلى جبل طارق؛ لانطلاقة الأسطول الإسباني نحو العرائش.

في المقابل أرسل المأمون قواده إلى أهل العرائش لإفراغ المدينة من السكان، واستقبال السكان الجدد. وقد ذكر الإفراني في (نزهة الحادي) أن المأمون بعث قائده الجرني لإخراج سكان العرائش «فامتنعوا عن الجلاء عنها، فقتل منهم عدة، وخرج منها الباقون تخفق على رؤوسهم ألوية الذل والصغار وهم يبكون. ولما خرج منها المسلمون أقام بها القائد الجرني إلى أن احتلها النصارى، وذلك في رابع رمضان عام 1019هـ. ووقع في قلوب المسلمين من الامتعاض من أخذ العرائش أمر عظيم، وأنكروا ذلك أشد الإنكار» [4].

وقال صاحب (تاريخ الدولة السعدية) إن سكان العرائش وقفوا يبكون على مقابرهم، رافضين مغادرة المدينة، وراح خدم الشيخ المأمون إلى طنجة «يهنئون الكفار على سكنى العرائش، ومرت على المسلمين ذكرى عظيمة من دخول النصارى إلى العرائش من دون قتال على يد الشيخ ضاعف الله عذابه عليه» [5].

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية...**، م. س، ص ص.28- 29.

[2]- محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي ...**، م. س، ص.170.

[3] -SIHM,1ere série, dynastie sa'adienne,France,T.II.pp.496-505.

[4]- محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص. 168. أحمد بن خالد الناصري، **الإستقصا ...**، م. س، ج 5 ، ص 21.

[5]- مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية...**، م. س، ص.85.

ب- تسليم العرائش للإسبان ونهاية الشيخ المأمون:

تمكن الإسبان بمساعدة الشيخ المأمون يوم السبت رابع رمضان(1019هـ 20 نوفمبر 1610م) من إنزال الأسطول الإسباني بمياه العرائش برئاسة المركيز ذي سان خيرمان (Marques San German) وكان يتألف من تسعة سفن حربية كبيرة تحمل على ظهرها حوالي 3000 جندي تم إنزالهم بدون قتال، حيث كان في استقبالهم كل من القائد المنصور بن عطية الذي سلم حصن القبيبات الذي بناه أحمد المنصور الذهبي سنة 986هـ /1578م إلى الجنرال ماطييو بارطوش (Mateo Bartox) والقائد محمد بن الجرني الذي سلم الحصن القديم الموالي لمصب النهر إلى الجنرال هيرناندو ميخيا (Hernando Mejia)، وقد أطلق الإسبانيون على الحصنين أسماء جديدة، وتولى المركيز عملية رفع العلم الإسباني على الحصنين وأطلق على المدينة اسم سان أنطونيو ذي العرائش (San Antonio de Allareche) (القديس أنطونيو بالعرائش)[1].

وأخيرا، دخل الأسطول الإسباني مرفأ العرائش، ونزل الإسبان على أرضه، ورفع العلم الإسباني فوق أبراج القلعتين، وفوق الشرفات، وعم الابتهاج في صفوف النصارى بتحقيق الحلم الذي ظل يراودهم.

وقد كتب في نفس اليوم المركيز ذي سان خيرمان رسالة إلى الملك فيليبي الثالث يخبره فيها باستلامه مدينة العرائش التي كان يقول عنها والده الراحل فيليبي الثاني أنها وحدها تساوي عنده القارة الإفريقية برمتها. وقد تم في اليوم الموالي تحويل الجامع الكبير إلى كنيسة أطلقوا عليها اسم سان فرانثيسكو (San Francisco) (القديس فرانثيسكوا) ولم يغادر الأسطول الإسباني مياه العرائش إلا بعد أن قام بتحصينها وتعيين حاكم عليها هو الجنرال كاسبار فالديس (Gaspar valdes) على رأس حامية تتكون من 800 جندي [2].

---

[1]- محمد ابن عزوز حكيم ، **أصيلا...**، م. س، ص. 49، انظر كذلك: أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج6، ص.21.; أمينة اللوه، **«قضبة العرائش »** ...، م. س، ص. 195.

[2] - محمد ابن عزوز حكيم ، **أصيلا...**، م. س، ص. 49.

وبذلك تكون إسبانيا باحتلالها للعرائش أصبحت تسيطر على خمسة جيوب بالمنطقة الشمالية المغربية منها: سبتة ومليلية وطنجة وجزيرة باديس بالإضافة إلى الحصون المجاورة لها.

أطلقوا على العرائش اسم القديس سان انطونيو (San Antonio de Larache) كما أطلقوا على الحصن البحري القديم اسم القديس سان انطونيو كذلك، وعلى الحصن البري، الذي بناه المنصور السعدي سنة 1578م، اسم قديستهم: (NUESTA Senôra de Europa). وقد أقاموا في المستعمرة، بمجرد دخولهم إليها، حامية قوية مكونة من ثمانمائة جندي من المشاة ومائة من الجنود المختصين بالحماية والاستطلاع [1].

وفي المقابل رابط على أسوار العرائش ألف وخمسمائة مجاهد، بعد مرور بضعة أيام فقط على احتلالها، كما حدثت مناوشات بين الإسبان والمغاربة سقط على إثرها قتلى من الجانبين[2]. وكان على الإسبانيين أن يعيشوا في يقظة دائمة، حاملين سلاحهم ليلا نهارا.

ثم انصرفوا إلى تحصين قاعدة العرائش وتسويرها، وحفر الخنادق حولها، ووضعوا المدافع فوق الحصنين والأبراج. ودخلت العرائش تحت النفوذ الإسباني وأصبحت قاعدة عسكرية تعاقب على حكمها ثمانية عشر حاكما طوال عهد احتلالها (نحو 80 سنة، وذلك من 1610 إلى سنة 1689م).

وهكذا سلم محمد الشيخ المأمون السعدي -عام 1019هـ/1610م – مدينة العرائش إلى فيليب الثاني ملك إسبانيا، مقابل استرداد ملكه.

فهل تحقق حلم الإسبان بتنازل الملك المغربي المأمون على العرائش؟

الجواب نجده على لسان أحد المؤرخين الإسبان يقول: «كانت النتائج مؤسفة، فقد تحول النشاط الاقتصادي إلى ميناء المعمورة، وفقدت العرائش ميزتها البحرية، ولم يبق فيها لا تجار ولا بضائع ولا عمران.

---

[1]-Littre de Vadcelas à Marie de Médicis. 4/1/1611. S.I.H.M. 1ere série, dynastie sa'adien. Fr. T II. p. 514.

[2]- Lettre du même au même Le, 27/10/1611.Ibid. p537.

فطوال ثمانين سنة، والغزاة (الإسبان) في عراك متصل من أجل البقاء، عراك في الداخل ضد الجوع والمرض والحرمان، وعراك في الخارج ضد المقاومة العنيفة والمستمرة» [1].

ما هو مصير محمد الشيخ المأمون بعد تسليم مدينة العرائش للإسبان؟

استقر محمد الشيخ المأمون بمنطقة جبل الحبيب التي توجد بين مدينتي طنجة والعرائش تحت حماية الإسبان، وحاول أن يخفي فضيحته عن طريق استفتاء العلماء، لقد أراد المأمون السعدي أن يضلل العلماء باستفتائهم في شأن تسليم مدينة العرائش، وأن يرغمهم على تزكية فعلته الشنيعة؛ فادعى أنه اضطر إلى افتداء نفسه وبنيه من قبضة الإسبان بتنازله على مدينة العرائش لهم. وقد اتخذ المأمون هذا الاستفتاء خوفا من الفضيحة وإنكار العامة والخاصة عليه، كما قال الإفراني. إلا أنه لم يفلح في ذلك.

وتعرض العلماء لمحنة كبيرة نتيجة هذا الاستفتاء. فقال نعم من خاف على نفسه، فأجابوه بأن فداء المسلمين سيما أولاد أمير المؤمنين سيما أولاد سيد المرسلين صل الله عليه وسلم من يد العدو الكافر بإعطاء بلد من بلاد الإسلام له جائز وإنا لموافقون على ذلك. وهرب جماعة من المفتين كأبي العباس أحمد المقري صاحب (نفح الطيب)، والإمام أبي عبد الله محمد الجنان فاختفيا مدة استبراء لدينهما حتى صدرت الفتوى من غيرهما[2]. كما هرب جماعة من علماء فاس للبوادي، ووقفت جماعة في مواجهة تسليم العرائش بالقول والعمل [3].

---

[1] -J.BAUTISTA VILAR، *Mapas, planos y fortificaciones hispanicos (S.XV-XX),* Madrid 1992,p 40.

- أمينة اللوه، « قضبة العرائش » ، ضمن **مجلة البحث العلمي**، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط سنة 1977، العدد 28 ، ص ص، 189- 208، ص. 191.

[2]- كان ممن أفتى بالجواز الفقيه محمد بن قاسم ابن القاضي فقتلته العامة بالقرويين عند العشاء يوم الاثنين 21 ذي الحجة عام 1140هـ. انظر، أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا ...**، م. س، الجزء 6، ص ص.21-22. – محمد الصغير المراكشي الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص ص.198-199.

[3]- وممن عارض المأمون الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن المعروف بالحاج الأغصاوي البقال من اولاد الحاج البقال، فانفذ المأمون أعوانه واتوا به إلى فاس فقتله بها ضربا سنة 1017 هـ ودفن بالسياج وبنية عليه قبة. انظر، أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا ...**، م. س، الجزء 6، هامش 1، ص 22.

واستمر على هذا الحال فأقام معسكره على نهر الخروب، وكانت الإمدادات تصله باستمرار من إسبانيا إلى أن قتله المقدم محمد أبو الليف، المجاهد المشهور يوم 3 شتنبر 1613 م[1].

إن مسألة التنازل عن العرائش للإسبان سنة 1610م من أهم قضايا الدفاع عن التراب الوطني التي طرحت على المغاربة في القرن 11هـ/17م، وقد كانت بداية نهاية الدولة السعدية. وقضية العرائش شغلت جميع الكتاب المغاربة في المرحلة المذكورة بجميع مستوياتهم واتجاهاتهم ومشاربهم.

إذن كيف أصبح وضع العرائش بعد تسليمها للإسبان؟

[1]- محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي ...**، م. س ، ص ص.169-170.

المبحث الثالث: وضع العرائش بعد استيلاء الإسبان عليها.

أ- فرحة الإسبان باحتلال العرائش.

لما تسلمت إسبانيا مدينة العرائش شرع الجنود في تحصينها وتسويرها، وحفر الخنادق حولها، «وأقيمت الصلوات والزينات والأفراح، ونظمت الاستعراضات ابتهاجا بانتصار المسيحية في جبهتين: داخلية بإتمام طرد الموريسكوس، وخارجية باحتلال العرائش» [1].

فقد أحسوا أنهم سيطروا على موقع استراتيجي على المحيط مكنهم آنذاك من التحكم في القرصنة الدولية.

إلا أن هذه الفرحة لم تدم طويلا، وكما قلنا سابقا أن نتيجة احتلال العرائش كانت جد مؤسفة للإسبان؛ إذ تحولت سفن القراصنة إلى مصب نهر سبو، وتسابقت الدول إلى امتلاك ميناء معمورة، ففقدت العرائش ميزتها البحرية، ولم يبق بها لا تجار ولا بضائع ولا عمران.

وذكرنا أن المغاربة لم يتركوا القاعدة، طيلة احتلالها، تنعم بالراحة والاستقرار، وأن الهجمات على المحتلين لم تنقطع من طرف الجيوش المغربية النظامية وغير النظامية.

وظل العراك متصلا مدة ثمانين سنة، «عراك في الداخل ضد الجوع والمرض والحرمان، وعراك في الخارج ضد المقاومة العنيفة» [2].

وهكذا ظل الجنود الإسبان طوال ثمانين سنة تحدق بهم الأخطار الجسيمة من جراء الحصار على مدينة العرائش. وحين يتجاوزون أسوار المدينة، بهدف جمع الحطب أو اختطاف المواشي وجلب الحبوب والثمار لسد حالة الجوع؛ كانوا يتعرضون لكمائن تنصب لهم، ويتكبدون خسائر فادحة.

---

[1]- محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 – 17م**، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1991، ص.123.

[2]- J.BAUTISTA VILAR. op. cit . p.425

وجنود الحامية أكثرهم من المحكوم عليهم بالنفي، فهم يقضون مدة العقوبة بالعراش، ويعيشون في شظف العيش؛ فكانوا دائما يلتمسون الفرار ليتخلصوا من العذاب؛ إما إلى إسبانيا أو إلى داخل المغرب. ويتظاهر بعض الفارين إلى المغرب بإسلامهم ليجدو مبررا، ويلقوا ترحيبا من السكان.

ب – تدمر شعبي عام لدى المغاربة:

بتسليم العرائش إلى إسبانيا حصل غضب شعبي عام لدى المغاربة. فقائد المأمون أخرج سكان العرائش قسرا، بعد أن امتنعوا عن الجلاء عنها. «فقتل منهم عدة، وخرج منهم الباقون تخفق على رِؤوسهم أولوية الذل والصغار وهم يبكون»[1]. ولما احتلها النصارى في رابع رمضان المعظم عام تسعة عشر وألف خرج منها المسلمون، ووقع في قلوب المسلمين من الامتعاض من أخذ العرائش أمر عظيم، وأنكروا ذلك أشد الإنكار» [2]. حيث تولى سكان الشمال المغربي رجالا ونساء استعمال الحذاء الأسود، وفي هذا الصدد يقول الناصري «قيل إن الناس اتخذوا النعال السود منذ استولى النصارى على العرائش على يد المأمون السعدي» [3].

وبسقوط مدينة العرائش في أيدي الإسبان؛ سقطت هيبة الأمراء السعديين، وساء المغاربة أن يحتمي سلطانهم بأعدائهم، ويتنازل لهم عن قطعة من التراب المغربي، وحتى ابنه عبد الله لم يهتم برجوع والده من إسبانيا، ولم يذهب إلى زيارته بباديس، بل تزعم معارضة والده، ونعته بالخيانة.

وبتسليم العرائش فقد عم الاستياء أوساط العلماء وعموم الشعب، واتضحت خطورة الانقسامات والحروب الأهلية التي فتتت الوحدة المغربية، وعجز الأمراء السعديون عن مواجهة الغزو الأجنبي، كما اتضح كذلك فشل الدولة السعدية في الدفاع عن حوزة الوطن، والعجز عن مواصلة الجهاد، فانطلقت حركت الجهاد الشعبي في المغرب لاسترجاع الثغور المغربية، ومن بينها مدينة العرائش.

---

[1]-أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج6، ص،21.

[2]- المصدر والصفحة نفسهما.

[3]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج7، ص.77.

لقد كان من ردود الفعل المباشرة نتيجة التذمر السائد في أوساط الشعب المغربي آنذاك، أن تنادى الناس بالجهاد ودفع الاستعمار الإسباني.

ولوحظ «أن الشريف أحمد بن إدريس العمراني قد أنكر تسليم العرائش، ودار على مجالس العلم، ونادى بالجهاد والخروج لإغاثة المسلمين بالعرائش، فانضاف إليه أقوام وعزموا على التوجه لذلك ففتى في عضدهم قائدهم حمو المعروف بأبي دبيرة، وصرف وجوههم عما قصدوه» [1].

وجاء في كتاب (الزاوية الدلائية)، لصاحبه محمد حجي، أنه لما عزم المأمون على تسليم العرائش إلى النصارى بعث الحافظ أحمد بن أبي المحاسن الفاسي إلى الشيخ أبي بكر الدلائي يستشيره؛ فأشار عليه بالخروج.

وقد أفتى أبو حامد محمد العربي بن الشيخ أبي المحاسن بوجوب الجهاد لطرد الأجانب من الثغور؛ ولو مع عدم وجود الإمام؛ تأييدا للمجاهد العياشي. ومما ورد في هذه الفتوى الطويلة قوله: «ولا يتوهم متوهم أن ترك مدائن المسلمين في أيدي الكفرة يدل على عدم الوجوب؛ لأن ذلك من تقصير الملوك. وهم بذلك في محل عصيان، لا في محل الاقتداء بهم. ولا فرق في الحكم بين ما أدركنا زمن أخذه كالعرائش والمعمورة (...) وبين ما لم ندركه كسبته وطنجة؛ لأن الوجوب متعلق بالمسلمين لا بقيد زمان ولا مكان» [2].

وبفعل الحصار الذي تم ضربه من طرف المجاهدين على مدينة العرائش، تراجعت أهمية العرائش البحرية، ولم يبق بها لا تجار ولا بضائع ولا عمران، انتقل ذلك إلى قصبة المعمورة فاتجهت انظار الدول الاوربية إليها، فما كان على إسبانيا إلا أن قامت باحتلالها فكيف تم ذلك؟

---

[1]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج 6، ص.21.

[2]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء، الطبعة الثانية 1988، ص. 145.

المبحث الرابع: احتلال قصبة المعمورة.

تعرضت المعمورة منذ 1515م إلى حملة برتغالية حيث حاصرها أسطول برتغالي وأنزل بالمنطقة جيشا قوامه 8 آلاف جندي، غير أن العملية فشلت في النهاية حيث لم يطل مقام البرتغال بالمدينة، وقد دام هذا الاحتلال مدة خمس سنوات.

واسترجعت المعمورة مكانتها، وأضحت إلى جانب مدن أخرى تلعب دورا أساسيا في تصريف المنتوجات، وبدأت أهميتها تزداد بفعل حلول عناصر جديدة بها من القراصنة من مختلف الجنسيات واتخذوها نقطة ارتكاز لعملياتهم، وبذلك أصبحت المعمورة خطرا كبيرا على التجارة الأوربية، بفضل وقوع المعمورة على مقربة من مضيق جبل طارق، وإشرافها على مفترق الطرق الأطلنتية المكون من المجال الممتد بين جزر الخالدات والأصور وماديرا، وأمام استفحال هذا الخطر ومساسه بمصالح مختلف الدول الاوربية، فاتجهت إليها انظار الدول الأوربية.

1 – المحاولات الهولندية لاحتلال المعمورة.

بعد احتلال اسبانيا للعرائش، اتجهت انظار الولاية العامة للبلاد المنخفضة نحو احتلال ثغر المعمورة، حيث سارع الهولنديون إلى التفاوض مع القراصنة من أجل الجلاء، إلا أن بطء التوصل إلى الاتفاق في شأن ذلك، دفع الولاية العامة للبلاد المنخفضة بمطاردة القراصنة في عرض تلك السواحل ما بين العاشر من ديسمبر 1611م والسادس عشر من ماي 1612م بقيادة الاميرال هولتن (Haultain)[1]، ثم مطاردة ثانية قادها القبطان لامبريخت هينريكسز (Lambrecht Heynricxz)[2] عندما توجه إلى سواحل بلاد المغرب بعد شتنبر 1613م.بالإضافة إلى العملية التي قادها القبطان جون افرتسن(Jan Evertsen) أوائل يونيو 1614م[3].

وقد مضى الأسطول الهولندي في تطبيق المرحلة الأولى من الخطة بالتضييق على القراصنة في عين المكان، وإغلاق مصب واد سبو29 يوليوز 1614م. وانتظاره الضوء

[1]- S.I.H.M. Pays-Bas 1ere Série. T II. pp 63-68.

[2] - S.I.H.M. Pays-Bas 1ere Série. T.II. pp 218-220.

[3] - S.I.H.M. Pays-Bas 1ere Série. T. II. p. 334.

الأخضر من مجلس الولايات العامة فيما يخص احتلال المعمورة [1]، إلا أن ذلك لم يتم، بل أدى ذلك إلى جعل الأسطول الإسباني يبادر إلى جعل هذا الثغر تحت إمرة التاج الاسباني بكامل السهولة.

2- المحاولات الاسبانية لاحتلال المعمورة.

بعدما تضررت اسبانيا من القراصنة أكثر من الدول الأخرى، أدى ذلك إلى تفكيرها في توسيع مناطق الاحتلال بالشمال المغربي، وعلى ما يبدو أن التفكير في الاستلاء على قصبة المعمورة من طرف البلاط الملكي الإسباني بدأ في اليوم الذي سلم المأمون مدينة العرائش، غير أن الظروف لم تكن تساعد إسبانيا على تحقيق ذلك.

ولما أتيحت لإسبانيا الفرصة لم يبق لها إلا أن تنظم حملة عسكرية ضد المعمورة لتسبق الدول المنافسة لها، فبدأت أخبار الاستعدادات الإسبانية في التسرب، إلى درجة انكشاف الهدف منها، فقد كشف صامويل بلياش[2] (Samuel Pallache) في مذكرته المؤرخة ب 27 مارس 1614م[3] عن أطماع الإسبانيين الذين وضعوا نصب أعينهم احتلال مركز المعمورة، وطالب من خلالها سلطات الولايات العامة توجيه مراكب حربية لحماية المرسى المذكور، وتأمين حرية التجارة بالمغرب.

وجاء يوم قرر فيه الملك الإسباني فيليبي الثالث (Felipe III) الاستيلاء على ثغر المعمورة، فجهز لذلك أسطولا برئاسة الأميرال لويس فاخاردو (Luis Fajardo)، غادر ميناء قادش بتاريخ 1 غشت 1614م وكان يتألف من 99 سفينة حربية تحمل على متنها 7500 جندي في كامل الاستعداد ووافر المؤن. ووصلت الحملة إلى المدينة في اليوم الرابع

---

[1] - Louis Mougin : « *Projet d'occupation de la Qasba de Rabat par l'Espagne en 1619* » **in Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée,** N 26_ 2 Trimestre_ Marseille 1978.p 122.

[2] - وكيل السلطان مولاى زيدان لدى هولندا. للمزيد من المعلومات عن صامويل بلاش انظر:

Résolution de l'Etats-Généraux 21/02/1609,S.I.H.M,PB, TI, p.310.

[3]- S.I.H.M.Pay-Bas.1ere Série. T.II. p 257.

من نفس الشهر [1]. ونجحوا في اخضاعها لاحتلالهم، واطلقوا عليها اسم القديس سان ميكيل دي اولطرامار(St.Miguel di ULtamar) القديس ميكايل فيما وراء البحار [2].

وباحتلال المعمورة أصبحت إسبانيا تحتل ثمانية جيوب بأرض المغرب هي: مليلية وسبتة وطنجة والعرائش والمعمورة والبريجة وجزيرة باديس والحصن المجاور لها.

وقد سارع الإسبان إلى إقامة حامية عسكرية مؤلفة غالبا من ثلاثمائة إلى أربعمائة جندي [3]، بمهمة تأمين المرسى من جهة والدفاع عن الوجود الإسباني في عرض المحيط من جهة ثانية.

من خلال هذا الاحتلال السريع يمكن طرح السؤال التالي: إذا كان الأمر قد تم بهذه السهولة بالنسبة للإسبان، فماهي العوامل التي ساعدتهم على تحقيق ذلك؟

لا شك في ذلك أن كان لدى الإسبان كل حظوظ اقتحام مركز المعمورة، سواء من حيث الاطلاع المسبق على الوسط الجغرافي أو بما أعدوه من الوسائل الحربية. بالإضافة إلى استفادتها من تواجد السفن الهولندية المكلفة بتحقيق الاتفاق الذي كانت قد أبرمته مع السلطان زيدان من أجل استغلال مركز المعمورة، حيث كانت ترابط منذ شهرين بين المعمورة وأسفي، ضيقت على قراصنة المعمورة ومنعتهم من الاتصال بغيرهم، وواجهت القراصنة في نفس الوقت مصاعب في البر. كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في احتلال مركز المعمورة، وقد خلف هذا الاحتلال استياء عاما لدى المغاربة، إذن كيف كان رد فعل المغاربة اتجاه هذا الاحتلال؟

إن احتلال المعمورة زاد من حدة الشعور المغربي بوجوب مقاومة الوجود المسيحي بأرض الوطن، وخصوصا أنه لم يكن قد مر على طرد المورسكيين من الأندلس سوى أربع سنوات[4]، وهذا ما يفسر الحصار الذي أقامه المغاربة سكان الناحية المجاورة على قصبة

1- S.I.H.M.Pays-Bas.T.I.p.628.

2- S.I.H.M.1ere Série. Pays-Bas. T II. p 671.

3- S.I.H.M. 2eme Série .France. T I. p306.

4 - يتعلق الأمر بالهجرة الأندلسية الجماعية الخامسة والأخيرة التي غادرت الأندلس سنة 1610.

المعمورة بعد مرور تسعة أيام على سقوطها بيد الإسبان[1]، حيث أضحت الحامية العسكرية الإسبانية متعرضة باستمرار للهجمات العنيفة من طرف رجال الجهاد البحري، وخصوصا لما استقر المجاهد العياشي بسلا حيث ضيق عليهم الخناق بتنسيق مع زعماء المنطقة الشمالية طيلة عشرينات وثلاثينات القرن السابع عشر.

ولا شك أن حدث اغتصاب هذه المدن وضع المغرب بصفة عامة والمنطقة الشمالية منه بصفة خاصة أمام مسؤوليات جسام، نتيجة ما ترتب عنه من العواقب الوخيمة والنتائج المتشعبة الجوانب، بدءا على الإقليم ثم على البلاد برمتها.

وإذا كان البحث عن تلك النتائج وإبرازها من عمل المؤرخين، فإن المهمة ليست من السهل بمكان، مكانة مدن الشمال المغربي من القضايا في جغرافيا وتاريخ البلاد.

وسوف لا يكفي هنا، في حق المدن الشمالية التي تم احتلالها منذ سنة 1415م أن نسجل أن هذه السنة قد وضعت حدا لمسيرة تاريخ وحضارة لامعة للدولة المغربية. وليس من قبيل الأحكام العامة، إذا قلنا أن مرحلة جديدة من تاريخنا كانت قد بدأت بعد سنة 1415م بداية تاريخ المقاومة المغربية للغزو الأجنبي.

وإذا كان من الصعب تتبع كل مظاهر المقاومة التي تجند لها كل المغاربة، فإن قيمة تلك المقاومة تتجلى في نتائجها، تلك النتائج التي يمكن إجمالها في نجاح المغرب في إيقاف كل المحاولات الاستعمارية الأوروبية الرامية إلى احتلال مراكز أو التوسع خارج المحتل منها، وفي نجاح المغاربة في تحرير عدد من الثغور التي تم استعمارها في القرن الخامس عشر أو السادس عشر الميلاديين، وقد تشخص هذا الموقف الوطني في كتابات عدد من مفكري وعلماء هذه الفترة، الذين ألفوا كتبا ونظموا قصائد وحثوا الناس على الجهاد ونبهوهم إلى ما تكتسيه الحملات الأوروبية من خطورة على وجود الأمة المغربية المسلمة.

وبالفعل ساهمت هذه المراسلات والكتابات في إلهاب حماس المغاربة وتشجيعهم على ما كانوا فيه من جهاد. ويمكن التعرف على بعض جوانب العمليات الجهادية من خلال تتبع بعض تفاصيلها في المراكز المحتلة من المنطقة الشمالية.

[1] - محمد ابن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي...**، م. س، ص 58.

فما هو الموقف الذي اتخذه حكام المنطقة الشمالية لمواجهة هذا الخطر؟

وبالسيطرة على العرائش، وبعدها المعمورة، أصبحت الدولة الإسبانية تتحكم في السواحل المغربية الممتدة من مليلية إلى مازغان (الجديدة). وقد استخدمت هذه المراكز كنقط ارتكاز، لمحاربة عمليات المجاهدين البحريين المغاربة وساعدت على ضمان أمن السفن الإسبانية التي كانت تبحر في هذه المناطق.

إلا أن المغاربة لم يتقبلوا ذلك، ليبدأ فصل جديد من المقاومة للاحتلال الإسباني للثغور الشمالية المغربية، حيث أثبتت مختلف الوثائق أن الإسبان لم ينعموا بسيطرتهم على العرائش والمعمورة[1] وباقي المدن المغربية الأخرى خاصة الشمالية. إذن كيف تم ذلك؟

[1] - حسن أميلي، « المعمورة خلال القرنين 16 و 17»، ضمن ندوة **قصبة المهدية تراث ومؤهلات**، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22و23 أبريل 2003، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سنة 2006. ص ص،111- 132. ص 124.

الفصل الثاني

مراحل المقاومة الشمالية المغربية للاحتلال الأجنبي.

الفصل الثاني: مراحل المقاومة الشمالية المغربية للاحتلال الأجنبي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بمرحلة من مراحل المقاومة التي عرفتها الثغور المحتلة خلال الفترة المتراوحة بين القرن السابع عشر ومستهل النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلاديين.

إنها مسيرة المقاومة المسترسلة منذ القرن الخامس عشر الميلادي وبداية الاحتلال الأجنبي للثغور المغربية وبدون انقطاع، رغم ما كان يعتري المسيرة من التراوح بين القوة والضعف. إنها أيضا الشهادة الدامغة على ميلاد الوعي الوطني بخطورة الوجود الأجنبي بالتراب المغربية واضطراد نموه ومحاولة تجاوزه للعقبات التي يضعها في طريق عدم التوازن الحربي بين الطرفين. وسنقوم من خلال هذا الفصل بجرد جميع المحاولات الجهادية التي عرفتها الساحة الشمالية. على أن التركيز سيقع على مشاريع التحرير الكبرى خلال عهد المولى إسماعيل.

والأهم أننا سنركز على بيان الجهود التي بذلتها الدولة المغربية، سواء في نطاقها الشعبي أو الرسمي أو هما معا. وسيتضح من خلال الجولة العامة المخصصة لميادين الثغور وتنوع محاولات التعريف بالأسر والقيادات الجهادية وتحديها للنظام الحربي الأجنبي. ولتلبية مطالب هذا الفصل اخترنا الخوض في المباحث التالية.

المبحث الاول: ردود الفعل المغربية:

1- عجز السعديين عن مواجهة الغزو الأجنبي.

إن صعود السعديين للحكم قد قام في جوهره على أساس التصدي للاحتلال الأجنبي ودحره عن الشواطئ المغربية، فإن شعار الجهاد الذي استعمل كوسيلة تخدم هذا الهدف عن طريق توحيد القوى السياسية والاجتماعية وإعادة بناء الدولة، عرف تراجعا ملموسا في مساره بعد وفاة أحمد المنصور 1603م.

ورغم العمليات الاستفزازية التي اتخذتها إسبانيا في شمال المغرب في مناسبتين سنة 1610- 1614م، ورغم الخطورة التي تشكلها تلك العمليات التي توقفنا عليها في الفصل السابق. يلاحظ أن السلطة السعدية توقفت عن القيام بأي عمل للرد على هذا التوسع أو محاولة التخلص منه بشكل فعلي.

بل اكتفت ببعض المحاولات البسيطة، فعلى سبيل المثال محاولة عبد الله بن الشيخ المأمون لاستنفار الناس للرد على دخول الإسبان العرائش [1].

ومحاولة زيدان حاكم مراكش الذي عمل على تجهيز القوة اللازمة لمحاربة الإسبان، وربط اتصال بالباب العالي قصد الحصول على مساعدة عسكرية من أجل إلحاق الضرر بإسبانيا [2]. لكنه فشل في ذلك بسبب مضايقة سفن إسبانية للسفن المغربية المتجهة إلى إسطنبول قرب الشواطئ المغربية.

في حين كانت آخر محاولة للسلطان زيدان تتمثل في تأسيس أسطول حربي، واتصل في هذا الصدد بهولندا، وتمكن من الحصول على ثلاثة قطع حربية، لكن المحاولة انتهت بدورها بالفشل بعد أن أغرقت إسبانيا القطع المذكورة [3].

ومن خلال هذا نرى أن العمل الجهادي الذي كان من المفروض أن تقوم به السلطة السعدية لم يخرج من حيز الإعداد، بل طغت على علاقات بعضهم مع الأجانب صفة المهادنة والتواد من أجل تحقيق المآرب الشخصية المتمثلة في الرغبة في الحصول على السلطة ولو على حساب الاراضي المغربية كما هو النموذج من محمد الشيخ السعدي الذي سلم العرائش للإسبان.

وكانت وراء هذا الموقف السلبي، مجموعة من الأسباب والعوامل التي ساهمت في عجزهم وتوقفهم عن مواجهة الغزو الأجنبي، لكن هذا لا يبرر موقفهم السلبي، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي واجتماعي كما سنرى.

---

[1]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج 6، ص. 18.

[2]- S.I.H.M.1ere Série. Pays-Bas. T I. p 670.

[3]- S.I.H.M.1ere Série. Pays-Bas. T I. p 673.

2- الأوضاع العامة بالمغرب خلال القرن السابع عشر الميلادي:

أ - الوضع السياسي بالمغرب خلال القرن 17م:

عرف المغرب في نهاية القرن 16م أزمة خانقة ازدادت حدتها بعد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي سنة 1603م، فلم تبق النزاعات السياسية منحصرة في القصر، بل نقلها أولاد هذا السلطان إلى المجتمع، فاجتاحت الحروب جميع أطراف المغرب، وكانت حروبا عنيفة مدمرة. فدخل المغرب فترة مضطربة حالكة من حياته، حيث انصرف أولاد المنصور عن أمور الرعية والجند والثغور إلى النزاع فيما بينهم حول الملك، والمواجهة الحربية، لتحقيق الأطماع الشخصية والنزوات الخاصة.

فقد كانت وفاة المنصور فجأة وهو يتهيأ للخروج من فاس ليعود إلى عاصمة ملكه مراكش، بعدما ذهب إلى فاس لتأديب ابنه الثائر عليه محمد الشيخ المأمون، فأخمد الثورة وأودع ابنه السجن، ولكن الوباء حل بالناحية فمات به المنصور دون أن يبث في أمر ولاية عهده، فاجتمع أهل الحل والعقد بفاس وولوا عليهم زيدان بن المنصور بمجرد ما انتهوا من دفن السلطان الراحل. وكان زيدان عاملا على إقليم تادلا، إستصحبه أبوه معه إلى فاس ثم إستخلفه عليها قبيل وفاته[1].

ولما بلغ خبر الوفاة والبيعة إلى مراكش لم يقبل أهلها أن يتصرف أهل فاس دونهم، فولوا عليهم أبا فارس الخليفة الرسمي لوالده بحاضرة ملكه.

وهكذا لاحت بوادر أزمة خطيرة في أفق المغرب، صعدها بعض الفقهاء الذين أفتوا بضرورة محاربة الخليفة الثاني أي أبي فارس، وفعلا وقعت المعركة على نهر أم الربيع بين جند زيدان وأخيه أبي فارس الذي أناب عنه أخاه الثاني الشيخ المأمون بعدما أخرجه من السجن. وأسفرت المعركة عن انهزام زيدان وفراره إلى تلمسان، ووجد الشيخ المأمون

[1] - سعيد واحيحي، **مهدوية ابن أبي محلي الفلالي ومخطوطه "تقييد في التعريف بمدينة سجلماسة"**، المطبعة الرباط نيت، الطبعة الأولى،2009، ص ص.42- 43.

نفسه في عزة ومنعة، بعد أن انضم إليه جند أخيه المهزوم فقلب ظهر المجن لأبي فارس وأعلن نفسه ملكا على فاس[1].

وهيأ الشيخ المأمون جيشا ضخما بقيادة ابنه عبد الله وجهه إلى مراكش لمحاربة أبي فارس، واستطاع عبد الله أن ينتصر على عمه ويدخل المدينة عنوة ويبيحها لجنوده سنة 1015هـ 1606م.

ظل الإخوة الثلاثة زيدان وأبو فارس والشيخ المأمون يتنازعون الملك مدة طويلة، دون أن يتم الأمر لواحد منهم، وعمت الاضطرابات أرجاء البلاد كلها، مما جعل الناس يقتنعون بعدم صلاحية أولاد المنصور لممارسة الحكم. وقد عبر ابن أبي محلي عن سخط الناس عن الأمراء السعديين وبداية إعراضهم عنهم، وتحميلهم مسؤولية ما حصل بالمغرب من بلايا [2].

وأدت هذه النزاعات بين الإخوة الثلاث على الملك، إلى تسليم الشيخ المأمون مدينة العرائش إلى الإسبانيين عام 1019هـ/1610م طمعا في مساعدتهم له، فغضب عليه المغاربة وكتب محمد الحاج الأغصاوي[3] إليه رسالة ذات لهجة شديدة يستنكر فيها تسليم حصون المسلمين وبيوت العبادة إلى المسيحيين، فأعدمه المأمون، بحجة أنه كان يدعو الناس إلى مبايعته ويصيح في الطرق "انصروني"[4]، وكان سكان المناطق الشمالية أشد السكان حنقا على المأمون، خصوصا بعد أن استولى على تطوان سنة 1610م، وازدادت جرائمه فظاعة بعد أن استنجد به ثمانية آلاف من المسلمين بقوا بإسبانيا في محاولة لمقاومة فيليب الثالث فأبلغ الإسبان ما يدبره إخوانه هناك[5]. وعلى أي، فقد احتل الإسبان العرائش

---

[1] - حسن جلاب، **أبو عبد الله محمد المرابط الدلائي: عالم الزاوية الدلائية وأديبها**، مراكش، 1997، ص. 22.

[2] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا....**، م. س، ص.276.

[3] - كان محمد الأغصاوي من صلحاء شرفاء أولاد البقال، أهل الزاوية البقالية بقرية الحرايق من قبيلة غزاوة بشمال المغرب. انظر أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج 6، هامش 1 ص 22.

[4] - محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق، الجزء 1، مكتبة الطالب، الرباط ، الطبعة الأولى 1982، ص.38.

[5] - مجهول، **تاريخ الدولة السعدية ...**، م. س، ص.85.

سنة 1610م، وبلغ الغضب بالناس مبلغه، واهتم الثوار بالقضاء على المأمون، الذي تم اغتياله بناحية تطوان سنة 1613م [1].

كما قتل أخوه أبو فارس خنقا قبله، وقبع زيدان أخيرا في مراكش صارفا نظره عما وراء نهر أم الربيع، تاركا أمر فاس وغيرها لعبد الله بن الشيخ المأمون ومنافسيه من الثوار، وقد انقرض أمر السعديين في فاس بموت عبد الملك بن الشيخ المأمون في أواخر عام 1036هـ/1627م وبقي أبناء زيدان يتوارثون إمارة مراكش إلى أن قتل آخرهم أبو العباس أحمد بن الشيخ بن زيدان عام 1069هـ/1657م[2].

وإذا كان الشرفاء السعديون قد نجحوا في استرجاع معظم المراكز المحتلة خلال القرن 16م كما هو معلوم، فإنهم أوقفوا عملياتهم التحريرية بمجرد أن استتب لهم الملك، فظلت مليلية وسبتة وطنجة والجديدة في يد الأجانب، ثم ما أن بدت دولتهم تضعف خلال بداية القرن 17م كما رأينا ذلك، حتى اتجهت أنظار الدول الأوروبية الكبرى مرة ثانية نحو المغرب محاولة أن تستغل ضعفه وعجزه عن الوقوف في وجه أي عملية توسعية، فاستعمرت إسبانيا العرائش والمعمورة، واتجهت دول أخرى تبحث عن مناطق نفوذ فظهرت محاولات فرنسية وهولندية في مرسى أكادير، ومحاولة إنجليزية في سلا ومحاولة إسبانية في آسفي.

ورغم كل هذا فإن أبناء المنصور انشغلوا بالصراع حول الحكم، وتوقفوا عن الجهاد. ويعتبر هذا التوقف توقفا اعتياديا يشابه فيه والدهم الذي لم يفكر وهو في أوج عظمته في تنظيم حملة ضد المراكز المحتلة مثل طنجة وسبتة ومليلية والجديدة [3].

وكانت هذه الحروب الطاحنة بين الإخوة وتقاعسهم عن الجهاد، قد قوضت دعائم الأمن بالبلاد، وشجعت على إبراز إمارات ومناطق نفوذ عديدة شقت عصا الطاعة على الحكم السعدي المتآكل. وأعلنت انفصالها عنه، بل ودخلت معه في حروب طاحنة أهلكت عددا كثيرا من الناس، نمثل لها بحركتي الفقيه أبي العباس أحمد ابن أبي محلي السجلماسي،

---

[1] - إبراهيم حركات، **السياسة والمجتمع في العصر السعدي**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط.الأولى1987، ص.95.

[2] - محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص ص.20-21.

[3] - عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية ...**، م. س، ص.45.

وأبي زكريا يحيى بن عبد المنعم الحاجي بالجنوب، وإمارة أبي حسون السملالي من بعدهما بسوس وما والاها من المناطق الجنوبية الغربية، وإمارة المجاهد محمد العياشي ببلاد الغرب ومصب أبي رقراق، وحركة الخضر غيلان الذي خلف المجاهد العياشي في الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي بمنطقة الهبط والمراكز الساحلية الشمالية، والإمارة الدلائية بالأطلس المتوسط وتادلا وسلا والمناطق الشمالية، وإمارة أولاد النقسيس بتطوان وأحوازها، وغيرها من القوى المحلية المستقلة.

وقد كان لهذا الانقسام الداخلي آثار وخيمة على الدولة والمجتمع على حد سواء، بحيث كثرت الفتن والأهوال، وعمت الأزمة والخراب سائر القواعد والهياكل التي كان يرتكز عليها المغرب، هذا في الوقت الذي قوي فيه خطر الاحتلال الأجنبي للسواحل الشمالية المغربية على أمن سكان المناطق المجاورة له بفعل أعمال القرصنة التي كانت نشيطة في عرض البحر.

ب- الأوضاع الاقتصادية:

بالإضافة إلى الصراعات السياسية، عرفت البلاد تعاقب سنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة، أدى إلى نقص ديمغرافي كبير، مما كان له انعكاس كبير على اليد العاملة المشتغلة في الميدان الفلاحي [1].

إلا أن بسبب ظروف الحرب التي عرفتها البلاد قضت على جل الموارد الاقتصادية التي كانت تعتمد عليها الدولة. حيث خربت معظم معاصر السكر التي كانت منتشرة في سوس وشيشاوة وغيرهما، وقلت أهمية المغرب في باب إنتاج السكر إذا ما قورن بدول العالم الجديد التي أصبحت تنتج بكميات أكبر وبشكل مستمر [2].

ومن جهة أخرى قل مستورد المغرب من تبر إفريقيا نتيجة عدة عوامل منها:

---

[1] - عبد المجيد قدوري، **ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت**، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الأولى، 1991، ص ص.22-23.

[2] - عبد اللطيف الشاذلي ، **الحركة العياشية...**، م. س، ص.50.

انهيار نظام التبادل الذي أقره السعديون وتحكموا بمقتضاه في سعر الذهب، ومنها ما يتعلق بتغيير الطرق التجارية المعتادة، وطغيان بعض الزعامات (أبي حسون السملالي) على تارودانت ودرعة الشيء الذي مكنه من لعب دور الوساطة على حساب شمال الأطلس الكبير بين إفريقيا وأوروبا [1].

بالإضافة إلى تراجع أهمية التجارة الصحراوية بفعل خروج توات من تحت السلطة السعدية بعد وفاة المنصور، وخضوعها لعدة قوى سياسية وجهت التيار التجاري نحو شواطئ المتوسط الخاضعة للأتراك، وبفعل منافسة التجار الأوربيين الذين أصبحوا يتصلون مباشرة بسواحل إفريقيا الغربية، زد على ذلك موقف سكان إفريقيا أنفسهم من الوجود المغربي في السودان [2].

وكل هذه العوامل ساهمت في تقلص مناطق نفوذ السعديين وضعفهم، مما أدى ذلك إلى:

- قلة الموارد المحلية المتحصلة من الضرائب: وهذا مرتبط من جهة كما أشرنا سابقا بتقلص مناطق نفوذ السعديين، ومن جهة ثانية بضعفهم الذي لم يكن يساعد على جباية الضرائب.

وهكذا كانت السلطة السعدية تدور في حلقة مفرغة: فهي ضعيفة لأنها لا تستطيع جباية الضرائب، والتوقف عن الضرائب يزيد من ضعفها.

ورغم أن بعض السلاطين كان يظهر أن توقفه عن الجباية فيما يتعلق بالخراج هو من باب الرفق بالرعية والخوف من الإتيان على أموالها فإن ذلك كان تبريرا لذلك الامتناع أكثر منه تفسيرا له [3].

- كثرة مصاريف الدولة وكثرة ضياع أموالها نتيجة الاضطراب: كان يتطلب تجهيز العمليات العسكرية مصاريف كثيرة، لدرجة أدى ذلك إلى استنزاف خزينة الدولة. هذا

---

[1]-Brahim Boutaleb et autres**, *Histoire du Maroc***, Paris, Hatier, 1967. p.p.220-221.

[2]-Brahim Boutaleb et autres**, *Histoire du Maroc***, Ibid, p.221.

[3] - أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا ...**، م. س، ج 6، ص.43.

بالإضافة إلى أن كثيرا من رجال الدولة استغل هاته الظروف للاغتناء على حساب الخزينة العامة. فحسب صاحب الاستقصا أن إبراهيم بن يعزى حصل بكيفية غير مشروعة على ما ينيف على 50 ألف أوقية[1]. بل إن ظروف الاضطراب هاته شجعت الأجانب بدورهم على مد أيديهم لثروات السعديين، «فقد بقي من أثاث المأمون نحو سفينة كان قد تركها بطنجة... فاستولى عليها نصارا من البرتغال». ومن ذلك أيضا قضية كاستيلان التي فقد فيها زيدان كثيرا من دخائره وكتبه، وكانت هذه العمليات كافية لإنهاك خزائن السلاطين السعديين، خصوصا وأن المداخيل قلت أو انعدمت بسبب الاضطرابات كما رأينا قبل [2].

يظهر أن الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة، وخصوصا في القرن الحادي عشر الهجري، كان متدهورا، ولاسيما أن بعض الكوارث الطبيعية والأمراض الفتاكة جاءت لتوسع من دائرته ورقعته، فقد ذكر الناصري أنه في «سنة أربعة عشر وألف كان الغلاء العظيم بفاس، وفي سنة خمسة عشر وألف ... جاء بفاس سيل عظيم حتى غمر دور عمل الفخارين، وذهب ببعض أنادر الزرع، وحمل آمة من باب الفتوح فماتت» [3].

ولم تمض فترة من الزمن حتى شهدت مدينة فاس غلاء جديدا ربما انعكست آثاره على غيرها من المناطق، «إذ في سنة اثنتين وعشرين وألف حدث الشر بفاس، ووقع الغلاء حيث بيع القمح بأوقيتين وربع للمد، وكثرت الموتى ... وخرب أطراف فاس، وخلت المداشر، ولم يبق بلمطة سوى الوحوش» [4].

وإذا كانت هذه الأقوال تركز على ما تعرضت له فاس من قبل هذا الغلاء المستمر، فلا يستبعد أن تكون نتائجه قد تجاوزت فاس إلى مناطق أخرى من المغرب، إذ «كان الاضطراب والمجاعة يعم كافة المناطق المغربية كفاس ومراكش» [5].

---

[1] - أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا ...**، م. س، ج 6، ص.49.

[2] - عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية...**، م. س، ص. 52.

[3] - أحمد بن خالد الناصري ، **الاستقصا ...**، ج 6، م. س، ص.110.

[4] - المصدر نفسه، ج6، ص.111.

[5] - حسن جلاب، **أبو عبد الله محمد المرابط الدلائي: عالم الزاوية الدلائية وأديبها، مراكش**، 1997، ص.34.

وهكذا يبدو أن الفترة كانت فترة قلق اقتصادي واضح، أو بالأحرى فترة معوقات اقتصادية متعددة، وأن المجتمع المغربي كان يعاني خلالها من الضيق لا شك أنها ستؤثر على نمط عيشه من جهة، وكذلك على مستواه الثقافي والسياسي من جهة ثانية، خصوصا إذا علمنا أن استقامة الحياة الاقتصادية في أي بلد لا تقوم إلا على عنصرين اثنين، هما الأمن والسلم. ولقد كان عنصر الأمن في هذه الفترة شبه منعدم، وخاصة في المناطق الحضرية من المغرب، مما يفسر اتخاذ بعض الزعماء خاصة الدلائيين لجبال الأطلس حصنا يحتمي به أقوام ممن كانت نفوسهم تتشوق إلى الطمأنينة والاستقرار، وكذلك كان عنصر السلم منعدما نظرا لما عرفته الساحة المغربية في هذه الفترة من انتفاضات وثورات، وما خيم على البلاد من فتن واضطرابات. ولا شك فيه أن ذلك سيكون له تأثير، سلبيا على المستوى الاجتماعي.

ج- الأوضاع الاجتماعية:

يظهر أن الوضع الاجتماعي خلال هذه الفترة وخصوصا في القرن الحادي عشر الهجري، قد كان هو الآخر متدهورا، ولاسيما أن بعض الكوارث الطبيعية والأمراض الفتاكة قد جاءت لتوسع من دائرته ورقعته، إلى جانب الحالة السياسية المزرية التي انعكست على الحياة الاجتماعية فطبعتها بطابع الفساد والاضطراب والخوف.

وقد زادت شدة وطأتها بسبب طول مدة الحروب التي فسحت المجال لكل الحماقات والطموحات والمغامرات، فقويت النزاعات المحلية وضعفت أو انهارت المؤسسات المركزية، فتعددت مراكز القرار بالبلاد، بل وقع التشتت داخل القبيلة الواحدة ومس الحواضر وأحيائها. فوقعت التجاوزات وأهينت الكرامات، فعم الهرج وكثرت الفتن، وانتشر الخوف بين الناس [1].

وقد عبر الإفراني في كتابه نزهة الحادي ... عن الحالة المزرية التي وصلت إليها البلاد بقوله: «هذه مصيبة عظيمة نزلت بغربنا فافترق ملاؤهم، وقتلت سراتهم، وانتهبت

[1] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا ...**، م. س، ص.275.

أموالهم، وهتكت حرماتهم، ومزقت أعراضهم، وفسدت أديانهم، واختلت وبعدت عن التوفيق آراؤهم، وكادت تطمع، بل طمعت، فيهم أعداؤهم» [1].

فصار المغاربة أحزابا وشيعا، وضربت الأزمة القواعد والهياكل التي كان يقوم عليها المغرب، وزعزعت ذهنية المغاربة الذين أصبحوا متشبثين بالغيب وينتظرون المنقذ، وفتحت أبواب المغالطات، وهدمت ما بناه المنصور، فانكمشت الأقاليم وانعزلت وساهمت في تراجع المغرب عن مسايرة عصره [2].

وترجع الأسباب العميقة لهذه النتائج، بصفة خاصة إلى الكوارث والفتن، وأيضا إلى عامل الهجرة نحو الخارج ... إلا أن الكوارث الطبيعية عامة تبقى أخطرها.

وقد تسببت هذه الحروب والكوارث الطبيعية في قيام القبائل بثورات، مما أدى ذلك إلى قطع سبيل المسافرين وقوافل التجارة، فقلت المواد الغذائية في المدن، وتسببت الحروب والفتن في إفساد الزرع والضرع، فوقع غلاء كانت نتائجه وخيمة على المجتمع المغربي، حيث اضطر الناس إلى التهام لحوم الأموات والجيف سدا لغائلة الجوع، وفي هذا الصدد يقول القادري: « فبسبب النهب، زاد الغلاء ... وأكلت فيه الجيف وأكل فيه الآدمي بوسط الصفارين ميتا، وكثر الموتى بالأزقة دون ما في المارستان، قيل: دفن في المارستان أربعة وثمانون ألفا دون من دفن من غيره ... وخلت حومات من فاس»[3].

لقد كانت هذه الحروب والكوارث وبالا على المغرب لأن آثار هذه الوضعية لم تقف عند حد التسبب في هلاك عدد من الأفراد العاديين أو أفراد الرعية البسطاء، بل تعدت ذلك إلى التسبب في ضياع كثير من الشخصيات العسكرية والمدنية التي تعتبر دون شك من الأطر التي كانت مسؤولة عن تدبير هياكل الدولة السياسية والثقافية والاجتماعية وتسييرها.

لقد سئم الناس جو النزاع المستمر الذي لم يستفد منه أحد، ويعبر عن هذا الرأي قول ابن أبي محلي: « لقد تعدد السلاطين في البلاد وتطاحنوا فيما بينهم من أجل السلطة، ولا

---

[1] - محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي ...**، م. س، ص.227.

[2] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص.275.

[3] - محمد بن الطيب القادري ، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق،، مكتبة الطالب، الرباط ، الجزء 2، الطبعة الأولى 1982 ، ص.67و134.

يحل للأمة أن تبقى بلا إمام، فإن تعددوا وجب القيام عليهم، لقد أفسد أبناء المنصور البلاد وملؤوها ظلما وجورا...»[1].

وعلى العموم إن السعديين لم يعودوا يمثلون بالنسبة للرعية تلك السلطة المقدسة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن المحافظة على الاستقرار، والدفاع عن البلاد، وذلك كله في جو من المثالية التي تعطي النموذج للرعية، وبوصول الأسرة السعدية إلى هذا المستوى لم تعد صالحة لتزعم أية حركة جماعية، ومادام من الضروري توفر تلك الزعامة فإن المغاربة بدأوا يلتفون حول زعامات أكثر صلاحية.

وقد عرف هذا التذمر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي تزايدا كبيرا، أدى في الأخير إلى ظهور زعامات في جميع أنحاء المغرب تدعو إلى التخلص من السلطة السعدية. فما هي أهم الزعامات التي كانت بالمنطقة الشمالية المغربية؟

[1] - عبد المجيد القدوري، **ابن ابي محلي الفقيه الثائر ورحلته الاصليت** ، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الاولى 1991، ص 61.

المبحث الثاني: ظهور زعامات جهادية بالمنطقة الشمالية.

إن انطلاق احتساب ميلاد الوعي الوطني المقاوم للغزو الأجنبي بدأ مباشرة إثر سقوط سبتة بيد البرتغاليين خلال القرن الخامس عشر الميلادي. لقد كان احتلال مدينة سبتة وخروجها من السيطرة المغربية المباشرة على وجه الاغتصاب الصدمة الكبيرة، إذ أن آلامها تسربت إلى عمق الضمير المغربي في مختلف زواياه وأرجائه. صدمة إن استسلمت لها أقلام المؤرخين فإن الدعوة الشعبية إلى الجهاد والصمود بالميدان المشرف لم يتوقف بحال من الأحوال.

فرغم الشكل الاستفزازي الذي اتخذته العمليات الإسبانية في شمال المغرب خلال القرن السابع عشر، ورغم الخطورة التي تنطوي عليها تلك العمليات التوسعية بالمنطقة – انظر الفصل السابق- يلاحظ أن السلطة السعدية توقفت عن القيام بأي عمل للرد على هذا التوسع أو محاولة التخلص منه.

على العموم إذن يظهر أن السعديين لم يعودوا يمثلون بالنسبة للرعية تلك السلطة المقدسة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن المحافظة على الاستقرار، والدفاع عن البلاد، وذلك كله في جو من المثالية التي تعطي النموذج للرعية. وبوصول الأسرة السعدية إلى هذا المستوى، لم تعد قادرة على تزعم أي حركة اجتماعية، وما دام من الضروري توفر تلك الزعامة، فإن المغاربة بدأوا يلتفون حول زعامات أكثر صلاحية لتعويض السلطة السعدية في ميدان الجهاد خاصة بالمنطقة الشمالية.

ترى ما هي هذه الزعامات؟ وهل استطاعت تحقيق ما قامت عليه؟ أم كانت لها مطامع في الوصول إلى السلطة؟

ومن بين هاته الزعامات التي حصلت على شهرة خاصة في هذا المجال نذكر ما يلي:

1- أسرة آل النقسيس[1]:

ففي الشمال مع بداية القرن 17م انتقل حكم مدينة تطوان إلى أولاد النقسيس الذين ظلوا على رأس هذه المدينة مدة طويلة (1006هـ/1597م-1667م) [2]، و خلال هذه المدة تعاقب على حكم المنطقة الواقعة شمال المغرب أربع سلطات أو إمارات (بقايا المخزن السعدي -إمارة المجاهد العياشي- إمارة الدلائيين- إمارة الخضر غيلان) قامت مقام المخزن، وكان لمدينة تطوان صلة وتبعية لها، تشتد هذه التبعية أحيانا وتضعف أحيانا أخرى حسب قوة الإمارة أو ضعفها.

وما يميز إمارة أولاد النقسيس بالشمال أن حكامها لم يشاركوا في تلك الاختلافات الداخلية وحروبها الأهلية بل احتفظوا بقوتهم المادية والأدبية، واستبدوا بتطوان ونواحيها وبقوا قائمين بأعمال الجهاد والرباط على الحدود حفاظا على ناحتيهم من الاحتلال الأجنبي، فكانت نتيجة عملهم هذا أن تطوان بالرغم من قربها من الحدود الأجنبية برا وبحرا، بقيت كما كانت في أيام المنظري[3] محتفظة بحكمها الإسلامي، فكان مقدموها وحكامها هم الذين يباشرون جميع شؤونها الداخلية [4].

---

[1]- يظهر أن أول اتصال لأبناء النقسيس بالحكم كان عندما عرض محمد النقسيس – وهو طالب علم في تطوان- على أهل المدينة تزعم حركة تعمل على تخليص المدينة من هجمات القبائل المجاورة، وتقبل أهل تطوان العرض، وينجح الطالب في تحقيق ما وعد به، ومنذ ذلك التاريخ أصبح لهم ظهور كبير بتطوان وناحيتها، وتزعمت هذه الأسرة عمليات الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي، وبرزت هذه الأسرة بصفتها مقدمي الجاهد، ثم بصفتها قواد تطوان ونواحيها، إذ بقي حكمها للمنطقة مع زعامتها متوارثين بين إفراد هذه العائلة حتى العهد العلوي.

[2] - ظلت اسرة ال النقسيس تحكم مدينة تطوان إلى غاية سنة 1667م حتى تمكن المولى الرشيد السير نحو تطوان فافتتحها ووضع حدا لحكم اسرة النقسيس بها، بحيث القى القبض على افرادها وبعث بهم إلى سجن فاس، وظلوا به إلى حين اعدامهم جميعا في عهد السلطان مولاى اسماعيل بن شريف. انظر: عبد الكريم بن موسى الريفي، **زهرة الاكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن اسماعيل**، دراسة وتحقيق أسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، الطبعة الاولى، 1992. ص ص. 132-133 ; ابراهيم بوطالب، **(العصر العلوي الاول)، في مذكرات من التراث المغربي**، مجموعة تاريخية يشرف عليها العربي الصقلي، الرباط، الجزء الرابع، 1985، ص. 38.

[3] - هو أبو الحسن علي المنظري الغرناطي من المهجرين المسلمين بعد سقوط الاندلس بيد المسيحيين، حيث استقر بتطوان وتولى حكمها خلال العهد الوطاسي وتولى مواجهة الاحتلال الإيبيري للسواحل المتوسطية والأطلسية. فكبدهم خسائر جسيمة في كل من سبتة والقصر الصغير وطنجة. انظر محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج1، ص108.

[4]- محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، ص. 245.

لن نتطرق إلى عمليات الجهاد منذ بدايتها، بل سنركز على المرحلة التي تهمنا، علما أن عمليات الجهاد بالمنطقة لم تنقطع منذ وقوع مدينة سبتة في يد الاحتلال الأجنبي خلال القرن الخامس عشر الميلادي.

ومن المعلوم أن المغاربة خلال هذه المدة، كانوا قد نظموا أنفسهم لتحرير المدن المحتلة، بأن اشتغلت منهم طائفة بالجهاد، وتميزت جماعات المجاهدين بالقيادة، ونخص بالذكر أسرة آل النقسيس([1]) التي اشتهرت بزعماتها للجهاد في المناطق الشمالية.

ومن أعمال الجهاد التي تزعمها أحمد بن عيسى النقسيس العملية التي نظمها المجاهدون انطلاقا من تطوان يوم الجمعة 22محرم 997هـ / 11 دجنبر 1588م. وقد أورد الفشتالي هذا الحدث ورددته عدة مؤلفات متأخرة عن الحدث، وصفا لهذه العملية، فذكر الطريقة التي تمت باختيار مكمن جديد لم يألفه الإسبان وتغافلوا عنه رغم قربه من المدينة من جهة الشمال المقابلة لبحر الرمل،« وكان المكان لا يطرقه إنسان من كثرة العشب والشجر وكثرة محاماته لاقترابه من العدو(...) وكان المشركون قد انسوا راحة من خيل المسلمين في تلك المدة (...) فاجمعوا أمرهم على البروز من سبتة بسائر سوادهم رجالا ونساء وولدانا، برسم النزهة والراحة والتقلب في الفحص(...) فلم يرع المشركين إلا طلوع خيل المسلمين عليهم (...) فمنحهم الله الظفر واستولوا على سائر سواد المشركين ما بين الأسر والقتل، واكتسحوا سرحهم وكادوا أن يستولوا على سبتة بما أتيح لهم من الظهور باستئصال عامة أهلها وانتهاز الفرصة في حاميته»[(2)].

فهذه المعركة، تبين أن القوى المحتلة للمنطقة الشمالية كانت تعيشوا دائما في هلع وخوف من مداهمة المغاربة، فكانت لا تخرج إلى ضواحي المدن المحتلة إلا بعدما يخرج

---

[1] - نعتبر أن أول من نعرف من سلسلة المجاهدين من أسرة آل النقسيس هو عيسى النقسيس (1578م-1588م) مقدم المجاهدين المعبئين من قبائل المنطقة الممتدة بين سبتة والقصر الصغير وتطوان وطنجة. وهو الذي نعتبره إلى الآن مؤسس الأسرة الجهادية بالمنطقة الشمالية بمعية ابنه أحمد بن عيسى الذي كان نائب والده وساعده الأيمن في العمل الجهادي. والمقدم المجاهد أحمد بن عيسى النقسيس، هو أشهر أفراد هذه العائلة في التاريخ، وهو أقدم من ورد اسمه في الكتب الصحيحة الموثوقة بصحة أخبارها. انظر: محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م. س، ص ص.176-177.

[2]- عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا...**، م. س، ص.48. محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص،62. أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج 5، ص. 119.

الربيئ منها ويقوم بتفقد وفحص الناحية التي اعتادوا منها المداهمة، فإذا تأكد من سلامة وأمن المنطقة، عاد فأخبرهم فأذن لهم في الخروج.

كما يتضح من خلال هذه المعركة كذلك، أن مجاهدي تطوان وحكامها كانوا لا يهدأ لهم بال، ولا يستقر لهم قرار، إلا وهم يزحفون بمجموعهم ويتوجهون بخيولهم ورجالهم إلى مداهمة القوى المحتلة للثغور والانتقام منهم، وأنهم في ذلك كانوا يدبرون الخطط التي تمكنهم من الإيقاع والنيل من القوى المغتصبة وتحرير الثغور المحتلة بالمنطقة، وكان المغاربة وفي مقدمتهم أهل الشمال يجدون في أنفسهم غصة وفي جنوبهم شوكة من بقاء هذه الثغور فريسة في يد القوى الإيبيرية المغتصبة.

وبعد وفاة أحمد المنصور ودخول أبنائه في نزاع فيما بينهم حول السلطة، تمكن النقسيسيون من الجمع بين وظيفتي الجهاد وحكم منطقة تطوان، وكان ذلك على يد محمد بن عيسى النقسيس 1597-1607م، الذي خلفه أخوه أحمد بن عيسى النقسيس المتولي بتطوان في نوفمبر سنة 1607م/ 1017هـ. وسيستمر في الحكم إلى سنة احتلال محمد الشيخ المأمون مدينة تطوان وفراره. غير أنه سوف يعود إليها يوم مقتل المأمون في 10 شتنبر 1613م. حيث إن أخبار الجهاد في المنطقة توقفت، بسبب أن الشيخ المأمون أعلن بين الناس في هذه الناحية أنه عقد مع الإفرنج هدنة لمدة أربعين سنة، وأمر الناس بالكف عن الجهاد، فامتثل بعض المقدمين أمره ومنهم بعض أولاد بو الليف وأولاد حسينوا، فوزع عليهم أراضي للحراثة، ثم صار يغري بعض المقدمين بالبعض الأخر فكثر الهرج بينهم، واحتدم القتال، ومات بسبب ذلك من المجاهدين والمقدمين رجال وأبطال [1].

ولم تعد عمليات الجهاد إلا بعد مقتل الشيخ المأمون، وعادت أسرة أولاد النقسيس إلى السلطة، حيث نجد ذكر مناوشة جرت بضاحية سبتة يوم 27 شعبان 1033هـ/14 نوفمبر1624م انهزم فيها أولاد أحمد بن عيسى وهم: عبد الله وعبد الكريم وأحمد ومحمد وعيسى. وفي هذا التاريخ كانت القيادة بتطوان لابن أخيهم أحمد بن أحمد بن عيسى النقسيس الذي حكم بين عام 1032هـ/1622م و1037هـ/1627م[2].

[1] - محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م. س، ص.181.

[2]- محمد بن عزوز حكيم، **أولاد النقسيس...**، م. س، ص. 39.

وحاول أفراد النقسيس، ردا على ذلك، أن يعوضوا هذه الخسارة، حيث جمعوا عساكر من انييرا (Anyera) وجبل الحبيب ووادي راس، ولكن تم صدهم أيضا وألحقت بهم خسائر فادحة[1].

وعلى إثر هذه الهزائم المتتالية التي تعرضت لها المقاومة الجهادية بالمنطقة، شجعت حاكم سبة على القيام بالهجوم على ضواحي تطوان، إلا أن المقاومة تصدت لهذا الهجوم.

في شهر رمضان 1035هـ/ يوليوز 1626م قام حاكم سبتة البرتغالي لويس ذي ماسكارينهاس(Luis de Mascarenhas) بهجوم على ضواحي تطوان حيث تصدت له كتيبة مكونة من 200 من الفرسان التطوانيين الذين انتصروا على البرتغاليين وقتلوا منهم 30 نفرا كان من بينهم المرشد بيدرو الرايث (Pedro Arraiz) والقاضي: بالطاسار فاس (Baltasar Vas) والقبطان: الونصو ذي كيفارا (Alonso de Guevara) والقبطان: بالطاسار لوبيث (Baltasar Lopes) والنبيل: انطونيو كوريا (Antonio Correa)[2].

واستمرت الحملات على يد أبناء أحمد النقسيس، ففي غشت 1627م ذي القعدة 1036هـ، كان عبد الله بن أحمد بن عيسى النقسيس وأخوه عبد الكريم يحاصران سبتة. فتم اغتيال إخوانهم الثلاثة (الحاج محمد وأحمد وعيسى) على يد المقدم أحمد بوعلي، واستمر الإخوان بالميدان، يترأسان الجهاد بالقبائل المجاورة لتطوان ويحاصران سبتة، ففي 7 ماي 1629م جرت معركة بضواحي مدينة سبتة قتل فيها عدد من البرتغاليين كان من بينهم الضباط: خوان باريخا (Juan Pareja) فرانثيسكوا سيلفا (Francisco Silva) خوان الرايث (Juan Arraez) واستشهد فيها 200 من المغاربة وأصيب عبد الكريم النقسيس[3].

فيما ظل عبد الله النقسيس يتحين الفرصة للانتقام من قاتل إخوانه الثلاثة إلى أن تمكن من الاستيلاء على مدينة تطوان، وطرد منها المقدم أحمد بوعلي وأشرك معه أخاه عبد الكريم في حكم المدينة. وتابع المجاهدون الجهاد بميدان سبتة خلال السنوات التالية، ولكن

---

[1] - غييرمو، غوثالبيس بوستو، **الموريسكيون في المغرب**، ترجمة، مروة محمد إبراهيم، مراجعة وتقديم، جمال عبد الرحمن، نشر، المجلس الأعلى للثقافة، سنة، 2005، ص.356.

[2] - محمد بن عزوز حكيم، **أولاد النقسيس....**، م. س، ص. 40.

[3]- المرجع نفسه، ص ص.40-41.

الأخوين تعرضا مرة أخرى لحملة محمد العياشي المنظمة على المدينة، وهكذا انتهت مرحلة حكم آل النقسيس خلال هذه المرحلة، دون أن تتمكن من تحرير مدينة سبتة.

فمن هو محمد العياشي؟ وما هي مناطق نفوذه؟ وما هي أبرز عملياته الجهادية بالمنطقة الشمالية؟

2- زعامة محمد العياشي.

محمد العياشي هو أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي الزياني، أصله من قبيلة بني مالك بن زغبة من العرب الهلالية المستوطنة في بلاد الغرب، وفصيلته القربى بنو زيان القاطنون اليوم بأحد أولاد جلول بدائرتي القنيطرة وسوق أربعاء الغرب [1].

كان العياشي تلميذا للولي العارف بالله عبد الله بن حسون السلاسي دفين سلا، وكان هذا الأخير قد بعثه سنة 1013هـ/ 1604م إلى أزمور للتضييق بالنصارى بها، بدأ يظهر على مسرح السياسة في بداية أوائل القرن السابع عشر الميلادي، كمجاهد متطوع في بلاد دكالة يرابط فيها لقتال البرتغاليين في الجديدة، حيث وصلت أنباء انتصاراته إلى مراكش، تسامع الناس أخباره.....ولم يزل على ذلك إلى أن توفي قائد الفحص في حدود (1611م 1612م) فسأل السلطان زيدان عمن يليق بتولية ذلك الثغر، والقيام بوظيفته ونواحيه، فقيل له: سيدي محمد العياشي، فكتب له بالتولية لذلك[2].

وبذلك اكتسب العياشي الصفة الرسمية، فواصل عمله الجهادي، وتضايق البرتغاليون كثيرا من حركاته ومرابطته الدائمة حول المنطقة التي يحتلونها[3]، محاولا إرضاء السلطان زيدان بمراكش بما يبعث إليه من الغنيمة، ليرضيه طبعا، وليبرهن عن تبعيته له في وقت قل فيه من يعترف له بتلك التبعية [4].

إلا أن عمليات العياشي ضد البرتغاليين زادت من شهرته عند الناس، لدرجة أصبح زيدان يخشى من حركاته على ملكه، فجهز زيدان سرية قوية وجهها إلى مدينة أزمور للقبض على العامل وقتله، لكن قائد السرية محمد السنوسي الذي كان على علم بجلية الأمر بعث إلى المجاهد العياشي خفية أن ينجو بنفسه، وأفسح له المجال للخروج إلى مسقط رأسه[5]، فنجا بنفسه إلى سلا سنة 1023 هـ / 1614- 1615م، فوجد الإسبانيين قد احتلوا

---

[1]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.154.

[2]- أبو إملاق، **الخبر عن ظهور الفقيه العياشي بهذه البلاد وذكر سبب قيامه بوظيفة الجهاد**، ضمن كتاب الحركة العياشية، ص.200.

[3]- محمد حجي ، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.155.

[4]- عبد اللطيف الشاذلي ، **الحركة العياشية...**، م. س، ص.83.

[5]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.155.

ثغر المعمورة قبل ذلك بسنة، وعاثوا في ضواحيه فسادا، وابتداء من هذا التاريخ تبدأ أطوار الحركة العياشية، وقد تضررت سلا في هذه الآونة من الوجود الإسباني في المعمورة، وكان السلاويون استغاثوا بالسلطان زيدان، ووفد جماعة منهم عليه بمراكش طلبا للنجدة والمعونة، « فصار يوعدهم بالنصرة وهو يهزأ بهم إلى أن أخرجت له هدية عظيمة من عند النصارى من البريجة ودفعوها له، ففهم أهل سلا أنه قبض حق البلاد كما فعل أخوه الشيخ بالعرائش، فانصرفوا راجعين إلى بلادهم، وأخذوا في العدة والحزم والعسة على الأسوار...»[1]، فبعدما سحبوا بيعتهم على السلطان زيدان، بقيت سلا فوضى لا والي بها فكثر النهب وامتدت أيدي اللصوص إلى المال والحريم، وسيدي محمد العياشي- حسب الناصري- ساكت لا يتكلم، وكثرت الشكايات من التجار والمسافرين بمخافة السبل وقطع الطرقات، فأسرع الناس إلى أبي عبد الله المذكور من كل جانب، وكثرت وفوده، وأشرقت في الجو السلاوي أنواره، فشمر عن ساعد الجد وأظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]، وهكذا اضطر السلاويون إلى الاعتماد على أنفسهم في مدافعة العدو النازل بأبواب مدينتهم، وقدموا عليهم المجاهد محمد العياشي على الجهاد وإقامة الحدود، وكتبوا بذلك وثيقة أمضاها سكان المدن والقرى من بلاد تامسنا إلى تازة، ووافق عليها فقهاء الوقت وقضاته، وبذلك نصب العياشي أميرا للمجاهدين في سلا وسائر بلاد الغرب، وامتد نفوذه فشمل تطوان وأقاليم الشمال، واتسع نطاق العمل أمامه فصار يتنقل في حركاته الجهادية بين المعمورة، والعرائش، وطنجة، وسبتة، ومليلية، والجديدة، ويقارع في حملات موفقة المحتلين الإسبانيين والبرتغاليين.

واعترضت العياشي في نفس الوقت صعوبات داخلية متعددة، منها مشاكل وتجاوزات القبائل السائبة والمتمردة، لاسيما أن إمكاناته ظلت محدودة، لقد واجه المسيحيين دون أن يصيبهم بأضرار جسيمة أو أن يتمكن من إخراجهم من الثغور التي كانوا يحتلونها.

ودخل في صراعات ضد الدلائيين وحارب طموحات المورسكيين السياسية في تطوان وسلا والرباط، بل أبعد من ذلك أسس هؤلاء جمهوريات وسعوا إلى الاستقلال عن القوى

---

[1]- مجهول، **تاريخ الدولة السعدية ...**، م. س، ص.103.

[2]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ج 6، م. س، ص.73.

المنافسة لهم أو المتحكمة فيهم، إذ من التناقضات المحيرة في حياة هذا المجاهد، «تمرد قبائل الغرب وهم أهل عصبيته، وعصيان الأندلسيين في الرباط والقصبة.....وهم جيرانه وأنصاره، ومهاجمة الدلائيين له بعد أن اتخذوا من الدعاء له بالنصر والتأييد.... واغتياله في النهاية على يد عشيرته الأقربين »[1].

وهكذا بعد ربع قرن من النشاط السياسي والعسكري، دخل العياشي في اصطدام مع قوى سياسية متعددة من بينها الدلائيين، وكانت آخر مواجهة بين الطرفين، وقعت في ضواحي سوق أربعاء الغرب أواخر1050هـ/1641م، وكان من الطبيعي ألا يصمد بسبب الغارات على الإسبانيين التي أنهكته، فلجأ إلى قبيلة الخلط وهو لا يعلم أنها انحرفت عنه فيمن انحرف من الأعراب، فلم يستقر به المقام عندهم حتى اغتالوه.

ولا شك أن مقتل المجاهد محمد العياشي بهذه الطريقة، كان مدبرا من طرف خصومه وعلى رأسهم الزاوية الدلائية، التي أصبحت تتطلع إلى حكم منطقة نفوذه. إذن فمن تكون الزاوية الدلائية؟ وما هي مناطق نفوذها؟

3- زعامة الزاوية الدلائية:

تعتبر الزاوية الدلائية من بين الإمارات التي عرفها مغرب القرن الحادي عشر الهجري، أسست الزاوية سنة 974هـ/1566م من طرف الشيخ أبي بكر بن محمد بن سعيد بعدما أشار عليه شيخه أبو عمرو القسطلي بذلك، وتقع بين جبل بوثور وجبل تاغوليت بالأطلس المتوسط، وكان الغرض من إنشائها الإطعام، ونشر العلم.

وظلت طيلة حياة الشيخين أبي بكر وابنه محمد لا تتجاوز هذا الهدف، فكانت تصل إليها أفواج الطلبة والعلماء وأبناء السبيل حتى ضاقت بهم رحابها، خصوصا وأن العصر كان مضطربا، انتشرت فيه الحروب والمجاعات والأوبئة كما رأينا سابقا.

وعندما آل الأمر إلى محمد الحاج بن محمد بن أبي بكر سنة 1046هـ/ 1637م تغير هذا الوضع إذ كان محبا للرياسة والملك، فبنى مدينة جديدة اتخذها عاصمة له [2]، وأسس

---

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص.280.

[2]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س ، ص.166.

بها قصرا عظيما لنفسه، وطلب البيعة من أهل فاس الذين عقدوها له بالقرويين سنة 1061هـ/ 1651م.

وكون محمد الحاج جيشا قويا من خمس قبائل بربرية من أكثر سكان الأطلس المتوسط عصبية وحمية، وهي مجاط، وأيت يمور، وأيت نضير (بني نضير) وكروان، وأيت إسحاق. فاستكمل الدلائيون بذلك مظاهر الأبهة والسلطان، وتكونت لديهم أهم قوة حربية بالبلاد سيصول محمد الحاج بها ويجول، ويمتلك أهم أقاليم المغرب مدة تنيف عن ثلث قرن[1]، وخاض عدة معارك انتصر فيها على محمد الشيخ السعدي وكذلك على المجاهد العياشي بعدما ساءت العلاقات بينهما بسبب قسوة المجاهد على أندلسي الرباط وسلا الذين استنجدوا بمحمد الحاج [2]، وذلك سنة 1050هـ/ 1641م، وهزم الشرفاء العلويين وحدد لهم مناطق النفوذ التي يجب ألا يتجاوزها [3].

وهكذا اتسعت رقعة مملكة الدلاء فتحولت إلى دولة حقيقية[4]، امتد نفوذها إلى تادلة والغرب فأصبحت مؤهلة لتوحيد البلاد، لأنها صارت تتوفر على قاعدة مادية هائلة (تادلة) وتراقب الطريق الصحراوي، وكانت صلة وصل بين الجبال والسهول، وفتحت بابا لها على المحيط عندما استولت على سلا [5].

وبذلك أصبح الدلائيون هم أقوى إمارة في المغرب آنذاك، فتوجهت إليهم الأنظار من الخارج، وأرسلت السفارات والوفود تخطب الود، وتطلب التعاون والتعامل على الصعيدين التجاري والديبلوماسي.

ليس لدينا وثائق تبين الطريقة التي استولى بها الدلائيون على المنطقة الشمالية، ولكن ما هو مؤكد إن أولاد النقسيس رجعوا إلى حكم تطوان في هذه الفترة التي حل فيها نفود الدلائيين محل العياشي، وهروب الخضر غيلان الذي كان من أكبر مساعدي العياشي

---

[1]- نفس المرجع والصفحة.

[2]- أحمد بن خالد الناصري ، **الاستقصا...**، ج 6، م. س، ص.20.

[3]- محمد الصغير الإفراني ، **نزهة الحادي...**، م. س، ص.281.

[4]- إبراهيم حركات، **السياسة والمجتمع في العصر السعدي**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، طبعة 1987، ص.101.

[5]-Jean Brignon et autres, ***Histoire du Maroc***, paris, hachette, 1967, p 225.

ومقدما على مجاهد بلاد الهبط، واعتصم بجبال الريف وظل يراقب الدلائيين ويتربص بهم الدوائر.

وكما هو معلوم إن الدلائيين لم يكونوا يتوجهون شخصيا إلى الشمال لمحاربة المحتلين في سبتة وطنجة، وإنما كانوا يوكلون ذلك إلى عاملهم على المنطقة الشمالية.

وبعد فترة طويلة من القوة والبأس، ظهر الضعف على الدلائيين بعدما هرم محمد الحاج، فأخذت أطراف البلاد تنتفض على الإمارة الدلائية، وكانت منطقة الشمال في الطليعة بثورة الخضر غيلان، وانتهى عمليا نفوذ الدلائيين في الشمال بهزيمتهم أمام الخضر غيلان في أواخر عام 1070هـ / 1660م.وتم القضاء عليهم من طرف المولى الرشيد العلوي سنة 1079هـ/ 18 يونيو 1668م، بعد معارك طاحنة امتدت شهرا، حيث أصدر السلطان أمره بدك الزاوية الدلائية دكا[1].

إذن فمن هو الخضر غيلان؟ وما هي مناطق نفوذه؟ وما هي أبرز معاركه الجهادية؟

4- زعامة الخضر غيلان بالمنطقة الشمالية.

ولد أبو العباس أحمد الخضر ابن الولي الصالح سيدي عمر غيلان الحسني بمدشر الزراق من قبيلة بني جرفط بإقليم العرائش. كان غيلان من أكبر مساعدي المجاهد العياشي والمقدم على الغزاة في بلاد الهبط، ثم اعتصم بجبال الريف بعد موت رئيسه العياشي، وقد لازم الخضر المنطقة مدة اثنتي عشر سنة[2]، وظل يراقب الدلائيين إلى سنة 1063هـ/1652م، حيث جمع جيشه، وانقض على مدينة القصر الكبير، وقضى بها على مغتالي العياشي خاصة أسرة القنطري الذين كانوا متعاطفين مع الدلائيين، وزحف نحو فاس، فقضى على قبائل شراكة التي اعترضت سبيله، وقد انتشر نفوذ غيلان في مناطق الشمال، وخصوصا عند قبائل الهبط التي كان يرأسها في حركات الجهاد أيام الرئيس محمد العياشي، وانضم إليه جماعة من الفاسيين الناقمين على الوضع القائم في مدينتهم، واجتمع عليه أعراب الخلط وغمارة، وسائر القبائل التي كانت ترغب في التخلص من سيطرة

[1] - محمد العمراني، **المغرب زمن العلويين الأوائل**، مطابع الرباط نيت، الطبعة الاولى 2013 م، ص 42.

[2] - إبراهيم حركات، **السياسة والمجتمع في العصر السعدي...**، م. س، ص.140.

الدلائيين أو تسعى في الانتقام منهم على ما ألحقوا من أذى بمجاهدي الغرب ورئيسهم العياشي[1].

أقلقت أخبار الثورة في الشمال محمد الحاج الدلائي، فأخذ يتهيأ لملاقاة خصمه أحمد الخضر غيلان في معركة حاسمة بعد عشر سنوات من التريث، ولذلك زحف محمد الحاج الدلائي على الهبط ومولاي بوسلهام بناحية الغرب وقد وجد الخضر غيلان في انتظاره، والتقى الجمعان يوم فاتح شوال 1070 هـ/10 يونيو 1660م، وكان النصر حليفا لغيلان والهزيمة على الدلائيين[2].

وكانت إفادة الخضر غيلان من هذه المعركة الفاصلة مزدوجة، فبالإضافة إلى الأسلاب التي امتلأت بها أيدي أتباعه وأنصاره، تألق نجمه من جديد، وانتشر ذكره في أواسط القبائل، واستطاع أن يستبد بشمال المغرب كله في ظرف وجيز، ولم تمتنع عليه إلا مدينة تطوان، فقاومه حاكمها المقدم عبد الكريم النقسيس الذي ظل وفيا للدلائيين إلى آخر حياته، ولم يستطع غيلان أن يبسط نفوذه على تطوان إلا بعد أن أيئس حاكمها الجديد أحمد بن عيسى النقسيس الحفيد من وصول نجدات الدلائيين إليه، وانبرم الصلح بين الطرفين عام 1072هـ/1661-1662م على أن يظل أحمد النقسيس حاكما لتطوان ويقدم لغيلان عددا معينا من الجنود يساعدونه في حركاته الجهادية[3].

وبذلك رأى الخضر غيلان أن يعزز موقفه ويضمن المكاسب التي حصل عليها في الشمال بالتحالف مع المسيحيين اللذين كانوا يحتلون الثغور المحيطة به، وانحرف عن الهدف الذي كان يسير عليه العياشي إذ عقد الصلح مع إسبان سبتة ولم يعارض في نزول الإنجليز بطنجة بعدما قدمت لهم مهرا من طرف البرتغال، بل وقع معهم معاهدة صلح

---

[1]- عبد السلام بن محمد بن أحمد غيلان، **لمحات من تاريخ زاوية أولاد غيلان**، سنة 1987، ص ص.29. -30 . محمد بن الطيب القادري، **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر**، تحقيق هشام العلوي القاسمي، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1983، ص.134. **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني...**، م. س، ج 2، ص ص. 68-181.

[2]- محمد ابن عزوز حكيم ، **أصيلة قرن من تاريخها الذهبي...**، م. س، ص.96.

[3]- محمد حجي ، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.238.

ومناصرة سنة 1074 هـ/ 1664م وأصبح كغيره يسعى إلى توسيع منطقة نفوذه، ويسلك في سبيل ذلك كل السبل بما فيها الصلح مع أعداء الإسلام [1].

ويرجع موقف الخضر غيلان هذا إلى الأحداث الخطيرة التي توالت عليه طيلة فترة حكمه للمنطقة الشمالية، ولهذا كان يسعى من هذا الاتفاق والمهادنة مع المستعمر إلى تأمين حكمه وطمعا في مساعدتهم له حتى يتسنى له مواجهة خصومه بالداخل، ولا شك أن هذه المهادنة كانت مؤقتة، إلا أن الظروف لم تمهله الوقت حتى يقوم باستكمال مشروعه الجهادي بالثغور المحتلة حتى عاجله المولى إسماعيل وقتله عام 1084هـ/1673م[2].

يتضح مما سبق أن ضعف السلطة المركزية، كان لها آثار وخيمة على الأوضاع بالمغرب خلال أوائل القرن 17م. فمن الناحية السياسية ازداد الخطر الأجنبي وأصبح يشكل خطرا على التراب المغرب ويهدد باحتلال المناطق المغربية خاصة الشمالية منها، نظرا لتخلي أبناء المنصور عن الجهاد، وانشغالهم بالصراع حول السلطة فيما بينهم.

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فبعد أن شهد المغرب انتعاشا اقتصاديا أيام المنصور الذهبي، نتيجة تحكمه في الطرق التجارية واستفادته من ذهب السودان، ونشاط علاقته التجارية مع الدول الأجنبية. أصبح خلال بداية القرن 17م يعاني من مشاكل اقتصادية؛ فقد انخفض إنتاجه بسبب كثرة الحروب الداخلية، ولم يعد المغرب يستفيد من عوائد ذهب السودان نظرا لانعدام الأمن في الطرق الجنوبية، فضلا عن استغلال الأوروبيين لذهب السودان، وازدادت الأسباب الطبيعية من أوبئة وجفاف في حدة المشاكل الاقتصادية بالمغرب.

ومما لا شك فيه أن نتائج هذه الحالة التي أصبح يعيشها المغرب أوائل القرن 17م، كان انعكاسها أخطر على الأوضاع الاجتماعية، لقد نتج عن ذلك ظهور الموقف المغربي المعارض تزعمه الفقهاء ورجال الزوايا وانتهى الأمر إلى ظهور زعامات سياسية دينية

---

[1]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ج 7، م. س، ، ص.27.

[2] - محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا...**، م. س، ص ص. 133- 134 .

مختلفة غايتها استغلال الظروف قصد الانفراد بالسلطة كما هو الحال بالنسبة لأسرة آل النقسيس ومحمد العياشي والخضر غيلان.

ودخلت في صراع وحروب فيما بينها، وأعطت الفرصة للمستعمر بالثغور الشمالية لاستكمال تحصيناته وتثبيت دعائم حكمه، والتفكير في التوسع والسيطرة على باقي الثغور الشمالية المغربية. وبالفعل هذا ما حصل بالضبط، حتى تولت الأسرة العلوية زمام الحكم بالمغرب وبسطت سيطرتها على جل مناطق المغرب. فتسنت لها الفرصة خاصة مع تولي المولى إسماعيل الحكم في تحرير بعض الثغور المغربية خاصة الشمالية منها، وذلك بالاعتماد على أبناء المنطقة الشمالية لما لديهم من خبرة في هذا الميدان.

A Guyland, alias GAYLAND
the Present Vsurper of the
kingdome of FEZ
1664.

الفـــصـــــل الثـــالث:

المنطقة الشمالية والفتح الإسماعيلي لها:

الفصل الثالث: المنطقة الشمالية والفتح الإسماعيلي لها.

تختلف هذه المرحلة عن سابقتها التي هيمنت فيها المقاومة الشعبية، حيث أن المغرب دخل في مرحلة استعادة أراضيه المغتصبة على يد أسرة جديدة وهي الأسرة العلوية الحديثة العهد بالحكم. وبسبب رغبتها في كسب المشروعية التاريخية والوطنية، بعدما أن توفرت لديها عناصر وشروط الشرعية الدينية بفضل تحديث الجيش وتأسيس القوة الجهادية. هذه هي الأسباب التي جعلت الأسرة العلوية تتبنى خيار الجهاد.

وبظهور الدولة العلوية تغير نظام تسيير حركة المقاومة رأسا على عقب، فبعد أن كانت خلال المرحلة السابقة قائمة على حساب المبادرات الشعبية بالدرجة الأولى لتغدو التدخلات الرسمية ثانوية تكميلية، أصبحت خلال هذه المرحلة مستندة إلى التنظيمات الرسمية.

وقد شكل الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي واحدا من التزامات الدولة العلوية منذ بداية حركتهم، فعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار المخيمة على عهد المولى الرشيد قصيرة الأمد، فإن ذلك لم يمنعه من توجيه عنايته لتحرير الجيوب المحتلة، ويظهر هذا من خلال تحركاته بميدان سبتة ومليلية قبل سيطرته على فاس ومراكش [1].

وتأكد المشروع بالمجهودات الهامة التي شمر لها المولى إسماعيل على ساعديه بتحرير كل من المعمورة والعرائش وطنجة ومحاولته لتحرير مدينة سبتة.

1- المولى الرشيد وبدايته:

كانت بيعة المولى الرشيد [2] سنة 1664م برهانا على وعي الأمة المغربية والتزامها بالعهد الذي أخذته على نفسها يوم بايعت فيه محمد الأول مؤسس الدولة العلوية.

وقد تمكن المولى الرشيد من توحيد المغرب تحت رايته في مدة وجيزة، وإن لم يقض قضاء تاما على العصبيات القبلية التي كانت تفصل آنذاك بين صفوف المغاربة.

---

[1]- حسن الفكيكي، **المقاومة المغربية للوجود الاسباني...**، م. س، ص . 207.

[2]- لمعرفة كيف تمت بيعت المولى الرشيد انظر: محمد العمراني، **المغرب زمن العلويين الأوائل**، م. س، من صفحة 39 إلى صفحة 55.

وعلى الرغم من انشغاله بتمهيد البلاد وتوحيدها، سعى المولى الرشيد إلى استرجاع السيادة المباشرة على الثغور المغتصبة. وإذا كانت المصادر لا تسعفنا لكشف وتتبع العمليات الجهادية خلال هذه المرحلة بشكل كاف، فلا يخفى على أحد أن مشروع استرجاع الأراضي المغتصبة كان في ذهن المولى الرشيد قبل اعتلائه العرش أثناء جولاته بالشمال الشرقي المغربي بما أقبل عليه من تنظيم المقاومة بميداني سبتة ومليلية[1].

واستمر ذلك بعد اعتلائه العرش، حيث نجد أنه في سنة 1666م كان المولى الرشيد يفكر في تنظيم عملية عسكرية ضد طنجة، وقد استغلت فرنسا، التي تجددت مطامعها في المغرب في هذا الوقت هذه الفرصة، فأمرت سفيرها في الجزائر (Trubert) بالالتحاق بالمغرب ليعرض عليه مشروع تحالف لمهاجمة طنجة المحتلة، يكون فيه دورها محاصرة المدينة من البحر. إلا أن المشروع لم يتحقق بسبب الصعوبة التي وجدها السفير للوصول إلى المولى الرشيد [2].

وحسب تقرير كتب سنة 1670م، حول التحرك العسكري نحو المعمورة نرجح أن يكون بإيجاز من المولى الرشيد، حيث ذكر أن حامية المعمورة المكونة من ثلاثمائة رجل لا يترك لها المغاربة قط حرية الخروج من أبواب الحصن منذ أزيد من سنتين [3].

ويشير عبد الحميد المودن في كتابه **"ثغر المعمورة"** أن أول عملية مباشرة جهاد ضد المعمورة على عهد المولى الرشيد كانت في سنة 1671م اعتمادا على وثيقة اسبانية حيث تقول **"**إنه في يوم الاثنين 16 فبراير من السنة المذكورة، مما يوافق 17 شوال 1082هـ، دخل مدينة العرائش أحد العلوج فر من معسكر المولى الرشيد ملك تافلالت، وأخبر بأن الملك المذكور يوجد بسلا في مائة ألف من المشاة وأكثر من ثمانين ألفا من الفرسان، وفي نيته حصار مركز المعمورة بالمدفعية، ويعمل في جيشه عدد كبير من العلوج من كل الجنسيات، وتحت إشرافهم يتحرك الجيش في نظام مطلق، ووجود المولى الرشيد بسلا في

---

[1]- حسن الفكيكي، **المقاومة المغربية للوجود الاسباني ...**، م. س، ص. 207.

[2] - عبد الرحمان ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس** ، مطابع إديال، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1990، الجزء الثالث، ص. 61.

[3] -S.I.H.M. France 2eme série. T. I. p 306.

التاريخ المذكور سابقا يؤيده خروجه من مدينة فاس يوم 11 رمضان 1082هـ يناير 1671م. وكان في طريقه إلى مراكش التي توفي بها بسبب الحادثة المشهورة[1].

وأكد علوج آخر، انجليزي الجنسية، المعلومات السابقة مضيفا أن المولى الرشيد يوجد بسلا حيث يقوم بإعداد كميات كبيرة من المؤن والأقوات، وبحوزته عدد كبير من قطع المدفعية يترأسها أحد الجنود البارعين، وهو ألماني أسلم ويسمى أحمد ستوزAhmed) (Sthoz وإلى جانبه يعمل عدد من العلوج الفرنسيين.

ويضيف العلج الانجليزي أن ملك تافلالت قد أضاف إلى المدفعية التي كانت في حوزته قطعا أخرى جلبها من سفن تركية أرغمتها سفن هولندية على الحرث بالساحل خلال السنة الماضية، وعلى ضوء هذه الأخبار المزعجة بالنسبة للإسبانيين المتمركزين بثغر المعمورة، فقد طلبوا النجدات التي وصلتهم في ظرف ثمانية أيام [2].

وعلى ما يبدو أن المغاربة حاولوا إعاقة دخول النجدات إلى المصاب وذلك بمواجهة السفن الاسبانية لمدة اثنتي عشرة ساعة، ليتمكن الجنود الإسبان في الأخير من إنزال أربعمائة رجل تحت غطاء كثيف من طلقات خمسين قطعة مدفعية موجهة من أسطول النجدة. وبعد عملية الإنزال البحري اشتبك الطرفان في قتال عنيف أرغم المغاربة على التراجع [3].

وبالرغم من ذلك لم يتوقف المولى الرشيد عن محاولاته المتكررة لاسترجاع الثغور المحتلة حيث قام بإرسال كتيبة من الخيل بقصد الجهاد ضد الانجليز بطنجة في الأول من شهر صفر عام 1082هـ/ 9 يونيو 1671م[4].

ومن هنا يمكن القول إن المولى الرشيد دشن بذلك السياسة الجهادية الرسمية لاسترجاع الثغور الشمالية المغربية المغتصبة من قبل الاحتلال الأجنبي، وإن كان الموت لم

---

[1]- عبد الحميد المودن، **ثغر المعمورة من بداية أمره إلى سنة تحريره من طرف السلطان مولاي إسماعيل 1092هـ/ 1681م**، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، سنة 2010م، ص، 227.

[2]- المرجع نفسه، ص.227.

[3]- نفسه، ص.228.

[4]- محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني ...**، م. س، الجزء 2، ص. 197. – أبو القاسم بن أحمد بن علي الزياني، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف**، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، الطبعة الأولى 1992، ص. 126.

يمهل المولى الرشيد حتى يستكمل مشاريعه الجهادية، فإن خليفته، أخاه المولى إسماعيل، سيسير على نفس النهج بقوة وعزم لتنظيم حركة تحرير الثغور الشمالية.

2- المولى إسماعيل بن الشريف وتحرير الثغور الشمالية المغربية:

بعد وفاة السلطان المولى الرشيد في التاريخ المقدم، بويع أخوه المولى إسماعيل بفاس الجديد سلطانا على المغرب من بعده في 16 ذي الحجة عام 1082هـ/ 14 ابريل 1672م، وهو ابن السادسة والعشرين من عمره. لكن ما أن تولى الحكم حتى اندلعت ضده ثورات عديدة، منها ثورة أهل فاس، وثورة أحمد بن محرز بمراكش وسوس، وثورة الخضر غيلان وأولاد النقسيس بالشمال، وثورة أحمد بن عبد الله الدلائي بالأطلس المتوسط، وثورة إخوة السلطان: مولاي الحران ومولاي هشام ومولاي هشام ومولاي أحمد بالصحراء، وثورة ولده الأمير مولاي محمد العالم بتارودانت، وثورة بني يزناسن بالشرق، وثورة قبائل جبال فازاز كايت إدراسن وأيت أومالو وكراون بالأطلس المتوسط وغيرها من القبائل الجامحة[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى وجد المولى إسماعيل أمامه، سواء بشمال المغرب علش شواطئه المتوسطية، وبغربه وجنوبه على طول الشواطئ الأطلسية، مجموعة من الجيوب المسيحية التي كانت تستقر بها حاميات عسكرية تنتمي لدول أوربية مختلفة، كلها تخدم مصالحها وتحاول توسيع دائرة نفوذها داخل التراب المغربي، وأمام تمسك كل من انجلترا واسبانيا والبرتغال بموقعها، ورفضهم المساعي التي بذلتها الدولة المغربية من أجل حثهم على الجلاء عن هذه المناطق، بدا من الضرورة الدخول في مواجهات حربية تهدف إلى تحرير الثغور المغربية المحتلة[2].

وبالرغم من ذلك تمكن السلطان المولى إسماعيل من كبح جماح هذه الثورات بفضل الجيش النظامي الذي بدأ بإعادة تكوينه وتنظيمه منذ بداية عهده، ويتعلق الأمر بجيش خاص مرتبط ارتباطا وثيقا بالسلطان، ومنفصل تمام الانفصال عن عموم الناس، ذلك هو جيش «عبيد البخاري» أو«البواخر» كما شاع على لسان العامة، فاستطاع به أن يحقق

---

[1]- محمد العمراني، **المغرب زمن العلويين**...، م. س، ص. 55.

[2]- أحمد السالمي الإدريسي، **السياسة الدولية الفاعلة للمغرب دراسة في المحاور والضوابط، العلاقات الخارجية للدول المغربية من النشأة إلى نهاية القرن 18م**، الجزء الاول، جامعة الحسن الثاني عين الشقف الدار البيضاء، ص. 384.

لنفسه الاطمئنان، وأن يفرض هيبة الدولة، ويوسع حدود البلاد، وأن يؤمن من تقلب القبائل عليه أو تقاعسها عن خدمته عند الضرورة [1].

وإذا كان المولى إسماعيل قد اعتمد في تثبيت سلطانه السياسي على الآلتين: العسكرية (جيش العبيد) والضريبية، والسياسة الجهادية، فإن الخصوصيات الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة شمال المغرب التي كانت شبه مستقلة عن الحكم المركزي عقودا عدة، حتمت عليه سلوك سياسة أخرى تمثلت في اختياره جيشا من أهل المنطقة تحت إمرة قائد مخزني «قوي» من شأنه ضبط استقرار المجتمع الجبلي/الريفي وخدمة أهداف السياسة المخزنية الإسماعلية. وما استتب السلطان السياسي للمولى إسماعيل بمدينة تطوان، عاصمة الريف/جبالة، حتى أمر عليها وعلى المنطقة كلها السيد عمر بن حدو التمسماني الريفي، وبعده الباشا علي بن عبد الله الريفي الذي تولى قيادة المنطقة ابتداء من سنة 1090هـ/ 1679م إلى حين وفاته سنة 1124هـ/ 1713م ثم خلفه ابنه الباشا أحمد [2].

وهكذا إلا بضع سنوات، بعد أن ثبت ركائز الدولة ورسخ مفهومها من جديد بعد أن أصابها الوهن، حيث شرع في تأسيس الجيش الجهادي الريفي وترتيب الصفوف واستجماع القوى لاسترجاع الثغور الشمالية المغربية المحتلة من قبل الاحتلال الأجنبي ووضع حد لكل متربص بالوحدة الترابية المغربية.

حيث استدعى المولى إسماعيل زعماء القبائل الريفية وشيوخها، وفي مقدمتهم الشيخ عمر البطيوي التمسماني البويعقوبي والشيخ عمر بن حدوا لحمامي التمسماني، وأسرة أعراس [3]، ودعاهم إلى تعبئة رجال القبائل وترحيلهم إلى الشمال الغربي المغربي.

---

[1]- محمد العمراني، **المغرب زمن العلويين...**، م. س، ص. 56.

[2]- البشير أبرزاق، « تمثيل السلطة المركزية والممارسات الاستبدادية: السلطة المحلية في شمال المغرب في عهد السلطان المولى اسماعيل (1672- 1727) »، مقال ضمن **مجلة أسطور للدراسات التاريخية**، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، يناير 2015. ص ص، 76- 91 ، ص ص.77-78.

[3] - تنحدر من إحدى القبائل الريفية القوية المتساكنة بين وادي غيس ووادي النكور، ظهرت في نهاية العصر السعدي كأقوى اسرة سياسية بالريف الشرقي بزعامة الشيخ ابي عبد الله أعراس، وكانت لها علاقات تجارية مع الدول الاوربية، وبظهور الاسرة العلوية دخلت تحت طاعتها. انظر: أ حمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج7، ص.34 ; عبد الكريم الريفي، **زهرة الاكم ...**، م. س، ص ص.127-129.

ويؤكد ذلك حسن الفكيكي في كتابه بقوله ليس هناك من دليل على ذلك التوزيع والاستقرار أكثر وضوحا مما هو موجود حاليا بجماعة اكزناية المستقرة بإقليم طنجة [1].

ومن المعلوم أن رؤوس أسرتي أعراس والبو يعقوبي كان السلطان قد استصفى أمرهم بعد محاولة الاغتيال المدبرة ضده، وبذلك بقي الجو ملائما للحماميين التمسمانيين المشتهرين في التواريخ بلقب الريفي [2].

ومنذ أن عين السلطان أسرة الريفي بالمنطقة الشمالية الغربية سنة 1084هـ/ 1673م، انتقل القائدان الأخوان أحمد وعمر ابن حدو الريفي اللذين عملا في قيادة المنطقة الشمالية رئاسة نواة ما عرف بالجيش الريفي الجهادي المتخصص في تحرير الثغور الشمالية المحتلة من طرف القوى الاستعمارية.

وبرز من هذه الأسرة كذلك الباشا علي بن عبد الله الحمامي الريفي، الذي تولى قيادة ناحية شمال المغرب (الريف- جبالة/الهبط) ابتداء من سنة 1090هـ/1679م، إلى حين وافاته سنة 1125هـ/ 1713م، ليترك المنصب لابنه الباشا أحمد فيما بعد، والذي تولى القيادة والباشوية إلى غاية سنة 1156هـ/ 1743م[3].

وما أن تولت السلطة، لعبت هذه الأسرة أدوار جهادية في شمال المغرب خلال تلك الفترة. واستطاعت استرجاع عدد من الثغور المغربية المحتلة من قبضة الاحتلال الأوروبي إلى جانب جيش من المتطوعة من قبائل بلاد جبالة والريف. كطنجة التي استرجعتها عام 1095هـ/ 1684م من يد الاحتلال الإنجليزي، والمهدية (المعمورة) عام 1092هـ/ 1681م، والعرائش عام 1101هـ/ 1690م، وأصيلا عام 1102هـ/ 1691م، استرجاع هذه المدن من قبضة الاحتلال الأجنبي. وأسهمت بهذا الجيش كذلك من محاصرة مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين لتحريرهما وإعادتهما إلى حظيرة الوطن.

---

[1]- حسن الفكيكي، **سبتة المحتلة ذروة وعينا الوطني (1415- 1912)**، المطبعة الملكية الرباط، الطبعة الاولى 2003، ص.167.

[2]- المرجع والصفحة نفسهما.

[3] - البشير أبرزاق، **شمال غرب المغرب في عهد السلطان المولى اسماعيل (1082-1139هـ/1672-1727م) جوانب من التاريخ السياسي والاجتماعي**، مطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2017. ص42.

وقد استطاع المولى إسماعيل القيام بهذه الخطوة الايجابية تحويل قيادة الحركة الجهادية من الرئاسة الشعبية إلى القيادة الرسمية. وبفضل هذه الأسرة التي ألهبت حماس المغاربة وتشجيعهم على ما كانوا فيه من جهاد.

ويمكن التعرف على بعض جوانب العمليات الجهادية من خلال تتبع تفاصيلها في بعض المراكز المحتلة.

وقد تركزت عمليات الجهاد حول كل من سبتة المستعمرة البرتغالية ثم فيما بعد الاسبانية منذ سنة 1415م، وطنجة المستعمرة البرتغالية ثم الإنجليزية، والعرائش المستعمرة الإسبانية منذ 1610م، والمعمورة المستعمرة الإسبانية منذ سنة 1614م.

صورةُ السُّلطان مَوْلاي إسْماعيل بن الشريف العَلَوي

أ- حصار مدينة سبتة:

لم تنقطع عمليات الجهاد في سبتة منذ وقوعها في يد الإسبان، وقد شهدت هذه المدينة عمليات عديدة في القرن السادس عشر الميلادي، بعد أن كان المغاربة قد نظموا أنفسهم لتحرير سبتة مثلما فعلوا في مليلية، بأن اشتغلت منهم طائفة بالجهاد، وتميزت جماعات المجاهدين بقيادات حفظت الوثائق أسماء بعضهم مثل عائلة آل النقسيس والخضر غيلان التي اشتهرت بزعامتها للجهاد في المناطق الشمالية [1].

وما أن وصلت الأسرة العلوية إلى سدة الحكم حتى تاقت نفسهم إلى تحرير ثغر سبتة كغيرها من الجيوب المحتلة، فكان أولى المولى إسماعيل وجهته نحوها وبادر في غمرة الحماس الذي اشتعل إثر فتح المغاربة لثغر أصيلا بإرسال فرق عسكرية لمحاصرتها بجانب المجاهدين المعبئين من قبل قبائل أنجرة المجاورة لتطوان وسبتة، وكذا المتطوعة القادمين من بعض المدن المغربية الأخرى سيما من مدينة فاس [2].

وما أن بدأ المشروع الإسماعيلي التحريري لسبتة يخرج إلى الوجود، بعد انطلاق أول حصار تمهيدي تحت قيادة مولاي علي بن سعيد دام حوالي ست عشر سنة (1085هـ/ 1673م – 1101هـ/ 1689م)، حيث انطلق الحصار الأكبر سنة 1694م بقيادة قائده الكبير قائد الجيش الريفي على بن عبد الله الريفي[3].

بعد الإنذار الذي وجهه المولى إسماعيل إلى حاكم سبتة فرانثيسكوا فيرونا (Francisco Varuna) يأمره فيه بالجلاء عن المدينة أو انتظار شن حرب شاملة قائلا: « نذكرك بما سبق لنا أن أخبرناك به من أننا عاتبنا القائد على بن عبد الله على تهاونه في أمر حصار مدينة سبتة (.....) وأمرناه أن يقوم بحصار سبتة وسيستمر في متابعته بكل قوة، وبهذه المناسبة ذكرناه بالمثل التطواني الذي يقول إن تطوان دون سبتة لا تساوي لفتة.

---

[1] انظر الفصل الثاني من هذا الباب.

[2]- انظر حول مسار سبتة .S.I.H.M, France, Série 2, Tome 4, pp 361- 429

[3] - البشير أبرزاق ، **شمال غرب المغرب في عهد السلطان المولى اسماعيل...**، م. س، ص 120.

وكان جواب القائد المذكور بأنه على السمع والطاعة في تنفيذ أمرنا وبأنه سيتخذ جميع التراتيب اللازمة لإقامة الحصار على سبتة إلى أن يتم استرجاعها فيعمرها بالمسلمين...»[1].

وفي سنة 1690م وبعد أن تمكن المغاربة من تحرير العرائش، ضرب حصار كبير على سبتة، شارك فيه حوالي خمسة وعشرين ألفا وكان القتال لا ينقطع عنها صباحا ومساء.

وسارت خطة التعبئة بناء على ما اتبع بنجاح في باقي الثغور الشمالية المسترجعة كما سنرى لاحقا، فالجيش المعد لحصار سبتة كان منتميا إلى متطوعي نواحي حكم الباشا علي بن عبد الله التمسماني الريفي، أي من مناطق الريف- جبالة والهبط وغمارة. فمنذ محرم 1104هـ/ أكتوبر 1692م أعلن الجهاد في كل البلاد حيث شملت التعبئة المدن والبوادي المغربية على السواء. فمن المدن مثلا تازة وفاس والقصر الكبير وتطوان، ومن البوادي منطقة الغرب ونواحي إقليم الهبط وقبائله، وجرت التعبئة على العادة لجمع المتطوعين من الأسواق، مثل سوق الخميس أنجرة وسوق ثلاثاء بني يدر ومن سوق الأخماس وبني زكار وغيرها، وهي مراكز التعبئة وتجميع القوات [2].

وقد اعتنى السلطان المولى إسماعيل عناية خاصة بحصار سبتة، لما كان لها من أهمية في مجال الوحدة الترابية التي تصدى لها. مما خص الميدان من العناية بالتنظيم الحربي ومقوماته [3].

وقد اختلف المؤرخون في تاريخ بداية الحصار على المدينة، فقد جاء في مذكرة تطوان المؤرخة يوم 26 ربيع الأول عام 1106هـ/ 14 نوفمبر 1664م، حيث أشارت إلى أنه توجه لحصار سبتة منذ 18 يوما، أي منذ يوم 9 ربيع الأول عام 1106هـ/ 28 أكتوبر 1664م، وذلك بنحو 7000 محارب [4]. في حين ذكر محمد الضعيف أن خروج الحاركين

---

[1] - محمد بن عزوز حكيم، **موقف العرش العلوي من الجيوب المغتصبة**، الرباط، د، ن، 1983م، ج 1، ص 47.

[2]- حسن الفكيكي، **سبتة المحتلة. ..**، م. س، ص. 171.

[3]- S.I .H.M. France, 2eme serie, T.4. p.329.

[4]- S.I.H.M. ibid. pp. 305- 307.

لميدان سبتة، يوم الأحد 26 من صفر عام 1106هـ/ 16 أكتوبر 1664م ونزولهم عنها يوم 29 منه بقصد إعداد الترتيبات الأولى للحصار، بدءا من تهيئ المجال [1]. وقد قاد هذه العمليات قائد طنجة وتطوان علي بن عبد الله الريفي الذي بعث إلى الاسبانيين بسبتة إنذارا بالاستسلام، ثم عسكر حول المدينة بجيش يحملون مختلف أنواع الأسلحة، من بنادق ورماح وعصي وسيوف يدعمهم خمسمائة من جيش العبيد [2].

وتمركز الجيش المغربي في المنطقة الفاصلة بين المرتفعات الغربية والمدنية والممتدة غربا من محيط قصبة افراك إلى جبل بنيونش وهو المجال الذي سيتم تنصيب فيه المخيمات[3].

ولم يتكون الميدان من المخيمات بل من بيوت صغيرة مبنية من الحجر والطين ومن الخشب أيضا، وهي مسقفة بالقصب وواقعة على بعد طلقة مدفع من أسوار سبتة. ويبدو أن المجال كان مقسما إلى قطاعات مخصصة بأسمائها لفئات القبائل والمدن الوافدة، مثل مواقع أهل تطوان وشفشاون التي كانت بجوار ساحل بحر الرمل.

وشيدت قلعة الدار البيضاء بأمر من الباشا علي بن عبد الله خارج نطاق المدفعية كذلك، وهي قلعة محصنة تؤوي أفراد أسرته، قال الإسبان عنها إنه بناها ليفهم السلطان أنه لن يرحل إلا بعد استرجاع المدينة [4].

واستكمالا لإعداد الميدان وتجهيزه بالسلاح الناري أنشأ الجيش المغربي منصات المدافع والمهاريس، وشرعوا في حفر خندق حول المدينة، مع محاولات عديدة لتسلق أسوارها لكن بدون جدوى.

---

[1]- محمد بن عبد السلام الرباطي الضعيف، **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة العلوية السعيدة)**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، الطبعة الأولى 1986، ص. 78.

[2]- زهرة إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص. 673.

[3] - S.H.H.M. France, 2eme série, T6, p 777.

[4] -S.I.H.M.F.2eme série، T.6, p777.

هكذا يبدوا أن الاستعدادات الحربية امتازت عما سبق، بكونها مخالفة للأساليب المعمول بها إلى ذلك الحين، وتجلى ذلك من خلال إعداد التحصينات الهجومية وتنظيماتها الموافقة للوسط الطبيعي المعد للحصار.

وفي خضم هذا الحصار وصلت نجدات من اسبانيا في ثلاث سفن دخلت وادي تطوان وفاجأت قواتها بعض المغاربة وأسرتهم، وقد كانت مهمة المحاصرين صعبة نظرا لحصانة موقع سبتة وقربها من اسبانيا قربا يمكنها من الحصول على الزاد والنجدة بسهولة[1].

وفيما كان الطرفان المغربي والاسباني مستمرين في إعداد التحصينات وحفر الخنادق، كانت اسبانيا تواصل إرسال الجنود والمؤن إلى سبتة كما كان سكان سبتة غير القادرين على مواجهة هذه الظروف الصعبة يواصلون نزوحهم إلى الأراضي الإسبانية، أما المغاربة فقد حشدوا حوالي 7000 جندي شملت بعض المتطوعين من المناطق القريبة من سبتة وقبائل المغرب الأخرى وعبيد البخاري الذين أرسلهم المولى إسماعيل مما جعل جيشا غير متجانس.

وشهد يوم 28 أكتوبر 1694م إطلاق المغاربة أول عيار ناري على الخطوط الإسبانية مما أدى إلى سقوط ضحايا في صفوف الإسبان، واستمرت هذه المواجهة وقتا طويلا، وكانت المواجهات الأولى متفرقة، زادتها صعوبة الأحوال الجوية، إذ عرفت هذه الفترة نزول أمطار غزيرة، جعلت التنقل عبر الطرق أمرا في غاية الصعوبة. وتلخص إحدى الوثائق التي نشرها كالنت هذه الصعوبات:«إن الرجال الذين جاءوا من اكستريمادورا ومن جهة أخرى، والذين أمر صاحب الجلالة بإرسالهم إلى سبتة، يوجدون الآن في جبل طارق، ولا يمكنهم العبور جميعا إلى سبتة، ولكن فقط رؤسائهم. وعندما طلب ذلك، أمر الملك بإرسالهم كلفت نفقات باهظة، وهم معرضون للموت إذا عبروا بهذا الشكل الجماعي، زد على ذلك أن إمكانيات فرار كثير منهم أثناء العبور كبيرة جدا»[2].

[1]- زهرة إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص. 673.

[2]- Gallent (G.G), «*Los comienzos del sitio de Ceuta por Moulay Ismail (1614-1695)* » **in Tamuda**, ano II,1954, pp 215-258, p250.

وحاول الجيش المغربي استغلال هذه الظروف فشن في شهر يناير 1695م سلسلة من الهجومات، لكن النتائج التي أسفرت عنها كانت ضعيفة بسبب ضعف المدفعية لديه، بالإضافة إلى الظروف المناخية السيئة، ومع ذلك أصيبت كنيسة الثالوث المقدس (Trinidad) بأضرار، وقتل عدد كبير من الجنود البرتغاليين، الذين كانوا قد جاءوا إلى سبتة لدعم الإسبان، إثر انفجار كمية من البارود، في حين قام الإسبان بخروج مفاجئ هاجموا خلاله مقدمة الجيش المغربي، فقتلوا عددا من المغاربة قدرهم البعض بمائة [1].

ورافقت هذا الحصار أحداث دارت في مناطق بعيدة عن سبتة، فالإسبان اعترضوا سفينة مغربية قرب قادس واحتجزوها، وفي المقابل أمر المولى إسماعيل بسجن بعض رجال الدين الاسبان بمكناس كرد على عملية حجز السفينة.

وهذا الحصار الذي يعكس شدة المواجهات التي أبلى فيها الجيش الريفي بلاء حسنا، والتي تعكس أيضا رغبتهم الأكيدة في استرجاع حلمهم المفقود مصممين على عدم ترك هذا المشروع ومنهمكين في تحصين الموقع والأشغال [2].

وإذا كان حصار سبتة بدا في هذه الظروف، فيهمنا أن نتساءل عن أسباب فشل جيش المولى إسماعيل في تحقيق نفس النجاح الذي سبق تحقيقه في كل من المعمورة وطنجة والعرائش كما سنرى لاحقا.

إذن هناك عدد من الأسئلة تجتمع في محاولة إبراز أسباب فشل الحصار الطويل، وقد اختلف رأي المصادر الإسبانية في الحصار من حيث قوته وضعفه، فحسب تقرير نوفمبر 1695م الذي وضع السؤال منذ البداية استنتج استبعاد رفع الحصار، على الرغم من أن المغاربة لم يلحقوا الأضرار المتوخاة بالمدينة [3]، حيث كانت مهمة المحاصرين صعبة نظرا لحصانة موقع سبتة وقربها من اسبانيا قربا يمكنها من الحصول على الزاد والنجدة بسهولة هذا من جهة، من جهة أخرى أن نهاية الحرب الإسبانية الفرنسية قد غيرت مجرى

---

[1]- عبد الاله الدحاني، **المغرب ومضيق جبل طارق...**، م. س، ص.83.

[2] - *Les Sources Inédites L'histoire du Maroc*, première série, France, t 4,p 368 .

[3] - S.I.H.M. France, 2eme Série، T,4, pp 361-369.

الحصار [1]. ويظهر ذلك من خلال تقارير نوفمبر 1697م التي عبرت عن تضاؤل أمل استرجاع سبتة بعد مرور أربع سنوات، كما قيل إن عمليات الحصار بطيئة من الجهتين، إلى أن قيل أنها أصبحت غير مجدية. وهذا يخالف ما قيل بعد ذلك في السنة الموالية من أن السلطان المولى إسماعيل لا ينوي رفع الحصار وأن استرجاع سبتة هو أمله الوحيد، ولذلك أصبح أكثر جدية وقوة [2].

بالإضافة إلى أن من أهم أسباب الفشل أن المولى إسماعيل اهتم بالجانب العسكري المتمثل في توفير الجنود والأسلحة، ولم يهتم بمعرفة قدرات العدو واستطلاع نقط القوة والضعف لديه، فجمع المعلومات كان بإمكانه أن يخفف من الضعف البحري لدى المغاربة، هذا بالإضافة إلى عدم التجانس في صفوف الجيش المحاصر لسبتة، وغياب عنصر المفاجأة: فالإسبان كانوا يترقبون الهجوم على سبتة، بعد المعمورة والعرائش، وهذا ما يفسر طول عملية حصارها وصعوبتها، ولا أساس لما ذهب إليه البعض من تأويل طول الحصار بتقاعس قواد جيش السلطان، « حين تصرفت التهمة في أمراء الجيش المحاصرين بعدم الفصح خوفا من توجيههم بعد فتحها للبريجة» [3].

وهناك من ذهب إلى أن باشا تطوان استغل هذه الأجواء ليجني من استغلال الأراضي المحيطة بسبتة مداخيل مهمة [4]، جعلت البعض يتهمه بالتخاذل عن استرجاع سبتة مخافة ضياع هذه الامتيازات.

ويظهر أن هذه الشائعات روجها بعض الرهبان الذين كانت لهم مصلحة في إفشال عملية الحصار فأشاعوا أن القائد الريفي لا يرغب في نجاح عملية الاستيلاء على سبتة لما يدره عليه وجوده في المنطقة من أرباح، كما ادعى أحد ضباط الحامية الإسبانية أن القائد المغربي كان بوسعه احتلال المدينة، وأنه يخطر الإسبانيين بمشاريع العمليات المغربية [5].

---

1 - S.I.H.M. France ,2eme Série, p. 542.

2 - S.I.H.M. France, 2eme Série, pp 556-552-612.

3- عبد الرحمان بن محمد العلوي المكناسي ابن زيدان، **المنزع اللطيف ...**، م. س، ص. 150.

4 - S.I.H.M.2eme Série, France, T, VI, pp 777-778.

5 - *Relations de voyages au Maroc des rédempteurs de la merois*. S.I.H.M. Fr, SF,T VI,p781 .

ورغم فشل هذه المحاولات، فإن الحصار والتضييق استمر إلى غاية وفاة السلطان المولى إسماعيل، ففي سنة 1700م، قرر ملك إسبانيا وضع حد للحصار المغربي الذي طال وألحق بالحامية الإسبانية في سبتة أضرار كبيرة، وهدد الوجود الإسباني في المدينة ولم يعد بإمكان الإسبان استغلال مياه البحر لصيد الأسماك، إذ كان عليهم توخي الحذر مخافة السقوط في أيدي المغاربة أو التعرض لقذائفهم، ويتضح ذلك من خلال وصف لشخص عاش في سبتة مدة محدودة، لكن كانت كافية ليقدم لنا وصفا للجو السائد داخل المدينة يقول« ذات يوم سقطت قنبلة على إحدى غرف الدير الذي يستعمله رجال الدين لمراجعة الحسابات، فتهدم بالكامل. ولو كانت هذه القنبلة وقعت على غرفة الأكل حيث كان عدد كبير من الناس يتناولون العشاء، لكانت أعداد القتلى كبيرة، وعندما رأينا آثار الدمار، أصبنا بالذهول، إذ كنا قبل أيام قليلة في هذا المكان»[1].

إن هذه الحالة التي أصبح عليها سكان سبتة المحتلة المبنية على الحذر والقصف من حين لأخر كانت آثارها على الإسبان أشد وطأة، مما جعل ملك إسبانيا يقرر وضع حد للحصار المغربي عن طريق خوض مواجهة بدل أن يضل مقيدي الحركة، ومحدودي النشاط، وقد كلف بهذه المهمة القائد (J.F.Bette Marquis de Lede) ووضع تحت نظره ثلاث ألف جندي، والحق بهذا الجيش أسطولان أسندت مهمة قيادة الأول منها إلى القبطان (Garlos Grillo) بينما قاد الثاني القبطان (Don José de los Rois) وقد وصل قائد العملية إلى قادس حيث شاع أن الخطة تساندها فرنسا والبابا وإمبراطور النمسا وملك البرتغال[2].

وانطلقت الحملة من قادس مكونة من ست قطع حربية وثلاثين سفينة تحمل التين والشعير وستة وثمانين سفينة محملة بالذخيرة والجنود الذين قدر عددهم بحوالي عشرين آلف.

---

1 - S.I.H.M.2eme Série, France, Tome, VI, p373.

2 - Bacaicoa Arnaiz (Dora). « *ELbrigadier- ingeniero Don Joseph Gayaso y et sitio de ceuta en 1720*» **IN Hespéris - Tamuda**, Vol :2,fasc 2-3,1961,pp 231-278 .

ووصلت الحملة إلى سبتة وعسكرت خارج المدينة، وبعد استعدادات ومشاورات نظمت هذه القوات ثلاث عمليات هجومية ضد الجيش المغربي، فشلت في تحقيق غايتها وتراجعت فيها القوات الإسبانية بسرعة. وسرى في تلك القوات مرض قاتل (الطاعون)، تقرر بعده عودة الحملة إلى إسبانيا، ويؤكد ذلك ما قاله أحد مساعدي قائد الحملة « لقد كان الكفار (المغاربة) يحاربون بقدرة لا تتصور ولا يمكن أن ننكر المجد الذي ناله هؤلاء، خلال هذه الأيام» ، وقد كلف هذه العملية خزينة الدولة الإسبانية ما قيمته مليوني بياستر[1].

وبذلك فرغبة الإسبان في إرغام المغاربة على رفع الحصار لم تتحقق، وتراجع الجيش الإسباني بعد وصول التعزيزات العسكرية، حاول كارلوص في هذه الأثناء أن يحصل من السلطان المولى إسماعيل على عقد هدنة تجعله يتنفس قليلا من متاعب التطويق المحكم الذي يأخذ بمخانق المدينة المحاصرة.

إلا أنه وقع معطى جديد في هذه الأثناء علق عليه المولى إسماعيل في البداية آملا كبيرا من أجل استرجاع سبتة، تمثل في احتلال إنجلترا جبل طارق سنة 1704م/ 1116هـ فقرر المولى إسماعيل استغلال هذا الحادث، فبعث إلى بريطانيا رسالة كان من المقرر أن يحملها إلى إنجلترا السفير أحمد بن أحمد قردينا إلا أنها سلمت إلى أحد تجار تطوان الحاج أحمد ميخي من طرف القائد علي بن عبد الله ليبلغها إلى السفير المذكور الذي سبق إلى إنجلترا، إلا أن هذا التاجر وقع أسيرا في أثناء طريقه ووقعت الرسالة في يد الفرنسيين وتم ترجمتها من طرف المستعرب دولاكرو (De Lacroux) ومضمونها احتجاج السلطان المولى إسماعيل على ما شاع من استعداد بريطانيا لمساعدة إسبانيا في سبتة، ويذكرها على أن هذه المبادرة تعتبر خرقا للاتفاقية المبرمة بين السلطان وبين إنجلترا، واقترح عليها أن تساعد المغرب على استرجاع سبتة حفاظا على عبور بواخرها عبر بوغاز جبل طارق دون مشاكل وأضاف: « فإذا انتم لم تنفعونا بجلاء سبتة في هذا الوقت ففي أي وقت تنفعونا المهادنة معكم... والله لو أن جيش العرب ينصحون كل النصح ما بقيت نصارى الإسبنيول بسبتة إلى هذا الوقت... والعرب أناس بر لا بحر وسبتة استدار البحر بثلاثة أرباع منها... وما حاصرنا سبتة إلا لمجاورتنا إياها وقربها منا وكونها جاءت في عدوتنا وبرنا وهي

[1]- زهرة إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية....**، م. س، ص ص.674- 675.

معروفة من قديم الزمان للإسلام...ولا ضرر عليكم في عمارتها بالمسلمين فضلا عن جلائها الذي هو قصدنا ومرادنا»[1].

واضطر السلطان أمام موقف إنجلترا إلى تجميد الاتفاقية التي عقدت بين الملكة آن (ANN)، وبين القائد علي بن عبد الله الريفي واتجهت أنظاره إلى فرنسا من أجل مساعدته على تحرير سبتة في المقابل يقدم مساعدته لإخراج الإنجليز من جبل طارق، وبعث في هذا الصدد رسالة إلى الملك لويس الرابع عشر بتاريخ 14 جمادى الأول 1121هـ/ 22 يوليوز 1709م يعرض عليه فيها استعداده لإرسال جنود وعتاد لطرد خصوم فرنسا من إسبانيا[2]. وظلت هذه الاتصالات قائمة إلى وفاة المولى إسماعيل دون أن يتحقق هذا التعاون.

وخلاصة القول، فإن محاولات استرجاع سبتة من طرف المغاربة خلال الفترة المدروسة، فشلت لعدة أسباب من بينها أن الحصار كان مقتصرا على البر فقط، في حين بقيت الشواطئ المحيطة بكل جهات سبتة في منأى عن أي حصار، الأمر الذي سهل من وصول الإمدادات إلى المحاصرين. إضافة إلى غياب التجانس في صفوف الجيش وعدم اهتمام المغاربة بجمع المعلومات عن العدو واكتفوا بالاستعداد العسكري دون غيره. وكذلك بعد وفاة الباشا عبد الله سنة 1713م تراجعت بشكل ملحوظ مقومات الحصار، ويعود ذلك إلى اضطراب حبل الحكم بالشمال عامة وبمدينة تطوان خاصة. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على دعم بعض الأوروبيين (فرنسا وانجلترا) دون التنبه إلى عدم جدية الأوربيين الذين كانت تهمهم مصلحتهم فقط.

لذا يمكن القول بأن العوامل الجيوستراتيجية المذكورة بالإضافة إلى التفاوت والتطور الذي عرفته الإمكانيات العسكرية المتوفرة لدى الجانبين، كلها كانت سببا في فشل جيش المولى إسماعيل في تحرير سبتة. وهذه الأسباب هي التي اتخذها السلطان محمد بن عبد الله

---

[1]- عبدالهادي التازي، « الثغور المغربية المحتلة بين المواجهة المسلحة والتدخل الاجنبي » مجلة **البحث العلمي**، السنة الثالثة عشر، سنة 1976، العدد 25، ص « 13 -30 » ص 16-17.

[2]- المرجع نفسه، ص.17. انظر كذلك:

Boutin Abel, *Les Traités de paix et commerce de la France avec la barbarie 1515-1830*. paris,1902,p560

كموقف واقي، عندما أراد استئناف الجهود بقصد تحرير سبتة، أثناء جولته قام بها لتفقد أوضاع الثغور ومعاينة مناعة سبتة بنفسه، ورغبة منه في جس القدرات الدفاعية الإسبانية حول المدينة، واستشكل عدم فتح جده المولى إسماعيل ثغرها، وحين وصل إليها وتدبر أمرها وعلم المدة التي جده حاصرها، أمر الجيش بإخراج حاضرون البارود، فأجابه النصارى من أبراج سبتة ومن داخلها بحضرون المدفع تزلزلت لها الجبال من قريب ومن بعيد، وحين طاف بها ورأى ما بها من التحصين الذي ليس فوقه مزيد قال إن دخولها متعذر في الحين وعذر من قبله من الملوك والسلاطين[1]. بحيث «تحقق أن لا مطمع فيها إلا بالجد»[2].

ب- تحرير قصبة المعمورة:

إذا كان الموت لم يمهل المولى الرشيد حتى يستكمل مشاريعه الجهادية، فإن خليفته، المولى اسماعيل، سيسير على نفس النهج بقوة وعزم لتنظيم حركة تحرير الثغور الشمالية، وكانت المعمورة من بين المدن الاوائل التي تم تحريرها. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن الظروف التي ساعدت المولى اسماعيل على بداية التفكير في فتح ثغر المعمورة، علما أن سياسته الجهادية كانت منصبة بكل ثقلها على طنجة، وربما كانت مدينة العرائش الثانية، ويمكن أن نضع مدينة المعمورة في المرتبة الأخيرة بعد استرجاع وتحرير مدينة سبتة التي كانت قلب السياسة الجهادية ومحورها.

على ما يبدو من بين الأسباب التي دفعت المولى اسماعيل إلى التوجه نحو المعمورة أن القوى الشعبية التي لم تتوقف عن منازلة الإسبان بهذه القلعة، وصلت في حماسها وتعبئتها إلى درجة أصبح معروفا ما وصلت اليه حامية هذه القاعدة من الوهن والعجز. وقد أكد ذلك أحد الإسبان بعد ما تمكن من الفرار من المعمورة، واعتنق الإسلام، وكشف عن الأوضاع داخل المدينة. فعدد حامل السلاح لا يتعدى مائتي شخص، أغلبهم يعاني من الأمراض والجوع[3].

---

[1]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ج 8، ص ص.8- 11.

[2]- المصدر نفسه، ص.11.

[3]- Mouette Germain, *Histoire des Conquestes de Archyd et de Mouley Ismael*, Paris,1683. p 327.

بالإضافة إلى مشكلة الماء ونذرته، حيث أن مصادر الماء توجد خارج الأسوار، تحميها أبراج صغيرة. ولهذا أصبح الحفاظ على الموقع يعد بمثابة معجزة، حسب قول حاكم المعمورة[1].

وكذلك تم خلال هذه الفترة توقيع هدنة مع حاكم طنجة يوم 3 جمادى الأول 1091هـ/ فاتح يونيو 1680م[2].

ولذلك أمر السلطان قائده عمر ابن حدو الريفي بتجهيز جيش تجمع فرقه من فيالق تم انتقاء رجالها من مختلف القبائل الريفية، وكانت قاعدته مدينة القصر الكبير[3].

وبالفعل اتجهت الفرق العسكرية من أهل الفحص والريف تحت قيادة القائد عمر بن حدوا البطيوي الريفي، لتلتحق بصفوف المجاهدين الذين عبأهم المجاهد الصالح أحمد حجي السلاوي[4].

ووصل الجيش الجهادي الريفي إلى مشارف المعمورة خلال النصف الأول من شهر غشت 1680م في ستة آلاف من رجاله في مهمة فرض الحصار على الحامية ليتمكن من الاستيلاء على بعض الماشية التي كانت بالمرعى خارج الحصن واحتل معقلين للعسة بعد معركة أسر المغاربة خلالها حماة تلك المعاقل، فوجههم القائد رسلا إلى الحامية عارضا عليهم الأمان شرط تسليم المدينة[5].

إن الإسبان رفضوا الاستسلام وامتنعوا عن تسليم المدينة، فكان رد فعل المجاهدين هو القيام بالهجوم على الحصن الإسباني من جهة الشرق انطلاقا من البادية الواقعة على طريق فاس، ومن جهة الغرب انطلاقا من الساحل المتصل بالضفة الجنوبية لواد سبو ليكون

---

[1] - عبد الحميد المودن، «محاولة توثيقية لتاريخ الوجود الإسباني بحصن المعمورة »، مقال ضمن **ندوة قصبة المهدية تراث ومؤهلات**، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22و23 أبريل 2003، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سنة 2006. ص ص.55- 63. ص. 58.

[2]- حسن الفكيكي، التمسماني عمر بن حدو، **معلمة المغرب**، سلا، 1995، ج 8 ، ص. 2250.

[3]- المرجع نفسه، ج 8، ص 2547.انظر كذلك: Mouette (Germain), Histoire…op.cit. p 327 - .

[4]- أحمد السالمي الادريسي، **السياسة الدولية الفاعلة للمغرب، دراسة في المحاور والضوابط، العلاقات الخارجية للدولة المغربية من النشأة إلى نهاية القرن 18م**، منشورات جامعة الحسن الثاني عين الشقف الدار البيضاء، ج1، ص. 390.

[5]- زهرة إخوان ، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص.684.

الحصار شاملا [1]. وتم ضرب الحصار على الموقع وضيق الخناق على المقيمين به، بقطع منافذ الإمدادات عليهم ومنعهم من مياه الشرب.

وفي رواية أخرى مختلفة قدمها جرمان مويط عن مراحل الهجوم المغربي على المعمورة حيث يقول إن الجيش المغربي قام بالهجوم على السياجات الخشبية التي تمتد من أسوار الحصن حتى ضفة واد سبو... وخلال الليل قاموا بنصب أربعة سلاليم لتسلق برجين، فوقعت مناوشات مع العسس مات فيها من المغاربة أكثر من خمسين دون الجرحى... واستسلمت عساكر الأبراج في الأخير[2].

وعلى العموم فإن الهجوم تم خلال هذه الفترة، وعندما بلغ اليأس منتهاه بين أفراد الحامية عندما تيقنوا من استحالة الحفاظ على الحصن ويئسوا من وصول النجدات، بعدما تمكن المغاربة من محاصرتهم فأعلن عدد من الجنود عصيانهم وهددوا بقتل ضباطهم والتوجه إلى المغاربة إن هم أجبروا على القتال [3].

وبعدما فشلوا في ضبط الجنود واقناعهم بالصمود، أرغم حاكم الحصن على الاستسلام، والدخول في مفاوضات مع قائد الجيش المغربي مقابل إخلاء سبيله هو و7 ضباط وعائلتهم ورجلي دين، رغم معارضة رجال الدين الإسبان الذين كانوا يحرضون الجنود على الصمود والمقاومة. وعندما أشرف المغاربة على تسلمها كتبوا للسلطان يعلمونه أن ذلك متوقف على حضوره، فألحق بهم على رأس جيش من العبيد، فوجدهم قد احكموا الحصار على الحصن، ولما علم من بداخله بحضور السلطان أيقنوا أنهم لا يستطيعون الصمود أكثر من ذلك، فاستسلموا للأسر[4]، وتسلم مفاتيح القصبة وخرج قائد الحامية حسب

---

[1]- عبدالحميد المودن، **ثغر المعمورة ...**، م. س، ص. 231.

[2]- S.I.H.M. France, 2eme série, T II. p 145.

[3]- عبد الحميد المودن، **ثغر المعمورة...**، م. س، ص. 233.

[4]- عبد المالك ناصري،« الثغور المراسي المغربية في السياسة العسكرية لمولاي اسماعيل » مقال ضمن ندوة **المدن المراسي في تاريخ المغرب**، أشغال الأيام الوطنية الثامنة عشر، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الدار البيضاء في 27-29 اكتوبر 2010، طبعة الأولى 2013، ص ص.293-309 ، ص ص. 295-296 ; انظر كذلك، عبد الإله الدحاني، «استرجاع المعمورة سنة 1681 قراءة في مسألة تحرير الثغور المغربية خلال العصر الحديث»، مقال ضمن ندوة **قصبة المهدية تراث ومؤهلات**، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22و23 أبريل 2003، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سنة 2006. ص ص، 133- 142. ص 139.

ما أشار إليه الاتفاق[1]، ودخلها المغاربة وكان ذلك في يوم الجمعة 13 ربيع الثاني 1092هـ/ 2 مايو 1681م، وقد غنم المغاربة في المعمورة ثمانية وثمانين مدفعا نحاسيا وخمسة عشر مدفعا حديديا وأسلحة كثيرة وعرفت المعمورة منذئذ باسم المهدية[2].

وفي هذا الصدد عبرت مجموعة من المصادر عن هذا الفتح، حيث قال الإفراني «ومن محاسن هذه الدولة أدامها الله تعالى تنقيته بلاد المغرب من نجاسة الكفر ورد كيد العدو الكافر وقد فتح رحمه الله عدة من المدن كانت بيد النصارى من مفاسد المغرب ولم يهن للمسلمين معها قرار من ذلك المعمورة المسماة بالمهدية فإنه رحمه الله فتحها عنوة بعد أن حاصرها مدة، وكان فتحها في الخميس الرابع عشر من ربيع الثاني عام اثنين وتسعين وألف وأسر بها نحو الثلاثمائة من الكفار»[3].

أما القادري فقال» نزل (مولاي اسماعيل) على قلعة المعمورة الكائنة على حلق وادي سبو فحاصرها وأخذها عنوة عند صلاة الجمعة ثالث عشر ربيع الثاني (1092هـ)، قيل قطع الماء عنهم وأخذها عنوة ولم يمت أحدا من المسلمين في أخذها فلذلك قيل بغير قتال، وغنم جميع النصارى الذين كانوا بها وأموالهم وسلاحهم وآلات حربهم وأتى بجميع ذلك إلى مكناس» [4].

أما فيما يخص قضية الأسرى، حيث أخلي سبيل القائد الإسباني، وحاشيته حسب ما أشار إليه الاتفاق، وأرسله إلى بلاده عبر العرائش حيث يقنع قائد الحامية هناك بإخلائها، لكنه القي عليه القبض، ووجه سجينا إلى قادس، وبقى أغلب الجنود الإسبان الذين كانوا يحتلون المعمورة، وقد اختلفت المصادر العربية في تحديدهم إذ بعضها جعلهم 306 أسيرا

---

[1]- ذكر صاحب المنزع اللطيف أن الصلح تم على أساس أن عامل المعمورة وأهله وأقاربه وأمتعته تكون حرة ومثل ذلك لقباطنة ستة وراهب وحلل الكنيسة وحلاها...، انظر عبد لرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف ...**، م. س، ص 135.

[2]- عبد لرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م. س، ص. 136: محمد الضعيف، **تاريخ الضعيف...**، م. س، ص. 63: أحمد بن خالد الناصري، **الاستقسا...**، ج 7، م. س، ص.63.

[3] -محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص 431.

[4] - محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني...**، م. س، ج 2، ص. 301.

والبعض الأخر 300[1]، وبل ذهبت مصادر أخرى لتجعلهم 320[2]، في حين جعلهم ذي ساندوبال 250 جنديا و42 امرأة و3 أطفال ليكون مجموع الأسرى 295 أسيرا [3].

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأسرى منهم من أستخدم في بناء القصور السلطانية، ومنهم من أسلم وعمل في الجيش، وتم جمع الأسلاب وقسمت الغنائم وتمت حيازة الأسلحة، ثم عاد السلطان إلى مكناس [4].

أما مصير القائد عمر بن حدو الريفي البطيوي[5]، فيقول عنه صاحب البستان « ولما فرغ المجاهدون من أمر المهدية ارتحلوا مع أميرهم عمر ابن حدو فأصابهم الوباء فمات في الطريق، وتولى رئاسة المجاهدين أخوه القائد أحمد بن حدو، تقسمها هو والقائد أبو الحسن علي بن عبد الله الريفي وكان أولاد الريفي هؤلاء من الشهرة في الجهاد والمكانة في الشجاعة ومكائد الحرب بمنزلة أولاد النقسيس وأولاد أبي الليف وأضرابهم رحم الله الجميع» [6].

في حين يقول عبد الرحمان ابن زيدان في كتابه المنزع اللطيف، عن سبب موت القائد عمر ابن حدو بعد تمكنه من بعض الغنائم وفد بهدية على السلطان بمدينة مكناس،« فمات بها قيل مسموما وقيل غير ذلك ودفن بضريح المولى عبد الله بن حمدون خارج باب

---

[1]- أحمد بن خالد الناصرى، **الاستقصا...**، ج 7،م.س، ص. 63. – محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص. 306.

[2]- عبد الرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف ...**، م .س ، ص.159.

[3]- عبد الحميد المودن، **ثغر المعمورة...** ، م. س، ص. 236.

[4]- محمد بن محمد بن المصطفى المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة الغربية، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، طبعة الاولى، الرباط، 2005، الجزء الاول، ص ص.301-302-303.

[5]- اسمه عمر بن حدو التمسماني أضافت إليه المصادر نسب الريفي، وهو من أولاد حمامة التمسمانيي. انخرط في الجيش الرشيدي في جملة أولاد حمامة تحت رئاسة الشيخ عمر بن محمد، ولم يبرز نجمه إلا في عهد المولى إسماعيل، حيث عينه السلطان عاملا على المنطقة الواقعة بين طنجة والقصر الكبير عام 1084هـ/1673م. واتته الفرصة لاسترجاع المعمورة سنة 1681م ليصرف بعد ذلك كل جهوده ضد طنجة إلى أن توفي سنة 2 نونبر 1682م. انظر: S.I.H.M. France 2 eme Série.T.III.p112.

[6] - محمد بن عزوز حكيم، **اصيلا...**، م. س، ص. 137.

البراذعيين أحد أبواب المدينة فولى السلطان مكانه خليفته القائد علي بن عبد الله الريفي على بلاد غمارة والقصر الكبير وتطوان وغير ذلك... »[1].

ومهما اختلفت وتباينت الروايات في موته، فإن القائد عمر بن حدو الريفي والمولى إسماعيل كانت علاقاتهما جيدة، ولم يكن بينهما أي خلاف ولهذا يبقى سبب موته مجهولا.

وعموما نستخلص مما سبق أن هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في تحرير ثغر المعمورة واستسلام رئيس الحامية منها: انقطاع المئونة عنها برا وبحرا، بفعل الحصار الذي ضرب عليها في جميع الجهات، وكذلك انشغال إسبانيا بمشاكلها الداخلية، وإعلام بعض الجواسيس القائد عمر بن حدو بالجوع والمرض الذي أضعف الحامية، وكذلك قطع الماء عن القصبة، ورفض الجنود الاستمرار في المقاومة بعد أن وعدهم القائد عمر بن حدوا الريفي بعدم التعرض لهم بمكروه، وهذا ما دفع البعض بالقول أنها لم تأخذ عنوة. حيث يقول محمد بن عزوز حكيم في كتابه (أصيلا...) معتمدا عل المصادر الاسبانية أن المولى إسماعيل أمر بأن يستبدل اسم المعمورة باسم المهدية لأن استرجاعها لم يكلف عناء كبيرا ولذلك اعتبرها كهدية قدمت له، وسواء كانت هذه النازلة صحيحة أو لا فان الشيء المحقق هو أنها تعرف اليوم بالمهدية [2]. في حين يذكر البعض أنها أخذت عنوة [3]. وعلى العموم فإن تحريرها أعطى شحنة كبيرة للجيش الريفي بالمنطقة الشمالية المغربية لمواصلة تحرير باقي الثغور المحتلة، وكانت الوجهة هذه المرة مدينة طنجة.

---

[1] - عبد الرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م. س، ص.138.

[2]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي ...**، م. س، ص. 139.

[3]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ج 7، م, س، ص ص.63-64.; عبد الرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م. س، ص ص.134-137.

ت - تحرير ثغر طنجة:

لم تنقطع محاولات المغاربة لتحرير طنجة منذ أن وقعت تحت الاستعمار البرتغالي في 28 غشت سنة 1471م كما رأينا سابقا. وقد تركزت عملياتهم بعد معركة وادي المخازن، حيث لم تكن هجماتهم تنقطع. ولم تعد حامية المدينة تتعدى مائتي رجل. وقد بعث قائد الحامية طلب نجدة إلى الملك فيليب الثاني جاء فيه «إذا لم تنجد طنجة فإنها ستتعرض للضياع، ذلك أن ثلاثة ألاف مغربي يهاجمونها كل يوم »[1].

وقد استمر هذا الاختيار على الخصوص في فترات ظهور المجاهد العياشي ثم المجاهد الخضر غيلان الذي خلفه وحول الحرب حول طنجة من مقاومة متفرقة ومحدودة إلى حرب جماعية شعبية شبه نظامية[2].

وكانت هذه المضايقات سببا في قيام الإنجليز بعد ما تسلموا المدينة من البرتغال في سنة 1072هـ/ 1661م ببناء تحصينات حربية منذ سنة 1663م، هدفت إلى بناء رصيف جديد مدعم بسلسلة من الأبراج الممتدة شرق وجنوب شرق المدينة، كما اشتمل هذا البناء التحصيني على بناء أربع قلاع لإحاطة المدينة بحزام دفاعي.

وقد صادف ذلك وصول المولى إسماعيل إلى الحكم وبدا في جمع الكلمة، وجعل من تحرير ثغر طنجة إلى هدف لا يقبل التأجيل أو المساومة، وحاول الإنجليز اقتراح إجراء مفاوضات لوضع أسس اتفاق حول مدينة طنجة[3]، لكن هذا العرض لم يلق صدى إيجابيا.

وقد كلف السلطان القائد عمر بن حدو البطيوي بإقامة الحصار الأول على مدينة طنجة المحتلة آنذاك من طرف الإنجليز، ووصلت القوات الريفية المغربية إلى طنجة وبعث القائد عمر بن حدو أحد التجار المسيحيين وسيطا إلى قائد المستعمرة يعرض عليه تسليم أحد الحصون، مهددا بتفجيره، مقترحا عليهم بعث من يقف على الألغام الموضوعة تحت أبراج الحصن للتأكد من أقواله، وقد أرسل الإنجليز فعلا خبيرين في الألغام وأكدوا في

[1]- Lettre de D. Alvaro de Bazant à Philippe, 16 /08/1578, S.I.H.M. Esp, TIII, p 459.

[2] - Robert Ricard, *La Place de Mazagan au Début de 17éme*, paris, 1904, pp 68-74.

[3] - R, Le Beel, «*Me Maroc Dans les Relations des Voyages anglais*», **in hesperis**, 4éme trimestre,1929.

تقريرهم أن الخطر بين، فعمد الإنجليز بدورهم إلى تلغيم أسوار الحصن استعدادا للجلاء عن المدينة بعد تهديدها[1].

بالرغم من هذه التهديدات لم يستجيب لذلك وعندئذ شرع القائد عمر بن حدو في نسف الأبراج واحدا بعد الأخر، وتمكن من الاستيلاء على إحدى أقوى نقط الحزام الخارجي للمدينة، وهما قلعتي هنرييتا (henrietta) وشارل (charles)، بفضل الخنادق العميقة التي حفروها بينهما. مما جعل حاكم طنجة يطلب الهدنة، وقد أوفدت إنجلترا حاكما جديدا للمدينة، وهو الكولونيل فيربورن (Fairborne)، ودعمته ب 12 فرقة عسكرية وعدد من الفرق المتطوعة التي كان يقودها الكونت بليمونت (Plymounth) وفرقا من البحرية، تابعة للامبرال اغبيرت (Herbert) [2].

وقد وقف نائب حاكم المستعمرة، سيربالم فيربورن[3] (Sir Palmes Fairborn) على حالة الحصار وبعث إلى الوزير الأول الإنجليزي رسالة بتاريخ 13 ابريل 1680م جاء فيها: « ينبغي أن أعترف بأني لم أر مكانا مدمرا مثل هذا، فلا يوجد به شيء واحد في حالة قادرة على الصمود. ولأسوء من ذلك عدم توفر رمح واحد في المخازن فيما عدا قلة من البنادق القصيرة المدى التي جلبتها معي.

وإني أتوسل إليكم أن ترسلوا ألفا ومائتين منها بأقصى السرعة ذلك أن الفصائل الاسكتلندية فقيرة التسلح للغاية، وأنه إذا واجهنا صداما حادا فسنقع في محنة كبيرة».[4] وهذا اعتراف صريح بضعف الحامية العسكرية وعدم جاهزيتها لمواجهة الحصار أو أي هجوم محتمل.

---

[1]- S.I.H.M. Fr, SF, T II. p128.

[2]- عبد المالك ناصري، **« الثغور المراسي المغربية في السياسة العسكرية لمولى إسماعيل...** »، م. س، ص ص. 297-298.

[3]- نائب قائد حامية طنجة الإنجليزية إلى سنة 1677، ثم حاكم طنجة إلى مقتله بها سنة 1880. انظر S.I.H.M. Fr. TI. p 500 N6

[4]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص. 89.

وبعد انقضاء أجل الهدنة حاولت إنجلترا فك الحصار المضروب على المدينة، غير أن حاكمها الإنجليزي فيربورن (Fairborn) قتل متأثرا بجراح لحقت به، عندما حاول الخروج منها رفقة فرسانه.

وفي يوم 3 شوال 27 أكتوبر سنة 1880م قام الحاكم الجديد الكولونيل ساكفيل (Sackville) بمحاولة مماثلة فكانت النتيجة أنه خسر 97 قتيلا من بينهم 7 ضباط و 372 جريحا من بينهم 24 ضابطا[1].

وعلى إثر هذه الهزيمة بعث إكفيل رسالة إلى اللجنة المكلفة بالنظر في مسألة طنجة في فاتح يناير 1681م، جاء فيها:« من جانبي لا أعلم إذا كانت المصلحة أو الخطأ أو كلاهما هما اللذان دعيا أسلافي إلى تزويد الوزراء في انجلترا بمعلومات تساعد على تكوين أراء سيئة عن هؤلاء الناس، وأستطيع القول بكل تواضع أيها السادة، بعد أن عركتهم في السلام والحرب أكثر مما عركهم أي واحد ممن سبقوني، أن هذا الاعتقاد كان ضارا بشؤون جلالته. ومع أني أتحدث عنهم كأعداء، فأنا لم أجد أشجع منهم في الميدان عندما يرون سببا معقولا للقتال، ولا أحرص منهم على تجنبه إذا رأوا أن الحكمة تقتضي ذلك، ولا أعتقد أن هناك بين أجناس البشر شعبا يقظا، متحملا للمشاق، صبورا جادا مثل هذا الشعب. وهي الصفات التي تعزو الجندي، لو أضيف إليها النظام الذي إعتاده الأوربيون فلن يكون هناك عدو أخطر منهم في العالم. وهم يبحثون الأمور أثناء التفاوض معهم بهدوء وبحكمة، ومن ثم فلا أفهم أبدا السبب وراء ازدرائهم» [2].

هذا اعتراف ضمني بقوة الجيش الريفي المرابط بأسوار مدينة طنجة، الا أنه لم يكن منظما، ولم يكن يتوفر على العتاد الحربي مقارنة مع الإنجليز، مما كان ذلك يشكل صعوبة كبيرة في تنفيذ الهجوم.

وفي خضم هذه الاصطدامات العسكرية، بدأت المفاوضات الدبلوماسية بين المبعوث الإنجليزي جيمس لسلي والقائد عمر بن حدو للتفاوض حول السلم. إذ أقر الطرفان اتفاق

---

[1]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا...**، م. س، ص.146.

[2]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية. ..**، م. س، ص. 91.

هدنة بين الجانبين لمدة أربع سنوات، يمتنع خلالها الإنجليز عن القيام بكل أعمال التحصينان خارج المدينة[1]، وبودلت خلال هذه المدة السفارات بين المغرب وانجلترا[2].

وأمام هذا الموقف المغربي الشمالي المتمثل في استرجاع مدينة طنجة، لم يبق للإنجليز سوى اتخاذ قرار الجلاء عن طنجة، بعدما رفض البرلمان التصويت على الميزانية العسكرية لطنجة، مما اضطر شرل الثاني للتفكير في التنازل عن المدينة، وفي بداية سنة 1683م، شاع في لندن أن الملك شارل الثاني يعتزم التخلص من طنجة بأية وسيلة، حيث فكر في إعادة القاعدة إلى البرتغاليين، أو بيعها لإسبانيا أو فرنسا[3].

وفي هذه الأثناء وصل إلى لندن وفد برتغالي ليعرض على السلطات الإنجليزية رغبة البرتغاليين في استعادة طنجة مقابل مال، وحاول هذا الوفد الاستعانة بفرنسا لتدعيم مطالبه[4]. عرضت هذه الأخيرة مبلغ مائة ألف إيكو على دارتموط (Dartmouth) المكلف بتنفيذ عملية الجلاء، لتسليم المدينة إلى البرتغاليين تجنبا لدخول المغاربة المدينة بمجرد الجلاء عنها وما سينتج عن ذلك من مشاكل للتجارة المسيحية[5]. إلا أن إنجلترا، ووعيا منها بحاجتها الماسة إلى التموين المغربي للحامية الإنجليزية بمنطقة جبل طارق، رفضت ذلك وقررت التخلي عن طنجة، وأصدر الملك شارل الثاني قرارا بذلك وأوكل مهمة تنفيذه إلى دارتموط (Dartmouth)[6].

وللتمهيد لذلك حل بطنجة الأميرال اللورد دارتموط (Dartmouth) يوم 22 رمضان 1094 هـ (14 سبتمبر 1683م)، واتصل بالقائد علي بن عبد الله الذي كان قد حل محل القائد عمر بن حدو المتوفي غداة استرجاعه قصبة المعمورة سنة 1092هـ/ 1681م.

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية. ..**، م. س، ص ص.91-92.

[2]- انظر الفصل الثاني من الباب الثاني حول موضوع هذه السفارات.

[3]- Lettre de louis XIV à Barrillon le 5/ 01/1683 ,S.I.H.M. Fr. Sf. T II. p 304.

[4]-Lettre de Barrillon à Louis XIV.15/08/1683, S.I.H.M. Fr. Sf . TII, p 378.

[5]-Instruction rour St Romain le 21/08/1683.S.I.H.M. fr. SF.T II. p 385.

[6]- S.I.H.M.Fr, SF, T III, p 378.

وفي يوم 12 شوال 1094هـ/ 4 أكتوبر 1683م، وافق القائد علي بن عبد الله على الهدنة التي اقترحها عليه اللورد المذكور، الذي أصدر في نفس اليوم بلاغا يخبر فيه سكان طنجة وحاميتها بقرار الحكومة البريطانية القاضي بالجلاء عن المدينة[1].

وقد وصل الأسطول الإنجليزي المكلف بترحيل إنجليزيي طنجة إلى مشارف المدينة في 14 شتنبر 1683م، وأخبر حاميتها أنه لم يأت لإنجادها بل لترحيلها بعد تهديم تحصين المدينة وفي نفس الوقت كان جيش مغربي قوامه حوالي ثمانية آلاف رجل يحيط بأسوار المدينة في انتظار جلاء الإنجليز عنها[2]. حيث كان السلطان قد دعا بالنفير يوم الأحد 6 محرم 1095هـ / 1683/12/25م إلى قيام الفقهاء والشرفاء وذوي الحيثيات بالتوجه إلى طنجة[3].

وفي خضم هذه الأجواء المفحمة بالصراع شرع الإنجليز في تلغيم الميناء وتحصينات المدينة وجميع البنايات التي يمكن استغلالها من طرف المغاربة، وبدأت عمليات نسف الحصون، بعد أن غادرت المدينة جميع القوات البريطانية التي كانت بها.

وقد اكتفى القادري بأن قال بخصوص هذا المجهود الجبار الذي قام به الجيش الريفي من أجل استرجاع مدينة طنجة ما يلي:« في أول ربيع الأول 1095هـ اشتد الحصار على النصارى في قصبة طنجة فتركوها بعد أن هدموا دورها وجميع ما هو داخل سورها وهربوا عنها فأخذها المسلمون والحمد لله وشرع المسلمون في بناء سورها أولى جمادى الأول»[4].

وقد ظل الجميع يراقب دون التدخل لمنعهم من التدمير ويعود ذلك إلى أوامر السلطان باحترام الهدنة، وقد عبر الجميع عن أسفه عن هذا التخريب الذي لحق بثغر طنجة، إذ جاء في رسالة إلى ملك انجلترا من طرف السلطان المولى إسماعيل«إني منعتهم من ذلك ولم

---

[1]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا...**، م. س، ص ص.146-147.

[2]- S.I.H.M.Fr.Sf.TII.p395.

[3]- عبد الرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م. س، ص. 114. – محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني...**، م. س ،ج2، ص. 323.

[4]- محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني...**، م. س، جزء 2، ص 322.

أوافق وأبلغتهم بأنه لن يلحق أي أذى بكم منا بطول الأربع سنوات التي وافقت على الهدنة خلالها... ولو كنتم قد تركتم اللسان الذي دمرتموه كان لدفعنا لكم ثمنه. وكان لهذا الإبقاء قيمته لكم حيث أنكم تبعثون بسفن عديدة إلى الهند وغيرها من المناطق وكان بالإمكان أن يصبح هذا اللسان مكانا لإيوائها وللحصول على احتياجاتها من الماء العذب وفي الغدو والرواح»[1].

وبعد ذلك شرع قَائد المجاهدين علي بن عبد الله الريفي في بناء ما تهدم من أسوارها ومساجدها في فاتح جمادى الأولى من السنة نفسهاوتطلب تعميرها وتجهيزها وقتا غير قليل، لذلك ظلت لأزيد من عقدين تابعة في أنشطتها وسياستها لتطوان.

وقد كان انتهاء هذا الخلاف حول أحد أهم الثغور المنطقة الشمالية المغربية، بمثابة إعلان لتحول جديد في العلاقات الإنجليزية المغربية، وأصبحت إنجلترا مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة لتحرير الثغور المغربية الشمالية المحتلة من طرف اسبانيا[2].

خاصة بعد إحتلال إنجلترا لصخرة جبل طارق سنة 1704م، إذ أصبحت الممون الرئيسي للحامية الإنجليزية، كما ستتطور علاقتهما التجارية كما سنرى في الباب الثالث.

ج - تحرير مدينة العرائش:

ظلت العرائش محتلة من طرف الإسبان، منذ أن سلمها لهم الشيخ المأمون السعدي مقابل مساعدته على استعادة العرش من أخيه، يوم 5 رمضان 1019هـ/ 20 نونبر 1610م. وخلال العهد الاسماعيلي بعد نجاح المغاربة في تحرير المعمورة وطنجة أعطى السلطان أمره بمحاصرة العرائش في سنة 1100هـ/1688م، وقد تم اختيار القصر الكبير كنقطة استراتيجية تجتمع فيها القوات المغربية[3]، وكلف السلطان كلا من قائد تطوان علي بن عبد

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص ص.100-101.

[2]- Dominique Meunier**,** *Le Consulat Anglais à Tetouan Sous Antrony Hatfield (1717-1728)*,Tunis, 1980,pp 9-10

[3]- قيل إن الجيش المغربي الذي هاجم المدينة كان مشكلا من 24 ألفا من المشاة و4 آلاف من الفرسان حسب البعض، و50 ألف رجل عند البعض الأخر. انظر أمينة اللوه ،« قضبة العرائش » ، ضمن **مجلة البحث العلمي**، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط سنة 1979، العدد 29-30، ص ص.325-335، ص.330.

الله الحمامي[1]، ووزير الأول القائد أحمد بن حدو البطيوي بالإشراف على الترتيبات العسكرية، فعين الأول قائدا للحملة وسلم الثاني مهام تنظيم المدفعية وعمليات الحصار. وفي يوم 14 يوليوز 1689م دق الحاكم (Villorais) ناقوس الخطر عندما اقتربت من أسوار المدينة فرقة كثيفة من الجنود المغاربة يتكون معظمها من الفرسان وهدفها أن تستطلع عن قرب النظام الدفاعي للعرائش وتلمس نقط الضعف .... فأطلقت مدافع المدينة 22 طلقة دون أن تثني أولئك الفرسان جولاتهم...وبعد ساعات من الاستكشافات انسحبوا...وكنتيجة لهذا الهجوم قامت القيادة العامة الإسبانية تستعد لصد الهجوم التالي[2].

وبدا حصار العرائش بقيادة علي بن عبد الله الريفي يوم 14 غشت 1689م، بوضع عدة مدافع عند مصب نهر لوكوس لإعاقة حركة السفن، ونصبت عدة مدافع لمنع دخول السفن أو خروجها، كما وضع أحد عشر منها عند مدخل الميناء. ثم أقاموا في مدة وجيزة خمسة عشر استحكاما وعدة خنادق على طول خط الحصار، واستقر القائد على بن عبد الله مع هيئته العليا في الغابة القريبة من العرائش[3].

كيف كان رد فعل الإسبان اتجاه هذا الحصار؟ ولماذا فشلوا في فك هذا الحصار علما أنه كان بإمكانهم ذلك؟

لقد كان من السهل جدا على الإسبان تفكيك هذا الحصار في بداية الأمر، لكن إما بدافع البلادة المعهودة فيهم وإما بفعل مكيدة دبرها قساوستهم... أعطوا الوقت الكافي للمغاربة لكي يتخندقوا ويتحصنوا على ذلك الرأس وبالتالي التحكم في المرسى[4].

---

[1]- القائد علي بن عبد الله الحمامي التمسماني الريفي« من عائلة القائد أحمد بن حدوا .وهو أيضا من أبطال المجاهد ين الريفيين، ومن اكبر القواد الدين كان السلطان المولى إسماعيل يعتمد عليهم في المهمات الحربية وغيرها...، وقد تولى أمر تطوان وما والاها وجميع البلاد الهبطية والجبال إلى رأس ورغة إلى الريف وما اتصل بذلك من المدن، على يد مولانا إسماعيل... في منتصف جمادى الأخيرة عام 1090هـ ». انظر محمد داود، **تاريخ تطوان**، المجلد الأول، سنة 1959، ص 258. وتوفي ليلة 29/28 غشت 1713م. /انظر .S.I.H.M, dynastie filaliene,France,t VI,p500,n2

[2]- أمينة اللوه، «**قضية العرائش...**» ، م. س، ص. 330.

[3]- المرجع والصفحة نفسهما.

[4] - Albert Savine, *Dans les fers du Maghreb*, op, cit, p, 34.

واكتفى حاكم المدينة الإسباني بتزويد قواته بالسلاح ووضع المتاريس والاستحكامات على الأسوار، حيث نصب مائة وثلاثة عشر مدفعا، وقبل توزيع القوات الإسبانية على نقط الدفاع، طالب الحاكم بإقامة صلوات في أماكن مختلفة باركها جميع الرهبان المقيمين بالمدينة، وأمرهم بإطلاق قذائف مدفعية لعرقلة تقدم المقاتلين المغاربة، والإسراع في طلب الإمدادات العسكرية من بلادهم[1]. وأطلقت المدفعية الإسبانية مائة وأربعين طلقة لعرقلة الحصار المغربي، إلا أنه كان حصارا متقنا يشرف عليه عدد من المهندسين ذوي الخبرة والتجربة. ومما عقد عملية نجدتهم أكثر هو تعرض مدينة مليلية في نفس الوقت لحصار لا يقل ضراوة عن هذا الحصار، وكذا مهاجمة باقي المستعمرات الإسبانية والبرتغالية بعد استرجاع كل من المعمورة وطنجة، وهذا ما أثار موجة من الاضطرابات التي عمت إسبانيا، حيث صار الناس يفرون من المدن نحو البوادي خوفا من التجنيد الإجباري[2].

وفي خضم هذه الأوضاع المشحونة بين الطرفين، استقبل الحاكم مفاوضين مغاربة حملوا إليه رسالة من القائد علي بن عبد الله يوعز إليه فيها بتسليم المدينة. وتم عقد مجلس حرب حضره جميع الضباط برئاسة حاكم العرائش وبعد السماع لآراء الجميع تقرر متابعة مقاومة الحصار والدفاع عن العرائش وعدم التخلي عنها.

ومما لا شك فيه فقد أغضب هذا القرار السلطان المولى إسماعيل، فبعث برسالة إلى القائد عبد الله بن حمدون الرويسي[3]، مؤرخة في 13 ذي القعدة سنة 1100هـ / 29 غشت 1689م بين له فيها أنه إنما اختاره لمهمة فتح العرائش لما يعرف فيه من إخلاص ومقدرة ويلاحظ عليه تأخره في إنجاز مهمته، ويخبره بأنه قرر القدوم بنفسه لإنجاز الفتح، وكانت هذه الرسالة بمثابة تأنيب من طرف السلطان لقائد الجيش على التقصير في فتح العرائش. وعندئذ بدأ القائد المذكور التفكير في خطة جديدة من أجل فتح المدينة في اسرع وقت

---

[1] - S.I.H.M. 2eme Série dynastie filalienne, France, t III, pp 268-270.

[2]- ادريس شهبون، **العرائش في تاريخ المغرب قبل عهد الحماية: جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والعمرانية**، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة تاريخ المغرب، سنة 2014، ص. 111.

[3]- شغل عدة مناصب سامية في عهد السلطان المولى إسماعيل منها وزارة البحرية، وأمانة بيت المال، وكان نائبا عنه في تافلالت، ثم في فاس، توفي 1133هـ/ 1720م. انظر القادري، **نشر ألمتاني...**، ج4 م. س، ص. 238. وكذلك. S.I.H.M.Fr. Sf. T II. p 110.

ممكن، عندئذ عمد القائد إلى حفر خندق تحت صور المدينة من جهة المرسى وشحنه بالبارود وفجره، فسقط جانب من السور فدخل منه المجاهدين إلى المدينة، وجرت معركة قتل فيها 400 إسباني وجرح منهم مثل ذلك، وحسب المصادر الإسبانية أن عدد شهداء المغاربة فاق 7000 شهيدا، كان من بينهم 27 قائد خلال هذه المعركة، كما اعترفت بأن جزءا كبيرا من المدينة ظل خلال الليل بيد المغاربة، في حين التجأ ما بقي من الحامية الإسبانية إلى حصن اوسان انطونيو (San Antonio) [1].

فحاصرهم المغاربة مدة طويلة داخل الحصن المذكور، بعدما اشتد الحصار عليهم ولم يبقى لهم حل من غير الاستسلام، قدم على القائد راهب إسباني طلب الأمان مع الالتزام بتسليم المدينة، وبعد استشارة السلطان، وعد القائد حامية المدينة بشروط الأمان. وجاء في هذه الشروط موافقته على تسريح مائة من رجال الحامية يختارهم الحاكم من بين رجاله، واختار الحاكم المائة رجل الذين ظلوا معه بالحصن، في حين ألقي القبض على الباقي وعددهم 1622م أسير وجهوا إلى مكناس حيث كان وصولهم يوم 11 صفر 24 نوفبر1689م[2].

[1]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا...**، م. س، ص .169. وكذلك انظر عبد الحق المريني، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، دار النشر المعرفة، طبعة الخامسة،1968، ص. 101.

[2]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي...**، م. س، ص. 170.

حصن الفتح أوسان أنطونيو من خلال تصميم ميديسيس 1613

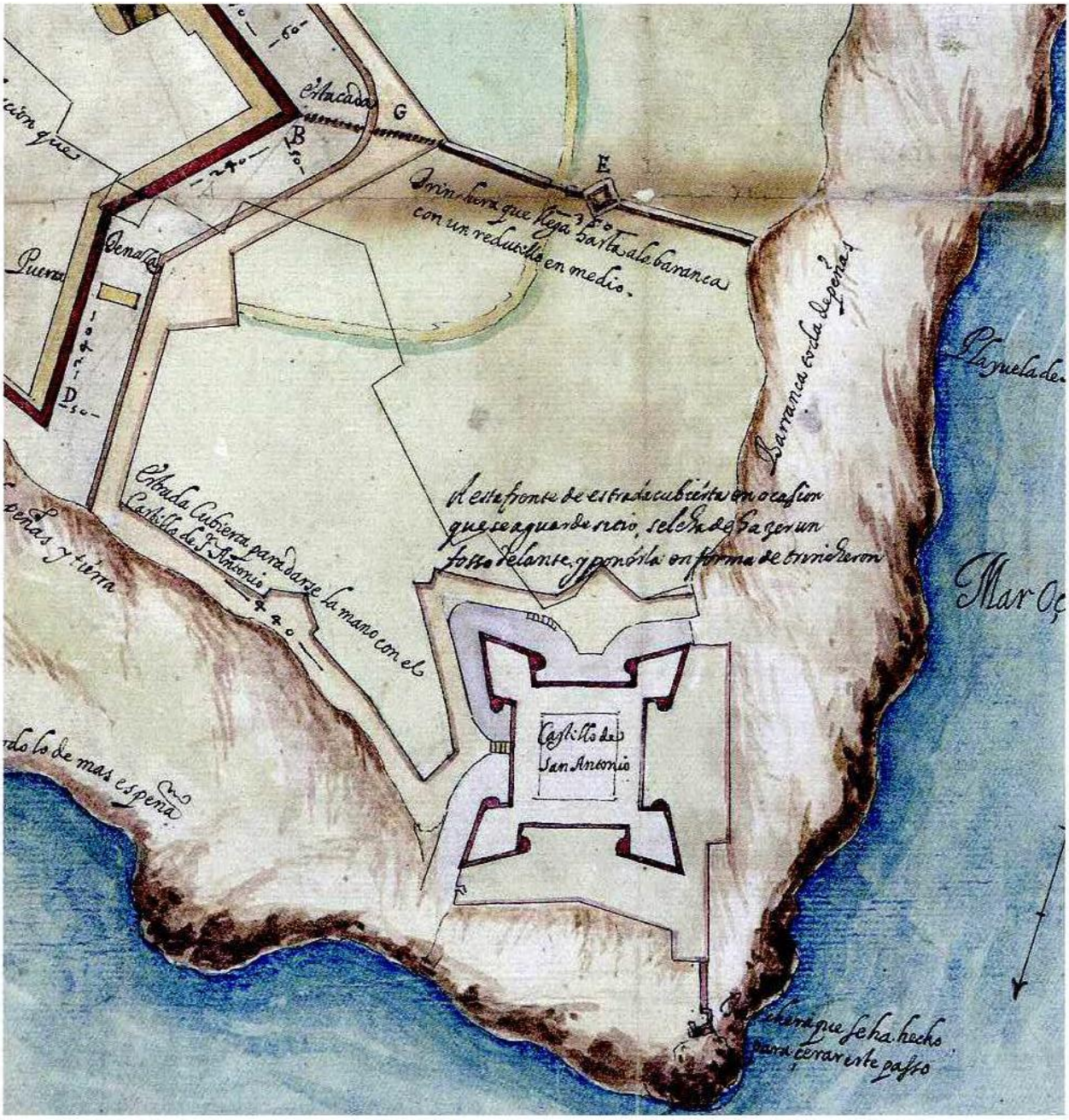

Fig. 14: Juan de Médicis. Planta de Larache de 7 de julio de 1613 (detalle). Archivo General de Simancas, MPD, 4, 62.

Bueno Soto, Francisco Javier. (2010) Larache y La Mamora: dos fortificaciones españolas en tiempos de Felipe III. Aldaba, 34, 51-96

أرشيف العرائش
LARACHE ARCHIVES

وهكذا بعد 79 سنة من الاحتلال الإسباني لمدينة العرائش، تم تحريرها بعد حصار دام حوالي 3 أشهر، فنتج عن هذا الفتح:

- مقتل 1200 إسباني و 114 مغربي حسب المصادر المغربية، و400 إسباني وما بين 10000- 18000 مغربي حسب المصادر الأجنبية[1].

- أسر ما بين 1700- 2000 إسباني حسب المصادر المغربية، وما بين 1300- 3000 إسباني حسب المصادر الأجنبية[2].

- حصول المغاربة على غنائم كثيرة من الأسلحة والذخيرة والمدافع.

- تغيير لون النعال في سائر أنحاء بلاد المغرب بجعله أصفر بعد أن كان أسود[3].

- إنزال العلم الإسباني ورفع العلم المغربي فوق الحصون الرئيسية للعرائش.

- وأقيمت الصلاة في المسجد الذي كان قد حوله الإسبان إلى كنيسة[4].

وعمت الفرحة بين السكان، واستعادت المدينة دورها في مجال الجهاد البحري المغربي.

في حين وقع ذلك الحادث أليما جدا في الاوساط الإسبانية مما استدعى اتخاذ تدابير عاجلة لإغاثة الأسرى والسعي في افتدائهم وتوجيه المؤن اللازمة لهم مثلما كانوا يوجهونها اليهم وهم ما زالوا يقاتلون بالعرائش. فتكلف بهذه المهمة كل من الراهب الإسباني خوان مونيوث(Fr.Juan Munoz) والفارس ميغيل باردو(Miguel Pardo) اللذين سبق أن قاما بالمفاوضات مع السلطات الشمالية المغربية في شأن الأسرى من أول يوم فتح مدينة العرائش[5].

---

[1]- محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص. 261. انظر كذلك

S.I.H.M. 2eme Série dynastie filalienne, France, T III, pp 280-282.

[2]- محمد بن عبد السلام الرباطي الضعيف، **تاريخ الضعيف...**، م. س، ص 71. محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص.261. أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج 7، ص. 74.

[3]- محمد داود، **مختصر تاريخ تطوان...**، م. س، ص ص.64-65. أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا ...**، م. س، ج7، ص. 77.

[4]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي...**، ص. 170.

[5] - أمينة اللوه، **قضية العرائش ...**، م. س، ص. 57.

د - تحرير مدينة اصيلا:

على ما يبدو أن هناك خلاف حول تاريخ تحرير مدينة أصيلا، حيث تؤكد المصادر المغربية على أن تحريرها كان على يد جيش السلطان المولى إسماعيل سنة 1102هـ 1690م، حيث تقول هاته المصادر فقد حاصر المغاربة أصيلا وضيقوا على الإسبان بها وطال حصارها سنة كاملة، إلى أن طلبوا الأمان ثم غادروا المدينة التي دخلها الجيش المغربي سنة 1102هـ/ 1690م، وعمرها السلطان بأهل الريف، وبنا بها مسجدين ومدرسة وحماما ودارا للقائد بقلعتها[1].

في حين يقول محمد بن عزوز حكيم أن الكلام القائل بأن مدينة أصيلا لم تسترجع من يد الأجانب إلا سنة 1102هـ / 1690م مجرد أسطورة نجهل مصدرها وغايتها ولذلك يجب دحضها لأنها أكذوبة على التاريخ، وقد سبق أن بينا أن أصيلا احتلت المرة الأولى من يوم 6 ربيع الأول 876هـ/ 24 غشت 1471م إلى يوم 10 شعبان 957هـ/ 24 غشت 1550م، والمرة الثانية من يوم 28 ربيع الثاني 985هـ/ 15 يوليوز 1577م إلى يوم 3 ذي القعدة 997هـ/ 13 سبتمبر 1589م[2].

معتمدا بذلك على ما جاء في كتاب النزهة لصاحبه الإفراني الذي يقول« انه في يوم 2 ذي القعدة 997هـ/ 13 سبتمبر 1589م، أخلى النصارى دمرهم الله أصيلا وحملهم على ذلك الرعب والخوف من المنصور ففرو بأنفسهم وأولادهم[3] »،ويعتمد كذلك على روبير ريكار (Robert Ricared) الذي يقول « هناك أخطاء لازجة يرددها مؤلفون محترمون، مثل الكلام القائل بأن مولاي إسماعيل تمكن من استرجاع مدينة أصيلا من يد الإسبانيين سنة 1689م / 1100هـ أو سنة 1691م/ 1102هـ، والحالة هذه أن المدينة المذكورة كان قد احتلها من جديد الملك البرتغالي سيباسطيان (Sebastain) سنة 1577م/ 985هـ، وقد تخلى

---

[1]- الزياني، **البستان...**، م. س، ص. 39.

[2]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي...**، م. س، ص.17.

[3]- محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي....**، م. س، ص. 161.

عنها فيليب الثاني (Filipe II) ملك اسبانيا والبرتغال سنة 1589م /997هـ، ومنذ ذلك التاريخ لم تعد إلى أيدي النصارى» [1].

وعلى العموم رغم هذا الاختلاف في سنة تحرير هذه المدينة، فيمكن القول بأن جميع مدن شمال المغرب الغربي تم تحريرها في فترة حكم المولى إسماعيل باستثناء مدينة سبتة تعذرت عليه لأسباب ذكرناها فيما قبل.

حاولنا من خلال هذا المبحث توضيح بعض أوجه المقاومة المغربية بشمال المغرب التي تصدت على مدى قرن ونصف لعمليات الاحتلال والتوسع الأوربي في شمال المغرب، ونجحت في تحرير عدد من الثغور المحتلة. ولكن يبقى السؤال المطروح ما هي الأسباب التي جعلت استرجاع بعض الثغور يتم بسهولة، في حين بعض الثغور تم تحريرها بصعوبة كبيرة وخسائر فادحة، في حين تعذر عليهم تحرير بعض الثغور الأخرى؟

للإجابة عن هذا التساؤل واعتمادا على ما سبق يمكن القول أن الحصول على المعلومات كان مسألة أساسية في استرجاع الثغور، وقد رأينا كيف ساعدت وصول معلومات عن الظروف الصعبة التي كانت تمر بها المدن المحتلة، خاصة المعمورة والعرائش وطنجة عن مساعدة في استرجاع هذه المدن، في حين هذه المعلومات غابت عن القيادة في حصار سبتة رغم طول مدة الحصار. بالإضافة إلى أن موقع سبتة داخل البحر على شكل جزيرة يجعل حصارها برا غير كافي، علما أن المغرب لا يتوفر على القوة البحرية الكافية للقيام بالحصار البحري. وهذه العوامل كلها ربما تدفع عن القائد علي بن عبد الله التهمة التي حاولت بعض المصادر إلصاقها به، والقائلة بعدم رغبته في استرجاع سبتة حتى لا يضطر إلى الانتقال لتحرير مازاكن التي كانت تحت الاحتلال البرتغالي.

ومن هنا استخلص زعماء شمال المغرب أن نجاحهم في تحرير المدن المستعمرة والدفاع عن باقي المدن التي توجد تحت أنظار الدول الاستعمارية، لا يكون إلا بركوب البحر والتضييق على الدول الأوربية في ترابها وتجارتها، وفعلا تم ذلك عن طريق ما

[1]- Robert Ricard, «*Portugais au Publications récentes sur L'histoire des Maroc*», **hesperis**,T,XXIII,1936,p 62.

يسمى بالجهاد البحري أو القرصنة فنتج عن ذلك الحصول على مجموعة من الأسرى والغنائم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

الفـــصل الرابع:

الأسرى الأوربيون بالمنطقة الشمالية.

الفصل الرابع: الأسرى الأوربيون بالمنطقة الشمالية.

لقد ترتب عن الاحتكاك الحضاري والصراع العسكري بين شمال المغرب ودول أوربا الغربية المسيحية وشبه الجزيرة الإيبيرية، نشاط قرصني ضخم في حوض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، شاركت فيه مدن كلتا الضفتين. نتج عنه احتجاز عشرات الآلاف من الأسرى الذين تم بيعهم سواء في الأسواق المسيحية أم بالأسواق الإسلامية.

وعاش في شمال المغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عدد من الأسرى الأوربيين، وقد وقع هؤلاء في الأسر، واختلطت جنسياتهم وتحددت ظروف عيشهم في الأسر واتخذت إزاءهم تنظيمات خاصة ووكلت إليهم مهام مختلفة.

وقد ترتب عن هذه الظاهرة تحرك بعثات إسلامية وأخرى مسيحية، من أجل افتكاك الأسرى من الجانبين سواء عن طريق مبادلتهم أو شرائهم.

ومن الملاحظ أن المنطقة الشمالية المغربية لعبت دورا أساسيا في المفاوضات بحكم قربها إلى الدول الغربية، بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي كان يتوفر عليها حاكم المنطقة الشمالية من أجل التفاوض حول الأسرى.

وقد شكلت قضية الأسرى خلال القرنين السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر بالنسبة للمغرب وأوروبا قضية ذات أبعاد متشابكة وأصبحت موضوع الساعة، تحركت بسببها البعثات ونوقشت على أعلى المستويات، وربطت في شأنها وبسببها عدة اتفاقيات وتحددت على ضوء معطياتها ونتائجها العلاقات والارتباطات، على اعتبار أنها قضية سياسية، دينية، اجتماعية واقتصادية في آن واحد، استلزمت محاولات حلها والحالة هذه قدرا من الصبر والأناة، ورصيدا من اللباقة ورباطة الجأش وبعد النظر، بسبب ما كان يلاقيه المفاوضون من صعوبات وما كان يعتريها من تعثرات، خصوصا أن العمليات الجهادية/ القرصنية وما كان ينتج عنها من تهديد للمصالح العليا لهذا البلد وذاك، كانت في كثير من الأحيان خارجة عن مراقبة الحكام، الأمر الذي شكل سببا من الأسباب التي أعطت لهم حق التدخل لاحتوائها ووضع حد لها بشتى الوسائل والإمكانيات.

إذن فماهي ظروف الأسر؟ وكيف تعامل المغاربة مع الأسرى؟ وكيف تم الوصول إلى اتفاق لإطلاق الأسرى؟

1- ظروف الأسر:

لقد تمت عملية الأسر، اعتمادا على عمليتين أساسيتين هما.

أ- غنائم المغاربة في حروبهم مع الأوربيين المحتلين لبعض الثغور:

تعرض شمال المغرب منذ بداية القرن الخامس عشر إلى احتلال سواحله من طرف الإسبان والبرتغال، وقد كان لهذا الاحتلال عواقب وخيمة، من أخطارها أسر أعداد كبيرة من المغاربة الذين نقلوا إلى إسبانيا والبرتغال واستخدموا كعبيد. في المقابل لم تتوقف حمالات المغاربة ومحاصرتهم لهذه المستعمرات منذ أن احتلت، وقد وقع خلال عمليات الهجوم والحصار عدد من الأسرى في يد المغاربة.

وأصبحت المدن الشمالية المغربية خلال هذه المرحلة، تعج بالأسرى المسيحيين، سواء أسرى الحروب أو أسرى الجهاد البحري. فمعركة واد المخازن غنم المغاربة عدد من الأسرى اختلفت المصادر في تحديد عدد هؤلاء الأسرى. فالفشتالي يصف دخول أحمد المنصور إلى فاس بعد انتصاره في معركة واد المخازن بأنه يوم مشهود عند أهلها لكثرة ما استاق من سبي المشركين،[1] ويعيد المشهد عند استقبال أسرى مدينة سبتة سنة 1588م حينما نظم المغاربة هجوما على مدينة سبتة، وحاصرها المجاهدون التطوانيون بقيادة المقدم أحمد بن عيسى النقسيس، يوم الجمعة 22 محرم 997 هـ / 11 دجنبر 1588م... وأسروا عددا كبيرا[2].

ومع بداية القرن السابع عشر اتخذت المقاومة الشمالية المغربية شكلا منظما تحت قيادة المجاهد محمد العياشي، وضيق المجاهدون على الثغور المحتلة في كل من العرائش وسبتة وطنجة والمعمورة ونتج عن ذلك وقوع عدد من الأسرى المستعمرين في الأسر، لقد

---

[1]- عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا ...**، م. س، ص. 40.

[2]- المصدر نفسه، ص 48.

بلغ عددهم سنة 1621م مائة أسير إسباني من ثغر المعمورة. وثمانمائة أسير إسباني سنة 1627م[1]. وغنم من إسبانيي العرائش أربعمائة وعشرين أسيرا[2].

وبعد النصف الثاني من القرن السابع عشر خاصة مع تولي المولى إسماعيل الحكم تزايد عدد الأسرى بعد أن تم أسر عدد كبير من الجنود والضباط بعد استرجاع عدد من الثغور الشمالية المغربية المحتلة من قبضة الاحتلال الأوربي.

حيث غنموا من طنجة أربعة عشر انجليزيا[3]، ومن المعمورة غنموا منها أكثر من ثلاثمائة أسير[4]، ومن العرائش غنموا حوالي ألفي رجل[5].

هذه بعض نماذج من غنائم الأسرى الأوربيين التي حصلت عليها المقاومة الشمالية المغربية خلال الحروب والمواجهة المستمرة، في المقابل تم الحصول على أسرى عن طريق عملية الجهاد البحري أو ما يسمى بالقرصنة.

ب- غنائم المغاربة في عملية الجهاد البحري:

شكلت عمليات الجهاد البحري أو ما يسمى بالقرصنة واحدا من أهم الأنشطة التي ميزت منطقة شمال المغرب بصفة خاصة والمغرب بصفة عامة على المستوى الدولي، ورغم انعدام التوفر على إحصائيات دقيقة بأعداد الأسرى التي كان يحصل عليها عن طريق عملية الجهاد البحري، فإنه كانت لا تمر سنة دون اختفاء آلاف الأوربيين في دوامة هذا النشاط، وقد كان تطور أعداد الأسرى مرتبطا بمدى حجم العمليات وكثافتها بحسب القوة أو الضعف، فمع مطلع العشرينيات من القرن السابع عشر عرفت مواسم الجهاد تطورا إيجابيا مع ترسخ العمل الجهادي وارتفاع كفاءته وتوسع مجاله العملي، تؤكد على ذلك شهادة الأميرال الفرنسي دو رازيلي الذي أشار في سنة 1626م إلى نجاح المجاهدين في أسر أزيد من 6 آلاف مسيحي، وتحقيق مغانم تصل إلى 15 مليون ليرة في غضون

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية...**، م. س، ص. 178.

[2]- Lettre de A. Hopton, 18 /2/1631. S.I.H.M.T III. p 132.

[3]- S.I.H.M.FR.SF.T II. p 117.

[4]- Lettre de P.de Catalan à Colbert , 19/05/1681 . S.I.H.M. FR. SF.T I. p 536.

[5] - محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س ، ص.306; انظر كذلك أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج 5، ص.74.

ثماني سنوات[1]. وكانت مرتبطة نتائج العمل الجهادي بالتغير السياسي، فكلما وجد فضاء أرحب للعمل الجهادي ولرجاله عرف ازدهارا عظيما وفعالية قسوى، وما يؤكد حجم تلك الخسائر ارتفاع بعض الأصوات في أوروبا منادية بعمل أوربي مشترك لتدمير قراصنة شمال إفريقيا[2].

لقد أدى هذا الاحتكاك الحضاري والصراع العسكري بين شمال المغرب ودول أوربا الغربية المسيحية وشبه الجزيرة الإيبيرية، إلى جعل عدد الأسرى يرتفع إلى عشرات الآلاف من مختلف الجنسيات.

- الأسرى الفرنسيون :

كان من نتائج تعدد المعارك بين شمال المغرب والدول الأوربية توفر عدد من الأسرى الأجانب عددا كانوا من الفرنسيين، فالإنجليزيين والإسبانيين، فالهولنديين، فالبرتغاليين.

مع ازدهار نشاط الجهاد البحري وقع عدد من الفرنسيين أسرى في يد المغاربة، رغم توقيع اتفاقية الصداقة والسلام بين المغرب وفرنسا سنة 1612م، حيث تشير بعض الإحصائيات أن في سنة 1619م كان عدد الأسرى حوالي مائة وعشرين أسيرا.

ويفسر تواجد عدد الأسرى بالمغرب رغم الاتفاقية المبرمة بين الطرفين إلى أن موقف فرنسا من المشكلة التي طرحتها سرقة القنصل الفرنسي كاستيلان لممتلكات السلطان اليزيد ورفضها استرجاع تلك المسروقات، كانت سببا في استمرار الصراع الذي تطور إلى أن بلغ عدد الأسرى الفرنسيين في المغرب سنة 1636م أكثر من ثلاثمائة وثلاثين أسيرا، ثم انخفض هذا العدد إلى مائتين وثلاثة وسبعين سنة 1639[3].

---

[1] - S .I.H.M.1ere série .France. T.III. p115.

[2] - Jacques Caillé*, Les Accords Internationaux du Sultan Sidi Mohamed ben Abdellah*, Rabat,1960, p.31.

[3]- Lettre de G. de Rastin à Richelieu,16/7/1639. S .I.H.M.1ere série .France. T.III. p 589.

وقد عملت فرنسا على حل مشاكلها مع المغرب في إطار اتفاقية تعاون وصداقة، فقد تم تحرير مجموعة من الأسرى، وشهدت العلاقة المغربية الفرنسية تحسنا مهما، حيث لم يبق سوى اثني عشر فرنسيا أسيرا بالمغرب سنة 1670م[1].

ولكن مع وصول السلطة العلوية إلى الحكم عادت مسألة الأسرى إلى الواجهة فأصبح عدد الأسرى بتطوان ثمانية وعشرين أسيرا، وعدد آخر غير محدد في كل من فاس ومكناس سنة 1682م[2]. واستمرت مشكل الأسرى قائما بين الطرفين وتم تبادل عدة رسائل وسفارات ومفاوضات بين الطرفين وحاولا التوصل معا إلى إعداد مشروع التسوية إلا أنه استعصى الأمر عليهم وساهم إلى حد كبير في تدهور العلاقات بين البلدين.

- الأسرى الإنجليزيون:

كانت العلاقة المغربية الإنجليزية في عهد أحمد المنصور والملكة إليزابيث جيدة ولكن بعد وفاة العاهلين في نفس السنة 1603م انتهت حقبة من العلاقات الإنجليزية المغربية الجيدة لتبدأ حقبة مختلفة جد الاختلاف. بعد أن بدأت عمليات النهب التي قام بها القراصنة كما أسماهم الإنجليز، فقد وصل هؤلاء بسفنهم إلى القنال الإنجليزي والبحر الايرلندي([3]). فقد أخذوا عديدا من الأسرى المسيحيين وكان من بينهم الإنجليز، ففي سنة 1621م نسجل وجود عدد من الأسرى في تطوان([4]).

وفي وثيقة أخرى ذكرت أن عدد الأسرى الإنجليزيين والسكتلنديين والإرلنديين يفوق ألفا وخمسمائة أسير، بل بلغ العدد حوالي الألفين في سنة 1626م[5]. ومع تزايد عدد الأسرى في الارتفاع كلف الملك الإنجليزي القائد هاريسون بالعمل على تحريرهم، حيث نجح في تحرير مائتين وستين أسيرا إنجليزيا في سنة 1631م[6]. ورغم عمليات الافتداء التي قامت بها انجلترا ظلت عملية الأسر مرتفعة، فأرغمت شدة هذه الحملات على قيام

---

[1] - Lettre de Jacques Gosse, 20/8/1670. S.I.H.M. Fr. Sf. T I. p 324.

[2] - Lettre de ST Amans à Seignelay. S.I.H.M. Fr. Sf. T II. p 266.

[3]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص،57.

[4] - Lettre de A. An. Naksis à W.Aston. 21/12/1621.S.I.H.M.Ang.T II. p 521.

[5] - Requete en Faveur d'Anglais Captifis au Maroc. S.I.H.M. Ang. T III. p 1.

[6] - Mémoire de J. Harrison aux Etats-Généraux. S.I.H.M. P B. T IV. p 286.

انجلترا بمساعي ديبلوماسية حيث نجحت هذه الأخيرة في إبرام معاهدة مع المجاهد العياشي ومحمد الشيخ الأصغر سنة 1636م، وعلى إثر ذلك تم افتداء اثنين وثلاثمائة من الأسرى الإنجليزيين، بالإضافة إلى سبعين أسيرا كانوا عند محمد العياشي[1]. وعلى إثر هذه المعاهدة قلت أعداد الأسرى الإنجليز بشمال المغرب إلى أن أعادوا الظهور مرة أخرى في عهد المولى إسماعيل بعد أن اهتم بالجهاد البحري وأصبح يشرف عليه بنفسه وعين أحد قادة الجالية الأندلسية -الحاقدة على الدول المسيحية – عبد الله بن عائشة الأندلسي، الذي قام بعمليات جريئة وكان نشاطه الجهادي لا يتوقف حتى في فصل الشتاء، وأرغمت هذه الحملات انجلترا على القيام بمساعي ديبلوماسية لدى السلطان من أجل التدخل لوضع حد لنشاط الجهاد البحري وتوقيع معاهدة سلم مع المغرب، حيث تشير وثيقة إلى وجود مائة وثلاثين أسيرا إنجليزيا في المغرب، أفرج السلطان مولى إسماعيل عن بعضهم بمناسبة جلاء الانجليز عن طنجة[2].

وقد بلغ عدد الأسرى الذين تم تسليمهم إلى اللورد دارتموث ثلاثة وأربعين بدلا من المائة والثلاثين الذين وعد السلطان الكولونيل كيرك سنة 1681م بإطلاق سراحهم مقابل أجر. وقد تم الإفراج بعد ذلك عن أحد عشر آخرين فبلغ المجموع الكلي أربعة وخمسين، غير أن هؤلاء الأحد عشر لم يتمكنوا من اللحاق بجريبوند حيث أنهم ظلوا لبعض الوقت في تطوان. ومن ثم لم تتحقق أمال دارتموث بإطلاق سراح كافة الأسرى الإنجليز في المغرب[3]، وقد بقيت مسألة الأسرى طيلة فترة حكم المولى إسماعيل تعكر صفو العلاقات الإنجليزية المغربية.

- الأسرى الهولنديون:

استغل الهولنديون شروط التقارب مع المغرب حيث كانت من أكثر الدول الأوروبية عداء للإسبان بحكم اختلافهما المذهبي ووجودها تحت الاحتلال الإسباني، وكان ذلك من أسباب التقارب الطبيعي بين المغرب وهولندا فربطوا علاقات جد متينة وأكثر استقرارا لم

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س ، ص. 66.

[2]- Lettre de S T Amans à Seignelay. S.I.H.M.Fr. Sf. T III. p 458.

[3]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص. 101.

تعادلها أية علاقة من العلاقات التي ربطها الأشراف السعديون آنذاك ومعهم من بعد مختلف القوى السياسية بالمنطقة الشمالية مع الدول الأوروبية الأخرى.

وقد سعى الهولنديون إلى تأمين سفنهم ورعاياهم على طول سواحل شمال المغرب وداخل أراضيه التي كانت توجد بها جالية من التجار وغيرهم. وسارعت إلى الدعوة إلى إطلاق سراح الأسرى المتواجدين بالمغرب، ودعت إلى التفاوض وعقد اتفاقيات وجاءت سفارة كيوي سنة 1605م من أجل تحرير الأسرى المتواجدين بالمغرب بعدما كانت قد كلفت الولاية العامة المبعوث (Hermansz) بإحصاء الأسرى الهولنديين وتقديم لائحة بأسمائهم[1].

في المقابل قام كوي بنقل الأسرى المغاربة الذين وجدوا على ظهر السفن الإسبانية أمام مدينة (L'Ecluse) بسقوطها في يد الكونت موريس دوناصو يوم 20 غشت 1604م[2]، وتسليمهم إلى المغرب مقابل إطلاق سراح الأسرى الهولنديين، وكان عددهم ثمانية وعشرين أسيرا[3]. إلا أن المبادرة الهولندية التي قادها كوي لم تنجح فباستثناء ترخيص أبي فارس للسفن الحربية والتجارية الهولندية باستعمال الثغور المغربية لأغراضها المختلفة، - وهو في حد ذاته مكسب مهم- فإن كوي على عهد زيدان قد سجن، وكان مغضوبا عليه، متهما بالتعامل مع الإسبان، لتبقى مشكلة الأسرى التي كانت واحدة من أهم ما بعث من أجله معلقة تنتظر حلا.

واستمرت عملية المجاهدين ضد السفن الهولندية التي لم تكن تحترم دائما الاتفاقيات المبرمة مع المغرب، وهكذا تم أسر سفينتين هولنديتين سنة 1648م، وبيع أسرها بسلا[4]. ومهاجمة عشر سفن أخرى بين 1651-1654م، وقامت مجموعة من البعثات الهولندية بزيارة المغرب من أجل تحرير الأسرى منها بعثة 1651م التي نجحت في تحرير 21

---

[1]- زهرة إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص. 755.

[2]- محمد بن عمرو مرزاق، **مشكل الأسرى بين المغرب وأوروبا الغربية في ما بين 1603م- 1672م: هولندا نموذجا**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية وجدة، سنة 2003-2004، ص. 62.

[3]- Etat de prisonniers. 19/12/1609.S.I.H.M.P B. T I. p 458.

[4]- Résolution de L'Amiranté d'Amsterdam. ibid. P.B. T V. p 139.

هولنديا أسيرا في سلا[1]، وبالرغم من ذلك استمرت عملية القرصنة ضد السفن الهولندية ففي سنة 1655م تم أسر خمسة هولنديين، وفي سنة 1656م خمسة عشر أسيرا[2]، وابتداء من هذا التاريخ لم يعد ذكر أسرى هولنديين بالمغرب بعدما تم المصادقة على اتفاقية 22 مارس 1657م والتي تضمنت مجموعة من البنود تنص على احترام سفن ومواطنين الدولتين. ثم جاءت السفارة الدلائية إلى هولندا سنة 1659م، حيث تمكنت من حل أغلب المشاكل العالقة مع الهولنديين، وتوصلت إلى تعديل الاتفاقية السابقة وتوقيعها بالتراضي معهم. واستمر الوضع على ما هو عليه إلى أن تولت السلطة العلوية الحكم بالمنطقة الشمالية المغربية، فتعرضت بعض السفن في شاطئ مدينة تطوان إلى عملية القرصنة من طرف السفن الهولندية، ويتضح ذلك من خلال رسالة احتجاج أرسلها المولى محمد بن الشريف إلى أمراء الإستادوس يذكرهم بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين فيما يخص عملية القرصنة جاء فيها :«...السفينة التي أخذها خدامكم من تطوان قبل شهر الله ذي الحجة الحرام بعشر أيام من سنة سبع وستين والف وأما سفينة القرطبي فقد انتهى اليكم أمرها وشاهدتم حالها وليس الخبر كالعيان وأنتم سردكم الله جديرون بمراعات ما بيننا وبينكم من المهادنة والمسالمة...»[3].

- الأسرى الإسبانيون والبرتغاليون:

إن إسبانيا والبرتغال، بحكم العلاقة التي كانت تربطهما بشمال المغرب، وهي علاقة عداوة وحرب كانت تتعرض سفنهما إلى عمليات الجهاد البحري باستمرار، فتضخم عدد الأسرى الناتج عن تصاعد عمليات القرصنة التي كان ينفذها المجاهدون ضد السفن والسواحل الإيبيرية، وكذا جزر الماديرا والكناري، وتزايد أعداد الأسرى بعد سقوط الثغور الشمالية المغربية المحتلة وهي المعمورة والعرائش وأصيلا، وتم أسر أعداد كبيرة من الضباط والجنود الإسبان[4].

---

[1] - Lettre de S. Adjenoui aux Etats-Généraux. ibid. p 285.

[2] - Lettre de D. de Vries aux Etats-Généraux. Juillet .1656. ibed. p 285.

[3]- رسالة المولى محمد بن الشريف إلى أمراء الإستادوس، بتاريخ 1069هـ، مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان مولاي محمد بن الشريف والسلطان مولاي رشيد، 1654/1670م، A02-001/A03-001.

[4]- أحمد بن خالد الناصري ، **الاستقصا...**، م. س، ج7، ص ص.63-74.

فتشير بعض الوثائق إلى وجود حوالي مائة وستة عشر أسيرا سنة 1642م[1]، وأحد عشر إسبانيا سنة 1659م[2]، ومع تولي المولى إسماعيل الحكم ارتفع عدد الأسرى الإسبان ليصل إلى أربعمائة وستين سنة 1711م[3]، وحسب بعض المعطيات بلغ عدد أسرى جزر الكناري بفعل الغارات المتوالية على هذه الجزر خلال 79 سنة حوالي 1500 أسير أغلبهم من سكان جزيرة لانزروت، وقد توصلت محكمة التفتيش بكناريا إلى تحديد أسماء 470 منهم[4]. بالإضافة إلى أن عدد الأسرى البرتغاليين كان في مكناس سنة 1711م يصل إلى مائتي أسير، بالإضافة إلى أعداد أخرى بتطوان لم تحدد أعدادهم. وتؤكد وثيقة إنجليزية أن أكثر الأسرى المسيحيين عددا في المغرب هم الإسبان[5].

وهذا طبيعي بفعل عملية تحرير الثغور الشمالية المغربية وسقوط أعداد كبيرة من الأسرى بيد المغاربة، بالإضافة إلى علاقة العداوة التي كانت تجمع الطرفين حيث كانت معرضة أكثر من غيرها للهجوم، وكذلك لم تكن تسمح طبيعة العلاقة بمثل ما كان يتم بين المغرب وبين باقي الدول من مراسلات واتصالات تفيد في حصر ما يقع من حوادث، ومن متابعة تطور العلاقات والتعرف على جزئياتها بما فيها المتعلقة بالأسرى. إذن كيف كانت ظرف عيش هؤلاء الأسرى؟ وكيف كانت تتم معاملتهم؟

2- ظروف عيش الأسرى:

كما رأينا، كانت المدن المغربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة الشمالية منها تعج بالأسرى المسيحيين، سواء أسرى الحروب كأسرى العرائش والمعمورة سبتة وطنجة وأصيلا، أو أسرى الجهاد البحري.

---

[1]- محمد رزوق ، **الأندلسيون....**، م. س، ص. 104.

[2]- Mémoire des Ambassadeurs Salétins. S.I.H.M. T VI. p 543.

[3]- Déclaration de F. Fily. ibid. p 484.

[4]- عبد الرحيم شكري، «الصراع بين المغرب واسبانيا خلال القرنين 16و17 من خلال وثيقة تتعلق بالجهاد البحري والاسرى ثم العلوج» ، مقال ضمن ندوة **المغرب واسبانيا خلال القرن السابع عشر**، تنسيق محمد صالحي، منشورات كليو الآداب والعلوم الانسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 64، سنة 1997م، ص ص، 47-77 ، ص 64.

[5]- Dominique Meunier, *Le consulat Anglais à Tétouan sous Anthony Hatfield (1717-1728)* Tunis, 1980, p 14.

وقد استخدم هؤلاء الأسرى في عدة مجالات، فمنهم من عمل في صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، كما تم تشغيل عدد كبير من الأسرى المسيحيين للتجديف على متن سفن الجهاد البحري، وفي الحقول والبساتين، ومزارع ومعاصر السكر، ثم البناء[1].

أما بالنسبة لإقامة الأسرى، فالحالات تختلف، إذ كانت تخصص لأسرى الدولة محابس وسجون عبارة عن دهاليز حيث كانت توجد خاصة بسلا وتطوان، وكان هؤلاء يقضون الليل في هذه الدهاليز مقيدين بسلاسل، ومع تولي المولى إسماعيل الحكم أصبحت مكناس تمتاز عن غيرها من المدن في هذا المضمار. حيث أصدر أمر بتوجيه كل الأسرى ونقلهم إلى مكناس سنة 1708م، نظرا لما كانت تذره عليه من أرباح وخصص لهم سجن يعرف بسجن قاره[2].

أما عامة الأسرى الذين يباعون في الأسواق، فكانوا يقيمون في بيوت أسيادهم، أو بديوانة التجار المسيحيين في انتظار افتكاكهم، كما كان منهم من يقيم في أحياء خاصة بالمسيحيين. وكانوا يوزعون الأسرى في الحي المخصص لهم حسب جنسياتهم، ويعين السلطان رئيسا مغربيا يلحق به عدد من الرؤساء، واحد لكل جنس من الأسرى. وكان يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية، حيث يحضرون سماع صلاة القداس التي يشرف عليها عدد من رجال الدين في الديوانية أو داخل السجون، ويحتفلون بأعيادهم الدينية، كما كانوا يستفيدون من خدماتهم، سواء فيما يتعلق بالتعميد أو الزواج حتى في حالة الوفاة. فعلى سبيل المثال وحسب سجلات الفرنسسكانية بطنجة نلاحظ أن عدد حالات التعميد التي أشرف عليها رجال البعثة الإسبانية ما بين 1684و 1700م بلغت 40 حالة[3]، كما أشرفوا على 15 حالة تأبين الوفيات ما بين 1690و 1700م[4]، وأشرفوا على 19 حالة زواج ما بين 1689و1698م[5].

---

[1]- مارمول كريخال، **افريقيا**، ج 2 ، ترجمة محمد حجي وآخرون، الرباط، 88- 1989، ص. 157.

[2]-Lettre de Perillié à Seignelay. S.I.H.M. Fr. Sf. T II. p 565.

[3]-P.J.L. *Misionero Franciscano de Marruecos Memoria Sobre La mision Franciscana de Marruecos*. Tanger. 1924. p 91.

[4]- P.J.L. *Misionero Franciscano de Marruecos*…,op. cit, p 96.

[5]- P.J.L. *Misionero Franciscano de Marruecos*…,op. cit, p 97.

وكان الأسرى المتزوجون يحظون برعاية خاصة فعلى سبيل المثال كان المولى إسماعيل يقول أن لهم من المشاكل لإعالة عائلتهم ما يكفي، فلا داعي لإرهاقهم بأعمال كثيرة[1].

3- معاملة الأسرى:

رغم هذه المعاملة التي كانوا يتلقوها من طرف المغاربة، فإن الكتابات الأوروبية تحدثت عن تعاسة الأسرى المسيحيين في المغرب وعلى قساوة ظروف عيشهم، معتمدة على بعض رسائل الأسرى إلى عائلتهم تصف الحالة التي كانوا يعيشون عليها في الأسر.

ومن نماذج هذه الرسائل، الرسالة التي بعثها أحد الأسرى الإنجليزيين سنة 1625م، اسمه روبرت أدمز وصفا لحالتهم البائسة، وفي الحقيقة هي حالات استثنائية كان يتعرض إليها بعض الأسرى بسبب ارتكابهم بعض الأخطاء. حيث جاء في هذه الرسالة التي كانت موجهة إلى والديه ما يلي « والدي ووالدتي المحبان والحنونان، أبعث إليكم بطاعتي أبدا كذا بصلواتي بالصحة لكما ولي. قد يسركما أن تعلما أني هنا في سلا ولكن في أتعس أسر وبين أيدي أقسى الطغاة. ذلك أنه بعد بيعي يجعلني سيدي أعمل في طاحونة مثل الحصان من الصباح حتى الليل وساقي مربوطتان بأثقال تزن 36 رطلا في كل ساق، ولا أذوق اللحم إطلاقا ولا أكل سوى قليلا من الخبز والماء. أما مرقدي ففي زنزانة تحت الأرض ينام فيها ما بين 150 و200 رجلا لا يدخل إليها الضوء إلا من ثقب صغير وتزحف فيها أنواع الحشرات، وحيث أننا لا نملك الوقت لتخليص أجسادنا منها فهي تنهش باستمرار في تلك الأجساد. ويضربوني كل يوم حتى أتحول للإسلام أو حتى تدفع الفدية عني. وإذا لم يحدث هذا أو ذاك فعلي أن أتحمل أسوا عذاب يمكن أن يتحمله مخلوق في العالم. لذا أتوسل إليكما وأنا راكع وبكل التنهدات الصادرة عن القلب لترثيا لحالي البائس وتبحثا عن أية وسيلة لإنقاذي من عبوديتي التعسة.. والدي العزيز أتضرع إليك بكل خشوع ولأجل خاطر المسيح

[1]- Relation de voyage. S.I.H.M.Fr. Sf. T VI. p 664.

أن تبحث عن أية وسيلة لتخليصي، وإذا لم يستطع الملك أن يجد هذه الوسيلة وإذا لم تأت الفدية فقد ضاع كل أمل في عودتي إلى بلدي» [1] .

لاشك أن مثل هذه الحالات وهذه الرسائل التي كانت تصل باستمرار إلى أهل الأسرى، دفعتهم إلى البحث عن جميع الطرق الممكنة وطرق جميع الأبواب من أجل تخليص الأسرى.

4- تحرير الأسرى:

أدى تزايد أعداد الأسرى في شمال المغرب إلى ازدهار الاتجار بالإنسان الذي أصبح يباع ويشترى كأي سلعة أخرى. وقد كان لهذه السلعة مكان خاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، استعملوا في الجيش والتجديف، واستغلت مهاراتهم في مختلف أنواع الصناعات.

أمام هذا الوضع سعت الدول الأوربية لاستعادة مواطنيها والعمل على تحريرهم، حيث اتخذت موقفا مبدئيا من عملية التحرير، واعتبرتها مسؤولية لا بد من القيام بها، وسعى الملوك والحكومات بمختلف الوسائل إلى تحرير رعاياهم من الأسر.

بعد أن كثر الحديث عن الأسرى، ورفعت في هذا الصدد عرائض تطالب بالنظر في قضية الأسرى، ووجدت هذه المطالب الأذان الصاغية من الجهات المسؤولة لبعض الدول الأوربية ممن كان يوجد بشمال المغرب أسرى من مواطنيها وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل من بينها:

- عقد اتفاقيات تضمن تسهيل حل المشاكل المترتبة عن وجود الأسرى بين الطرفين.

على سبيل المثال اهتمت المعاهدة المغربية الهولندية الموقعة بتاريخ 24 دجنبر 1610م بموضوع الأسرى، وخصصت له البندين الرابع والتاسع، في حين اشترط البند السادس عشر أن يطلق المغرب سراح كل الأسرى الهولنديين، وألا يعتقل رعايا هذه الدول في المغرب.

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص ص.57-58.

في المقابل نصت الاتفاقية المغربية الإنجليزية في البند الرابع، الموقعة سنة 1631م على إطلاق سراح كل الإنجليزيين المعتقلين بالمغرب والتزام هذا البلد بعدم اعتقال الرعايا الإنجليزيين.

ونصت كذلك اتفاقيات الإنجليزيين مع المجاهد العياشي سنة 1637م في بندها السادس على التزام كل من المتعاقدين بإطلاق سراح رعايا الطرف الأخر.

وفي سنة 1631م وقعت اتفاقية بين فرنسا والمغرب، وقد نص البند الثاني منها على إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين المعتقلين بالمغرب، ثم جددت هذه الاتفاقية سنة 1635م، وقد نص بندها الثالث على أن يسلم الطرف المغربي للمبعوث الفرنسي كل الأسرى الفرنسيين المعتقلين في المغرب منذ توقيع اتفاقية 1631م، وفي سنة 1681م وقعت اتفاقية جديدة بين المغرب وفرنسا نص البند الرابع على تبادل الطرفين ما بحوزتهما من أسرى رجلا برجل، وجددت الاتفاقية بين الطرفين سنة 1682م حيث نص البند السابع منها على افتداء الفرنسيين لأسراهم مقابل مائة ريال للرجل.

هذه بعض النماذج من الاتفاقيات المبرمة بين المغرب وبعض الدول الأوربية التي حاولت حل مشكل الأسرى والبلوغ إلى حل يرضي الطرفين، إلا أن هذه الاتفاقيات كانت تحل مشاكل مؤقتة أو محدودة في العدد والمدة، دون أن تضع حدا نهائيا لوجود أسرى لدى كل الأطراف المعنية. فما كان على الدول الأوربية إلا البحث على حلول أخرى لتخليص الأسرى، وذلك عن طريق إرسال البعثات الدبلوماسية فهل كانت موفقة في ذلك؟.

- البعثات الديبلوماسية:

لم تتمكن الدول الأوربية من حل مشكلة الأسرى بشمال المغرب، والمرتبطة بالقرصنة خلال الفترة المدروسة، اعتمادا على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، لذلك ستتجدد المساعي الطرفين للتوصل إلى حل يرضيهم فيما يخص هذه المسألة، فالتجأت إلى تبادل السفارات والبعثات الدبلوماسية، فإلى أي حد استطاعت البعثات الدبلوماسية القيام بالمهام المنوطة بها والوصول إلى حل يرضي الطرفين؟.

وما هي أهم السفارات التي لعبت دورا مهما في تحرير الأسرى؟

لقد ساعدت عدة عوامل جغرافية وسياسية في توطيد دور المنطقة الشمالية ومكانتها كوسيط بين المغرب وأروبا، وما يؤكد ذلك هو وجود عدد من القناصل والسفارات يمثلون أهم البلدان الأوربية آنذاك.

ونورد فيما يلي ذكر بعض البعثات الفرنسية التي اهتمت بتحرير الأسرى:

فقد وجدت المهام القنصلية الفرنسية بتطوان من الناحية القانونية مبكرا، فشغل التاجر أنطوان شيان منصب نائب القنصل عام 1651م وخلفه ابنه سنة 1660م فأسلم وسمي عبد الرحمان العلج وأصبح أمينا على مرسى تطوان[1]. وفي 29 يناير 1682م أصبح لفرنسا الحق في تعين قنصل ديبلوماسي بشمال المغرب حسب الاتفاق الفرنسي المغربي المبرم بين الحاج محمد تميم والوزيرين كولبير وسينلي حيث نص البند الثاني عشر من الاتفاقية « بإمكان عاهل فرنسا جعل قنصل في كل من سلا وتطوان أو في أي مكان آخر يجده مناسبا... وتكون للقنصل المذكور كل الصلاحية والسلطة القضائية في فض النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الرعايا الفرنسيين...»[2]. وبعد هذه الاتفاقية أرسل الملك لويس الرابع عشر مبعوثه سان- أمان عند السلطان المولى إسماعيل للحصول على المصادقة على اتفاقية 1682م، فقام هذا المبعوث عند قدومه إلى تطوان بتكليف التاجر الفرنسي بواييه دو كاسيس بالمهام القنصلية بصفة مؤقتة، إلا أن هذا الأخير وقع له خلاف مع قائدي القصر وتطوان من أجل افتكاك الأسرى مما أدى إلى طرده من المغرب[3].

في حين استمر سان – أمان في إحصاء الأسرى الفرنسيين بالمغرب وتوجيه لائحة بأسمائهم إلى الملك الفرنسي دون أن يكون له تفويض لاستبدالهم بأسرى مغاربة في فرنسا. ورغم هذا الموقف الفرنسي فقد أحسن السلطان المولى إسماعيل في استقبال السفير الفرنسي، وتنازل له عن 20 أسيرا فرنسيا[4].

---

[1]- عبدالعزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر..**، م. س، ص.184.

[2] - S.I.H.M. Fr. T I. dynastie filalienne. p 444.

[3]- جرمان مويط، **رحلة الأسير مويط**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 1990، ص. 77.

[4] - Instructions pour St Amans .3/6/1682. S.I.H.M. Fr. Sf. T II. p 204

من خلال هذا التعامل يبدو أن رغبة الطرفين في العمل على تمتين علاقات البلدين واردة، لكن سوء التفاهم بين ملك البلدين حول كيفية إيجاد حل لمسألة الأسرى،- حيث كان المغرب يطالب بحل مسألة الأسرى بين البلدين يجب أن يكون على أساس المبادلة رأسا برأس، في حين فرنسا كانت تطالب بالافتداء- أثر بشكل سلبي على مستقبل العلاقات بين البلدين.

أما فيما يخص بريطانيا سبق لها أن وجهت سفارات عديدة إلى شمال المغرب للتباحث في مسألة الأسرى الإنجليزيين، وقد وضع الطرف المغربي شروطا واضحة لإطلاق سراح الأسرى الإنجليز بالافتداء أو التبادل.

فما كان على السفير بادون إلا أن يعرض الاقتراحات المغربية ويقوم بمراسلة الوزير الجديد للإدارة الجنوبية اللورد بولنجبروك في 5 ابريل عام 1714م أوصى بالاستجابة الفورية لمطالب السلطان، وعلى ما يبدو استجاب الوزير لهذا الطلب، حيث نجح هذا المبعوث في تحرير تسعة وستين أسيرا انجليزيا[1]. بالإضافة إلى ذلك فقد أمكن التفاوض مع المغرب من أجل التوصل إلى إبرام اتفاقية سلام، ولتحرير الأسرى الإنجليز بشمال المغرب، في تطوان في 27 يوليوز 1714م وقد أمضاها بالنيابة عن السلطان الباشا أحمد بن علي الريفي، في المقابل التزام الإنجليز بإطلاق سراح كل الأسرى المغاربة المتحصلين في الأسر في بريطانيا[2].

يبدو أن الإنجليز لم يوفوا بكل ما تعهدوا به في الاتفاقية التي عقدها بادون، ولهذا عادت العلاقات إلى التوتر مرة أخرى، وعاد القراصنة المغاربة إلى أسر السفن الإنجليزية، حيث بلغ عدد الأسرى الجدد في ماي 1716م خمسة وتسعين أسيرا[3].

وبعد فشل الدول الأوربية في تحرير الأسرى عن طريق تبادل السفارات وربط علاقات دبلوماسية بين الجانبين، التجأت الدول الأوربية إلى الاعتماد على خدمات رجال الدين لتحرير الأسرى، لكونهم يحظون باحترام عند المغاربة ولهم علاقة طيبة مع حكام المنطقة الشمالية.

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية....**، م. س، ص.123.

[2]- المرجع والصفحة نفسهما.

[3]- نفسه، ص.124.

- **البعثات الدينية:**

لقد أدى تزايد أعداد الأسرى في المغرب برجال الدين إلى تكوين بعثات من أجل افتكاكهم. فما هي الأدوار والأنشطة التي كان يقوم بها هؤلاء أثناء تواجدهم بالمغرب؟

فمن خلال تصفحنا للمصادر، نلاحظ أن أغلب البعثات الدينية من إسبانيا وكانت تتكون من ثلاث مجموعات دينية مسيحية وهي: مجموعات الثالوث المقدس ومجموعة الفرانسيسكان ومجموعة المرسيدير، وكان التنافس قائما بين رجال هذه البعثات الدينية على الانتشار بالمغرب. وتعمل في وقت واحد داخل المغرب، وكل مجموعة أسست لهدف معين، فالحركة الفرنسسكانية قد أسست من أجل الاطلاع بمهمة رئيسية، وهي السهر على الحياة الدينية والروحية للأسرى المسيحيين، في حين فإن مهمة المجموعتين الأخريين، كانت تعمل على جمع الصدقات والهبات من أجل افتكاك الأسرى.

ولم يكن هذا التواجد للقساوسة الإسبان فوق التراب المغربي ليحظر بالكامل توافد بعثات من دول أخرى مثل فرنسا وإنجلترا وغير ذلك لافتكاك الأسرى.

وقد شكلت مدينة تطوان مرحلة أساسية في طريق افتكاك الأسرى باعتبارها مرسى متقدما يتم عبره الولوج إلى داخل البلاد أو مغادرتها بحرا، وفي نفس الوقت مثلت سوقا رائجة للرقيق، واشتهرت بمطاميرها التي كانت تأوي عشرات الأسرى المسيحيين.

أدى كثرة تردد بعض رجال الدين على منطقة شمال المغرب من أجل افتكاك الأسرى، جعلهم يكسبون صداقة المسؤولين المغاربة ويحظون بثقتهم، حتى أصبح بإمكانهم تحرير بعض الأسرى وتأجيل أداء فديتهم إلى حين عودتهم مرة أخرى إلى المغرب. وسمح لهم بتشييد كنائس في بعض المدن كفاس سنة 1672م وتطوان سنة 1676م وسلا 1680م ومكناس سنة 1687م، شريطة أن لا يجهروا بنصرانيتهم بين المسلمين[1]. وبعد تزايد نشاط البعثات الدينية بالمغرب وتعدى مهمة افتكاك الأسرى إلى التبشير والتأطير الديني للأسرى والجاليات المسيحية المقيمة بالمغرب. تمكنوا من الحصول على مجموعة من الامتيازات

[1]- عبد الحي بنيس،«البعثات الدينية الاسبانية إلى المغرب ودورها خلال النصف الثاني من القرن 17م » ، ضمن ندوة **المغرب واسبانيا خلال القرن السابع عشر**، تنسيق محمد صالحي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 64، سنة 1997، ص 29- 46، ص. 41.

قدمها لهم سلاطين الدولة المغربية، على سبيل المثال أنعم السلطان مولاي إسماعيل للراهب الإسباني دييكو دي لوس انخلس في يونيو 1700م بظهير الحماية جاء فيه: «كتابنا هذا أسماه الله تعالى وأعز أمره بيد حامله الفرايلي دياكوا يتعرف منه أننا حيث رأيناه مجدا في خدمتنا وساعيا فيما ينيله القرب من أبوابنا العلية بالله أذنا له أن يوجه على يده من يختاره ويرتضيه من أصحابه الفرايلة للعودة متى شاء ومتى أراد على أي مرسى أحب من جميع مراسينا المحوطة بالله تعالى في أي وقت كان سواء مرسى سلا أو تطوان أو الريف أو غير ذلك من غير معارض له في ذلك ولا منازع من سائر قواد المرسى ومن وقف عليه يعمل له بمضمنه ولابد. وكتب أواسط صفر الخير عام اثني عشر ومائة وألف»[1].

وتعود أقدم بعثة في هذا الصدد إلى عام 1539م حينما وصل إلى تطوان الراهب كنطريراس ومنها انتقل إلى فاس. وفي سنة 1641م قدمت بعثة تابعة لهيأة الثالوث المقدس حيث افتدت في تطوان 116 إسباني. وتعاقبت بعدها البعثات بشكل مستمر حيث وفدت رحلة نظمها الميرسيدير سنة 1645م إلى تطوان، وتمكنوا خلالها من افتكاك 210 أسيرا إسبانيا. كذلك الرحلة التي نظمها الترنتير سنة 1669م إلى نفس المدينة، حيث تمكنوا من تحرير 127 أسيرا، وفي سنة 1674م نظم هؤلاء أيضا رحلة أخرى إلى تطوان، وأفرجوا عن 128 أسيرا إسبانيا[2].

رغم ما قام به رجال البعثات الدينية من مهمة افتكاك الأسرى، لم تكن دائما بالمهمة السهلة، ذلك أن هؤلاء كانوا يواجهون في بعض الأحيان صعوبات قد تنتهي إلى فشل المفاوضات بينهم وبين مالك الأسرى من المغاربة، نظرا لتمسك كل طرف بموقفه. ولم يكن يسمح لهم بتسليم الأسرى إلا بعد الفدية نقدا أو تقديم السلاح والعتاد، وكانت معظم عمليات تسليم الأسرى تتم في مدينة تطوان، ولم يكن يسمح للفاديين بدخول المدينة إلا بعد إذن قائدها، وهذا يلزمهم بالمكوث إجباريا بمرسى مرتيل تحت طائلة دفع إتاوة للقائد.

---

[1]- الظهائر الشريفة المنعم بها على الرهبان الاسبان من 1637 إلى 1794، مجلة **دار النيابة**، السنة الاولى، العدد الثالث، 1984، ص. 65.

[2]- عبد الحي بنيس، **« البعثات الدينية الاسبانية إلى المغرب...** »، م. س، ص.39.

ورغم هذه الصعوبات استطاعوا تحرير مجموعة من الأسرى، وعملوا على تكسير الجمود الديبلوماسي في الفترات الحرجة، والتخفيف من حدة التوتر في العلاقات بين المغرب وبعض الدول الأوربية التي كانت في حرب خاصة اسبانيا.

نستخلص مما سبق أن احتلال المدن والمواقع الاستراتيجية بالمنطقة الشمالية المغربية من طرف القوى الإيبيرية، لم يكن مجرد رغبة استعمارية فقط. وإنما كانت من وراء ذلك اسباب أمنية واقتصادية و دينية أيضا، وقد ساعد على تحقيق هذا الهدف الصراعات الداخلية بين أبناء أحمد المنصور الذهبي على السلطة، وتقلص النشاط التجاري بالمنطقة.

وقد دفع هذا الصراع حول الحكم بأبناء أحمد المنصور إلى التقرب والتزلف إلى قادة دول الأوربية، وابداء استعدادهم لتلبية مطالبهم المتمثلة في تسليمهم بعض الثغور الشمالية، طمعا في الاستفادة من مساعدة الاحتلال وتأييد بعضهم على بعض.

وقد استغلت اسبانيا هذا الصراع، وتمكنت من احتلال مدينة العرائش ثم المعمورة، وبذلك تكون اسبانيا اصبحت خلال القرن السابع عشر ميلادي تحتل ثمانية مدن ومواقع مغربية. وباحتلال هذه المدن، اتضح للجميع بأن السلطة السعدية أصبحت عاجزة عن القيام بأي رد فعل ضد الاحتلال أو أي محاولة التخلص منه بل طغت على علاقات بعضهم مع الأجانب صفة المهادنة والتواد من أجل تحقيق المصالح الشخصية المتمثلة في الحصول على السلطة كما عمل محمد الشيخ السعدي الذي سلم مدينة العرائش للإسبان.

ولا شك أنه كان وراء هذا العجز مجموعة من الأسباب والعوامل منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي واجتماعي، هذا ما أدى إلى تشجيع على ظهور زعامات محلية شقت عصا الطاعة على الحكم السعدي العاجز عن القيام بالجهاد، فبدأ المغاربة يلتفون حول هذه الزعامات التي أعلنت رغبتها في تعويض السلطة السعدية في ميدان الجهاد بالمنطقة الشمالية، وهذه الزعامات المتمثلة في امارة أولاد النقسيس بتطوان وأحوازها، وإمارة محمد العياشي ببلاد الغرب ومصب أبي رقراق وصولا الى المناطق الساحلية الشمالية، وإمارة

الخضر غيلان بمنطقة الهبط والمراكز الساحلية الشمالية، وإمارة الدلائية بالأطلس المتوسط وسلا والمناطق الشمالية.

ولكن كما تبين أن هذه الزعامات لم تقم بالدور الذي قامت من أجله على أكمل وجه، بل دخلت في صراعات وحروب فيما بينها، وأعطت الفرصة لدول الاحتلال المتواجد بالثغور الشمالية إلى استكمال تحصيناته وتثبيت دعائم حكمه، والتطلع إلى مزيد من التوسع واحتلال باقي الثغور المغربية.

وبقي حلم تحرير الثغور الشمالية المغربية مؤجلا حتى تمكنت الأسرة العلوية من تولي زمام الحكم بالمغرب وبسطت سيطرتها على جل مناطق المغرب خاصة في فترة حكم المولى اسماعيل، حيث استطاع تحرير مجموعة من الثغور الشمالية، اعتمادا على جيش مكون من أبناء المنطقة الشمالية تحت قيادة أسرة آل الريفي، بحكم خبرتهم ودرايتهم بالميدان.

لقد استطاع أبناء المنطقة الشمالية بمساعدة المولى اسماعيل من استرجاع كل من المعمورة والعرائش وطنجة واصيلا في حين فشل في تحرير مدينة سبتة. السؤال الذي يطرح نفسه لماذا استطاع تحرير هذه الثغور، في حين فشل في تحرير مدينة سبتة؟

فالجواب هو بكون مدينة سبتة بحكم موقعها داخل البحر على شكل جزيرة، وقربها من إسبانيا حال دون تمكن من استرجاعها، علما أن المنطقة الشمالية لم تكن تتوفر على قوة بحرية كافية للقيام بالحصار البحري ولهذا اكتفت بالحصار البري رغم طول مدته لم تستطيع تحرير مدينة سبتة.

ولا شك أن تواجد الاحتلال الأجنبي بالسواحل الشمالية وما ترتب عن ذلك من احتكاك عسكري بين الجانبين خلف مجموعة من الأسرى من كلا الطرفين، فكان يتم بيعهم في الأسواق المسيحية أو بالأسواق الإسلامية، فقد ترتب عن ذلك تحرك بعثات من أجل افتكاك الأسرى. تمكن الأوربيون من تحرير عدد كبير من أسراهم وضمنوا الأمن لرعاياهم، في المقابل كان هناك تقاعس من جانب حكام وزعماء المنطقة الشمالية المغربية في القيام بواجبهم الديني في افتكاك الأسرى من يد المسيحيين، رغم النداءات المتكررة للفقهاء

ولهؤلاء الأسرى أنفسهم بضرورة التدخل لتحريرهم من الأسر، إلا أنه لم يتم ذلك باستثناء بعض المحاولات المعدودة.

البـــــاب الثـــــانــي:

العلاقات السياسية بين شمال المغرب والدول الأوروبية خلال القرنين 17م و 18م.

الباب الثاني: العلاقات السياسية بين شمال المغرب والدول الأوروبية خلال القرنين 17م و 18م.

عرف المغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تحولات خطيرة في المجال السياسي، فعلى الرغم مما بدله السعديون خلال القرن 16م من جهود لإعادة بناء الدولة المغربية وقوتها، فإن المغرب سيعود إلى حالات الانقسام السياسي والاضطرابات الاجتماعية من بعد.

ضمن هذا الإطار التاريخي تأتي أهداف الموضوع في محاولة لإبراز بعض الجوانب السياسية التي تميزت بها منطقة شمال المغرب، سواء على المستوى الداخلي في إطار علاقتها بالحكم المركزي، أم على مستوى علاقتها مع الدول الأجنبية، وتقدم لنا الوثائق المختلفة والمصادر الأجنبية بالخصوص أمثلة تبين حقيقة الدور الدبلوماسي الذي كانت تقوم به المنطقة الشمالية داخل النسق المخزني في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث كان الاتصال مع ممثلي الأجناس من سفراء ومبعوثين وكذلك القناصل الموجودين بالمراسي الشمالية المغربية يتم عن طريق حاكم تطوان الذي كانت سلطته تشمل جل إقليم الشمال الغربي من البلاد. وبذلك أضحت المنطقة الشمالية عاصمة دبلوماسية للمغرب ينزل بها سائر المبعوثين الأجانب قبل الشروع في التوجه حيث السلطان[1]،وقد تسابقت عليها الوفود الأجنبية من أجل كسب ود حكامها، لا سيما وأن المنطقة كانت تحظى بموقع استراتيجي هام في ميدان حركة السباق البحري آنذاك. مما جعلها تحظى بأهمية بالغة من قبل البلدان الأوروبية المتنافسة والمجاورة للمغرب بسبب موقعها الجغرافي المتاخم للثغور المحتلة، فقد كان الحكام الاسبان ينظرون إليها من خلال منظور مزدوج باعتبارها المنطقة القريبة من معقل سبتة مما يجعلها الثغر الأكثر خطورة على الوجود الإسباني بتلك الناحية في حالة قيام نزاع بين إسبانيا والمغرب، وبالمقابل، فهي تشكل الموقع الكثير الفائدة والمنفعة في فترة الوئام، وفي هذه الحالة يصبح بإمكان سبتة التزود بالأقوات انطلاقا من تطوان وجوارها لأن حصولها على تنقل الأقوات من شبه الجزيرة يكون جد عسير. ولم يتقاعس الإنجليز من

[1]- عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص.139.

جانبهم في ربط علاقات متينة مع الجزء الشمالي من البلاد وبالخصوص مع تطوان حتى يمكنهم أيضا التزود بالمؤن والأقوات لفائدة سكان جبل طارق، وقد راهن الإنجليز على مسألة تدهور العلاقة بين المغرب وإسبانيا بفعل الحصار الذي ضربه حكام المنطقة الشمالية على سبتة، كما استغل المغرب بدوره التقارب مع إنجلترا في محاولة تحقيق عزمه باسترجاع سبتة. وأما فرنسا فقد فطنت مبكرا لأهمية تطوان وسلا في تنشيط مبادلاتها الخارجية فسعت إلى فرض احتكارها على تجارة المرسيين. ومما يعزز الأهمية السياسية للمنطقة الشمالية كذلك دورها في عمليات افتكاك الأسرى الأوروبيين.

ولهذا رأت الدول الأوروبية أن تساير الواقع للمحافظة على مصالحها وسلامة رعاياها في المغرب، فأخذت تفاوض ذوي السلطة والنفوذ في كل منطقة تهمها. فتم إرسال مجموعة من السفارات والقنصليات بين الطرفين لتوطيد العلاقات بينهما، وتم من خلالها التوصل إلى إبرام مجموعة من المواثيق والمعاهدات هدفت إلى تطبيع العلاقات وتقنين آليات التبادل والتواصل، والتأسيس لقواعد السلم الدائمة قصد وضع حد لأعمال الجهاد البحري المغربي والقرصنة المسيحية، التي كانت نشيطة في عرض السواحل الشمالية المغربية والأوروبية.

إذن كيف كانت العلاقات بين الدول الأوروبية ومنطقة شمال المغرب؟ وما هي أهم البعثات الدبلوماسية بين الطرفين؟ ثم كيف شكلت مشكلة الجهاد البحري والقرصنة عائقا في العلاقات بين الجانبين؟ وكيف تمت معالجة هذه المشكلة؟ هذا ما سنحاول مقاربته في هذا الباب.

الفـــصـل الأول:

العلاقات الدبلوماسية بين أوروبا ومنطقة شمال المغرب خلال القرنين 17م و 18م.

الفصل الأول: العلاقات الدبلوماسية بين أوروبا ومنطقة شمال المغرب خلال القرنين 17م و 18م.

لقد تميز مطلع العصر الحديث بتحولات عميقة أثرت في العلاقات الدولية، فقد خلفت الاكتشافات الجغرافية التي قادتها البرتغال وإسبانيا آثارا كبيرة على تاريخ أوروبا والعالم ككل، أدت إلى تكوين إمبراطوريات استعمارية شاسعة في الهند وأمريكا وإفريقيا، ولم يسلم شمال المغرب من هذه الهجمة الاستعمارية، إذ شن الإيبيريون حملتهم عليه باحتلال سواحله المتوسطية والأطلسية.

وقد اندرج احتلال السواحل الشمالية المغربية في نطاق رغبة الإيبيريين في تملك التجارة الدولية للمواد النفيسة، وضرورة القضاء على دور الوساطة الذي يلعبه شمال المغرب بينهم وبين إفريقيا حتى تتم استفادة الإيبيريين من وضع أيديهم على سواحل إفريقيا الغربية، لنهب خيراتها المحلية، لذلك كانت حاجتهم إلى التحكم في بعض النقط والمحاور البحرية الشمالية المغربية ملحة لضمان حرية الملاحة من جهة، واستقلالها من جهة أخرى، وقد شجعت هذه الحوافز دولا أوروبية أخرى كفرنسا وإنجلترا والأراضي الواطئة للانطلاق في الاتجاه نفسه الذي سارت عليه القوى الإيبيرية.

ولكن صدى الانتصار الباهر الذي أحرز عليه المغرب ضد البرتغال في معركة وادي المخازن عام 986 هـ/1578م، حينما تردد في أوروبا من أقصاها إلى أقصاها أدركت الدول الأوروبية إذ ذاك أهمية القوة الحربية لهذه البلاد، فسارعت إلى إرسال السفراء والهدايا إلى بلاط مراكش للتودد إلى الملك السعدي أحمد المنصور الذهبي، وللعمل على كسب صداقته والتحالف معه.

وخلال هذه الفترة طغت على السياسات الخارجية للدول الأوروبية الغربية التي كانت لها علاقة بالمغرب مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا وإسبانيا عدة مشاكل منها:

ـ مشكل الحدود السياسية التي تتمثل في شكلها البسيط في الرغبة في تأمين تلك الحدود كما هو الحال بالنسبة لفرنسا، أو في وضع حدود تضم "قومية" مثلما هو الحال بالنسبة للأقاليم المتحدة[1] المستقلة عن اسبانيا.

ـ مشكلة النزاع الديني المترتب عن الإصلاح الديني الذي عرفه القرن 16م، ولم يضع القرن السابع عشر بعد نهاية له: إذ انقسمت أوروبا إلى معسكرين أحدهما بروتستانتي تتزعمه بريطانيا والثاني كاثوليكي تتزعمه إسبانيا.

ـ مشكلة التنافس الاقتصادي بين مختلف هاته الدول: فكل من فرنسا وبريطانيا وهولندا تعرف نشاطا اقتصاديا يتسم بكثير من الحدة، يدفع بها إلى المغامرة في بحر التجارة الخارجية المعقدة، والأقاليم المتحدة تستغل استقلالها عن الإسبان والهدنة التي نجحت في الحصول عليها منهم 1609 م، وتستعد لتغدو أول قوة تجارية ومالية في القارة الأوروبية، وتعرف بريطانيا نفسها السياسة الاقتصادية بينما تأتي فرنسا في المرتبة الثالثة، في حين كانت إسبانيا لا تزال تظهر من الدول الأوروبية العظمى، فهي تبني قوتها على الأساس المركنتيلي القديم، يساعدها في ذلك اتساع مساحة ممتلكاتها الاستعمارية[2].

وكل هذه المشاكل كانت تخدم مصلحة المغرب، حيث جعلت الدول الأوروبية تتنافس فيما بينها، ويحيك بعضها مساعي البعض الآخر وتقدم الواحدة منها المساعدة أو المساندة للمغرب للاحتفاظ بكامل استقلاله مقابل بعض التنازلات البسيطة، الشيء الذي يوضح أن بعض تلك الدول كان يفضل أن تظل البلاد مستقلة بعيدة في عمومها عن أي نفوذ أجنبي على أن يخضع المغرب كله أو بعضه لدولة أخرى.

---

[1]- عرفت منطقة الأراضي المنخفضة بداية الأمر بعد استقلالها من اسبانيا بقيادة وليام أورانج ب"الأقاليم المتحدة" عاصمتها أمستردام، وقد جعل محمد أعفيف استقلال الإمارات الشمالية تحت اسم الأقاليم المتحدة سنة 1554م، في حين وثق الباحث الهولندي هرمان أوبداين هذا الحدث التاريخي بتاريخ 23 يناير 1579م. انظر، أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية...**، م. س، ص.43 هامش 105، ، ثم راجع:

Herman obdeijn, *« les relations entre le Maroc et les Pays-Bas : un aperçu historique* » dans : **le Maroc et la hollande, études sur l'histoire, la migration, la linguistique et la sémiologie de la culture**, colloque publié par la faculté des lettres et des sciences humaines rabat, imprimerie Najah el Jadida -Casablanca, 1988, pp. 61-71, p.61.

[2]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية ...**، م. س، ص،19.

ويتضح ذلك بعد موت المنصور وانقسام السعديين على أنفسهم بتكوين مملكتي فاس ومراكش، وقيام الثوار في كثير من الجهات، رأت الدول الأوروبية أن تساير الواقع للمحافظة على مصالحها وسلامة رعاياها في المغرب، فأخذت تفاوض ذوي السلطة والنفوذ في كل منطقة تهمها، سواء كانوا من السعديين أم من الزعامات المحلية أم من العلويين فيما بعد بالمنطقة الشمالية.

فما هي أصول علاقات أوروبا مع منطقة شمال المغرب؟ وما هي أهدافها؟

هذا ما سنحاول إبرازه اعتمادا على التسلسل الزمني لظهور هذا الاهتمام بالمنطقة.

1- العلاقات الدبلوماسية الأوربية مع المنطقة الشمالية المغربية الأصول والامتداد:

لقد أصبحت الدول الأوروبية مع مطلع القرن السابع عشر في أوج عظمتها التجارية والبحرية، حيث غدا أسطولها التجاري والحربي يخوض غمار المحيط فيما بين العالم القديم والعالم الجديد مكان وجود مستعمراتها الجديدة.

وكان استغلال هذه المستعمرات الجديدة يتطلب من الدول الأوروبية إنشاء محطات على طول الطريق المؤدية إليها، محطات بحرية ومراكز لإنشاء السفن، ومخازن للتموين، لذلك سارعت إلى إبرام معاهدات صداقة مع بعض الدول الواقعة على هذه الطريق مثل المغرب، التي بادرت إلى ربط اتصالات ديبلوماسية معه لأسباب عديدة، منها وجود عدد مهم من الأسرى لديه، وضمان حرية الملاحة عبر الشواطئ المغربية تقيها شر القراصنة المغاربة، وإيجاد نقط لتموين سفنها بالحاميات الضرورية واللازمة[1].

بالإضافة إلى أن الدول التي ربطت علاقاتها مع شمال المغرب (إنجلترا فرنسا وهولندا) كانت في حاجة إلى حليف استراتيجي لصد أي هجوم بحري مباغت ضد مراكبها من قبل الإسبان، فقد عانت هاته الدول وخاصة هولندا من الوجود الإسباني لمدة أربعين سنة (1515م-1555م)، دشنها شارل الخامس (1558م) بمجموعة من المراسيم ضد الهراطقة (1540-1544م)، واستمرت على عهد فليب الثاني مؤسس مجلس الدم ومحاكم التفتيش.

---

[1]- عبد الإله الدحاني، **المغرب ومضيق جبل طارق ...**، م. س، ص.68.

كما عانى المغرب بدوره من التسلط الإسباني على سواحله خاصة الشمالية منه منذ وقت مبكر من جهة، ومن المؤامرات والدسائس السياسية التي حيكت ضده.

كما لقي المسلمون في إسبانيا بعد سقوط غرناطة من التعذيب والإهانات على يد قضاة محاكم التفتيش ما لقيه الهولنديون وأكثر، حيث صدر في حقهم الطرد من بلادهم في شتنبر سنة 1609م بحجة تخوف الإسبان من خطرهم بعدما رفضوا الاندماج ودخلوا في اتصالات مع أعدائهم المسلمين والمسيحيين، وخاصة الإنجليز والفرنسيين والولايات العامة[1]، فتوالت بذلك هجراتهم إلى المغرب، واستوطنوا بعض مدنه، منها على سبيل المثال لا الحصر مدن أبي رقراق الثلاث: سلا والرباط والقصبة، وتطوان، وعملوا ما عمله الهولنديون من الخروج إلى البحر على ظهر سفن قرصنية كانت تعترض هي الأخرى السفن الإسبانية وتنتقم منها[2].

وخلال هذه الفترة تشكل حلف ثلاثي بين فرنسا وإنجلترا وهولندا وأعلنوا حالة حرب على إسبانيا. في المقابل عرف المغرب خلال هذه الفترة انتكاسة بعد وفاة أحمد المنصور، فقامت حرب أهلية بين أبناء المنصور طالت أكثر من عقد من السنين استنزفت قوة الدولة بشريا وماليا، وقضت على سلطتها وهيبتها، وجعلت منها في النهاية هيكلا نخرا مقسما بين فاس ومراكش، وبذلك انفسح المجال أمام المتطلعين للسلطة، فكونوا إمارات محلية اختلفت أهميتها وأحجام مناطق نفوذها باختلاف التركيبات البشرية التي ساندتها، وبحسب المواقع الجغرافية التي وجدت فيها[3].

---

[1]- أحمد ابن قاسم الحجري، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق محمد رزوق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى 1987، ص،106.

[2]- محمد حجي، « العلاقات المغربية الهولندية في القرن السابع عشر»، في ندوة: **المغرب وهولندا، دراسات في التاريخ والهجرة واللسانيات وسيميائية الثقافة**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص ص،43-46، ص.44.

[3]- محمد حجي، «علاقة تطوان بالمخزن خلال القرن الحادي عشر (17م) (1012-1084هـ/1603-1673م)»، ضمن ندوة **تطوان خلال القرنين 16 و17**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، مارس 1995م، ص ص،15-25، ص.15.

ففي منطقة شمال المغرب مع بداية القرن 17م انتقل حكم المنطقة الشمالية إلى أولاد النقسيس الذين ظلوا على رأس هذه المنطقة مدة طويلة (1006هـ/1597م-1672م)، وخلال هذه المدة تعاقب على حكم المنطقة أربع سلطات أو إمارات قامت مقام المخزن، وهي:

- بقايا المخزن السعدي بفاس (1012-1036هـ/1603-1627م).
- إمارة المجاهد العياشي بسلا (1036-1051هـ/1627-1641م).
- إمارة الدلائيين (1051- 1072 هـ \ 1641 – 1661 م).
- إمارة الخضر غيلان (1072-1084هـ/1661-1673م).

وما يميز إمارة أولاد النقسيس بالشمال أن حكامها لم يشاركوا في تلك الاختلافات الداخلية وحروبها الأهلية بل احتفظوا بقوتهم المادية والأدبية، واستبدوا بتطوان ونواحيها وبقوا قائمين بأعمال الجهاد والرباط على الحدود حفظا لناحتيهم من الاحتلال الأجنبي، فكانت نتيجة عملهم هذا أن تطوان بالرغم من قربها من الحدود الأجنبية برا وبحرا، بقيت كما كانت في أيام المنظري محتفظة بحكمها الإسلامي، فكان مقدموها وحكامها هم الذين يباشرون جميع شؤونها الداخلية[1].

وكانت لهم مع الدول الأجنبية علاقات ومعاهدات ومكاتبات، ويرجع ذلك إلى ما أصبحت عليه منطقة شمال المغرب في أوائل القرن السابع عشر ميلادي من نشاط بحري، أصبح يشكل عاملا أساسيا في التقارب الدولي، وتحسين العلاقات سواء على المستوى السياسي أم على المستويين الاقتصادي والعسكري.

وكانت مدينة تطوان من بين المسالك الهامة على البحار المفتوحة (تونس الجزائر) التي كانت تفرض سيادتها الرئيسية في هذا المجال، ويؤكد صاحب «تاريخ تطوان» على سلطة آل النقسيس وتحكمهم في الملاحة البحرية بساحل المدينة، ويضيف أن تطوان في ذلك العهد كانت غير خاضعة لسلطان فاس، وكانت السفن الأجنبية التي ترد على مينائها لا يسمح لها بالرسو فيه إلا برخصة وإذن رسمي من حاكمها[2].

---

[1]- محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج 1، م. س، ص. 245.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص.187.

هذا فضلا عما كان يمتلكه حاكم المدينة آنذاك أحمد النقسيس من أساطيل شراعية يتاجر بها في منطقة حوض البحر المتوسط، إما عن طريق المقايضة في البضائع التجارية، أو المتاجرة في الأسرى[1]، ومن هنا تتضح أهمية الساحل الشمالية بالنسبة للأجانب المسيحيين في مزاولة القرصنة والنشاط التجاري، واهتمام الإنجليز بعلاقاتهم مع آل النقسيس على نطاق واسع كما تؤكده الاتفاقيات المتعددة بين الطرفين.

ومن أجل الحفاظ على استمرار العلاقات المغربية الإنجليزية، أجريت مفاوضات كثيرة في مسألة تبادل الأسرى، وتم اقتراح مشروع معاهدة تعقد بين الطرفين مع احترام الشروط التي أملاها المقدم أحمد بن عيسى النقسيس وهي:

-إن الأشخاص الذين يحضرون إلى تطوان حاملين الجواز، يمكنهم أن يتاجروا بحرية.

-كل مركب يغرق في الساحل تكون حمولته ملك للسلطان أما البحارة فيطلق سراحهم.

-إن السلع التي تنزل في تطوان، يمكن بيعها بعد دفع تعريفة الأعشار.

-كل أسطول إنجليزي يأتي إلى تطوان يمكنه أن يأخذ الماء ويتمون من المدينة[2].

ويستنتج من هذه الاتفاقية أن آل النقسيس كانوا يرغبون في تشجيع التجارة مع الأسطول الإنجليزي وفق شروط تنظيمية، حتى يتمكن الطرفان من ضبط كل مخل بهذه الشروط وإجراء العقاب عليه سواء كان من هذا الطرف أم ذاك.

ويمكن إرجاع أسباب هذا التقارب الإنجليزي مع آل النقسيس، إضافة إلى العوامل الاقتصادية المذكورة إلى أن العلاقات الإنجليزية الإسبانية لم تكن على أحسن ما يرام خلال هذه الفترة، بحيث دخل الطرفان في حروب ونزاعات حربية، وحاول المبعوث الإنجليزي هارسون إقحام العنصر الموريسكي فيها ضد الإسبان، وحصل اتفاق بينهما سنة 1025 هـ /

---

[1]- التهامي الوزاني، « نطاق نشاط أبناء النقسيس في القطر المغربي »، **مجلة الأنيس**، ط. تطوان، العدد 10، يونيو 1955، ص.9.

[2]- نور الدين الجراري، « جوانب من تاريخ تطوان السياسي خلال عهد أسرة آل النقسيس (1597-1673)، انطلاقا من بعض الوثائق المغربية غير المنشورة»، ضمن ندوة **تطوان خلال القرنين 16 و 17**، م. س، ص ص.213-236، ص.227.

1616م فضلا عن الإعداد المشترك لتوجيه حملة عسكرية ضد سبتة، إلا أن إخفاق الإنجليز أمام قادس أفشل المشروع النقسيسي اتجاه الثغر المحتل، وعند انشغال الدول الأوروبية بحرب الثلاثين سنة (1618م-1648م) كثف الموريسكيون اتصالهم بالهولنديين الذين كانوا في حرب مع الإسبان[1]، ولما دخلت إنجلترا في حرب مع إسبانيا في عهد شارل الأول حل هارسون مجددا بالمغرب على أمل الحصول على مساعدة المجاهدين التطوانيين والسلاويين لمواجهة الإسبان في أحسن الظروف من جهة وفك الأسرى الإنجليز من جهة ثانية، فوجد المجاهد العياشي يمتد نفوذه من سلا إلى تطوان، ودخلت في طاعته قبائل وحواضر من تامسنا إلى تازا[2].

وقد ورد في تقرير السفير الإنجليزي المتنقل ج. هاريسون مؤرخ في 11 شتنبر 1627م، الذي رفعه إلى مخدومه شارل الأول ملك إنجلترا أن «الوالي الأعظم سيدي محمد العياشي الذي يخضع لحكمه الجميع.....يحكم تلك النواحي من سلا إلى تطوان»[3]، وعلى الرغم من امتناع تطوان في البداية عن الدخول تحت طاعة المجاهد العياشي، فقد استطاع هذا الأخير أن يدخلها بالقوة بعدما فر عبد الله النقسيس إلى سبتة، واستمر نفوذه بتطوان إلى أن تغلب عليه الدلائيون.

واستفاد العياشي كثيرا من دخول تطوان في طاعته، إذ أصبح يهيمن على سفن الجهاد البحري في كل من مصب أبي رقراق ومارتيل، ومن ثم كثر عدد الأسرى المسيحيين في يده، وتضاعف اتصال الأوروبيين به من أجل افتداء الأسرى في مقابل ما كان بحاجة إليه من سلاح متطور، ولاسيما الإنجليز الذين كانوا أول من اتصلوا به في بداية حركته، وأقبل هو عليهم بسبب العداوة المستحكمة بينهم وبين الإسبانيين خصومه الألداء، فكان العياشي يبعث معهم سبل التعاون في طرد الإسبانيين والبرتغاليين من الثغور التي يحتلونها بشواطئ المغرب نكاية في العدو المشترك، ولتحقيق ذلك بدأ العياشي سياسته الإنفتاحية بتأمين المنافذ على البحر، وكان عليه بعد ذلك أن ينافس باقي الأقاليم المغربية التي لها علاقة بأوروبا،

---

[1]- ب، ج، روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص. 60.

[2]- كينيث براون، **موجز تاريخ سلا 1000- 1800**، ترجمة، محمد حبيدة وأناس لعلو، منشورات أمل، ط.الأولى2001، ص.61.

[3] - محمد **داود** ، **تاريخ تطوان...**، م. س،ج1، ص ص.213-218.

ومنها منطقة سوس بمينائها الذي كانت له شهرة خاصة، ماسة، ومنطقة عبدة ومنفذها الرئيس: آسفي، وكان عليه لدخول ميدان التنافس بحظوظ كبيرة للنجاح أن يمارس دعاية لصالح المنطقة التابعة له، وقد بدأ تلك الدعاية بتسهيل تحركات أحد الإنجليز وهو هاريسون[1].

ويمكن القول إن الرغبة في التعامل لم تكن تقتصر على العياشي وحده، فأوروبا بدورها ترغب في ذلك التعامل، وفي إطار تلك الرغبة وجهت دول أوروبا الغربية الثلاثة ممثلين عنها إلى شمال المغرب، وكانت تلك الرغبة نابعة من أربع دوافع: تحرير الأسرى، التضييق على القراصنة ومحاولة القضاء على نشاطهم، ممارسة التجارة العادية، ثم الاستفادة من شمال المغرب في الحروب الواقعة بين هذه الدول وإسبانيا.

وقد كانت هاته الاعتبارات سببا في وقوع تقارب كبير بين المجاهد العياشي والإنجليز ذلك التقارب الذي توج بتوقيع اتفاقية 1637م [2].

وبوفاة المجاهد محمد العياشي آل الأمر إلى الدلائيين، فاتسعت رقعة مملكتهم، وامتدت من وادي ملوية شرقا إلى طنجة غربا، وإلى مكناسة وفاس وجبال الأطلس المتوسط والرباط فيما بعد.

وتبين أن الدلائيين هم أقوى إمارة في المغرب آنذاك، فتوجهت إليهم الأنظار من الخارج، وأرسلت السفارات والوفود تخطب الود، وتطلب التعاون والتعامل على الصعيدين التجاري والدبلوماسي [3].

وقد عينت بعض الدول الأوروبية قناصل دائمين مقيمين بسلا وتطوان، مثل فرنسا وإنجلترا والولايات العامة (هولندا)، وكانت المعاهدات التي يبرمها الأمير عبد الله الدلائي باسم والده مع الدول الأوربية تشمل كل المناطق التابعة لإمارة الدلاء بما في ذلك تطوان.

---

[1]- de Castries, *les sources inédites de l'histoire du Maroc de 1530 à 1845*, Angleterre ,1ere série, dynastie saadienne, Tomes III, paris 1905.

[2] - ب. ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص.66.

[3]- حسن جلاب، **أبو عبد الله محمد المرابط الدلائي، عالم الزاوية الدلائية وأديبها**، مراكش ،1997، ص. 29.

ومنذ أن عين الأمير عبد الله الدلائي حاكما على مدن سلا (عام 1651م) أخذ يتاجر بطريق البحر مع أقطار شمال إفريقيا، وبخاصة الجزائر، ولم تنقطع السفن التجارية صادرة عن سلا أو واردة إليها، وعلى ظهرها حمولات هامة من البضائع المختلفة، التي تدر على الدلائيين أرباحا هائلة، وكانت هذه الحركة التجارية، ومسألة تأمين السفن التجارية، وتعويضهم عن الخسائر التي تصيبهم عن أعمال القرصنة، والتزود بالأسلحة والذخيرة الحربية محور كثير من المفاوضات مع الأجانب وموضوع مراسلات ومعاهدات.

وإذا كانت لبعض الدول الأوروبية مطامع توسعية تهدف إليها من وراء تشجيع الثوار والخارجين على السلطة الشرعية في المغرب، فإن مساعدة هولندا للدلائيين كانت لأمرين، أولهما ضمان سلامة أسطولها التجاري في المحيط الأطلنتيكي والبحر المتوسط، والثاني الإنتقام من إسبانيا عدوة الهولنديين والمغاربة على السواء[1].

ولما تمكن الخضر غيلان من الانتصار الحاسم على الجيش الدلائي سنة 1070هـ/1660م، امتد نفوذه بالشمال، بحيث لم تمتنع عليه إلا مدينة تطوان في البداية.

واستقر الخضر غيلان في القصر الكبير سنة 1071هـ/1661م، وتوالت عليه فيها أحداث خطيرة فرأى أن يعزز موقفه ويضمن المكاسب التي حصل عليها بالشمال بالتحالف مع المسيحيين الذين كانوا يحتلون الثغور الشمالية المغربية المحيطة به، وظل غيلان في نفس الوقت يحافظ على علاقاته الطيبة مع إنجلترا وأبى أن يعارض في نزول الإنجليز بطنجة – حسب محمد حجي - عندما قدمت الأميرة البرتغالية (كاترين) هذه المدينة مهرا لزوجها شارل الثاني ملك إنجلترا[2].

في حين أن الخضر غيلان قد عمد في بداية الأمر إلى محاصرة طنجة غير أن وصول الأخبار حول تحركات المولى رشيد العلوي نحو المناطق الشمالية، اضطرته إلى مهادنة الإنجليز في يوليوز 1663م، ولو لمدة قصيرة، ثم لم يلبث غيلان أن هاجم طنجة من جديد في يناير 1664م. ونتيجة للخسائر الفادحة التي لحقت به من جراء هجومه على

---

[1]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية ...**، م. س، ص. 194.

[2] - المرجع نفسه، ص ص. 238-239 .

الإسبان في العرائش، وأمام تمكن المولى الرشيد من تعزيز قواته انطلاقا من المناطق المجاورة لفاس، اضطر غيلان تحت وطأة الظروف إلى إبرام اتفاق ثنائي مع الإنجليز سنة 1666م، فقدم إليهم بموجبه تنازلات نصت على مساعدته إياهم وتزويدهم بالمئونة، والاعتراف لهم بحق اتخاذ التحصينات ومساندة حاكم طنجة في حالة الاعتداء عليه من طرف أية دولة أوروبية، ومقابل ذلك كله، زودته بريطانيا بمائتي برميل من البارود، ووعدته بتوجيه مراكبها لمساعدته ضد خصومه غير المرتبطين مع بريطانيا بمعاهدة سلم[1].

ولما بلغ خبر تغلب السلطان المولى الرشيد على الدلائيين وتخريب زاويتهم وتغريبهم عنها، بعث الملك الإنجليزي مبعوثا خاصا هو هنري هوارد ومعه حاشية من الفرسان. وقد وصل الوفد الى طنجة في 21 غشت 1669م، وكانت المهمة الأساسية لهيوارد أن يعمل على إطلاق سراح الأسرى الإنجليز في شمال المغرب وتوقيع معاهدة سلام وتجارة. وقدم للسلطان تهنئة الإنجليزيين بانتصاراته. وحتى يحقق هذه الأهداف فقد حمل معه عددا من الهدايا للمولى رشيد كما حمل معه أيضا رسالة من شارل الثاني إلى السلطان[2].

وبعد تمكن المولى إسماعيل من الاستقلال بالحكم، وصلت بعثات التهنئة، فوصلت التهنئة من حاكم البريجة باسم الوصي على عرش البرتغال الدون بدرو الثاني، وذلك سنة 1677م. كما وصلت تهنئة نائب قنصل فرنسا بسلا فرنسوا جوليان براسول[3].

وفي المقابل لم يتردد المولى اسماعيل في إعطاء أمر لخليفته عمر بن حدو الريفي بالمنطقة الشمالية المغربية التوجه إلى جميع الدول التي كان من الممكن أن تقدم له الدعم في تنفيذ مشروعه التحريري، وتزويده بما يحتاج إليه من الأسلحة ومواد تجهيز السفن، وتأتي هولندا على رأس هذه الدول الأوربية التي اتصل بها خليفة السلطان مولاي إسماعيل لتلبية مطالبه، رغم مراحل التأزم التي كانت تشوب، من حين لأخر، العلاقات المغربية

---

[1]- خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص. 43 ؛ محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص. 239.

[2] - ب .ج. روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص ص.84-85.

[3]- Lettre de H. Prat à Colbert.S.I.H.M..Fr. Sf. TI. p 430.

الهولندية، غير أن اتصالاته بفرنسا كانت تكتسي أهمية خاصة، ويرجع ذلك إلى سعيها الدائم لتمتين علاقاتها بشمال المغرب بهدف تحقيق بعض مآربها، من خلال حصولها على بعض الامتيازات، على غرار توفرها على تمثيل قنصلي دائم، إضافة إلى إقصاء بريطانيا من طنجة، وخلق قنوات تيسر استمرار التواصل الدبلوماسي لمعالجة مختلف القضايا المرتبطة بما يسعى إلى تحقيقه كل طرف من مصالح[1].

وهكذا يتضح مما تقدم أن الدول الأوروبية لما تأكدت من ضعف السعديين وانقسامهم على أنفسهم إلى مملكتي فاس ومراكش، وقيام إمارات في كثير من الجهات، رأت أن تساير الواقع للمحافظة على مصالحها وسلامة رعاياها في المغرب، فأخذت تفاوض ذوي السلطة والنفوذ في كل منطقة تهمها، سواء كانوا من السعديين أو من الإمارات الناشئة أو من العلويين بالمنطقة الشمالية من المغرب، بل أكثر من ذاك كانت لبعض منها مطامع توسعية تهدف إليها من وراء تشجيع الثوار والخارجين على السلطة الشرعية في المغرب، بالإضافة إلى أنها كانت تسعى كذلك إلى ضمان سلامة أسطولها التجاري في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، والانتقام من إسبانيا التي هي عدوتهم وعدوة المغاربة على السواء، (على هذا الاساس) في حين دخلت هذه المناطق ومن بينها منطقة شمال المغرب في علاقة دبلوماسية مع الدول الأوروبية من أجل الحفاظ على مصالحها وتوسيع مناطق نفوذها. قبل التطرق إلى هذه العلاقات لابد من إعطاء تعريف عن مفهوم الدبلوماسية؟

2- مفهوم الدبلوماسية في الكتابات المغربية:

في هذه الظروف تكونت العلاقات الدبلوماسية الشمالية المغربية الأوربية، فقد تضاعفت الاتصالات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وأخذت أوروبا تولي الديبلوماسية مكانة متميزة باعتبارها أداة توغل الدولة الحديثة. وكان السفراء الأوربيون يأتون لشمال المغرب بهدف افتكاك الأسرى غالبا، لكن بعضهم مكث أعواما طويلة استطاعوا خلالها أن يجمعوا أخبارا كثيرة عن البلاد دونوها في مؤلفاتهم. وقدم من أوروبا

[1]- Brignon Jean et autres*, Histoire du Maroc*, Hatier, Paris, Libraire nationale, Casablanca, 1967, pp.246-253.

جواسيس أيضا لجمع الأخبار والمعلومات، في حين ظل شمال المغرب حبيس ثقافته المنغلقة التي تعتبر السفر إلى بلاد الكفار حراما أو على الأقل مكروها.

فما هي الحالة التي كانت توجد عليها الديبلوماسية الشمالية المغربية في هذه المرحلة؟ وهل يمكن الحديث عن دبلوماسية مغربية خارج المحددات التي طبعت علاقات دار الإسلام بدار الحرب؟ وإلى أي حد استغل شمال المغرب الفرص التي أتيحت له لتطوير ديبلوماسيته في ظل موجة الحداثة التي كانت تجتاح أوربا؟

للإجابة عن هذه التساؤلات والإشكالات لا بد في البداية من تحديد المفاهيم التي ارتبطت بالدبلوماسية الشمالية المغربية واستخدمت في الكتابات المغربية.

أ- مفهوم الدبلوماسية:

تعرف المعاجم المتخصصة الدبلوماسية بالعلم الذي يهتم بدراسة العلاقات والمصالح المتبادلة بين الدول والأفراد وترجع مسؤولية نجاح وصيانة وتقوية هذه العلاقات والمصالح الى السفراء[1] .

فما مدلول السفير؟ وإلى أي حد يمكن نعت المغاربة الذين زاروا أوربا في مهام رسمية بالسفراء؟

تزخر الرسائل الرسمية بالعديد من المصطلحات التي تشير إلى السفارة: سفير، مبعوث، قونصو، باشدور،...[2].

يؤكد عبد المجيد قدوري أن كلمة (Embajador) أو (Ambassadeur) لها مدلول مرتبط - بالتأكيد- بواقع أوربا، وبعبارة أصح بمؤسسات الدبلوماسية الأوربية " الحديثة". فقد ظهرت كتابات في أوربا عن السفراء والسفارة منذ القرن السادس عشر. وهكذا نجد التعريف بالسفير كالتالي: السفراء وزراء يرسلهم الأمراء إلى الدول الأجنبية ليقضوا لهم

---

[1]- عبد المجيد قدوري،« دبلوماسية المأمورية / دبلوماسية التأسيس» ، مقال ضمن كتاب، **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 105، الطبعة الأولى 2003، ص ص، 255-269 ص. 255.

[2]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص. 305.

أغراضهم وفق ما تقتاضيه أوراق اعتمادهم وما يسمح لهم به القانون العمومي، وكان دورهم ينحصر في ترأس وفد مخزني قصد أداء مهمة يكون السلطان قد حدد تفاصيلها مسبقا ليقدمها للسفير في صيغة تعليمات، وقد تكون مبينة الفحوى في خطاب اعتماده العابر، أو يكتفي بالتلميح لها ليتولى السفير الإفاضة في شرحها والتحادث في شأنها بالشكل الذي يحقق المراد من سفارته[1].

وأعطى ابن عثمان المكناسي مضمونا أوروبيا لمفهوم الأنبشادور عندما قال:« وانباشدورس... يردون بقصد المقام بديارهم وسائط بين ملوكهم وبين الطاغية فيما يعرض لأحدهما عند الآخر، فيقيم أحدهم العشرة أعوام أو نحوها ويأتي من يخلف »[2].

ويرى ابن عثمان أن كلمة الباشدور دخيلة فهي لفظ أجنبي شاع استعماله حتى صار في حكم العربي. لذا نجده، وكل الذين أتوا من بعده، يستعملون كلمة مبعوث عندما يتعلق الأمر بالسفراء المغاربة « وكنت ممن تفضل..... فبعثني»[3]

وفي هذا الصدد يتساءل مصطفى الغاشي حول ما إذا كانت تسمية سفير بالنسبة للسفراء المغاربة نوعا ما مبالغا فيه أو على أقل تقدير لا تنسجم والمهام الموكولة إليهم وبالتالي: ألا ينطبق على هؤلاء صفات المبعوث أو الرسول أكثر من السفير لما تحمله هذه التسمية من مضامين ودلالات قد تتجاوز حجم السفير المغربي؟ إن من بين ما عرف عن السفارة المغربية أو بتعبير أدق المبعوثين المغاربة إلى مختلف المناطق التي انتقلوا إليها وخصوصا أوربا أن مدة إقامتهم كانت تعرف بالقصر، ولمهمة محددة يستعان فيها في غالب الأحيان بعناصر أجنبية أو ذمية كالتجار واليهود[4].

---

[1]- علي المحمدي، « السفير في مفهوم المخزن» ، مقال ضمن كتاب، **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 105، الطبعة الأولى 2003، ص ص، 255 -269، ص. 284.

[2]- محمد ابن عثمان المكناسي، **الإكسير في فكاك الأسير**، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1965، ص ص.96-97.

[3]- المصدر نفسه، ص، 6

[4]- مصطفى الغاشي، « مفهوم الدبلوماسية والتجربة المغربية : تجربة ابن عثمان المكناسي وابن قاسم الزياني»، في مجلة **كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان**، العدد 17، سنة 2012، ص ص،127- 162، ص ص.147- 148.

وإذا كانت الرسائل السلطانية قد استعملت لفظة الباشدور، فإنها لم تقصد به أن إقامته تكون طويلة في البلد الذي يزوره، من هنا يبرز الفرق بين السفارة في أوربا التي كانت مؤسسة واضحة المعالم تسلحت بالدبلوماسية الدائمة كأداة لحماية مصالحها، وللضغط على الدول الأخرى[1]. في حين أن السياسة الخارجية للمنطقة الشمالية المغربية بقيت حبيسة الاعتبارات، والمعايير الأخلاقية والدينية المنبثقة من مبدأ التمييز بين دار الإسلام ودار الحرب، وتمسكت هذه السياسة بخيار إرسال البعثات لفترات وجيزة، ومهمات محدودة[2].

ب - العلاقات السياسية في الإسلام:

لم يكن لحكام شمال المغرب اهتماما بتعيين سفراء دائمين أو على الأقل يقيمون لمدة طويلة لتمثيلهم عند ملوك أوربا، وإنما كان يرسل مبعوثين لفترات قصيرة جدا وفي مهام مضبوطة. بل كان من الضروري عند إرسال بعثة سفارية تبرير ذلك شرعا، فالسفارة لا بد أن تكون من أجل مصلحة اقتضتها ضرورة الحفاظ على مكانة دار الإسلام وهيبتها. في حين اعتمدت الدول الأوربية سفارات دائمة منذ القرن السادس عشر جاعلة من العالم الإسلامي إحدى مجالات تمركزها بما في ذلك المغرب. وإذا كان الأوربيون في هذه المرحلة شجعوا السفراء والتجار للاستقرار بشمال المغرب، فإن هذا الأخير – وبتأثير من الفقهاء- كان يدعو إلى عكس ذلك. وفي هذا السياق يمكن أن ندرك أسباب اختيار جل التجار الموفدين في مهام مالية دقيقة إلى أوربا من اليهود وناذرا من المسلمين.

كيف يمكن تفسير هذا الاختلاف؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال في غياب استحضار البنية الثقافية والفكرية لمفهوم الدبلوماسية كما كان يدركها الفقهاء والسلاطين. كما أن حاجيات الأوربيين في بلدان جنوب حوض المتوسط كانت أكثر وأوسع وأعقد بكثير من حاجيات هذه البلدان في أوربا.

إن قصر المدة الزمنية لهذه السفارات كان له دور سلبي في عدم القدرة على استيعاب التطورات والمستحدثات الضخمة بأوروبا، لقد كانت السفارة المغربية الشمالية تندرج ضمن

---

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص، 307.

[2] - عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، مطابع فضالة المحمدية، ج1، سنة 1986، ص 247.

المنطق الإسلامي الذي يؤكد عزة المسلم في مقابل الكافر، وهذا ما تجلى في صيغ الترفع التي احتوتها خطابات السلاطين المغاربة للملوك الأوربيين...فمما جاء في الرسالة السلطانية التي بعث بها المولى إسماعيل إلى الأمير الهولندي: « اعلم أن حامل هذا الكتاب...كان بعث به طاغيته لخدمتنا المباركة وبقي في الخدمة مدة أعوام، وقد طلب منا الرجوع... وها نحن وجهناه وأمرناه بالجواز إلى أمستردام، فنأمرك أن تستوصي به خيرا».

كما كان السلاطين يستعملون أساليب الابتزاز في مراسلاتهم وهو ما يخالف الأعراف الدبلوماسية. فها هو السلطان المولى عبد الله يوجه رسالة إلى ملك فرنسا لويس الخامس عشر مؤرخة في 22 جمادي الأول 1146هـ/ 31 اكتوبر 1733م جاء فيها« ..فإذا أحببتم الفدية فادفعوا لنا البارود نعطوكم النصارى وإذا لم تدفعوا لنا البارود مالنا معكم كلام ولا سلام»[1].

ولم يكتف سلاطين المغرب بهذا الحد، بل صدرت عنهم تصرفات تعتبر مؤشرا لتبيان التجاوز الذي كان حاصلا في الممارسات الدبلوماسية بين المغرب وأوروبا، فقد كان السلاطين يتدخلون للمطالبة بتعيين هذا القنصل أو إبعاد آخر. نموذج من رسالة المولى اسماعيل إلى لويس الرابع عشر سنة 1691م جاء فيها «... أما بعد فاعلم أنه ورد على مقامنا العلي بالله النصراني التاجر ولد اصطيله القونص ورغم أن بيده من عندكم إبر وتفويض واستظهر لنا بمكتوب على لسانكم... غير أننا لم نعتمد على قوله ولم نر الكلام معه في شيء من ذلك لكونه تاجرا...إذ ليس من شأن التجار الدخول في الكلام مع الملوك وأن يكونوا وسائط فيما يعرض بينهم... فإن كان لكم غرض في الكلام بجد وخلوص نية فابعث إلينا واحدا من كبار أصحابكم الذين يوثق به»[2].

تصف بعض المراسلات الرسمية أيضا حكام الدول الأوربية ب « الطاغية »، نموذج رسالة المولى إسماعيل السابقة. وإذا كان هذا الوصف قد غاب عن المراسلات الرسمية فيما

---

[1]- عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر** ...، م. س، ص ص.144-145.

[2]- المرجع نفسه، ص. 144.

بعد، فإن السفراء ظلوا يستعملونه في كتاباتهم لنعت الملوك الأوربيين حتى خلال القرن التاسع عشر، ولا شك أن هؤلاء كانوا يعبرون عن منظور رسمي.

فابن عثمان المكناسي يصف في رحلته، التقدير الذي حظيت به سفارته من قبل الملك الإسباني قائلا: «وقد بالغ هذا الطاغية في إكرامنا وتعظيمنا كل ذلك تعظيما لسيدنا ومولانا أمير المؤمنين...وأمر جميع أكابير دولته بإكرامنا فكانوا يتسابقون لذاك لعلمهم أنهم يستجلبون بذلك إليهم خاطر طاغيتهم...»[1].

ولعل هذا ينسجم مع البنية الثقافية الإسلامية القائمة على (عزة) المسلم تجاه الآخر(الكافر)، لكنه يتنافى مع اللباقة الدبلوماسية التي اشتهر بها الأوربيون.

لقد أصبحت المؤسسة الدبلوماسية عند الأوربيون تحظى بعناية كبيرة، حيث وضعت قوانين لحماية السفراء أينما كانوا ومن أي مكان جاءوا ولو أتوا من بلدان غير أوروبية كما يتضح ذلك من تصريح 29 مارس 1651م الصادر عن السلطات الهولندية:« سلام على كل من سيقف على هذا التصريح، اعتمادا على ما نصت عليه البنود المسطرة في القانون الحامي والضامن لحقوق الناس. فالمطلوب من كل الدول بما فيها الدول البربرية أن تعمل على احترام وتوقير السفراء وأن تسهر على حمايتهم من كل إساءة. وبمقتضى هذا التصريح فإنه يمنع منعا كليا على أي كان أن يعتدي أو يسب السفير وأعوانه وخدامه والمطلوب، على العكس من ذلك، من كل الجهات المسؤولة أن تقدم إليهم الدعم والعون حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم في أحسن الظروف»[2].

وهذه الصورة تختلف كليا عن طبيعة الاستقبال الذي كان يخصصه المسؤول المغربي للبعثات السفارية الأوربية، فقد كان السلطان يخرج ممتطيا جواده إلى أن يصل إلى الفناء المخصص للاستقبال فيبقى راكبا بينما يظل رئيس البعثة ورفقاؤه واقفين أمامه بكل

---

[1] - محمد ابن عثمان المكناسي، **الإكسير ...**، م. س، ص.98.

[2]- عبد المجيد قدوري، «دبلوماسية المأمورية / دبلوماسية التأسيس»، ضمن ندوة **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 105، ص، 255 -269، ص ص. 259-260.

الاحترام والإجلال. وهذه المراسيم لم تكن تروق بعض ممثلي الدول الأجنبية، واعتبروها لا تختلف عن استقبال السلطان لأحد عماله المعينين على رأس عمالة.

هذه النماذج وغيرها تؤكد أن الدبلوماسية المغربية بحكم انتمائها للدبلوماسية الإسلامية لجأت إلى تقسيم العالم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب. وكان المسلمون يستعملون الجهاد ضرورة فرضها القانون والدين. ومن أجل هذا، صار الغرب لا يرى في الإسلام إلا الحرب والمواجه[1].

فهل استطاعت الدول الأوروبية تحقيق مطامعها؟ وهل استفادت المنطقة الشمالية من احتكاكها بالأوروبيين؟ هذا ما سنحاول إبرازه في الفصول التالية.

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص. 310.

الفـــصل الثـــاني:

بعثات المنطقة الشمالية المغربية إلى أوروبا.

الفصل الثاني: بعثات المنطقة الشمالية المغربية إلى أوروبا.

قامت بين شمال المغرب والدول الأوروبية صلات ودية مبنية على تبادل المصالح، حفلت بأنشطة دبلوماسية وتجارية مكثفة ساهمت في توطيدها وتدعيمها البعثات السفارية التي كانت قائمة بين الطرفين. وكانت عملية إنجاز السفارات الشمالية المغربية يعترضها مشكلان أساسيان: مشكل التنقل، ومشكل التموين.

أ- مشكل التنقل:

استعملت أغلب السفارات الشمالية المغربية البحر في تنقلاتها، وكان إيجاد السفن اللازمة للتنقل يمثل أهم عائق واجهته هذه السفارات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بحيث كان الاعتماد بصفة مطلقة على السفن الأجنبية.

ولهذا كان أول ما يجب الاهتمام به عند التفكير في توجيه بعثات مغربية إلى الخارج، هو إيجاد وسيلة للنقل. وتشير بعض الوثائق أن هذه العملية لم تكن دائما متيسرة، مما كان يتسبب في تأجيل بعض السفارات أو إلغائها.

وتمكننا بعض الوثائق من ضبط المدة الطويلة التي كان يستغرقها السفر بالبحر. نتيجة الصعوبات التقنية للإبحار، وصعوبات أخرى ناتجة عن الظروف الطبيعية.

كما أن استعمال مجال البحر لم يكن سهلا ومأمونا، لقد كانت مضايقات الإسبان للسفارات الشمالية المغربية تعيق عملية إبحار السفن، خاصة وأن اسبانيا كانت تحتل بعض الثغور الشمالية المغربية، ولذلك كانت تحاصر المراسي لمنع خروج أية سفارة مغربية متجهة نحو أوروبا، ولم تشكل القرصنة الإسبانية عائقا للمغرب وحده، وإنما عانت منها أيضا دول شمال إفريقيا برمتها[1].

[1]- حسن أميلي، «البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16 و17م من الريادة إلى التبعية»، في ندوة: **العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط الأولى 2003، ص ص،91-117، ص ص.102-107.

ب- مشكل التموين:

إن التمثيل الدبلوماسي كان يقتضي أن ترافق السفير حاشية يختلف عدد أفرادها من سفارة لأخرى، وهذا ما كان يتطلب إنفاقا ماليا ضخما.

ونتيجة لارتفاع نفقات السفارات الشمالية المغربية، كانت السلطات الأوروبية تحرص على ألا تطول مدة الإقامة لديها، وذلك لتفادي المزيد من المصاريف.

ورغم هذه المشاكل حاولت السلطة الحاكمة بالمنطقة الشمالية المغربية استغلال الخلافات الإسبانية الأوربية للحصول على الدعم والمساعدة، وكانت من بين وسائل تلك الصلات توجيه بعثات سفارية مغربية إلى أوروبا، نورد فيما يلي جردا لبعض السفارات استنادا إلى ما توفر لدينا من مصادر ومراجع ذات صلة بالموضوع.

1- سفارات شمال المغرب إلى فرنسا:

نظرا للأوضاع الداخلية والخارجية الصعبة التي واجهت المغرب بصفة عامة والمنطقة الشمالية بصفة خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين على المستويين السياسي والعسكري، كما تقدم، فكر حكام المنطقة الشمالية خلال الفترة المحددة في البحث عن حلفاء لهم من بين الدول المسيحية للتزود بالأسلحة ومواد وتجهيز السفن، وإثراء خزينة الدولة وتدعيم قدراتهم العسكرية برا وبحرا، وذلك من أجل تهدئة الأوضاع الداخلية من جهة، وتحرير الثغور المحتلة، بعد أن استعصى عليهم أمر تحريرها، رغم طول مدة الحصار، وذلك بسبب انعدام تكافؤ الجانبين، من حيث التسليح والتأطير والتنظيم.

علما أن جل الدول الأوربية كانت لها مشاكل عويصة مع حكام المنطقة الشمالية، باعتبار أن اسبانيا والبرتغال وانجلترا، دولا تحتل أجزاء من منطقة شمال المغرب، كما أن هولندا بقية وفية للسلطة السعدية، ولم تكن علاقاتها خلال فترة العلويين على أحسن ما يرام.

واعتبارا لما سبق فإن الدولة المسيحية الوحيدة بأوروبا التي كان بإمكان التحالف معها هي فرنسا لعدة أسباب أهمها:

كون فرنسا لم تكن تحتل أي جزء من منطقة شمال المغرب، بالإضافة إلى وجود تمثيل قنصلي بالمنطقة الشمالية منذ أمد بعيد، ورغبة الطرفين في تنمية التبادل التجاري بينهما، وحل مشكلة الأسرى.

هل فعلا تمت هذه العلاقة؟ وهل رقي مستوى العلاقات بين الطرفين إلى درجة التحالف كان حكام المنطقة الشمالية يسعون من ورائه، إلى كسب حليف وتحرير الثغور المحتلة؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال عرضنا لأهم السفارات التي زارت فرنسا خلال هذه المدة لتحقيق هذا الهدف.

- **سفارة الحاج محمد تميم التطواني:**

بعدما توصل المولى إسماعيل برسالة من عاهل فرنسا لويس الرابع عشر في 12 ابريل سنة 1681م جوابا على رسالة تلقاها من القائد عمر بن حدو. بعث المولى إسماعيل الحاج محمد تميم التطواني خليفة القائد علي بن عبد الله على تطوان إلى باريس، ليس بصفته سفيرا، وإنما كمبعوث للقائد عمر بن حدوا نائب السلطان. وذهب على متن سفينة القبطان دولابار في شتنبر سنة1681م، ووصل إلى ميناء بريست (Brest) يوم 17 أكتوبر 1681م، وقد تعرض إلى مجموعة من العراقيل والاستفزازات المقصودة، قبل أن يصل إلى العاصمة الفرنسية باريس في 30 دجنبر من نفس السنة. وكانت مقابلته للعاهل الفرنسي لويس الرابع عشر في 4 يناير 1682م، وتسلم منه أوراق اعتماده، وكلف العاهل الفرنسي كلا من الماركيز« دو كرواسي» (Le Marquis de Croissy) والماركيز« دو سينيولاي» (Le Marquis de Seignelay) كاتب الدولة في البحرية، نائبين عنه في التفاوض مع السفير محمد تميم. وحظي المبعوث المغربي وحاشيته بعناية فائقة من طرف البلاط الفرنسي وحكومته، وكانت الغاية من ذلك هو أن تصبغ عليه صفة سفير رسمي لتسهيل عملية إبرام معاهدة 1682م وفق الشروط التي كان يريدها العاهل الفرنسي [1]. وقد توصل الطرفان إلى إبرام معاهدة سان جرمان أون لاي يوم 29 يناير 1682م مشتملة على عشرين بندا.

[1]- عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص ص.140-141.

البند1: سيتوقف مستقبلا كل عمل عدواني بين القوات البرية والبحرية، لرعايا إمبراطور فرنسا ورعايا إمبراطور المغرب.

البند 2: سيعم السلم مستقبلا بين إمبراطور فرنسا ورعاياه، وإمبراطور المغرب ورعاياه، ويمكن لرعايا البلدين أن يمارسوا التجارة بكل حرية في الإمبراطوريتين، كما يمكن لهم استعمال البحر بكل حرية كذلك.

البند 3: لا يجوز للسفن الحربية المغربية أن تعترض سبيل السفن الفرنسية في البحر، الحاملة للراية الفرنسية والمتوفرة على جوازات أميرال فرنسا، المطابقة للنسخة التي تنص عليها هاته المعاهدة، كما يقضي هذا البند بأن تقدم السفن المغربية كل الإسعافات والمساعدات الضرورية للسفن الفرنسية عند الاقتضاء، ونفس المعاملة ستتلقاها السفن المغربية من السفن الفرنسية.

البند 4: ضمان المساعدة وتقديم الإغاثة من الطرفين لسفن وتجار البلدين، مع أداء أثمان هذه الخدمات بالأسعار المعتادة في الأماكن التي سيتم الرسو بها.

البند 5: إذا حصل أن تعرضت إحدى السفن التجارية الفرنسية لاعتداء من بعض السفن العدوة في أحد الموانئ التابعة للمغرب، ولو تعلق الأمر بأعداء من الجزائر وتونس أو أعداء من موانئ افريقية أخرى، يتوجب الدفاع عنها بمدافع حصون الموانئ المغربية، مع منح السفن الفرنسية الوقت الكافي للابتعاد عن الموانئ المذكورة.

ونفس العمل سيقوم به إمبراطور فرنسا، شريطة ألا تقوم السفن الحربية المغربية بأعمال قرصنية في المياه الفرنسية على بعد ستة فراسخ.

البند 6: يتم الإفراج فورا عن كل الفرنسيين الذين يقعون في أسر أعداء فرنسا، والذين يساقون إلى الموانئ المغربية دون أن يتعرضوا إلى الاسترقاق، ولو كان الأعداء جزائريين أو تونسيين أو طرابلسيين، وسيصدر إمبراطور المغرب من الآن فصاعدا أمره لكل عماله بالاحتفاظ بالأسرى المذكورين والعمل على افتدائهم بواسطة قنصل فرنسا بأحسن ثمن ممكن، ونفس الشيء يطبق على رعايا إمبراطور المغرب بفرنسا.

البند 7: كل الأسرى الفرنسيين الموجودين حاليا في أسر إمبراطور المغرب، يمكن افتداؤهم مقابل 300 ليرة (Ecus) لكل أسير، دون تمكين مالكيهم الحاليين من طلب ثمن أغلى، ونفس الشيء سيراعى بالنسبة للأسرى المغاربة لدى إمبراطور فرنسا، وكما ينص على ذلك مشروع الهدنة المتفق عليه بين " دو لابار " (De La Barre) والقائد عمر، فإن هذا الأخير وافق بموجب الورقة التي وقعها بيده، والمسلمة إلى السيد "دو لابار " على أن يرجع عددا من الأسرى الفرنسيين مساويا لعدد الأسرى المغاربة بسفينة المسمى علي بدري، وأن السفراء المذكورين أكدوا أن ملكهم، بمجرد ما يطلع على الورقة التي وقعها القائد، سيأمر برد 65 فرنسيا، وهذا العدد إذا أضيف إلى العشرين الذين التزم القائد المذكور بإرجاعهم، يصبح مجموع الأسرى الفرنسيين المسرحين 85 وهو ما يساوي عدد الأسرى المغاربة الذين أطلق سراحهم السيد " دو لابار".

البند 8: لا يسمح باستعباد المسافرين الأجانب المأسورين بالسفن الفرنسية، ولا باستعباد الفرنسيين المأسورين على السفن الأجنبية حتى ولو كانت السفينة التي قبضوا بها دافعت عن نفسها، ونفس الإجراء يراعى بالنسبة للأجانب المأسورين بالسفن المغربية والرعايا المغاربة المأسورين بالسفن الأجنبية.

البند 9: إذا حدث أن غرقت إحدى السفن الفرنسية في الشواطئ المغربية، نتيجة مطاردة عدو أو بسبب رداءة أحوال الطقس، يتوجب منحها كل ما يلزم من المساعدة لتستأنف مسيرها أو تستعيد سلع حمولتها، بعد أداء أيام العمل لكل من اشتغل في ذلك دون تسديد أية ضريبة على السلع التي أنزلت إلى الأرض، ما عدا تلك التي تم بيعها في نفس الموانئ.

البند 10: يمكن للتجار الفرنسيين الذين يرتادون الموانئ والشواطئ المغربية أن ينزلوا سلعهم إلى الأرض ويبيعوا ويشتروا بكل حرية، دون أن يدفعوا شيئا غير ما اعتاد رعايا إمبراطور المغرب دفعه، ونفس الشيء يراعى في موانئ إمبراطور فرنسا، وفي حالة ما إذا انزل التجار المذكورين سلعهم قصد الإيداع فقط (Dépot)، فبإمكانهم شحنها دون أداء أي شيء.

البند 11: لن يسمح بتقديم أية نجدة أو حماية للسفن الطرابلسية والجزائرية والتونسية، ولا لمن يعمل لحسابهم، كما يتوجب على إمبراطور المغرب أن يمنع على رعاياه منعا كليا القيام بعمل عدواني لصالح أي أمير أو عدوا ضد فرنسا، كما يتوجب عليه أن يمنع أعداء فرنسا من استعمال موانئه لمطاردة الرعايا الفرنسيين.

البند 12: يسمح لإمبراطور فرنسا بتعيين قنصل بسلا وتطوان، أو في أي مكان آخر يراه مناسبا لمساعدة التجار الفرنسيين في جميع أغراضهم، ويمكن لهذا القنصل أن يمارس بكل حرية في منزله ديانته المسيحية، بالنسبة له ولجميع المسيحيين الذين يرغبون في ذلك، ونفس الشيء ينطبق على الرعايا المغاربة بفرنسا. وللقنصل كامل السلطة للفصل في النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الفرنسيين دون أن يتدخل قضاة المغرب في ذلك.

البند 13: إذا حدث خلاف بين فرنسي ومغربي لا يسمح لقضاة عاديين بالفصل بينهما، بل يكون ذلك من اختصاص المجلس الخاص لإمبراطور المغرب أو الحاكم باسمه في الموانئ التي تنشأ فيها هذه الخصومات.

البند 14: لا يسمح بمتابعة القنصل بأداء أي دين عن التجار الفرنسيين إذا لم يكن ذلك مثبوتا كتابة، وإذا مات فرنسيون في المغرب، فإن أمتعتهم تسلم إلى أيدي القنصل ليضعها رهن إشارة الفرنسيين أو غيرهم من المستحقين لذلك، ونفس الشيء يراعى بالنسبة للمغاربة الذين يريدون الإقامة بفرنسا.

البند 15: يتمتع القنصل بالإعفاء من كل الواجبات فيما يخص المؤن والسلع الضرورية لمنزله.

البند 16: كل فرنسي اعتدى على مغربي، لا يمكن معاقبته إلا بعد إشعار القنصل ليدافع عن قضية الفرنسي، وإذا حدث أن فر الفرنسي المعتدي، فإن القنصل لا يعتبر مسؤولا عنه.

البند 17: إذا ارتكبت مخالفة في تطبيق هذه المعاهدة، لا يجب استعمال القوة إلا بعد اللجوء إلى القضاء.

البند 18: إذا ألحق قراصنة فرنسيون أو مغاربة ضررا بسفن فرنسية أو مغربية بالبحر، فإن جزاء العقاب وتحمل مسؤولية ذلك يرجع لمجهزي السفن وأربابها.

البند 19: إذا كتب لهذه المعاهدة أن أصبحت ملغاة لا قدر الله، فإنه يسمح لكل التجار الفرنسيين بالمغرب بالانسحاب، حيث أرادوا دون أن يوقفهم أحد، طيلة ثلاثة أشهر.

البند 20: ستتم المصادقة على البنود أعلاه، وتزكيتها من طرف إمبراطور فرنسا وإمبراطور المغرب ليتم العمل بها من طرف رعاياهما لمدة ست سنوات وستقرأ وتنشر وتعلق هذه البنود في كل مكان، حتى لا يتذرع أي أحد بجهله بها[1].

وبعد الانتهاء من صياغة هذه الاتفاقية رغم علتها كما سنرى، خصص لويس الرابع عشر للحاج محمد تميم وحاشيته في زيارة الوداع يوم 10 فبراير 1682م هدايا نفيسة من أواني زجاجية وبنادق ومسدسات وساعات ومنسوجات قيمة وغير ذلك من الهدايا، وفي يوم 20 فبراير غادر باريس في اتجاه ليون فقضى فيها ثلاثة أيام وبضع ساعات بمدينة أفنيون ليصل يوم 16 مارس إلى مدينة مرسيلية حيث ذهب لزيارة بعض الأماكن مثل مستودع السلاح والميناء والسفن، ومنع من لقاء الأسرى المغاربة المعتقلين في القوارب الملكية بأوامر من كولبيرت. وفي يوم 22 مارس توجه السفير إلى طولون حيث ركب سفينة ملكية هي " لوريبه" متجها إلى مدينة تطوان ووصل إليها يوم 12 أبريل 1682م [2].

على الرغم من الظروف التي مرت فيها سفارة محمد تميم والنتائج التي أسفرت عنها، نجد علي بن عبد الله خليفة السلطان على تطوان وطنجة والغرب، يبعث برسالة إلى لويس الرابع عشر، يخبره عن عودة الحاج محمد تميم إلى المغرب ويشكره على الاستقبال الذي حظي به هذا السفير[3]. وفي 22 أبريل سنة 1682م بعث المولى إسماعيل رسالة جوابية إلى لويس الرابع عشر، يشكره فيها على حسن الاستقبال الذي خصه لسفيره، ويعده بأنه سيستقبل بسرور كبير السفير الفرنسي. وفعلا أرسل العاهل الفرنسي في 30 يونيو من السنة

1 - أحمد الأزمي، **العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا ...، م. س**، ص ص،19- 23.

2 - محمد الحبيب الخراز، **سفراء تطوان على عهد الدولة العلوية**، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى 2007، ص، 34.

3 - أحمد الأزمي، **العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا ...**، م، س، ص. 30.

نفسها مبعوثا عنه لديه هو سان أمانس لأجل حصول على مصادقة السلطان على المعاهدة المذكورة، واستقبله القائد علي بن عبد الله بتطوان، إلا أن هذه السفارة لم تكلل بالنجاح بسبب صرامة موقف حاكم تطوان أثناء التفاوض على بنود الاتفاقية، وقد اتهم سان أمانس علي بن عبد الله بأنه يختلق الحوادث لنقض الصلح القائم بين العاهلين، واتهمه بمحالفة القراصنة الجزائريين، وبأنه يريد الحصول على فديات باهظة عن الأسرى الفرنسيين الذين يحتجزهم [1].

إلا أنه في الحقيقة لم يكن السلطان ولا خليفته في المنطقة الشمالية راضين عن بنود هذه المعاهدة، لأن المتفحص لبنود معاهدة 29 يناير 1682م بسان جرمان، يتكون لديه اقتناع بأن جل بنود هذه المعاهدة كانت في صالح فرنسا، مثلا البند الخامس يلزم المغرب بأن يدافع عن السفن الفرنسية بعرض المياه المغربية، ويحميها من أي اعتداء خاصة من الجزائريين والتونسيين في حين أن هؤلاء كانت تجمعهم مع المغرب علاقة تعاون، وكانت فرنسا تريد من ذلك تفكيك روابط التعاون التي تجمع بينهما. الشيء نفسه ستقوم به فرنسا تجاه المغرب، ولكن لويس الرابع عشر كان يعرف أن سفنه لن تضطر قط للدفاع عن السفن التجارية المغربية ضد الأعداء، لأن المغرب في هذه الفترة لم يكن يتوفر على أسطول بحري يمكنه من حمل بضائعه إلى الموانئ الأوروبية.

أما فيما يخص البند السابع المتعلق بافتداء الأسرى ماليا، فإنه كان في صالح فرنسا، لأن هذه الأخيرة كانت تعلم أن المغرب لا يستطيع إرسال المبالغ المالية الضرورية لافتداء الأسرى الموجودين لديها. وهذا البند ألغى اقتراح السلطان بأن يكون افتكاك الأسرى مشتركا عن طريق التبادل. وجاء في البندين الثاني عشر والثالث عشر تدخلا واضحا في السيادة المغربية حيث يجعل من الرعايا الفرنسيين بالمغرب كيانا مستقلا عن الدولة المغربية وهذا لم يقبله ممثل السلطان بتطوان.

وبسبب تعذر المصادقة على شروط المعاهدة من الجانبين، فإن السلطان المولى إسماعيل بعث رسالة إلى الملك لويس الرابع عشر مؤرخة في 9 شعبان 1095هـ/ 22 يوليو

[1] - عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م، س، ص،142.

1684م جاء فيها [1]. «..إلى عظيم الروم بفرانصيه لويس الرابع عشر... أما بعد فاعلم أن الذي ظهر لنا أن ليس عندك قول صحيح ولا كلام رجيح... ودليل ذلك أننا ما زلنا ما قبضنا منك صحة قول ولا أبرمت معنا شيئا. ففلامنك الذين ليس لهم رئيس وما عندهم إلا الديوان تكلموا معنا كلمة وقبضناها عليهم وثبتوا فيها ووفوا بها. والانكليز تكلموا معنا كلمة وقبضناها عليهم ووفوا بها في حين ذهب خديمنا لبلادهم... وأتى من عندهم بعشر مائة مكحلة وستة عشرة مائة قنطار من البارود ومائة وسبعة من المسلمين أطلقوهم من الأسرى لوجوهنا... وأولائك الذين كانوا قد قدموا إليك من هذه البلاد ليس هم من خدامنا ولا من أصحابنا ولا ممن له معرفة معنا... ثم بعد ذلك قدم لعلي مقامنا صاحبكم أنبشدور وأتانا بشيء من الخرق مع فالصوا الحرير وهل نحن ممن يعجبه ذلك ويسره... ومع ذلك أعطينا لصاحبك عشرين نصرانيا سيفطناه بها وظننا أنك ولا بد تراعي الخير وتبعث لنا عشرين مسلما تجبر بها خواطرنا... وثانيا قبضنا لك سفينة قبل أن يقع الكلام بيننا وبينك... وهي موسوقة بالسكر وتبغة وثقفناها نحو من ثلاث سنين بقصدك ولا تركنا أحدا يمد يده فيها وقلنا إنك تراعي خيرنا وتعمل لأولائك المسلمين طريقا وتسرحهم... وأعظم من ذلك كله هو أن رئيسا من بلادنا اسمه التاج كان أعطاه صاحبك الذي أتانا خط يده على أنه يشتري سفينة من الجزائر يسافر بها قرصان ... وسافر بها وغنم قطا رمة[2] موسوقة بالرخام والريال مع ما فيها من الحرير وغيره وبعثها مع أصحابه ستة وعشرين مسلما وتعرضوا لها سفنكم وأخذوها وثقفتها أنت أياما ثم بعد ذلك مزقتها والمسلمون الذين كانوا معها خدمتهم في الغراب... فحتى الآن فالذي ظهر لنا أنه ما يليق بك معنا إلا الشر وإن أردت تثبيت المهادنة وإنبرام الكلام فيها وإمضاء حجتها فابعث لنا من عندك قونص بالتفويض على هذا الأمر... والسلام على من اتبع الهدى وفي التاسع من شعبان المبارك سنة خمسة وتسعين وألف»[3].

---

[1] - عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص.142.

[2] - قطارمة: باللغة التركية اقترمه، وتعني غنيمة سفينة، أو غنيمة بضاعة سفينة تجارية.

[3]- Lettre De Moulay Ismail A Louis XIV, 9 CHaban 1095- 22 Juillet 1684.S.I.H.M.2eme série, dynastie filalienne, Arch et bibl de France tome II, pp 434-437.

- **سفارة الحاج محمد تميم الثانية إلى فرنسا سنة 1685.**

لم يصادق السلطان مولاي إسماعيل على الاتفاقية التي حمل الحاج محمد تميم من باريس، والموقعة في 29 يناير1682م وفشلت المحادثات التي أجراها السفير الفرنسي (le baron de saint amans) في الوصول إلى اتفاق في كيفيات تنفيذها، ونتج عن ذلك عودة هجوم السفن المغربية على السفن الفرنسية[1]، فأعد السلطان مولاي إسماعيل سفارة إلى فرنسا كلف بها الحاج محمد تميم. وصل السفير المغربي في بداية سنة 1685م إلى مرسليا[2]. وقد أصدر الملك الفرنسي تعليمات تقتضي بأن يطلع أولا على الرسائل التي يعتمده بها مولاي إسماعيل سفيرا لديه، ويأمر بألا يسمح له بالتوجه إلى باريس إذا كان غرضه هو افتداء الأسرى المغاربة بشروط غير معقولة، كما يأمر بتخصيص مبالغ لإطعام السفير وحاشيته « وأن يكون هذا المبلغ أقل ما يمكن» [3]. ويظهر أن الملك الفرنسي كان مستاء من أن يدخل القائد علي بن عبد الله الحمامي[4] في مفاوضات مع فرنسا بواسطة السفير محمد تميم عوض السلطان المغربي، معتبرا ذلك خطأ دبلوماسيا[5]. ولذلك أمر "فوفري" بأن يبين "المدعى السفارة" عدم لزوم وصوله إلى باريس ما دام لم يبعث من قبل السلطان، وعليه أن يسجل اقتراحاته ويتسلم رسائل القائد علي بن عبد الله، كما يأمره بألا يلتزم بأية مصاريف لهذا السفير« بل يكفي أن يعطيه هو وحاشيته طعاما قليلا جدا» [6].
وقد بعث المكلف بالتحادث مع تميم، ترجمة رسالة القائد علي بن عبد الله إلى لويس الرابع عشر، وظهر أن مهمته تنحصر في تحرير مركب الرايس التاج، وهو مركب أسره

---

[1]- j. caille. « *Ambassades et Missions Marocaines en France*». **Hespéris -Tamuda**, vol,1, fascicule 1,(1960) P.48.

[2]- Lettre de perillie a seignllay. 18 /1/1685. S.I.H.M. SF. III. p 468

باعث الرسالة هو فرنسي من مرسيليا، احد أقرباء كولبير، عين قنصلا بسلا والتحق بها في 1684 إلى 1687، ثم من 1701 إلى 1712 حيث تم عزله. انظر:

S.I.H.M. FR. SF. III. P 364.NI. IVI. P 161.N.1.

[3]- Mémoire de louis XIV a Vauvre. 6/4/1685. Ibid. p 485.

[4]- قائد سلا وتطوان وطنجة ونائب السلطان، كلف بمباشرة المحادثات مع فرنسا إلى وفاته في غشت1713. انظر S.I.H.M.Fr. SF. T VI.p86.N3. وأيضا محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، ص. 260.

[5]- De Castries. H.I.H.M. Fr. SF. T II. P 489. N1.

[6]- Mémoire de Louis XIV a Vauvre.13/4/1685. S.I.H.M. Fr. SF.T II. p 488.

الفرنسيون قرب السواحل الجزائرية[1]. وبعد اتصالات اصطبغت بلهجة التعنت والتهديد من الجانب الفرنسي، رحل تميم رافضا الالتزام – كتابة- بما طلبه الفرنسيون، مستعملا سفينة تجارية أوصلته إلى سلا في ماي من سنة 1685م[2] .

على هذا الأساس بقيت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين متسمة في مجملها بالتوتر والصراع المستمر، رغم تبادل السفارات بين البلدين، إلا أن تحالف فرنسا مع إسبانيا في حرب الوراثة الإسبانية بعد سنة 1700م أقلق المغرب كثيرا وجعل حاكم المنطقة الشمالية القائد علي بن عبد الله نائب السلطان المولى إسماعيل يعيد ترتيب أوراقه السياسية ويعيد النظر في مخططاته، ففضل التعاطف مع الإنجليز بدل الفرنسيين[3]، وبذلك فقد فيه الفرنسيون حليفا كبيرا. ليختفي التمثيل القنصلي والنشاط التجاري الفرنسي بهذه المنطقة، وكل المحاولات التي ستبذلها فرنسا لإعادة هيمنتها القنصلية والتجارية سيكون مآلها الفشل حتى سنة 1727م.

2 – سفارات شمال المغرب إلى انجلترا:

عرفت العلاقات بين المغرب وإنجلترا ازدهارا واضحا أيام السلطان المنصور الذهبي، وبعد وفاة هذا الأخير سنة 1603م، عرفت البلاد نوعا من الانقسام الداخلي وأصبحت حاجة زعماء الأقاليم والجهات خاصة شمال المغرب ماسة إلى السلاح وإلى نوع من الاعتراف "الدولي"، وإلى تحالف دولي تجاه إسبانيا المحتلة للثغور الشمالية.

في هذا الإطار، قام حكام شمال المغرب ما بين سنة 1603م و1727م بإرسال عدد من المبعوثين للقيام بمحادثات ومحاولات لعقد اتفاقيات ومعاهدات مع إنجلترا التي كانت تجمعهما عداوة مشتركة تجاه إسبانيا.

فهل استطاع هؤلاء السفراء القيام بدورهم على أحسن ما يرام؟ وما هي المشاكل التي واجهتهم؟ وما مدى استفادة حكام شمال المغرب من علاقتهم بإنجلترا؟

---

[1]- Lettre de seigneley à Vauvré. 29/4/1685.Ibid .P 489.

[2] - Lettre de Vauvré à seigneley. 24/5/1685.Ibid .p 503.

[3]- R. Thomassy, *le Maroc; Relation de la France, avec cet Empire*, Paris, 1859, pp 150-151.

- **سفارة أحمد بو علي[1] سنة 1623م إلى بريطانيا.**

أخبر السلطان عبد الملك بن زيدان بن أحمد المنصور السعدي الملك الانجليزي شارل الأول (1625-1649م) بأنه بعث الباشا أحمد بن علي بن عبد الله والسيد أحمد بو علي سفيرين لديه للنظر في الأمور التي تهم البلدين ويخبره في هذه الرسالة بقرار اعتمادهما لديه (حتى يستقبلا بما يستقبل به السفراء). ويذكر الملك الإنجليزي بما يحظى به الإنجليزيون في شمال المغرب من رعاية وعطف.

- **سفارة محمد بن حميد وأحمد نارفايز:**

تقاطر المسلمون بعد طردهم النهائي من الأندلس على يد الإسبان سنة 1609م على عدة أقطار إسلامية كمصر والشام والدولة العثمانية، غير أن إفريقيا الشمالية استقبلت أكبر عدد منهم، وخصوصا المناطق الشمالية لتونس والجزائر والمغرب، ففي المغرب استوطن عدد منهم بعض المراكز الحضرية كفاس وشفشاون وتطوان، لكن أهم مركز استقر به الموريسكيون هو مركز الرباط وسلا، حيث انضموا هنالك إلى الجالية الأندلسية التي هاجرت إليه من قبل، وأسسوا جمهورية بمصب أبي رقراق في خضم الأزمة الداخلية المزمنة التي عرفها المغرب خلال هذه الفترة، وكان استقرارهم قد تم تحت سلطة مولاي زيدان، وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بكون نفوذه قد امتد إلى هذا المصب منذ استقرارهم بقصبة الأوداية إلى حين استقلالهم عن السعديين ودخولهم تحت سلطة محمد العياشي 1627م[2]. وما أن استتب لهم الوضع حتى أوفدوا عددا من مبعوثيهم في اتجاه أوربا، ويأتي محمد بن سعيد وأحمد نارفايز في مقدمة السفراء الذين اضطلعوا بمهمة السفارة إلى إنجلترا.

---

[1]- عينه المرابط العياشي قائد بتطوان بجانب الحاكم العام سليمان بن يوسف أخديم سنة 1631م، وهو من أنصار المرابط العياشي الذين ساعدوه على بسط نفوذه على مدينة تطوان سنة 1630م وكان من أكبر خصوم عبد الله النقسيس وعائلته. انظر: S.I.H.M. Ang. T III. p54. N2. وكذلك محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م، س، ص. 229; محمد ابن عزوز حكيم، **الجديد في تاريخ تطوان**، تطاون 2000، ص. 113.

[2] - أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية خلال القرن السابع عشر...**، م. س، ص ص.66-67.

فخلال عودة المبعوث الإنجليزي إلى إنجلترا في 27 يونيو 1627م مصحوبا بالأسرى المحررين، وحاملا الخطابات من المجاهد محمد العياشي إلى الملك ومجلس البلاط، أرسل الموريسكيون اثنين من المبعوثين مع هاريسون وهما محمد بن سعيد وأحمد نارفايز للتصديق على اتفاقية التعاون التي عقدها هاريسون مع قواد سلا، ولسوء حظهما فقد رفض شارل هذا التصديق، ذلك أنه كان قد أرسلها لمجلس البحرية لإبداء الرأي، وكان هذا الرأي بالسلب. فقد اعتبر الموريسكيين قراصنة وخارجين عن طاعة السلطان الشرعي، ومن ثم لا يمكن اعتبارهم أكفاء لعقد معاهدة مع ملك إنجلترا، وغادر المبعوثان إنجلترا في نوفمبر عام 1627م دون أن يؤديا المهمة التي كلفا بها. غير أنهما رغم ذلك لم يغادراها مكروبين، ذلك أنهما قد عوملا أفضل معاملة خلال وجودهما بها، أضف إلى ذلك أنهما قد حملا عددا من الهدايا الثمينة لملكهما[1].

وقد حملا معهما أيضا خطابا يتسم بالاسترضاء، غير أنه يتسم بطابع التملص في الوقت نفسه، وقد وجه إلى «حكام وقواد مدينة سلا الملكية المعروفين... وإلى بقية الأندلسيين في تلك الجهات»، وكان مكتوبا في وستمنستر، ومؤرخا في 12 أكتوبر 1627م وقد عبر الملك في هذا الخطاب عن شكره لإطلاق سراح الأسرى الإنجليز، والتزام الموريسكيين بضمان حرية التجار الإنجليز وعدم التحرش بهم في أعالي البحار. وأكد في هذا الصدد للموريسكيين أن عليهم الاطمئنان إلى تلقي المعاملة نفسها من جانب الإنجليز[2].

- **سفارة إلى طنجة سنة 1672م.**

بعث مولاي إسماعيل سفيرا إلى حاكم طنجة الإنجليزي (Le Comte de Middleton) لتحديد شروط وفاق تبرم على أساسه معاهدة تجارية. وكان للتجار الإنجليز رغبة كبيرة في الوصول إلى هذا الاتفاق، وسبق لهم أن سعوا للحصول عليه أيام السلطان مولاي الرشيد. ولا تعرف ما آلت إليه هذه السفارة[3].

---

[1]- ب .ج. روجرز ، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص.62.

[2]- المرجع نفسه، ص.62.

[3]- La Cazette de France.11/08/1672.S.I.H.M. Fr. T I. p 433.

- **سفارة محمد بن حدو العطار[1]سنة 1681م.**

عندما أصبح علي عبد الله الحمامي الريفي قائدا على المنطقة الشمالية بأمر من السلطان المولى إسماعيل ومكلفا بالشؤون الخارجية، بعث أول رسالة إلى الملك الإنجليزي كرلوس الثاني باسمه ونيابة عن السلطان المولى إسماعيل بشأن اعتماده لأول سفارة مغربية إلى إنجلترا تتضمن ما يلي:

« بسم الله الرحمان الرحيم الفرد الصمد العلي العظيم

إلى الممجد الأعظم الأفخم، عظيم مملكة الإنجليز وأميرها، وعقد واسطتها، السلطان في مملكته سمجسطاد كرلس سكندو، راي لكران بريطاني.

السلام على من اتبع الهدى

هدى عن الخير. والحمد لله. والإعلام لكم أن مولانا السلطان أمير المؤمنين أيده الله، وجه إليكم خدامه الثلاث: القائد محمد بن حدو، والمقدم محمد الحافظ، مقدم الفحص، والكاتب الحاج محمد لكاش (لوقش)، وأوصاهم بالقدوم عليكم وفاء بالعهد الذي كان سبق منا ومن أخينا المرحوم بكرم الله القايد عمر بن حدو، ثم نعرفكم أنا قد فوض لنا مولانا نصره الله في جميع الأمور التي كانت بيد أخينا المرحوم بالله، وزادنا من فضله. وها نحن بهذه الأقطار نباشر إن شاء الله خدامكم الذين بهذه البلاد، وما يعرض لكم من الأغراض عندنا تقضى بحول الله تعلى. وكذلك نباشر خدامكم وأصحابكم رعاية لأوجهكم واعتناء بأموركم والسلام.

وفي رابع شهر الله ذي الحجة الحرام عام اثنين وتسعين وألف (15 دجنبر 1681م وفي أخر الرسالة الطابع وبداخله: خديم المقام العالي بالله: على بن عبد الله الحمامي: رعاه الله[2].

---

[1] - محمد بن حدو الحمامي الريفي العطار: أحد مشاهير قواد السلطان مولاي إسماعيل، ومن أكبر مساعديه ابتداء من سنة 1684م. وكان تحت نظره عدد من ثغور البلاد. ترجم له: محمد داود، **تاريخ تطوان**..، م. س، ص. 49. وكذلك:
H. de Castries. S.I.H.M. Fr. T II. p232. N1 et p 261.N2.

[2]- محمد الحبيب الخراز، **سفراء تطوان على عهد الدولة العلوية...**، م. س، ص. 17.

وغادر وفد السفارة من ميناء طنجة يوم 9 دجنبر 1681م على ظهر الباخرة الإنجليزية متوجها إلى لندن العاصمة البريطانية، وقد ذكر القنصل الفرنسي هنري برا وجودها بهذه المدينة واستعدادها للإبحار[1].

ووصلت إلى لندن حيث خصص لها شارل الثاني استقبالا رسميا يوم 1682/1/11م[2]. وقد خلفت السفارة أصداء طيبة وسط المجتمع الراقي في انجلترا، سواء بلباس أعضائها، أم تصرفاتهم المؤدبة الأنيقة، أم بمجاملاتهم لرجال الحاشية[3]، وجرت المفاوضات الرسمية في سرية تامة، وانتهت بتوقيع مشروع اتفاقية تعاون يوم 1682/03/23م. وقد غادرت السفارة المغربية إنجلترا ووصلت إلى طنجة في 30 غشت 1682م.

ويبدو أن بعض تصرفات القائد محمد بن حدو أغضبت السلطان مولاي إسماعيل حيث نجده في آخر السنة المذكورة "معتقلا " البعض يقول إن ذلك بسبب اختلافهم (أعضاء السفارة) الكبير أثناء إقامتهم بلندن، والبعض يقول بسب عدم رضا السلطان عن المفاوضات، ولأنهم أخذوا أموالا أعطاها لهم ملك إنجلترا[4].

وبعد هذه المحنة التي تعرض لها ابن حدو بعد رجوعه إلى المغرب، تدخل الشرفاء والعلماء لدى المولى إسماعيل لصالح السفير الذي لا تجهل علاقته الشخصية بولي العهد الأمير مولاي زيدان وأصبح من الرجال المحظوظين في البلاط، وكل بعد ذلك بمفاوضة المبعوث الفرنسي سانت أمانس الذي أرسل من لدن لويس الرابع عشر لمراجعة الاتفاقية التي كان أبرمها بباريس الحاج محمد تميم بتاريخ 29 يناير 1982م[5].

---

[1] - زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص. 166.

[2]- محمد الحبيب الخراز، **سفراء تطوان...** ، م. س، ص. 60.

[3]- التفاصيل في: ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص ص.96 -194.

[4]- Lettre de Saint-Amans à Seignelay. 8/11/1682. S.I.H.M. Fr. SF.T II. p 280.

[5]- محمد الحبيب الخراز، **سفراء تطوان...**، م. س، ص. 65.

- **سفارة إسماعيلية سنة 1684.**

أخبر السلطان مولاي إسماعيل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر بأنه وجه سفيرا من قبله إلى انجلترا، بناء على طلب ملك هذا البلد. وقد استقبل سفيره استقبالا حسنا ورجع إلى المغرب ومعه مائة بندقية و1600 قنطار من البارود ومائة وسبعة من الأسرى المغاربة[1]. وغالب الظن أن هذه السفارة وجهت لإبلاغ رسالة من السلطان إلى ملك انجلترا يخبره فيها بأنه هو الذي توقف عن مهاجمة الأسطول الذي جاء لتنظيم عملية انسحاب الإنجليز من طنجة[2] احتراما للهدنة التي وقعت بين الطرفين في مارس سنة 1681م، وأن الجيش كان متأهبا بسبب ما راج من أن إنجلترا تعتزم تسليم طنجة للفرنسيين [3].

- **سفارة علي الصبان سنة 1700م.**

تم الاتفاق سنة 1700م بين المغرب وإنجلترا على تنظيم عملية تبادل الأسرى. وقد كلف السلطان مولاي إسماعيل سفيريه محمد قرد ناش والحاج علي الصبان[4] بالوقوف على تنفيذ هذه الاتفاقية.

وصل السفيران إلى لندن حيث وجه الملك غيوم الثالث إلى مولاي إسماعيل رسالة يؤكد فيها اعتناءه بالسفيرين ومعاملته الحسنة لهما، متعهدا بتلبية كل طلبات السلطان المغربي. وقد عادت السفارة إلى طنجة في 30 شتنبر 1700م على ظهر سفينة حربية إنجليزية، ومعها كميات من البارود والأسلحة، مقابل أسرى إنجليزيين[5] .

---

[1]- Lettre de Moulay Ismail à Louis XIV. Du 22/07/1684.Ibid, p 434.

[2]- تم جلاء الإنجليز عن طنجة يوم 5 فبراير 1684، عن عملية التحرير ينظر: محمد الصغير الافراني، **نزهة الحادي...**، م. س، ص، 306. و محمد بن الطيب القادري، **نشر المتاني ...**، م. س، ج2، ص، 322. و أحمد بن خالد الناصري، **الإستقصا...**، م. س، ج7، ص 67.

[3] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س ، ص.100.

[4]- لم نعثر على ترجمتها.

[5] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 108.

- **سفارة أحمد قردناش سنة 1706م.**

وجه السلطان مولاي إسماعيل في مارس 1706م، سفارة مكونة من ثلاثة عشرة شخصا، على رأسها أحمد بن محمد قرد ناش[1]. ولما وصلت البعثة إلى ميناء بورتسماوت في أوائل أبريل ومنها إلى لندن حيث خصص لها مكان إقامة على نفقة الملكة آن.

وكانت مهمة السفارة متابعة تسليم إنجلترا للبارود والأسلحة التي كان على الإنجليز الوفاء بها مقابل ما أعتق من أسرى إنجليزيين، وطلب السفير توجيه مبعوث إنجليزي إلى المغرب لمتابعة المفاوضات المتعلقة بإعداد اتفاقية الصداقة بين الطرفين، والتقدم بطلب مساعدة الإنجليز لتحرير مدينة سبتة [2].

- **سفارة دي زاري سنة 1710م.**

بعث مولاي إسماعيل بنتورا دي زاري [3]، الذي وصل إلى لندن في غشت 1710م. وقد حمل السفير رسالة من مولاي إسماعيل يعتمده بواسطتها مكلفا بالتفاوض مع ملكة إنجلترا في الأمور التجارية. وقد استقبلت الملكة آن هذا السفير، غير انه لقي عددا من المصاعب المالية، كما تبين أن مهمته لم تكن محددة، فطالت إقامته في انجلترا إلى منتصف سنة 1713م [4].

- **سفارة محمد بن علي البقولي[5] سنة 1725م.**

أبحر محمد بن علي من جبل طارق في صيف سنة 1725م ووصل إلى ميناء ديل (Deal) بعد رحلة طويلة استغرقت ستة وعشرين يوما.

---

[1] - لعله ابن السفير المذكور سابقا، وهو اندلسي الاصل كان صهر السفير ابن عائشة، انظر، S.I.H.M.Fr. SF. T VI. p 790.N1.

[2] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س ، ص. 114، وقد أشار اليها دون ذكر السفير.

[3] - أرميني مسيحي كان في خدمة مولاي اسماعيل، لم نتمكن من الوقوف على ترجمته.

[4] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م .س، ص.117.

[5] - يسميه مترجم كتاب روجرز البقولي، انظر، ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 128. وتسميه وثيقة إنجليزية (Abgali) والتقارب واضح بين الاسمين.

وقد كانت مهمة السفارة الحصول على البارود من إنجلترا، والنظر في بعض ما يثيره قنصل بريطانيا في تطوان هاتفيلد (Hatfield) من مشاكل، بعد أن ساءت سيرته، الشيء الذي يدعو إلى المطالبة بعزله وتعيين قنصل أخر.

ويرجع سوء علاقة هاتفيلد بالسلطان المغربي إلى قضية احتيال ملخصها أن القنصل أظهر استعداده لبيع جوهرة نفيسة للسلطان بثمن عال جدا ثم تبين أن الجوهرة مغشوشة [1].
وقد طالت إقامة السفير المغربي في بريطانيا إلى يوليوز سنة 1729م حيث أظهر رغبته في العودة إلى المغرب [2].

[1]- Dominique Meunier « *Le Consulat anglais à Tetouan sous Anthony Hattfield(1717-1728) ». Etude et Edition de textes* **, in Revue d'Histoire maghrebine**, n 19-20, Tunis, oct 1980, pp.233-304. p 265.

[2]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 118.

3 – سفارات شمال المغرب إلى هولندا:

ربطت بين المغرب وهولندا علاقات متنوعة منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي لكن الاتصالات لم تتوطد إلا مع بداية القرن السابع عشر الميلادي حيث عرف المغرب انقسامات داخلية، أدت إلي تكوين إمارات سياسية تحظى بنوع من الاستقلالية عن السلطة المركزية، حيث اتضحت حاجتهم إلى استغلال العلاقات الإسبانية الهولندية المتوترة للحصول على الدعم فيما هو ناشب بينهم من صراعات وحروب.

فأي دور للمنطقة الشمالية المغربية في هذه العلاقات؟

- **سفارة اسكردو[1] سنة 1686م.**

بعث مولاي إسماعيل خادمه حسن بن محمد اسكردو سفيرا إلى هولندا. وقد أقله مركب حربي من ميناء طنجة في بداية شهر غشت 1686م [2]، وكانت مهمته طلب كمية من البنادق من الولايات العامة، مهددا بقطع العلاقات الطيبة التي تربطها بالمغرب في حالة عدم قبولها تلبية هذا الطلب[3]. وقد وصل هذا السفير فعلا إلى هولندا في شهر شتنبر 1686م[4] ولا نعرف ما آل إليه أمر هذه السفارة.

- **سفارة حاييم طوليدانو سنة 1691م.**

بعث مولاي إسماعيل خديمه حاييم طوليدانو (haim Tolidano) إلى هولندا للنظر في كيفيات عقد هدنة بين الطرفين، وتحرير الأسرى الهولنديين بالمغرب، ولم تسفر السفارة عن شيء.

يتبين مما سبق من خلال تناولنا للسفارة المغربية في أوربا خلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، أن حكام المنطقة الشمالية قاموا بربط اتصالاتهم الديبلوماسية مع الدول الاوربية، رغم مواجهتهم لمجموعة من الصعوبات سواء على مستوى الوسائل التقنية

---

[1]- لانعرف عنه شيء إلا ما ورد من إشارات إلى أنه كان قائدا بسلا ثم بالرباط انظر: S.I.H.M. Fr. T II. p323. Et S.I.H.M.Fr. TII. p 71.

[2] - Lettre de périllié à seigneley.15/08/1686. S.H.I.M.Fr. SF. T II. p 644.

[3] - Lettre de périllié à seignelay.30 /08/1686. Ibid. p 651.

[4] - S.I.H.M. Fr. T III. p 563. N. 4.

أو التموينية، فهذه الصعوبات دفعتهم إلى الاعتماد بصفة دائمة على السفن الأجنبية، وهذه العملية لم تكن دائما متيسرة، مما كان يتسبب في الغاء أو تأجيل بعض السفارات.

ورغم هذه الظروف فقد تشبث حكام المنطقة الشمالية المغربية خلال هذه الفترة بإرسال البعثات الدبلوماسية باستمرار نحو أوربا، من أجل ضمان حصولهم على العدة العسكرية التي كان لها دور كبير في الحفاظ على سلطتهم واستمرارهم في الحكم ومواجهات الاحتلال الأجنبي المتواجد بالثغور الشمالية.

وأغلب هذه البعثات الدبلوماسية نحو الدول الأوربية لم تكن تطول مدة إقاماتها بها نتيجة ارتفاع نفقات السفارات التي كانت تعتمد بالأساس على الدول الأوربية فيما يخص المصاريف.

بالإضافة إلى هذه المشاكل التي واجهت البعثات الدبلوماسية المغربية، فإن هؤلاء السفراء لم يكونوا مؤهلين للقيام بمهام السفارة الدائمة في البلدان الأوربية من أجل الدفاع عن مصالحهم. فدفع ذلك حكام المنطقة الشمالية في غالب الأحيان إلى اللجوء لخدمات أهل الذمة أو التجار الأجانب، لمعرفتهم باللغات والعادات الأوربية.

إذا كانت هذه خصائص السفارات الدبلوماسية لمنطقة الشمالية المغربية بالدول الأوربية، فما هي خصائص السفارة الأوربية بالمنطقة الشمالية خلال الفترة نفسها؟

هذا ما سنحاول معالجته في الفصل التالي.

الفـــصل الثالث

البعثات الأوروبية إلى المنطقة الشمالية المغربية.

الفصل الثالث: البعثات الأوروبية إلى المنطقة الشمالية المغربية.

اهتمت الدول الأوروبية بالمنطقة الشمالية المغربية اعتبارا لمصالحها التجارية والسياسة بها، فقد صنفت إنجلترا في الصف الأول من بين هذه الدول، محتكرة حوالي ثلث السفرات الأجنبية بالمغرب، ويعزى اهتمامها إلى رغبتها في الاستفادة من السياسة المغربية القائمة على خلق توازن بين الدول التي كانت تهدد بغزو المغرب خلال أواخر القرن السادس عشر، والتي هي على الخصوص الدولتين العثمانية والإسبانية، في حين تأتي بعدها فرنسا والأراضي الواطئة من حيث نسبة التمثيل الدبلوماسي الأوروبي بشمال المغرب.

وقد احتكرت هذه الدول الثلاث أغلبية السفارات الأوروبية بشمال المغرب لما كان لها من نشاط تجاري ودبلوماسي كثيفين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بحيث بلغ عدد سفرائها أزيد من خمسين سفيرا [1]، فما هي مصادر تموين هؤلاء السفراء؟

دعم ملوك أوروبا وأمراؤها إقامة السفراء في البلدان الأجنبية، فخصصوا لهم رواتب مالية لتغطية نفقاتهم، كالقرار الذي أصدرته الولايات العامة سنة 1609م بصرف مبلغ قدره ألف ومائتا (1200) فلورين [2] (florin) لتغطية نفقات سفارة موجهة إلى المغرب.

وعلى الرغم من ذلك لم تكن هذه الرواتب تكفي دائما لتغطية حاجيات السفراء، فقد كانت موضوع مراسلات هؤلاء مع حكوماتهم للحصول على مبالغ إضافية.

وقد تحمل التجار نفقات سفراء بلدانهم عن طريق إقراضهم ما هم في حاجة إليه من أموال، ومثال ذلك القرار الذي صدر عن الولايات العامة سنة 1639م بأن يتحمل التجار الهولنديون في المغرب نفقات سفارة ليدكيرك، على أن تقتطع المبالغ المقدمة للسفير من الضرائب الجمركية التي كان عليهم تسليمها لها[3].

وتعتبر الدول الثلاث السابقة الذكر من الدول الأوربية السباقة إلى التقارب مع المغرب أيام السلطان أحمد المنصور السعدي، واحتفظت بصداقتهما بعد وفاة هذا السلطان مع أبنائه

---

[1]- - زهراء إخوان ، **العلاقات المغربية الخارجية ...**، م. س، ص ص.361، 362.

[2] - فلورين، عملة ذهبية سكها الإمبراطور الإسباني شارل الخامس فعرفت باسمه (florin carlus) انظر، S.I.H.M.P.B T III p.127.

[3] - Résolution des Etats Généraux, 07/06/1639, S.I.H.M. PB. TIV, p. 500.

وأحفاده، ولما ظهرت زعامات سياسة ببلاد الغرب ومدن أبي رقراق تحت إمرة المجاهد محمد العياشي والدلائيين من بعده، وببلاد سوس والجنوب المغربي تحت نظر أبي حسون السملالي، وشمال المغرب تحت إمرة آل النقسيس والخضر غيلان، وجدت الدول الأوروبية نفسها مضطرة للتعامل معها حفاظا على مصالحها في هذه الأقاليم، فأوفدت إلى منطقة شمال المغرب عددا من السفراء والقناصل الذين وجدوا من حكامها مختلف ألوان الدعم والمساعدة، وكل أصناف التوقير والاحترام، ضمانا لراحتهم وطيب إقامتهم[1]، ومع نشوء الدولة العلوية ازداد سعي الدول الأوروبية للحصول على صداقة المنطقة الشمالية المغربية، وقد برز ذلك بشكل واضح على عهد المولى الرشيد والمولي إسماعيل من خلال المراسلات الهائلة التي بودلت بين الجانبين. وفيما يلي جرد لبعض أهم هذه السفارات والقنصليات خلال الفترة التي تعنينا.

1- السفارات الأوروبية في شمال المغرب:

وردت على المنطقة الشمالية المغربية ما بين سنة (1603م-1727م) سفارات أوروبية عديدة كلفت بمهام وأغراض مختلفة، إذن فما هي القضايا التي فرضت الاتصالات الدبلوماسية؟

أ- السفارات الإنجليزية بالمنطقة الشمالية:

شهد القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، قيام علاقات قوية بين المنطقة الشمالية المغربية ودولة بريطانيا، وقد راهن الإنجليز على مسألة تدهور العلاقة بين المغرب واسبانيا بفعل الحصار الذي ضربه حكام المنطقة الشمالية على سبتة وباقي الثغور المحتلة، وكما استغلت المنطقة الشمالية بدورها التقارب مع انجلترا في محاولة تحقيق عزمها باسترجاع الثغور المحتلة.

في هذا الإطار، توافد على المنطقة الشمالية المغربية خلال هذه الفترة عدد من السفارات والبعثات الإنجليزية من أجل عقد اتفاقيات ومعاهدات بينهما، وفيما يلي أهم السفرات التي زارت المنطقة الشمالية المغربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

[1] - أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية...**، م. س، ص 82.

- **سفارة هاريسون:**

أرسل شارل الأول هاريسون إلى تطوان، فوصل إليها في يونيو 1625م، حيث كانت خاضعة لحكم أبناء المقدم أحمد النقسيس، وقد اتفق معهم على التعاون مع الإنجليز ضد إسبانيا، وذلك بالهجوم على سبتة مثلا، غير أن فشل الحملة الإنجليزية على قادس في نوفمبر 1625م أفرغ مفاوضاته من أهميتها وفي تلك الأثناء كان الموريسكيون في سلا قد سمعوا بمفاوضات هاريسون مع إخوانهم في تطوان، ولما كانوا يرغبون في إعلان الجمهورية المستقلة في سلا والخروج عن طاعة السلطان، بعثوا برسالة إلى هاريسون يبلغونه فيها باستعدادهم لعقد تحالف مع ملك انجلترا.

وقد قبل هاريسون دعوتهم للمجيء إلى سلا التي وصلها في أوائل 1626م، وعقد محادثات مع المجاهد محمد العياشي صاحب النفوذ الواسع في شمال المغرب، والذي شجع محاولات الموريسكيين في تطوان وسلا للاستقلال، ولما كان المجاهد محمد العياشي أيضا خصما للإسبان فقد كان ميالا لصداقة الإنجليز، وقد صحب هاريسون من تطوان إلى سلا وكتب خطابا إلى شارل الأول مؤرخا في 2 رمضان 1036هـ/ 17 مايو 1627م نوه فيه بتأييده المطلق لإقامة علاقة وثيقة بين إنجلترا وسلا[1].

وقد كفل هذا الاتفاق للإنجليز الضمانات المختلفة التي كانوا يتطلعون إليها.

وفي رسالة موجهة من طرف محمد العياشي إلى الملك البريطاني، يحيطه علما باستقباله مندوبه جون هاريسون في تطوان وترحيبه به، وبأنه إصطحبه إلى مدينة سلا، ويذكر أنه مسرور بالسلام والاتفاق الذي عقد في هذا الشأن بين سكان قلعة الرباط ومندوب عظمة ملك انجلترا وأنه مستعد لأية خدمة يطلبها الملك.

وبعد ذلك التاريخ تبادلت بين الطرفين عدة خطابات تنم عن العلاقات الطيبة التي استمرت حتى نهاية حياة محمد العياشي.

[1] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص ص.60 -61.

وقد أتاح هذا السلام – الذي كفله المجاهد محمد العياشي وأتباعه للإنجليز – فرصة مزاولة نشاطهم في تطوان وسلا وغيرهما من الموانئ التي تحت سلطة العياشي، ويتجلى ذلك من خلال سفارة جيل بين.

- **سفارة جيل بين سنة 1629:**

جيل بين (Giles Penn) تاجر انجليزي من مدينة بريسطول، أول صلة له بالمنطقة الشمالية المغربية تعود إلى حوالي سنة 1622م، حيث كان يتاجر في مياه بوغاز جبل طارق ثم اتصل بقائد تطوان عبد الله بن أحمد النقسيس، الذي كلفه بمهمة تبليغ رسالة مؤرخة في أكتوبر 1629م إلى الملك البريطاني شارل الأول، وحمله رسالة شفوية يبين فيها للملك البريطاني المعاملة الحسنة التي يلقاها رعاياه في تطوان [1].

وقد أرسله الملك شارل الأول مبعوثا إلى تطوان لربط علاقة مع عبد الله النقسيس بتطوان، وقد وصل المبعوث وحظي باستقبال حسن في تطوان، وحمله النقسيس رسالة إلى الملك شارل الأول وهدية مكونة من صقور. وعاد إلى إنجلترا في شهر يونيه 1629م. ثم قام بوفادة ثانية على تطوان في السنة نفسها لتنظيم عمليات التجارة الإنجليزية بهذه المدينة[2].

ولكن حين تسلط الموريسكيون على تطوان، والرباط، وقصبة سلا، وناصبوا العياشي العداء، كثر الهجوم على السفن البريطانية، وتعرضت مصالح إنجلترا ورعاياها في هذه الجهات للخطر، ولذا كلفت إنجلترا القائد البحري البريطاني وليم رينز بورو لمساندة محمد العياشي في كفاحه ضد الموريسكيين ومحاصرتهم في كل من تطوان، والرباط، وقصبة سلا [3].

---

[1]- زهراء إخوان، "وصف انجليزي للمغرب في القرن السابع عشر مذكرات جيل بين"، منشورات ضمن **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس**، العدد 12، سنة 2001، ص ص.193- 194.

[2]- Lettre de Abed Allah En –Neksis à Charles 1er. 30/6/1629.S.I.H.M.Ang. T III. p 85.

- Lettre de Charles 1er à Abd Allah En-Neksis. Oct.1629. Ibid. p 87.

[3]- عطا الله الجمل، شوقي،« العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر، (في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني بلندن) »، منشورات **مجلة المناهل** تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، العدد الثالث، السنة الثالثة، يونيو 1975، ص ص.173-174.

- **سفارة بليك:**

خلال زيارة بليك مدينة تطوان في يونيه 1656م، اقترح عليه عبد الكريم النقسيس بأن توقع معه إنجلترا معاهدة سلام وتجارة، غير أنه نتيجة لتطور الأحداث الناشئة عن الحرب الإسبانية غادر بليك تطوان دون البت في الأمر[1]. وطلب منه عبد الكريم النقسيس إرسال ممثل عن إنجلترا إلى تطوان ليكون همزة وصل بينهما، وتم فعلا تنفيذ الاقتراح بعد عودة بليك إلى بلاده، فتم إرسال الأدميرال جون ستوكس.

- **سفارة الأدميرال جون ستوكس:**

لقد تم إرسال الأدميرال جون ستوكس مع قوة بحرية من إنجلترا إلى تطوان عام 1657م لعقد معاهدة سلام وتجارة مع "شيخ الزاوية"[2] وحاكم تطوان، وتم توقيع المعاهدة في 9 غشت من السنة ذاتها وقد نصت على عدة شروط كمنح سفن الطرفين المتعاقدين حق الدخول إلي موانئ الطرف الآخر للتجارة أو للتموين أو لأي غرض آخر، ثم ألا تقوم سفن أي طرف بعرقلة أو التحرش بسفن الطرف الآخر، وألا يقوم أي طرف بأسر رعايا الطرف الآخر، كما نصت على ممارسة أي إنجليزي يقيم في أرض المرابط حريته الدينية دون أي قيد[3].

- **سفارة جون لورد بلاسيس:**

في الوقت الذي كان فيه الخضر غيلان يمارس ضغوطا مستمرة على طنجة بعد انتهاء مدة الهدنة، وصل اللورد بلاسيس خليفة تيفويوت في أبريل 1666م إلى طنجة، فتم عقد معاهدة سلام وتحالف في 2 أبريل 1666م جاء في مقدمتها أنها قد أبرمت بين: « جون لورد بلاسيس القائد العام لكل القوات التابعة لجلالة ملك بريطانيا والموجودة في إفريقيا، والقيس أدميرال للأسطول الملكي الموجود على سواحل بلاد البربر، وحاكم مدينة طنجة،

---

[1] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية...**، م. س، ص. 76.

[2]- هو سيدي محمد الحاج الدلائي، وبالإضافة إلى تطوان وقعت تحت سيطرته سلا، وكذا المناطق الممتدة من تطوان جنوبا إلى المناطق المحيطة بفاس.

[3]- ب. ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية...**، م. س، ص. 76.

وبين صاحب الفخامة سيدي حامد خضر بن علي غيلان أمير غرب بلاد البربر وأصيلا والقصر وتطوان، وسلا. إلخ»[1].

وقد قررت المعاهدة قيام سلام أبدي بين الطرفين وكفالة الحرية التامة للتجارة بين مناطقهما، وتعهد غيلان بإمداد طنجة باحتياجاتها التموينية على أن تدفع ثمن ما يمدها به، كما تعهد الإنجليز بعدم بناء حصون جديدة خارج أسوار طنجة بعد توقيع المعاهدة، وجاء في أحد الشروط تعهد غيلان بأن يحارب كحليف للإنجليز إذا ما هاجمت طنجة أية دولة مسيحية، وشرط آخر كان ذا قيمة كبيرة لغيلان بالنظر لحرج موقفه، وهو إمداد الإنجليز له بمائتي برميل من البارود الجيد[2].

- **سفارة هنري هيوارد 1669م:**

بعد الاضطرابات التي عرفها المغرب في بداية ظهور الشرفاء العلويين، وبعد أن استقرت الأمور للسلطان مولاي الرشيد بالبلاد، عاد اهتمام إنجلترا بشمال المغرب بقصد تنمية المتاجرة معه وتحرير ما تحصل فيه من أسرى. وفي هذا الصدد، وجه الملك شارل الثاني رسالة إلى السلطان المولى الرشيد يخبره فيها بإعجابه به وبأعماله ونجاحه، موضحا رغبته في عقد معاهدة صداقة، جاء فيها ما يلي: « الأمير المنتصر الأعظم، وقد شدتني شهرة أعمالكم الرائعة ونجاحكم العظيم مما دعاني إلى تقدير شخصكم وفضائلكم، وبالنظر إلى الصداقة والمراسلات الطيبة التي ظلت متبادلة طوال العصور بين أسلافنا الملكيين وأسلافكم في تلك الإمبراطورية، والتي كانت تستهدف فائدة ومصالح رعايا التاجين فإننا نرغب في عقد معاهدة صداقة في أقرب وقت بين أشخاصنا وبين مملكاتنا»[3].

وقد كلف بهذه المهمة اللورد هيوارد الذي وصل إلى طنجة في 21 غشت 1669م، وكان عدد أفرادها يربوا على السبعين، وكان يحمل رسالة من ملكه إلى السلطان مولاي رشيد تتعلق بوضعية طنجة وتحرير الأسرى الإنجليز المعتقلين في المغرب وتعبر عن الرغبة في عقد معاهدة سلم وصداقة وتجارة بين البلدين، وكدليل على حسن النية حمل

---

[1]- ب. ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية...**، م. س، ص. 76.

[2] - نفسه، ص. 83.

[3]- ب. ج. روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 85.

هيوارد معه عددا من الأسرى المغاربة الذين كانوا معتقلين بإنجلترا كما جاء بهدية مكونة من عشر مدافع وأربعين جرابا للغدارات وتحف وطرف نفيسة بلغت قيمتها أربعة ألاف جنيه [1].

وقد أذن السلطان للسفير بالالتحاق به برا في محلته، لكن بعض شيوخ الغرب، عارضوا في أن تمر البعثة بأرضهم لأنهم تخوفوا من أن تتعرف على أسرار المنطقة وطرقها ومواطن ضعفها.

وقد وجه السفير رماحا إلى السلطان مولاي الرشيد فأمر هذا الأخير عامليه في القصر وتطوان بتزويد السفير بما يحتاج إليه في طريقه من لوازم السفر لوصوله إلى العاصمة فاس.

ورغم التطمينات التي قدمت للسفير، فإن هذا الأخير أصر على ألا يغادر طنجة قبل أن يرسل إليه السلطان عددا من أعيان المغاربة للاحتفاظ بهم في طنجة كرهائن. وضمن هذه المطالب رسالة حملها مرافقه إلى السلطان في فاس. وبعد عدد من المراسلات والبعثات الاستطلاعية التي أظهرت جبن السفير وتخوفاته، غضب مولاي الرشيد واحتجز كاتب السفارة. وهكذا وصل التوتر منتهاه، وكتب المبعوث هوارد إلى بلاده رسالة بتاريخ 15 ابريل 1670م جاء فيها« إنه على يقين بأن المغاربة لا يسعون أبدا إلى سلام حقيقي معنا، ولكنهم يعملون على اقتناصي أنا ومن معي على أمل استعمالنا رهائن مقابل خروج الإنجليزيين من طنجة »[2]. وانتهت هذه السفارة بالفشل، ولم تحقق الأهداف التي جاءت من أجلها.

- **سفارة سير جيمس ليسلي سنة 1681م:**

بعد أن اشتد الحصار على مدينة طنجة المحتلة، حاولت بريطانيا الدخول في مفاوضات مع السلطان مولاي إسماعيل من أجل عقد اتفاق سلام دائم، وأوكلت هذه المهمة إلى سير جيمس ليسلي. وقد كان من المقرر أن يقدم هذا الأخير هدية للسلطان، وتأخر وصولها من إنجلترا إلى طنجة، فأرسل ليسلي عامل طنجة نائبا عنه إلى السلطان مولاي

[1]- محمد الحبيب الخراز، **سفراء تطوان...**، م. س، ص.50.

[2] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص.87.

إسماعيل، وطلب منه إعارته مائة عربة لنقل هدايا ملك إنجلترا إليه، فاستجاب السلطان لطلبه ثم غادر السفير طنجة يوم 9 مارس 1681م ووصل إلى مكناس حيث السلطان، ووافق أن يعقد المبعوث الإنجليزي مع القائد عمر بن حدو الحمامي معاهدة سلام وتم التوصل بين الطرفين إلى إبرام عقد صلح وسلام في 29 مارس من السنة نفسها، نص على التزام الطرفين بهدنة في موضوع طنجة مدتها أربع سنوات مقابل وقف الإنجليز كل أعمال التحصينات خارج المدينة، ونصت المعاهدة أيضا على إطلاق سراح الأسرى من رعايا الطرفين[1].

- **سفارة المستر ستيوارت سنة 1720م.**

جاء المبعوث الانجليزي المستر ستيوارت إلى المغرب سنة 1720م، واستقبل من طرف السلطان المولى إسماعيل بشأن فك مجموعة من الأسرى الانجليز، وقد تحدث كاتب البعثة (المستر وندوس) وأرخ لها ونشر عنها كتابا سماه " رحلة إلى مكناس" وذكر أن الباشا أحمد علي الريفي صحبه إلى مدينة مكناس ومعهما ضمن الوفد عبد القادر بيريس الذي أرسل فيما بعد سفيرا إلى إنجلترا لرد هذه الزيارة فقال: (ويوم 3 يوليوز 1720م وصلوا عاصمة مكناس، وكان الباشا أحمد لم يزرها منذ 3 سنوات. ويوم 6 يوليوز اجتمع السفير لأول مرة مع السلطان المولى إسماعيل، وحضر معهم اليهودي ابن العطار، وقد سبق أنه هو الذي عقد معه المعاهدة في تطوان، كما حضر أيضا الحاج عبد القادر بيرس الذي أرسل فيما بعد إلى إنجلترا). وبسبب هذه السفارة الإنجليزية إلى المغرب وقعت أول معاهدة بين الطرفين بتاريخ 18 ربيع الاول عام 1133هـ/ 17 يناير 1721م[2].

ب ـ السفارات الفرنسية بشمال المغرب:

أرسلت فرنسا عدة بعثات دبلوماسية وتجارية لاستكشاف منطقة شمال المغرب، رغم أن هذه العلاقات كانت خجولة في أول الأمر، نظرا لجهل الفرنسيين للمناطق التي حاولوا ارتيادها، ورغم ذلك حاولوا ربط بلادهم بحكام المنطقة الشمالية المغربية عبر إرسال مجموعة من السفراء، ونذكر على سبيل المثال:

[1] - ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص ص.90-91-92.

[2]- محمد الحبيب الخراز، **سفراء تطوان ...**، م. س، ص-ص.65-66.

- **سفارة تروبير 1666م:**

حاولت فرنسا الاستفادة من قوة السلطان الجديد، مولاي الرشيد، لخلق صعوبات لإنجليز عن طريق مضايقة وجودها في طنجة.

وهكذا أعطيت تعليمات إلى تروبير، سفير فرنسا في الجزائر، تقضي بتوجيهه إلى شمال المغرب، وكانت مهمته أن يعرض على السلطان مولاي الرشيد، القيام بعملية مشتركة يحاصر فيها الأسطول الفرنسي طنجة بحرا، ويهاجمها السلطان المغربي عن طريق البر ولم ينجح هذا السفير في مقابلة مولاي الرشيد[1].

- **سفارة القبطان دولابار:**

كان السلطان المولى إسماعيل قد توصل برسالة من عاهل فرنسا لويس الرابع عشر في 12 أبريل 1681م جوابا على رسالة تلقاها من قائد المراسي والمدن البحرية عمر بن حدو أخبره فيها باستعداد السلطان لمباشرة الكلام مع الفرنسيين، وقد كلف ملك فرنسا القبطان دولابار بملاقاة المولى إسماعيل لأجل إبرام معاهدة حمل معه مشروعها ولا ندري ما آلت إليه هذه السفارة، وكل ما نعلمه هو أن السلطان بعث الحاج محمد تميم التطواني إلى فرنسا بصفته مبعوثا للقائد عمر بن حدو نائب السلطان. وأبحر محمد تميم على متن سفينة القبطان دولابار في شتنبر 1681م. ونزل بميناء بريست في 17 أكتوبر، ووصلت البعثة إلى العاصمة الفرنسية يوم 30 دجنبر من نفس السنة [2].

- **سفارة سان- أمانس سنة 1682م:**

بعد عودة السفير محمد تميم من مهمته من فرنسا، بعد إبرام معاهدة مع العاهل الفرنسي، أبدي السلطان مولاي إسماعيل عدم رضاه عن بنود هذه المعاهدة، ولهذا أرسل العاهل الفرنسي لويس الرابع عشر مبعوثا عنه لشمال المغرب هو سان- أمانس لأجل حصول على مصادقة السلطان على المعاهدة المذكورة، وزوده بتعليمات دقيقة وبعض الشروط اللازمة لإنجاز مهمته، مطالبا بأن يحمل معه من المال ما يكفي للعيش في المغرب

---

[1]- Instructions pour Trubert. 7 septembre 1666. S.I.H.M. Fr. SF. TI. P.189.

[2] - عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص ص.140-141.

شهرين[1]، وقد وصل السفير الفرنسي إلى تطوان في 2 أكتوبر 1682م، إلا أن هذه السفارة لم تكلل بالنجاح بسبب صرامة موقف القائد علي بن عبد الله أثناء التفاوض مع السفير سان-أمانس، وقد اتهم هذا الأخير حاكم تطوان بأنه يختلق الحوادث لنقض الصلح القائم بين العاهلين، وبأنه حليف للقراصنة الجزائريين، ويملك عدة مراكب وغليوطات يستعملها من أجل القرصنة، وبأنه يريد الحصول على فديات باهظة عن الأسرى الفرنسيين الذين يحتجزهم[2].

- **سفارة دون سانت أولون:**

كلف المولى إسماعيل القائد أحمد بن حدو العطار بالتفاوض مع " دو سانت أولون" حول شروط السلم، ثم حدث السفير عن مشاعر العداء المشتركة التي يكنها المغاربة والفرنسيون ضد الإسبان والتي على لويس الرابع عشر أن يقاسمه إياها، واقترح في هذا الصدد تحالفا بين شمال المغرب وفرنسا، وعبر عن رغبته بشكل واضح في الحصول على عتاد حربي، وعلى المساعدة نفسها التي تقدمها فرنسا إلى السلطان العثماني، غير أن جواب السفير الفرنسي عن تدخل السلطان المغربي اتسم بنوع من الكبرياء والغموض، عندما رد بأن لويس الرابع عشر لا يحتاج إلى تحالف من أجل محق الإسبان عندما يسمح الوقت بذلك، وانتهت هذه الجلسة بتسليم الهدايا التي حملها معه السفير الفرنسي إلى مولاي إسماعيل الذي قبلها بسرور، وتمنى ل"دو سانت أولون" اعتناق الإسلام ثم شكره وسلم إليه أربعة من الأسرى الشبان هدية.

وفي 12 يونيو انطلقت المناقشات بين " دو سانت أولون" والقائد أحمد بن حدو، واستعرضا في اليوم الأول البنود الأربعة من المعاهدة التي لم تثر أي تعارض بين الجانبين، وفي المساء قدم الأمير زيدان أسيرا إلى السفير مكافأة له عن الهدايا التي تسلمها منه.

وفي الوقت الذي كان فيه "دو سانت أولون" يجري هذه المفاوضات، بلغه خبر المحادثات التي يريد مبعوث البرتغال الدخول فيها مع السلطان، وكذا خبر استعداد المولى

---

[1]- Lettres de St Amans à Seignelay 19/6/1682. S.I.H.M. Fr. SF. TII. p 214.

[2] - عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص. 140.

إسماعيل للذهاب إلى محاربة الإسبان بوهران. ورغم أنه أشيع أن لويس الرابع عشر هو الذي دفع مولاي إسماعيل لهذه الحرب، فإن "دوسانت أولون" شعر بعدم الارتياح لهذه الأخبار التي لا تسمح باستقرار السلطان والتفرغ للمفاوضات.

وخلال مناقشة بنود المعاهدة حصل التفاهم حول جميع البنود باستثناء البندين الخامس والسابع، إذ أخبر القائد أحمد بن حدو السفير الفرنسي، بأن مولاي إسماعيل لا يوافق على مقتضيات البند الخامس باعتبار أن الدين الإسلامي يحرم تحالف دولة إسلامية مع دولة مسيحية ضد دولة إسلامية أخرى، ولذلك يتعذر عليه حماية السفن الفرنسية ضد مجاهدي البحر الجزائريين الذين يحتمون بموانئه، وحول البند السابع المتعلق بالأسرى أبلغ أحمد بن حدو مفاوضه باستحالة قبول الافتداء بالمال والمبادلة العامة كقاعدة أساسية لحل مسألة الأسرى.

وبعد مناقشات طويلة وعميقة، بدا "دوسانت أولون" يقتنع أن سفارته تسير نحو الإخفاق، وشرع يفكر بمغادرة مكناس في وقت قدم لزيارته مبعوث من القائد علي بن عبد الله الريفي ليسأل عن حاله، وقد اغتنم السفير الفرنسي هذه الفرصة، ليكتب إليه ويعبر له عن خيبة أمله، وحسرته لعدم ترأسه لهذه المفاوضات، مما يفسر عدم ارتياح السفير للجو الذي يدور فيه الحوار، وكل الأمل الذي تبقى له في إمكان إرجاع الروح للمهمة التي أتي من أجلها، كان يعلقه على جلسة الوداع التي سيخصه بها المولى إسماعيل.

استقبل السلطان المغربي، "دو سانت أولون"، في جلسة توديعه يوم 19 يونيو1693م، وخلالها أخبر السفير أنه سيطلق سراح الأسرى الفرنسيين على أساس تحرير أربعة مغاربة مقابل فرنسي واحد، كما فعل الإسبان معه، وبهذا الشرط سيوقع معاهدة السلم التي يطلبها ملك فرنسا.

وقد رأى "دو سانت أولون" بعد هذا الحوار أحلامه تنهار، وأنه لم يعد هناك أمل في الحصول على نتيجة إيجابية لمهمته، بعد أن سجلت المعركة الكلامية التي تواجه فيها الطرفان نهاية سفارته [1].

[1]- Caille Jacques. *La Représentation diplomatique De la France au Maroc*. Publication de L'I.H.E.M 1951. pp. 26-29.

يرجع فشل هذه السفارة المماثلة لإخفاق سفارة "دو سانت آمان"، إلى التحالف الفرنسي الإسباني الناتج عن مجيء حفيد لويس الرابع عشر فيليب الخامس إلى العرش الإسباني، ثم عدم صفاء نية الفرنسيين في تحرير الأسرى المسلمين، كل هذا جعل العلاقات المغربية الفرنسية تدخل في عقود من التطور واصطدامات مسلحة، تسببت فيها فرنسا بالدرجة الأولى لرغبة لويس الرابع عشر في الانتقام من السلطان المولى إسماعيل، وإرغامه على طلب السلم بالقوة، لم تخرج منها إلا على عهد حفيد المولى إسماعيل السلطان سيدي محمد بن عبد الله.

د. السفارات الإسبانية:

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين شمال المغرب وإسبانيا، خلال هذه المرحلة، توترا حادا نتيجة الرغبة الملحة لحكام المنطقة الشمالية والمجاهدين، لتحرير الثغور الشمالية المغربية التي كانت ترزح تحت نير الاحتلال الإسباني، وهذه الثغور هي العرائش وسبتة ومليلية وأصيلا والمعمورة. وقد صاحب هذه الرغبة، ذلك الدعم والتحالف الذي لقيه حكام المنطقة الشمالية من طرف فرنسا وإنجلترا وهولندا ضد الإسبان. ومما زاد من توتر هذه العلاقات تصاعد تهديد قراصنة تطوان وسلا للسواحل الإيبيرية وللسفن الإسبانية في عرض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

وهكذا لم تفسح المقاومة الشمالية ضد الثغور المغربية المحتلة، وكذا النشاط القرصني، المجال أمام تنشيط العمل الدبلوماسي بين شمال المغرب وإسبانيا، على مستوى السفراء وبالخصوص من الجانب الإسباني [1].

وبالرغم من الحرب المعلنة بين الجانبين لم تكن لتمنع من وصول بعض الجواسيس والبعثات الدينية إلى شمال المغرب بصفة خاصة والمغرب بصفة عامة، حيث عملت خلال الفترات الحرجة على تكسير الجمود الدبلوماسي بين الطرفين، والتخفيف من حدة التوتر في العلاقات بين البلدين، خاصة في فترة حكم المولى إسماعيل. واقتصر دور هؤلاء على إقامة علاقات إنسانية وثقافية بين البلدين، تتمثل في افتكاك الأسرى المسيحيين ومساعدة الأسر

[1] - عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، المجلد التاسع، فضالة، المحمدية، 1988، ص ص.107- 108.

الذين لا يتوفرون على الإمكانيات المالية لافتكاك أبنائهم أو أقاربهم، حيث يقومون بطلب المساعدة وجمع التبرعات لهذا الغرض [1].

ومن بين هؤلاء الذين برزوا في هذا المجال الفرايلي خوان(fraile Juan)، الذي حمل رسالة إلى السلطان مولى إسماعيل من ملك إسبانيا[2]، والأب دييكو دولوس أنخيليس (Diego de los Angeles) ، سنة 1699م[3].

وقبل ذلك نجد إشارة إلى سفارة إسبانية موجهة إلى الخضر غيلان سنة 1678م بخصوص الإنجليز المحتلين لمدينة طنجة.

- **سفارة سنة 1678م.**

كانت إسبانيا في هذه الآونة تعمل على استرجاع النفوذ الإيبيري بطنجة، الخاضعة آنذاك للإنجليز. فقامت بتنظيم عدة دسائس بواسطة عملاء لها بفاس، ولنفس الغرض وجهت إلى الخضر غيلان سفيرا للتباحث معه في موضوع عمل مشترك ضد إنجليزيي طنجة[4].

وهكذا يمكن أن نستخلص مما سبق أن توافد البعثات الدينية الإسبانية على شمال المغرب خلال هذه الفترة الحرجة، وما قام به هؤلاء لصالح بلدهم بأرض المغرب استطاع على الأقل تكسير الجمود الدبلوماسي والتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين، وإن لم يكن يرقى إلى المستوى المطلوب.

2 ـ القنصليات الأوروبية بشمال المغرب:

خلال الفترة ما بين 1603 و1727م عينت الدول الأوروبية عددا مهما من القناصل بشمال المغرب لرعاية مصالحها الاقتصادية والسياسية، والسهر على حماية رعاياها المقيمين به، والوقوف إلى جانبهم لدى السلطات القضائية المغربية فيما تعترضهم من

---

[1] - عبد الرحيم شكري،« الصراع بين المغرب وإسبانيا خلال القرنين 16و17 من خلال وثيقة تتعلق بالجهاد البحري والأسرى ثم العلوج»، ضمن ندوة ،**المغرب وإسبانيا خلال القرن السابع عشر**، تنسيق محمد صالحي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 64، ص ص.47 -77، ص. 66.

[2]- عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي ...**، م. س، ص. 107.

[3]- G. Mouette. Histoire. S.I.H.M. Fr. SF.T. II. p. 97.

[4]- Mémoire du Sieur Regnault é Colbert. 1/11/1678. S.I.H.M. Fr. SF. T I. p 463.

عوارض وآفات، وهؤلاء القناصل هم مفوضون دبلوماسيون كانوا يحظون بصفة التمثيلية الدائمة لدى السلاطين والزعامات المغربية، خاصة بالمراسي، كمرسى سلا، وتطوان، والعرائش، وآسفي، وأكادير، وسنبرز بعض النماذج من القنصليات التي تم تعيينها بالمنطقة الشمالية المغربية على وجه الخصوص.

أ- القنصليات الفرنسية بشمال المغرب:

ترجع العلاقات القنصلية بين المغرب وفرنسا إلى سنة 1517م، بحيث تمكنت فرنسا منذ ذلك التاريخ من فتح قنصلية لها بالمغرب. وسمح لها المغرب بذلك[1].

وعادة أن التمثيل القنصلي لفرنسا بالمغرب كان يتم بواسطة بعض التجار المقيمين بالمغرب، وهذا يبين أنهم لم يكونوا دبلوماسيين بالدرجة الأولى. بل كانوا تجارا، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يقومون بمهام أخرى لصالح بلدهم بالمغرب. تتمثل في حل بعض الخلافات التي قد تقع بين المغرب وبين رعايا فرنسا المقيمين بالمغرب، وقد خلف هؤلاء التجار الكثير من المشاكل للسلطة الحاكمة، لأنهم لم يكونوا أهلا للتمثيل الدبلوماسي ولم تكن لهم دراية بذلك، وهذا ما جعل حكام المنطقة الشمالية يرفضون في كثير من الأحيان التعامل معهم، وهذا ما كان يعكر صفوة العلاقات بين الطرفين.

- **قنصلية أندري برا [2]:**

كانت العلاقات بين المغرب وفرنسا متوترة، فرأت الحكومة الفرنسية أن تعين في 30 نونبر 1629م أحد تجار مرسيليا أندري برا قنصلا في مدينتي سلا وتطوان ليهتم بمشاكل الفرنسيين بشمال المغرب ويعمل على افتداء الأسرى، غير أن هذا القنصل لم يلتحق بمقر عمله بسبب خلاف نشب بينه وبين حكومته في قضية التعيين وظل بمرسيليا يتمتع بالحقوق القنصلية ويستخلص الأعشار المفروضة على السفن الصادرة على ذلك الميناء، وبعد نحو

---

[1]- عمر بوزيان، **علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين 1845 – 1912**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، الجزء الأول، ص، 12.

[2] - عين أندري برا قنصلا للمغرب سنة 1629، ثم خلفه ابنه هنري برا في نفس المنصب سنة 1648، غير أنهما كانا يسيران قنصلية سلا وتطوان من مقر عملهما بمرسيليا مكتفين بتعيين نواب عنهما بالمغرب. انظر:

Les S.I.H.M. 2eme série. France. Tome 2. p251.

ست سنوات رأى أندري برا أن يرسل كاسبار دورستان لينوب عنه في مهمة القنصلية، وفعلا قام دورستان بالأمر، واستطاع أن يحصل خلال سنة 1049هـ/1639م على اتفاق مع المجاهد العياشي.

واعتبارا لكون الاتفاقية المبرمة بين الطرفين لم تأت بالنتائج بسبب تفاقم الأحوال وتبادل أعمال العنف بين الطرفين، اعتبارا لذلك رأى القنصل (برا) أن يذهب بنفسه إلى المغرب ليذلل المصاعب القائمة، وهكذا اصطحب معه ابنه هنري الذي عرف كيف يصانع الزعيم الجديد محمد الحاج الدلائي حيث نجح في إقناعه بأن من مصلحة السلاويين أن يضربوا صفحا عما لهم من التزامات قديمة مع فرنسا ليربطوا علاقات تجارية جديدة، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة مع زعماء إقليم وادي أبي رقراق العاملين باسم محمد الحاج الدلائي، عقد معهم أندري برا اتفاقية لتوطيد العلاقات التجارية بين فرنسا وبينهم، ثم أمضى معهم في السنة التالية اتفاقية ثانية في الموضوع نفسه.

وبالرغم من كون القنصل (برا) عقد هاتين الاتفاقيتين بصفة شخصية دون تفويض رسمي من حكومته، فإن الاتفاقيتين استطاعتا على الأقل أن تعمل على تحسين العلاقات بين الجانبين ولو إلى حين.

وأخيرا رجع أندري برا إلى بلاده متنازلا لولده هنري عن مهمة القنصلية في شمال المغرب، وأقرت الحكومة الفرنسية ذلك وأصدرت مرسوما مؤرخا في 20 أكتوبر 1648م تعين بمقتضاه هنري برا قنصلا في سلا وتطوان [1].

لم تتمكن فرنسا من حل مشكلة الأسرى بشمال المغرب، والمرتبط بالقرصنة خلال الفترة السابقة، لذلك ستتجدد المساعي الفرنسية، على عهد المولى إسماعيل، للتوصل إلى حل يرضي الطرفين فيما يخص هذه المسالة. وقد أظهر المولى إسماعيل تفهما كبيرا في هذا الصدد، منذ بداية حكمه نظرا للرغبة الأكيدة التي كانت تراوده، من أجل تمتين أواصر الصداقة مع فرنسا، خصوصا وهو في حاجة ماسة إلى دعم مادي ومعنوي من أجل إقرار

[1] - محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص ص.194-195.؛ انظر أيضا عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب...**،م. س، ج 9، ص. ص. 185،186.

الأمن داخل البلاد، وصد الأعداء على الحدود، وبذلك يتضح لنا أن مصالح فرنسا والمغرب كانت متقاربة، وخاصة أن ففرنسا لم تكن تحتل أي جزء من التراب المغربي خلال هذه المرحلة.

- **قنصلية بير كوتي:**

ففي سنة 1679م عينت فرنسا التاجر الفرنسي بيركوتي (Pierre Gautier) قنصلا لها في مدينة سلا لرعاية مصالح فرنسا بشمال المغرب. غير أنه لم يكن دبلوماسيا محنكا، حيث وقع له خلاف مع القائد عمر بن حدوا المكلف بالشؤون الخارجية بالمنطقة الشمالية، وبسببه طرد القنصل الفرنسي سنة 1680م[1]. وعوض بقنصل آخر هو شاطورينو.

- **قنصلية شاطورينو** (Le Che valier Château-Renaud):

بعد طرد القنصل الفرنسي بير كوتي، تم تعويضه بقنصل شاطورينو الذي قدم إلى المولى إسماعيل مشروع اتفاقية تجارية بين البلدين، تنص على توسيع التبادل القنصلي الفرنسي بشمال المغرب، بحيث يسمح لفرنسا بتعيين قنصل في كل من سلا وتطوان بالإضافة إلى توسيع التبادل التجاري، وأمضى معه على هذا المشروع القائد عمر بن حدوا حاكم المنطقة الشمالية المغربية سنة 1681/07/13م.

- **قنصلية جان بريى** (Jean Périlleً):

عين جان بريى قنصلا لفرنسا في تطوان سنة 1683م، حيث رفضه مولاي إسماعيل ومنعه من الإقامة في مدينة سلا وتم طرده سنة 1684م، ولا نعرف السبب في ذلك.

- **قنصلية جان باتيست إسطيل:**

عرفت مرحلة تواجد القنصل الفرنسي إسطيل بتطوان، توترا وصراعا بين المغرب وفرنسا، بعد فشل سفارة دو سانت أمان في تحقيق السلم بين الطرفين، حيث حاول لويس الرابع عشر الانتقام من المولى اسماعيل وإرغامه على طلب السلم بالقوة. ولعب القنصل الفرنسي إسطيل دورا كبيرا في إذكاء الصراع بين الطرفين، لم يكن يبخل بإرسال

[1]- عمر بوزيان، **علاقة المغرب مع فرنسا ...**، م. س، ص. 15

المعلومات والتقارير حول تحركات المجاهدين المغاربة في البحر وقوتهم وعدد سفنهم، وكان يحث المسؤولين عن الشؤون البحرية الفرنسية من إعداد حملاتهم على المغاربة، وفعلا عرفت هذه المرحلة بعدة معارك بحرية بين السفن المغربية والفرنسية، وقع على إثرها المبعوث المغربي إلى القسطنطينية في الأسر وتم الاستلاء على رسائله.

على إثر هذه المشاكل العديدة التي كان يقوم بها إسطيل بشمال المغرب، تم طرده من طرف علي بن عبد الله من تطوان سنة 1689م، بعد اتهامه بالتجسس وبأنه عنصر خبيث يسعى إلى جلب القنابل من طولون إلى سلا وطنجة والعرائش [1].

ورغم كل هذه المحاولات التي لم تتكلل بالنجاح، والتعثر الحاصل في المفاوضات بين الجانبين، وتظاهر فرنسا بعدم اهتمامها بالموضوع بجدية، فإنها لم تتخل عن مشروعها الرامي إلى توسيع التجارة مع حاكم منطقة شمال المغرب وتوطيد ذلك في شكل معاهدة بينهما.

ب ـ القنصلية الإنجليزية بشمال المغرب:

- **قنصلية ناثانائيل ليوك:**

لم يرسل ليوك من إنجلترا بل أنه كان من الإنجليز الموجودين في مدينة تطوان، وقد صدر تفويضه من مجلس الدولة في 3 مارس 1657م وجاء في مقدمة هذا التفويض:

«حيث وجد من الضروري والمفيد لتجارنا وغيرهم من المتعاملين في بحار الليفانت تعيين قنصل لنا في موانئ سلا وأصيلا وتطوان وآسفي وسانتاكروز (أكادير) على السواحل الإفريقية، وذلك ليعاون هؤلاء ويرشدهم إلى شؤونهم من وقت لآخر».

ثم يشير التفويض ناثانائيل ليوك « ليصبح قنصلا في سلا وأصيلا وتطوان وآسفي وسانتاكروز، وهو مخول بالأصالة أو بالتفويض، بمعونة وإرشاد التجار أو سواهم من السابق ذكرهم في تجارتهم وأعمالهم، أو في غير ذلك من الواجبات التي يقوم القناصل بتأديتها» .

[1]-Jacques Caille. *La Représentation diplomatique De la France au Maroc*. Publication de L'I.H.E.M.1951.pp.27-28.; - les S.I.H.M.2eme série, France, Tome 4, p. 609.

وخول ليوك ـ مقابل الخدمات التي تقرر أن يقوم بها ـ الحق في الحصول على اثنين في المائة من قيمة البضائع الإنجليزية المباعة على السفن أو على البر «مع كل الحقوق الأخرى والامتيازات والصلاحيات المقررة بشكل قانوني للبقعة التي يقيم فيها القنصل، على الأمتعة أو على غيرها»[1].

وقد نجح هذا القنصل بمساعدة بلاك والكابتان جون ستوكس في الوصول إلى اتفاق مع حاكم تطوان كممثل لمحمد الحاج الدلائي، ويتضمن هذا الاتفاق الشروط التالية:

1 – يتناسى الطرفان الأخطاء السابقة، ولرعايا كل منهما الحق في الحضور لموانئ الطرف الآخر بكل حرية.

2 – لرعايا انجلترا في المناطق التي تحت نفوذ الدلائيين – حرية مزاولة طقوسهم الدينية دون التعرض لهم.

3 – يطلق سراح الأسرى الإنجليز الذين في أيدي الدلائيين.

4 – من حق الإنجليز الموجودين في البلاد التابعة للدلائيين أن يغادروها في أي وقت شاءوا.

5 – إذا حدث أن جنحت سفينة تابعة لأي من الطرفين في ميناء للطرف الأخر – يعامل ركابها كأصدقاء وتسلم لهم أية أمتعة يمكن إنقاذها من شحنة السفينة.

6 – تقدم المؤونة والتيسيرات الكاملة لسفن كل من الطرفين التي تلجأ لموانئ الطرف الأخر.

7 – إذا حدث أي خطأ أو ظلم لرعايا أي من الطرفين لا يؤدى هذا لنقض الصلح المعقود بين الطرفين، لكن تعطى فرصة لتحقيق العدالة[2].

---

[1] - ب. ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص ص.75-76.

[2] - شوقي عطا الله الجمل، «العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر، في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني بلندن». **مجلة المناهل**، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية الرباط، العدد الثالث، السنة الثانية 1975، ص ص.157-187،.ص ص، 186-187.

وقد وقع هذه المعاهدة من الجانب المغربي زيادة على السلطان محمد الحاج الدلائي، الغزوان (كذا) بن بوبكر، وعبد الكريم النقسيس حاكم تطوان، وأحد العدول ([1]). وبذلك ساد السلم من جديد وتوطدت عرى الصداقة بين الدلائيين والإنجليز.

- **قنصلية أنطوني هاتفيلد:**

عرفت العلاقات المغربية الإنجليزية بعض الفتور خلال مدة حكم الملك جاك الثاني (1685م-1688م)، ثم عادت هذه العلاقات إلى طبيعتها خلال فترة حكم غيوم الثالث، وفي سنة 1717م عينت بريطانيا أنطوني هاتفيلد قنصلا لها بتطوان، وكانت أولى مهامه التدخل الإطلاق سراح الأسرى الإنجليز الذين كان عددهم في هذا التاريخ مائة وثلاثة وخمسين أسيرا. وفي سنة 1722م طلب هذا القنصل من موسى العطار بإطلاق سراح طاقم سفينة إنجليزية وقعت في يد قرصان من تطوان [(2)].

واقتصرت مهمة هذا القنصل على التدخل لإطلاق سراح الأسرى طيلة مدة إقامته في تطوان من 1717م إلى 1728م.

وهكذا نستخلص مما سبق أن الدول الأوروبية السابقة الذكر أصبحت مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي قوة بحرية وتجارية حيث أصبح أسطولها يطوف السواحل الأمريكية والإفريقية والأسيوية، الأمر الذي جعلها تدخل في صراع مع بعضها البعض من أجل احتكار التجارة العالمية.

وبحكم الموقع الاستراتيجي الذي يتوفر عليه شمال المغرب المطل على مضيق جبل طارق الذي يعتبر من أهم الطرق البحرية العالمية، أصبح المغرب وخاصة المنطقة الشمالية منه محطة أنظار وتنافس بين الدول الاوربية. وحاوات هذه الأخيرة إيجاد موطئ لها في شمال المغرب، حيث بادرت هذه الدول إلى ربط اتصال دبلوماسي مع المغرب وخاصة الجزء الشمالي منه، لم تكن المنطقة الشمالية سببا للنزاعات بين المغرب والدول

---

[1]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص. 183.

[2]- Dominique Meunier, *Le consulat Anglais à Tétouan sous Anthony Hatfield (1717-1728)*, Tunis, 1980, pp 42 à 77.

الأوروبية فقط، بل أيضا نقطا لاتصالات الدبلوماسية المكثفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

وقد نتج عن هذا الوضع تنافس قوي كما أشرنا سابقا، استغله حكام المنطقة الشمالية، وجعله أداة أساسية لتحقيق أهدافهم المتمثلة في البحث عن موارد إضافية تغنيهم عن الاعتماد على استخلاص الضرائب الجبائية من مواطنيهم وتمكنهم من الحصول على العدة.

ما هي القضايا التي فرضت الاتصالات الدبلوماسية؟

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية كانت دائما هي التي تبادر إلى ربط الاتصالات الدبلوماسية كان يكفي للمخزن إصدار الأوامر لرياس السفن لمهاجمة سفن دولة معينة لأسر طاقمها ومصادرة حمولتها، ودفع الأسرى أحيانا لكتابة رسائل إلى مسؤولي دولهم، لكي تتحرك الدول المعنية عبر قناصلها ومبعوثها لتدخل في مفاوضات شاقة وطويلة، وأحيانا دون نتيجة، تهدف ليس فقط إلى افتداء الأسرى وضمان حرية الملاحة، بل أساسا إلى التواصل إلى المعاهدة تنظيم العلاقات بين الطرفين بصفة عامة.

إن الاطلاع على السفارات والبعثات التي زارت شمال المغرب خلال الفترة المحددة يبين شيئين:

-أن حكام منطقة شمال المغرب كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة في التفاوض حول موضوع الأسرى

-تدور المفاوضات أحيانا في مدينتين على الأقل، أي أن هناك مفاوضات تمهيدية تدور في مدينة معينة من شمال المغرب، - في الغالب ساحلية (مدينة تطوان) – وعلى ضوء تقدم المفاوضات، تدور مفاوضات نهائية غالبا ما يستقبل خلالها السلطان، السفير أو القنصل، خاصة في فترة حكم العلويين، الذي كانت سلطتهم تشمل جل مناطق المغرب بما فيها منطقة الشمال.

وقد هيمنت على هذه المفاوضة مجموعة من القضايا أهمها:

-الرغبة في افتكاك الأسرى بشمال المغرب.

- ضمان أمن وسلامة السفن من عمليات القرصنة، وتأمين حرية الملاحة في عرض السواحل الشمالية المغربية.

- محاولة خلق تحالف عسكري مشترك بين إنجلترا وشمال المغرب ضد الإسبان.

- دعم التجارة الأوروبية بالمنطقة الشمالية المغربية وفتح الاسواق.

لا يهمنا هنا الوقوف عند نتائج هذه المفاوضات، إذ من المعلوم وكما سبق أن العلاقات بين حكام منطقة شمال المغرب وفرنسا وإسبانيا ظلت طوال الفترة المدروسة متوترة، وكل المحاولات الدبلوماسية باءت بالفشل، في حين أن المفاوضات الإنجليزية والهولندية مع حكام منطقة شمال المغرب انتهت إلى نتائج إيجابية،[1] كما بينا في عرض سير المفاوضات.

وحاولت الدول الأوروبية تحقيق هذه الأهداف، عن طريق الدبلوماسية الدائمة، وذلك بتعيين مجموعة من السفراء والقناصل بالمنطقة الشمالية من أجل حماية مصالحها، وفي غالب الأحيان كانت الدول الأوربية هي التي تبادر إلى إرسال المبعوثين الدبلوماسيين، في حين بقيت سياسة المنطقة الشمالية المغربية حبيسة الاعتبارات والمعايير الأخلاقية والدينية المنطلقة من مبدأ التميز بين دار الاسلام ودار الحرب، فناذرا ما كان هؤلاء الحكام هم الذين يبادرون إلى توجيه مبعوثين، بل إنهم لا يقدمون على ذلك إلا في إطار ردهم على مقترحات السفراء الأجانب، وذلك بإرسال بعثات لفترات وجيزة، ولمهمات محددة سلفا.

بالرغم من عدم الاهتمام بالسياسة الخارجية من طرف حكام المنطقة الشمالية، فإن ممثلي الدبلوماسية الأوربية بشمال المغرب، أدوا أدوارا أساسية في استمرارية العلاقات الأوروبية مع حكام المنطقة الشمالية المغربية على المستوى السياسي والاقتصادي بوجه خاص، رغم عوائق وتحديات الجهاد البحري والقرصنة المسيحية التي واجهت الطرفين في مسار علاقتهما، وهذا ما سنحاول إبرازه في الفصل اللاحق.

[1] - لم تكن انجلترا وهولندا – عكس فرنسا واسبانيا – تلتزم بقرار البابا القاضي بمنع بيع الأسلحة إلى من كان يعتبرهم كفارا، ولذلك كثيرا ما توصل مبعوثوها إلى اتفاقات لافتداء الأسرى وتموين حامية انجلترا بجبل طارق كما حدث بالنسبة لمعاهدة 1721م.

الفـــصل الرابـــع

العلاقات بين شمال المغرب وأوروبا: عوائق وتحديات.

الفصل الرابع: العلاقات بين شمال المغرب وأوروبا: عوائق وتحديات.

إن ممارسة نشاط القرصنة كان أمرا مشروعا دوليا ومعترفا به في مجال المبادلات والعلاقات الدولية إلى حدود مؤتمر فيينا سنة 1815م. ويمكن القول أن نشأة ظاهرة القرصنة بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط كانت نتيجة أزمة عرفتها بلدان شمال إفريقيا من جراء المد الأوروبي الذي بات يخنق اقتصادها بالتدريج، إلا أن الصراع الديني والحضاري الذي كان قائما بين المسلمين والمسيحيين منذ القرن 15م. اتخذ أبعادا خطيرة في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن 17م خاصة بعد طرد الأندلسيين، وتجلى هذا الصراع في الحروب والغارات البحرية سواء من طرف المجاهدين البحريين أو من لدن القراصنة المسيحيين، نتج عنه عرقلة الحركة التجارية، وتهديد أمن السفن والتجار، واحتجاز عدد كبير من الناس في الأسر، فكل ذلك شكل محور كثير من المفاوضات بين الطرفين وموضوع مراسلات ومعاهدات كما رأينا سابقا .

وفي هذه الظروف أخذ حكام المنطقة الشمالية المغربية على عاتقهم بالتنسيق مع مجاهدي سلا تنظيم الجهاد البحري وأوكل إلى رؤساء الجهاد البحري مهمة مراقبة هذه الثغور والسعي إلى تحريرها، وقد كان الانخراط في هذا النشاط شأنا عاما تتكلف به كل القوى الحية بالبلاد.

1- الجهاد البحري:

نقصد بالجهاد البحري العمليات العسكرية الملاحية الإسلامية ضد المصالح المسيحية، والتي اختلف المؤلفون الأوروبيون في الدلالة عنها حسب درجة موضوعيتهم، مستعملين عدة مصطلحات متفاوتة من حيث المفهوم، فبعضهم يدرجها في عداد العمل القرصني، كحرب مشروعة وذات صبغة قانونية في ذلك العصر، وآخر يجعلها مرادفا للصوصية البحر، والخارج عن القانون، وصياد المغانم، والمحتال أو المخادع [1].

[1]- حسن أملي،« الجهاد البحري بمصب أبي رقراق رد فعل أندلسي »، ضمن ندوة ؛ **المغرب وإسبانيا، خلال القرن السابع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 64، سنة 1997، ص ص. 9-28، ص17.

في حين أن ما كان يقوم به المجاهدون لم يكن إلا انتفاضة فرضها عليهم المصير المؤلم الذي عرفه المسلمون على يد أوروبا المسيحية التي كانت تقوم بأعمال ومناورات عدائية كانت تبرر بإدعائها هجومات على الشواطئ المغربية الشمالية واحتلال مواقع متعددة بالتراب الوطني.

ويرجع تاريخ البحرية بالمغرب إلى القرن السادس الهجري (12م) أيام الملك الموحدي عبد المؤمن صاحب الأسطول الحربي المشهور ومؤسس دار الصناعة البحرية بضاحية مدينة سلا، وقد تقوت أكثر في عهد المرينيين كما كانت المنطقة محل اهتمام من طرف السعديين، وحين استقرار الأندلسيين بالمنطقة الشمالية المغربية في بداية القرن السابع عشر بعد طردهم من إسبانيا على يد الملك الإسباني فليب الثالث ابتداء من سنة 1609م، على إثر ذلك قصد جزء منهم مدن شمال المغرب الأقصى فاستقر بعضهم في تطوان والشاون ولجأ أكبر عدد من هؤلاء الأندلسيين المتوافدين على المغرب إلى مصب نهر أبي رقراق حاملين معهم ثروات عظيمة استطاعوا بفضلها صنع سفن ومراكب وشراء الأسلحة والعتاد وتكوين حركة الجهاد البحري. ولم تمض إلا بضعة سنوات بين (1610 – 1617م) حتى كونوا أسطولا ارتفع من أربعة مراكب سنة 1617م إلى 13 مركبا سنة 1622م ثم إلى 45 سنة 1637م وإلى 60 مركبا سنة 1646م [1]. وبذلك اكتسب الجهاد البحري صبغة خاصة، إذ أصبح أهم مظهر للوجود الأندلسي بالمغرب، فمن خلاله استطاع الأندلسيون أن يكونوا لهم بنية اقتصادية قوية مكنتهم من فرض أنفسهم ككيان سياسي له وزنه بالمنطقة [2].

وكانت عواصف الحقد والرغبة في الانتقام من الدول المسيحية وخاصة الإسبان الذين طردوا الهورناتشوس والموريسكوس من ديارهم هي الدافع الأول في تنظيم هؤلاء للجهاد البحري.

---

[1] - عبد الله بنسعيد، **مدينة سلا حديثة الصورة**، الطبعة الأولى سنة 2008، ص ص.278- 279.

[2] - محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 – 17م**، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1991، ص .210.

لقد عرف الهورناتشوس وهم أغنياء بروح المقاومة، وطبع الموريسكيون بالحماس، واستعمل الهورناتشوس المنشقين بحصافة، وشغلوا الأسرى المسيحيين، مستغلين خبرة بحارتهم، كل ذلك سمح لهؤلاء بأن ينظموا الجهاد البحري تنظيما أدهش عتاة البحارة القراصنة الأوربيين[1]. ولم يكن هذا الجهاد البحري الذي نضمه المغاربة بمصب أبي رقراق وتطوان والعرائش والمعمورة وغير ذلك من المدن في شمال المغرب لينجح دون الاعتماد على قاعدة تستمد قوتها من السلطة السياسية المساندة بالمال، وسنحاول من خلال هذا العنصر أن نستعرض مراحل هذا الجهاد البحري وكذا تنظيمه. فما هي مراحل الجهاد البحري؟

يمكن التمييز بين أربعة مراحل أساسية مر منها الجهاد البحري ما بين (1603-1727م):

- **المرحلة الأولى (1610-1626م):**

وهي مرحلة التنظيم، حيث وظف الهورنتشوس ما لديهم من ثروات وروح المقاومة، والحماس والثبات العنيد للأندلسيين والاستعمال الحصيف للمنشقين وتشغيل الأسرى المسيحيين بدون رحمة لمساعدة الأهالي المغاربة في حمل السلاح، كل ذلك سمح لهؤلاء الذين جمعهم التاريخ تحت اسم السلاويين أن ينجزوا تنظيما حقيقيا للقرصنة ما لبث أن كانت نتائجه مدوية. ظهر فيها الجهاد في البحر بمظهر القوة، يقول كواندرو بأن الموريسكيين مارسوه على هامش السلطة السعدية لكن الأستاذ محمد رزوق يناقض هذا القول، إذ يذكر أن الجهاد مورس نوعا ما تحت إشراف السلطة السعدية[2].

ولكي يقوى هؤلاء من نفوذهم وسلطتهم أمام أعين الأهالي فقد نادوا على جميع المورسكيين اللاجئين بمختلف أنحاء المغرب للالتحاق بهم. ومن جهة أخرى فتحوا الباب أمام المنشقين من جميع الجهات الذين استهواهم حب الإغارات وطعم الربح، فالتحقوا بهم

---

[1]- عبد الإله الفاسي، « تطور علاقات العدوتين الرباط – سلا بالبحر من القرن 17 إلى القرن 19»، ضمن ندوة؛ **البحر في تاريخ المغرب**، تنسيق عثمان المنصوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية سلسلة الندوات رقم 7، ص ص.223-242، ص .226.

[2] - محمد، رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب...**، م. س، ص.210.

فامتلأ معسكر النصر بهم [1]. وكانت الضحايا الأولى هي السفن الإسبانية وتلتها فيما بعد السفن المسيحية والتي سارت فريسة سهلة أمامهم خلال هذه المرحلة.

ولهذا نجد أن معظم العمليات القرصنية المنظمة قرب السواحل الشمالية المغربية خلال السنوات العشر الأولى من القرن السابع عشر الميلادي، لم تكن للمغاربة فيها مسؤولية مباشرة، من ذلك العمليات التي استهدفت سفنا فرنسية قرب السواحل المغربية والتي كانت منظمة من قبل قراصنة من تونس والجزائر [2].

فانطلاقا من 18 أبريل سنة 1610م بدأت عمليات الجهاد البحري بشمال المغرب ترى النور، حيث كتب كوكلاس إلى هنري الرابع عن "عمليات الجهاد البحري التي كان يقوم بها المورسكيون" خلال هذه السنة، رغم أن الأمر في الحقيقة لم يكن يتعلق إلا بأحداث منعزلة، إذ أن عمليات الجهاد البحري الرئيسية والمنظمة لم تبتدئ إلا في سنة 1617م وهذا ما نستشفه من خلال رسالة القبطان الهولندي أبيب ولمس إلى روتردام يقول « منذ سنة لم يكن المورسكيون يملكون سفنا والآن أصبح عددها أربع، وسيصبحون أقوياء إذ لم تتخذ الإجراءات الضرورية ضدهم، وهم لا يخضعون لسلطة ملك المغرب ويستحوذون على كل ما يغنمونه »[3].

ومنذ هذه الفترة أخذ المجاهدون يبذلون مجهودا ضخما ونشاطا ملحوظا، وكانت ضرباتهم قبل كل شيء تكتسي طابع العمليات المتكررة على الشواطئ الإسبانية وبينما كانت ممرات المحيط الأطلسي قليلة الحراسة والمراقبة، فقد كان القراصنة يستغلون أثر مفاجآت الخصم، حيث كانت مراكب قراصنة تطوان رغم صغر حجمها تترصد السفن الإسبانية بسبتة فتتسلل نحو المضيق لتهاجم السفن المساحلة والمراكب المبحرة في عرض سواحل الأندلس حتى وهران، بل وكانت تقوم أحيانا بغارات على القرى الإسبانية فتستولي على بعض الغنائم والأسرى. وكان أرباب هذه المراكب يخاطرون بأنفسهم أحيانا فيخترقون

---

[1] - روجي كواندرو، « قراصنة سلا » ، تعريب محمد العربي محمود، **مجلة البعث العلمي**، العدد، 36، ص ص.131-156، ص 148.

[2]- Lettre de Mohamed III à Moulay Ahmed EL-Mansour, Le, 29/8/1603. S.I.H.M. Fr. T.III. p 324.

[3] - محمد، رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب...**، م. س، ص.210.

المضيق نحو المحيط الأطلنتي حيث كانوا غالبا ما يشتركون مع قراصنة سلا في اعتراض سبيل السفن الفرنسية الذاهبة نحو لشبونة أو جزر أمريكا وساحل غينيا[1]. غير أنهم في سنة 1622م بدأوا يصاحبون مجاهدي الجزائر في مغامراتهم، واشتدت في السنوات التالية هجمات الأندلسيين وشملت كل المنطقة الشمالية من المحيط الأطلسي والواقعة بين الجزر البريطانية وكندا. بل كانت المراكب السلاوية تتسرب أحيانا داخل بحر المانتش في أوروبا وتقوم بعمليات داخل الأراضي الجديدة بأمريكا [2].

وفي 26 نونبر 1626م وجه الفارس دورازيلي إلى الكاردنال ريشيليو مذكرة حول هذه العمليات فقال: «إن مجاهدي سلا وتطوان بدأوا يستخدمون سفنهم منذ ثمان سنوات وأسروا حوالي 6000 أوروبي واستحوذوا على حوالي 15 مليون ليرة...والآن يملكون أكثر من 60 سفينة» [3].

وكان هؤلاء المجاهدون يتخذون من بحيرة تهدارت ملجأ يحميهم من مطاردة السفن الأجنبية، وقد لعب هذا الموقع دور مرفأ ملحق لتطوان عندما كان الأمر يتعلق بالملاحة في اتجاه الغرب الأطلنتي، أو بقصد تموين من مدينة القصر الكبير [4].

وهكذا مع نهاية هذه المرحلة، تظافر عدد من العوامل التي جعلت من المنطقة الشمالية أحد أهم مراكز الجهاد البحري (القرصنة) العالمية، فمن جهة توافد على المنطقة عدد من القراصنة الإنجليز والهولانديين، بعد أن أصدر الملك جاك الأول قرارا بمنع أعمال القرصنة، وذلك سنة 1603م، ثم طبق نفس القرار في هولا ندا. وقد انضاف إلى هؤلاء الموريسكيون المطرودين من إسبانيا، ووفر هؤلاء الأجانب المهارة الفنية وبالخصوص منها وسائل الإبحار، وبذلك أصبحت المنطقة الشمالية المغربية بصفة عامة ومدينة سلا بصفة خاصة قاعدة لنشاطهم البحري.

---

[1] - عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص. 203.

[2] - عبد الله بنسعيد، **مدينة سلا حديث الصورة...**، م. س، ص. 279.

[3]- عبد الإله، الفاسي،« **تطور علاقات العدوتين (الرباط – سلا) بالبحر من القرن 17 إلى القرن 19**»، م. س، ص. 228؛ انظر كذلك:.S.I.H.M. 1ére série. France, TIII, p 151

[4]- J.L Miége. *Consuls et négociants à Tétouan, 1681-1727, Colloque : Tétouan au XVI et XVII siécles*, 1996, p.111.

- **المرحلة الثانية (1626-1641م).**

انطلاقا من سنة 1627م استطاع مراد العلج القائد البحري الشهير أن يقوم بعمليات واسعة النطاق، استطاع من خلالها أن يصل إلى إسلندا والاستيلاء على مدينة ركجاويك، وفي سنة 1631م توغل في شواطئ إيرلاندا مغيرا على إحدى القرى، وبذلك يكون العمل الجهادي تمكن من الإشعاع بقوة تصاعدية، وجعل رياسه يوسعون كل سنة نطاق عملياتهم، حتى أصبحت نواحي المحيط الأطلنتيكي الشرقية من شمال إنجلترا إلى جزر الخالدات مسرحا مألوفا لتحرك سفنهم[1]. وما بين سنتي 1620م و1630م استولى المجاهدون على أكثر من 100 سفينة مسيحية من مختلف الجنسيات [2].

وأمام تزايد عمليات الجهاد البحري حاول الأوروبيون أن يقوموا بعمليات انتقامية ضد المجاهدين، فجهزت حملة في 27 يونيو 1629م تحت قيادة إسحاق دورازيلي ووصلت إلى سلا في 20 يوليوز، لكن مهمتها لم تكن هجومية بل كانت مهمتها تخليص الأسرى الفرنسيين فقط وعقد هدنة مع الطرف الآخر، وقد رفض الديوان أول الأمر طلب الفرنسيين فقام هؤلاء بهجوم على الميناء تمكنوا خلاله من إحراق 6 سفن للأندلسيين، مما اضطر معه الديوان إلى عقد هدنة مع الفرنسيين مدة 5 أشهر في 2 أكتوبر سنة 1629م. لكن قائد الأسطول الفرنسي اضطر للرجوع قبل أن يخلص الفرنسيين، مما جعله يرجع في العام الموالي إلى سلا وأسر ثلاث سفن للأندلسيين ومنع 17 سفينة للمجاهدين من الخروج، وبعد ذلك اضطر الديوان إلى فتح مفاوضات جديدة مع الفرنسيين، تمكن خلالها هؤلاء الأخيرين من تحرير 200 أسير فرنسي، وفي 3 شتنبر من سنة 1630م عقدت اتفاقية بين الطرفين بمقتضاها يسمح للسفن الفرنسية أن تتاجر مع موانئ المجاهدين بكل أمان[3].

وقد بدأ تطور المصب سياسيا كمؤشر حقيقي عن القوة الضاربة التي بلغها الرياس في أنشطتهم، رغم ما اعترى فترات الديوان من تطاحنات داخلية وحصارات أجنبية، فما أن

---

[1]- حسين أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن السابع عشر الميلادي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم9، الطبعة الأولى، 2006، ص.201.

[2] - عبد الإله، الفاسي، « **تطور علاقات العدوتين (الرباط – سلا) بالبحر من القرن 17 إلى القرن 19**»، م. س، ص. 228.

[3] - محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب...**، م. س، ص.212.

تتوقف العمليات أو تفتر خلال فترات التوتر إلا وتزداد قوة ونجاحا خلال فترات السلم، فبعد نهاية الحصار الأول للعياشي(1631م) وعودة الأمن انطلق النشاط مجددا بقوة تمكن معه الرياس من مضاعفة حجم العمليات، وما خلفته من مداخيل هامة من المغانم المحصل عليها من الإسبان والفرنسيين، ومن الإنجليز أيضا، لاسيما بعد الأعمال العدائية التي قام بها بحارة هؤلاء ضد السفن الجهادية، وعدم التفات سلطات لندن لشكاوي السلاويين.

ولذلك كانت شواطئ إنجلترا ضمن مجالات العمليات التي نشط فيها الرياس، وعلى رأسهم موراطو رايس أمير البحر، الذي نجح في تلك السنة في تحقيق مغانم هامة على سواحل إيرلندة[1]. فقد ذكر عمدة بليموت أنه في يوم واحد من سنة 1636م تمكن المجاهدون من أسر 300 إنجليزي، كما سجل في نفس الفترة أي ما بين 1635 و1636م أن بالمغرب حوالي ثلاثة آلاف بحار إنجليزي في مطامير مغربية[2].

ولم تكن باستطاعة بريطانيا أن تظل مكتوفة الأيدي أمام هذه الحالة المزرية، إذ قررت إرسال أسطول باتجاه الشواطئ الشمالية المغربية، وأعطت بتاريخ 27 فبراير 1637م الأميرال ويليم رينسبوروك قيادة بعثة تتجه مباشرة إلى سلا لتحطيم سفن القراصنة وافتداء الأسرى الإنجليزيين كما أعطته الأمر بإغراق جميع سفن القراصنة التي يمكن أن يلتقي بها في البحر، وقد وصل القائد الإنجليزي إلى سلا في 3 أبريل على رأس أسطول مكون من 40 سفينة، لكنه وجد المنطقة في حروب أهلية، فقد طرد الأندلسيون الهورناتشيين من القصبة وهاجموا سلا التي كان يدافع عنها المجاهد العياشي، فقدم الأسطول الإنجليزي مساعدته للعياشي وانصاره مساعدة غير منتظرة، وحاصر مصب النهر[3]. وفي 13 مايو عقد القائد الإنجليزي اتفاقية باسم شارل الأول مع المجاهد العياشي، تنص على تخليص جميع الأسرى الإنجليز، ورفع الحصار واضطر الأندلسيون إزاء الاضطرابات الداخلية، وإزاء الحصار، إلى تخليص الأسرى الإنجليز، وقد توقفت نتيجة

---

[1] - حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق...**، م. س، ص.211.

[2] - عبد الإله، الفاسي، « **تطور علاقات العدوتين (الرباط-سلا) بالبحر من القرن 17 إلى القرن** 19»، م. س، ص.228.

[3] - روجي كواندرو، « قراصنة سلا » ، تعريب محمد العربي محمود، **مجلة البعث العلمي**، العدد، 36، ص ص.131-156. ص .151.

لذلك عمليات الجهاد البحري لمدة سنتين، ورغم ذلك استطاع الديوان خلال العشر سنوات الأخيرة أن يجمع حوالي 27 مليون دوكا [1].

- **المرحلة الثالثة (1641-1668م):**

خلال هذه المرحلة فرض الإشراف الدلائي المباشر على منطقة مصب أبي رقراق وتطوان استقرارا سياسيا أكثر من ذي قبل، ووفر لمواسم الجهاد البحري ظروف عمل جيدة، فمنذ البداية سارع الدلائيون إلى الاعتماد على العنصر المحلي الأكثر وثوقا به من الأندلسيين.

وأصبح مفروضا على الدول الأوروبية أن تواجه الجهاد البحري بتصعيد جديد، خاصة منها صاحبتا الريادة في الملاحة الأطلنتيكية: الأقاليم المتحدة وإنجلترا، وقد نهجت في ذلك مختلف الأساليب المتداولة آنذاك للتأثير على مسيرة هذا النشاط الذي يتغذى من تضرر مصالحها التجارية، بتبنيها للنهج الدبلوماسي في التعامل مع الأمير الدلائي صاحب السلطة بالمنطقة الشمالية الراغب بدوره في الحظي باعتراف دولي على غرار السلطان السعدي وأبي حسون السملالي، لما يمثله من تدعيم لسلطاته الداخلية، ومن تنمية لموارده المالية الناجمة عن التجارة الخارجية[2].

ورغم ذلك استمر المجاهدون في هذه المرحلة في عملياتهم الجهادية ضد السفن الأوروبية، بحيث أصبحوا يشكلون خطرا حقيقيا عليها، ومع ذلك فإن رد الفعل الأوروبي ظل ضعيفا إذ فضلت الدول الأوروبية التفاوض لكي تتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر، إلا أن في سنة 1649م حاولت هولندا في شخص قائد أسطولها هوريس فانكات (vancats Horis) تخريب أسطول المجاهدين، لكنها لم تحقق إلا نتائج جزئية[3]، وفي السنة التالية بعثت بأسطول آخر لمحاصرة سلا، وانتهى الحصار بعقد معاهدة في فبراير من سنة

---

[1] - عبد الإله الفاسي « **تطور علاقات العدوتين (الرباط – سلا) بالبحر من القرن 17 إلى القرن 19**»، م. س، ص 228؛ روجي كواندرو، **قراصنة سلا...**، م. س، ص. 162.

[2]- حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق....**، م. س، ص ص.230- 239.

[3]- S.I.H.M 1ere série. Pays-Bas,T5. p171.

1651م[1]. لكن خرق الأندلسيين للبند الرابع من المعاهدة جعل الهولنديين يوجهون أسطولهم إلى سلا، فكان رد فعل المجاهدين هو حجز القنصل الهولندي والضباط والتجار الهولنديين الموجودين بسلا في مطمورة[2]. فما كان من الولايات العامة إلا أن أصدرت أوامرها إلى قائد الأسطول الهولندي بالتفاوض مع مجاهدي سلا، وظلت بريطانيا منذ حملة رينسيوروغ تمتنع عن التدخل ضد سلا، إذ كانت لها معها علاقات تجارية مهمة، لكن المجاهدين السلاويين ظلوا يمارسون أعمالهم الجهادية ضد السفن الإنجليزية، إذ تزايد عدد الأسرى، غير أن القنصل الإنجليزي كان يراسل حكومته باستمرار في شأن إرسال أسطول لتخليص أسراه، وفعلا أعطيت الأوامر لروبير بلاك في غشت من سنة 1656م للتوجه إلى سلا، وذلك لتخليص الأسرى، وعقد اتفاقية مع مجاهدي سلا، وبالرغم من استعداد المفاوضين السلاويين لعقد الاتفاقية، فإنهم أبوا أن يطلقوا سراح الأسرى الإنجليز دون مقابل.

وقد قبل الأمير(بلاك) أن يعوض مالكي العبيد الإنجليز بهدايا من البضائع، دون أن يؤدي لهم الفداء الذي يرى فيه إهانة بلاده، وبعد نصف شهر من الاتصالات قطعت المفاوضات بسبب رفض الأمير عبد الله الدلائي أن يسلم طفلين إنجليزيين ولدا في سلا، ورجع الأسطول الإنجليزي من حيث أتى تاركا ثلاث قطع حربية لمتابعة حصار العدوتين، ولم يعقد السلاويون اتفاقية الهدنة إلا في يوليوز من سنة 1657م[3].

وهكذا يكون المهاجرون الأندلسيون بالرباط والقصبة قد كونوا في مستهل القرن السابع عشر أسطولا حربيا قويا أخذوا يغيرون به على مراكب الأعداء في عرض البحر، ويهجمون على السواحل الإسبانية، كما فعل إخوانهم المقيمون في تطوان، وتطورت هذه القوة البحرية في عهد العياشي والدلائيين، وظلت تثير الرعب في نفوس البحارة المسيحين طيلة القرنيين السابع عشر والثامن عشر، الأمر الذي حمل الدول الأوروبية على أن تخطب

---

[1]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.202.

[2]- المرجع نفسه، ص.207.

[3] - محمد رزوق، **الأندلسيون...**، م. س، ص. 215؛ محمد حجي، **الزاوية الدلائية ...**، م. س، ص.198.

ود المغرب وتؤدي له الجزية لضمان سلامة سفنها التجارية التي تمخر عباب بحر المحيط الاطلسي [1].

وازدهرت مع أسطول الجهاد من جديد صناعة السفن على ضفاف نهر أبي رقراق وتطوان، وزودت هولندا وهي من أعظم الدول البحرية في ذلك العصر- هذه المصانع بما تحتاج إليه من المواد، وكان البحارة العاملون في أسطول الجهاد مزيجا من الموريسكيين والسلاويين وغيرهم من المتحمسين للقتال في سبيل الله، أو الطامعين في الكسب والإثراء، وكانت القرصنة البحرية كنوع من الحرب القائمة باستمرار بين الدول غير المتهادنة أو المتحالفة وقد غنم هؤلاء المجاهدون أو (القراصنة) في ظرف عامين فقط أربعين سفينة، واستولوا فيما بين سنة 1618م وسنة 1626م على ستة آلاف أسير أوروبي، وخمسة عشر مليون ليرة، وكان الاسترقاق شائعا آنذاك عند المسلمين والأوروبيين على السواء، فنفقت أسواق النخاسة في المدن الشمالية، وملك المسلمون المسيحيين عبيدا وإماء، وامتلأت أيدي البحارة بأثمان الأسرى المماليك، أو بالأموال التي يحصلون عليها مقابل إطلاق سراحهم وردهم إلى ذويهم أو حكوماتهم.

- **المرحلة الرابعة ما بين 1668-1727م: مرحلة إشراف العلويين.**

تختلف هذه المرحلة عن سابقتها التي هيمنت فيها الزعامات الشعبية على المنطقة الشمالية المغربية، ذلك أن المغرب دخل في مرحلة استعادة وحدة البلاد على يد الأسرة العلوية حديثة العهد بالحكم، وبسبب رغبتها في كسب المشروعية السياسية، بعدما أن توفرت لديها عناصر وشروط الشرعية الدينية بفضل تحديث الجيش وتأسيس القوة الجهادية.

فاتجهت أنظار السلطة العلوية إلى حركة الجهاد البحري بل وجدت فيها سندا لا يقدر بثمن؛ فتبناها السلطان مولاي إسماعيل وجعل من قائدها ابن عائشة أميرا للأسطول العسكري المجاهد، ولم تجد تدخلات الدول الأوربية شيئا في تصيد السفن التي تنتمي إلى هذه الدول. وفي عهد هذا السلطان تم استرجاع المهدية والعرائش وطنجة، بينما لم يوفق في

[1]- عبد العزيز عبد الله ، «البحرية المغربية والقرصنة»، **مجلة تطوان**، 1958-1959. العددان 3-4، ص .68.

استرجاع سبتة ومليلية، ولعبت هذه المدن إضافة إلى مدينتي سلا وتطوان دورا متميزا في مجال النشاط البحري القرصني .

وقد استفاد من نشاط القرصنة كبار تجار المنطقة الشمالية من مسلمين ويهود، وكذلك الحكام عن طريق حصولهم على جزء من الغنائم التي يجلبها القراصنة، وبمشاركتهم فيه، فمثلا الباشا علي بن عبد الله الحمامي كان يملك غليوطة وفر لها جوازات مرور أوربية، بينما كان هو يوزع جوازات مرور مغربية على أتباعه مقابل تمكينه من قسط هام من الأرباح[1].

وبناء عليه، اهتم المولى إسماعيل بالجهاد البحري، حيث أصبح يشرف عليه بنفسه، وبذل جهودا كبيرة لتقويته وتنظيمه حيث تمكن من بسط سيطرته على جميع المراسي البحرية المخصصة للجهاد البحري، واهتم بما يدره هذا الأخير من مداخيل وعمل على الحفاظ عليها، وضمان استمراريتها كما كانت له عناية خاصة بأسطوله ورجاله، لأنه كان يعي جيدا الدور الذي يمكن لهذا الجهاد أن يقوم به سواء على المستوى الاقتصادي أم على مستوى العلاقات مع أوروبا.

وقد كان للجالية الأندلسية المستقرة في المنطقة الشمالية المغربية دور بارز في الجهاد البحري، ومن بين قادة هذه الجالية عبد الله ابن عائشة الأندلسي، الذي قام بعمليات جريئة كان أهمها مشاركته في الحملة الكبرى على السفن الإنجليزية، التي أفضت إلى الاستيلاء على أزيد من 30 مركبا عام 1682م، ويعتقد هذا النجاح هو الذي جعل المولى إسماعيل يعينه أميرا للبحر، وقد استطاع سنة 1691م، أن يستولي على أكثر من عشرة مراكب، وكان نشاطه الجهادي لا يتوقف حتى في فصل الشتاء، رغم الصعوبات التقنية التي كانت تعترضه[2].

---

[1]- عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ...**، م. س، ص، 204

[2]- عبد المالك ناصري،« الثغور المراسي المغربية في السياسة العسكرية لمولاي إسماعيل » ، أعمال ندوة **المدن المراسي في تاريخ المغرب**، أشغال الأيام الوطنية الثامنة عشرة للجمعية المغربية للبحث العلمي الدار البيضاء في 27- 29 أكتوبر 2010، منشورات الجمعية المغربية للبحث العلمي، تنسيق عبد المالك ناصري، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص ص.293- 309، ص. 306.

وكذلك نجد بعض الأجانب استطاعوا الحصول على ثقة السلاطين العلويين، فمثلا الرايس عبد الرحمان، وهو فرنسي الأصل اسمه (Antoine Cheillan) اشتغل مدة في تطوان نائبا للقنصل الفرنسي (hanri Prat) ثم اعتنق الإسلام وكانت له سفن قرصنية في سلا، وعينه السلطان مولاي الرشيد أميرا للبحر في تطوان ثم أمينا لجماركها[1].

وفيما يخص توفير حاجيات الأسطول البحري، فإن الظروف التي كانت تكتنف هذا النشاط دفعت السلطان المولى إسماعيل إلى إرغام الدول الأوروبية وخاصة الأقاليم المتحدة على مواصلة القيام بدور الممون للبحرية المغربية، وكل تقاعس منها في الاضطلاع بهذا الدور من شأنه أن يكون سببا لإعلان الحرب عليها، ولم يكن ذلك مجرد تهديد لفظي بل إنه في عام 1084 هـ / 1674م أعلن عليها الحرب، لعدم وفاء قنصلها بالتزاماته المتعلقة بتوفير الإمدادات الضرورية للبحرية المغربية، ولم يتراجع عن ذلك إلا سنة 1107هـ/1696م، على إثر قدوم شخصية عسكرية هولندية عليه لإعادة ترتيب الأوضاع بين الطرفين[2].

لقد احتد نشاط القرصنة والأسر بمضيق جبل طارق منذ سيطرة الهولنديين والإنجليز على الملاحة التجارية، واضطر الإنجليز منذ حلولهم بالصخرة إلى مهادنة شمال المغرب وطلب وده لتأمين بقاء حاميتهم بها، فأرسلوا لهذا الغرض عدة بعثات إلى السلطان ومنها سفارة القبطان بادون الذي أبرم اتفاقية مع الباشا أحمد بن علي في تطوان عام 1714م، إلا أن الإنجليز لم يوفوا بكل ما تعهدوا به، ونتيجة لذلك عاد القراصنة المغاربة إلى أسر السفن البريطانية واقتياد بحارتها، وبلغ عدد الأسرى في مايو 1716م خمسة وتسعين، وارتفع عددهم في غشت إلى مائة وخمسة وعشرين. وفي سنة 1720م أسر البحارة المغاربة عددا من السفن الإنجليزية ومن كانوا على متنها. وهذا ما دفع العاهل البريطاني إلى بعث سفارة قادها شارل ستيوارت سنة 1721م وحمل معه هدية من أربعين ألف دوكة (نقد ذهبي بندقي). وكان القنصل هاتفيلد الذي فشل في حل مشكلة الأسرى الإنجليز قد بعث رسالة

1- S.I.H.M.Fr. SF. T I. p 253. N 3 et p467. N1.

2 - عبد المالك ناصري « **الثغور المراسي المغربية في السياسة العسكرية لمولاي إسماعيل**» ...، م. س، ص. 308.

مؤرخة بتطوان في أول يوليو 1720م يقول فيها إن المغاربة حشدوا جميع قواتهم بالعرائش، وبإمكانهم تجميع أربعين سفينة تشكل تهديدا خطيرا للسفن التجارية الأوروبية[1].

وبالرغم من إبرام معاهدات الصلح والمهادنة بين شمال المغرب وبريطانيا أو تجديدها في سنوات 1721م و1728م، فإن قراصنة سلا وتطوان استمروا في ملاحقة السفن الإنجليزية وتفتيشها، حسب تقارير القنصل البريطاني أنطوني هاتفيلد الذي شغل المنصب خلال الفترة الممتدة من 1717م إلى 1728م بتطوان. يذكر أن القراصنة المغاربة تمكنوا بين سنتي 1720م و1723م من احتجاز السفينة الإنجليزية المسماة «Experiment» وكان على متنها 17رجلا. كما احتجزوا أخرى إنجليزية كانت متجهة من بورتسماوت (Portsmouth) إلى جبل طارق وكان يقودها جون بول (John Paul) وتنقل مؤنا للحامية الإنجليزية، ثم هاجموا سفينة أخرى واحتجزوا طاقمها وركابها، وكانت تنقل كميات من الملح. وأخرى كانت متجهة إلى لشبونة كان يقودها دافيد هايلي وكان على ظهرها سبعة رجال وامرأة [2] .كما جاء في تقرير آخر لهاتفيلد عن وجود ثمان سفن مغربية تقوم بالقرصنة، وتوقع أن بإمكان المغاربة توفير حوالي 40 سفينة مستقبلا، وبالتالي سيشكل خطرا على التجار المسيحيين[3]. وتحدث عن تعرض سفينة إنجليزية لهجوم في مضيق جبل طارق من طرف سفينتين قرصانيتين تطوانيتين لكن طاقمها قاوم بشراسة فقتل 22 مغربيا وجرح 54 آخرين، مات بعضهم نتيجة لجروحهم. وهذا ما جعل باشا تطوان يقوم بإصدار أوامره بتجنيد بعض الرجال للعمل في البحر، لكنهم فروا في إتجاه الجبال. ودخلت في نفس اليوم إلى تطوان سفينة قرصنية وقد احتجزت سفينة إسبانية، وشابا كان على متن قارب صيد. وفي رسالة مؤرخة في 31 يوليوز 1720م بعثها هاتفيلد إلى جيمس كراغس (James Graggs) ورد أن القراصنة المغاربة عادوا ومعهم 36 إنجليزيا 17 فرنسيا، وأن سفينة حربية إنجليزية تمكنت من استعادة إحدى السفن التي هاجمها القراصنة، وفقد

---

[1]- عبد العزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر ....**، م. س، ص ص.204 -205

[2]- عبد الإله الدحاني، **المغرب وجبل طارق...**، م. س، ص.206.

[3]- Dominique Meunier, « *Le consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hatfield(1717 -1728),* Etude et Edition de textes», **Revue d'Histoire Maghrebine**,19- 20, Tunis, octobre 1980,pp.233-304.p,258.

المغاربة سفينتين لكن طاقميهما نجوا[1]. مما دفع السلطات البريطانية إلى تجهيز عمارة كانت ترسو دائما في جبل طارق لأجل التصدي للقراصنة ومهاجمتها عند المراسي المغربية، وكانت هذه الوضعية تربك كثيرا العلاقات السياسية والتجارية مع القوى الأوروبية.

وهكذا واصلت المقاومة الشعبية العارمة جهادها ضد الاحتلال الأجنبي بجميع أنواعه، ولم تتوقف حركة الجهاد البحري بعد انهيار السعديين بل وجدت فيها السلطة الحكومية الجديدة بمنطقة شمال المغرب والسلطة العلوية فيما بعد سندا لا يقدر بثمن؛ فتبناها السلطان مولاي إسماعيل وجعل من قائدها ابن عائشة أميرا للأسطول العسكري المجاهد، ولم تجد تدخلات الدول الأوربية شيئا في تصدي للسفن التي تنتمي إلى شمال المغرب.

وفي عهد المولى اسماعيل تم استرجاع المهدية والعرائش وطنجة، بينما لم يوفق في استرجاع سبتة ومليلية في وقت كان مشغولا فيه بالصراع ضد عدد من أمراء أسرته الطامعين في العرش.

وإذا كان هذا حال الجهاد البحري المغربي الشمالي فكيف كان رد فعل القراصنة الأوروبيين تجاهه؟

2- القرصنة الأوروبية:

إن القرصنة في لفظها ومفهومها ظاهرة أوروبية ولا توجد في اللغة العربية كلمة تعبر عن هذه الظاهرة ولا عمل يوازيها، وأصل الكلمة من لفظة إيطالية (Corsair) من (Corsa) أي تسابق ومطاردة. وأطلقت هذه اللفظة في الأول على سفينة مسلحة يقوم أصحابها بالاعتداء على السفن التجارية التي تخترق البحار، خصوصا في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وكان ذلك يقع أيام نشوب الحروب بين الدول الأوروبية، ولم تكن تلك السفن القرصانية تابعة لدولة من الدول، وإنما يتصدى أصحابها لهذا العمل الإجرامي من عندياتهم ولفائدتهم [2]. ولكن الدول الأوربية رأت فيها مصلحة لها فغضت النظر عنها.

---

[1] - Dominique Meunier, « *Le consulat anglais*…»,op. cit, p.259.

[2]- محمد الفاسي، **محاربة محمد الثالث للقرصنة البحرية، القرصنة والقانون الأممي**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة "الدوريات"، الدورة التاسعة، الرباط، 1986، ص ص.77-92، ص. 77.

بل فكرت في ضرورة خلق إطار قانوني قادر على حماية تجارتها، وتستطيع استعماله لضرب قراصنة الضفة الجنوبية للبحر المتوسط قصد الحد من حيويتهم.

وفي هذا الاتجاه، ابتكرت أوروبا مبدأ "حق الانتقام" وبدأت تستعمله لردع القرصنة وجوهر هذا المبدأ هو أن يكون من حق كل رب سفينة أو تاجر أوروبي تعرضت ممتلكاته للنهب والتلف على يد القراصنة أن يستعيد ما ضاع منه أو يأخذ ما يعادل ذلك من أي سفينة التقى بها، على أساس أن تكون هذه السفينة تابعة للبلد الذي ينتمي إليه القراصنة الذين استولوا على الممتلكات المذكورة [1].

ولم تكن عمليات القرصنة تقتصر على دولة دون أخرى، كما أن مجال نشاطها امتد ليشمل معظم البحار التي تستعملها السفن التجارية، وقد اصطدم القراصنة الأوروبيون بالمجاهدين المغاربة مما خلف وقوع عدد من المغاربة في الأسر.

ففي سنة 1621م، كان أسطول بريطاني يجوب شواطئ المغرب، وأسر عددا من المغاربة، ثم دخل(John Duppa) المبعوث من قبل أميرال الأسطول البريطاني (Robert Mansell) في مفاوضات مع قائد تطوان أحمد النقسيس في موضوع استبدال المغاربة المأسورين بعدد من الأسرى الإنجليزيين في تطوان، وعندما تعطلت المفاوضات رحلت قطع من الأسطول وباعت بعض الأسرى المغاربة بمدينة (Alicante)، وتركت الباقي في مدينة قادس من قبل العودة إلى بريطانيا[2]. ويرجع سبب فشل هذه المفاوضات إلى أن الطرف المغربي، رفض أداء فديات أكثر من التي يتطلبها فداء الأسرى الإنجليز، خصوصا وأن الأسرى المغاربة كانوا من أسر فقيرة ولا ينتظرون أية مساعدة من أهاليهم في المغرب، أما موقف الطرف المغربي، فقائم على عدم شرعية العملية القرصنية التي قام بها الإنجليز. فالأسرى المغاربة أخذوا من مراكب قرصنية في ملك أولاد النقسيس، وقد صرح أحمد النقسيس أنهم «كانوا يجهزونها ويرسلونها لحماية الشواطئ من سفن سبتة وطنجة،

[1] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص.349.

[2]- Lettre D'Ahmed En- Neksis à W . Aston. S.I.H.M. Ang. TII. p.521.

وليباغتوا تلك السفن متى استطاعوا، ولم يخطئوا في حق الإنجليزيين ولا في حق الشعوب الأخرى، ولكنهم يعملون ضد خصوم نحاربهم في كل يوم»[1].

وفي سنة 1631م اختطف إنجليزيان سفينة سلاوية وأسر طاقمها، وقد أثر ذلك على علاقات الطرفين، وخلفت الأعمال العدائية لقراصنة إنجلترا ضد السفن السلاوية منذ سنة 1628م حنقا في أنفس رجال الجهاد، ما دفعهم إلى اتخاذ تدابير انتقامية ضد مصالحها وتجارها المستقرين بسلا، ذلك أن تضرر السلاويين وعدم استجابة السلطات الإنجليزية لشكاوي الديوان، أجبر هذا الأخير على إصدار أوامره باعتراض سفنها ومصادرتها، رغم مجهودات هاريسون في إبلاغ بلاده بالأخطار الناجمة عن هذا القرار، ونصحه إياه باتخاذ الخطوات المناسبة للحفاظ على جودة العلاقات، وقد كللت مساعيه في الأخير بالنجاح في التواصل إلى اتفاقية ترمي إلى نسيان الأعمال العدائية السابقة، وإلى التعاون بين الطرفين[2].

وقد حاولت فرنسا بلوغ نفس الهدف، وتمكنت من الحصول في سنة 1632م على وعد من السلطان مولاي الوليد بإيقاف عمليات الجهاد ضد ملاحتها لمدة مؤقتة، بيد أن قراره كان يفتقر إلى التطبيق العملي. إذ أن تضرر السفن السلاوية من أسطول فرنسي بقيادة (Razilly) كان قد وصل في 23 يوليوز 1630م إلى شواطئ سلا، وأسر ثلاث سفن مغربية واحتجز طواقمها [3]. بالإضافة إلى ضيق مجال عملياتها من جراء المعاهدات مع الدول الأوروبية جعل رياس البحر يقررون عدم الانصياع لقرار السلطان [4] وخاصة أن المنطقة كانت أصبحت تحت نفوذ محمد العياشي، الأمر الذي أجبر فرنسا على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاق مباشر مع الديوان، دون أن يتكلل ذلك بالنجاح، وفي سنة 1636م استولى مركب فرنسي على سفينة سلاوية وأسر ركابها، وقد

---

[1]- محمد داود ، **تاريخ تطوان...** ، ج 1 ، م. س، ص. 194.

[2]- حسن أميلي، **الجهاد البحري ...**، م. س، ص. 220.

[3]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص .886 .

[4]- حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق...**، م. س، ص. 221.

تسببت هذه الحادثة في عدة مشاكل تعرض لها القنصل الفرنسي في سلا (Caspard de Rastin)[1].

أما الهولنديون فقد بادروا منذ ظهور الزعامات المحلية بالمنطقة الشمالية إلى تدعيم العلاقات معهم، عن طريق تحقيق تقارب دبلوماسي مقرر بتعاون عسكري وتجاري، فتمكنوا من تحقيق مطمعهم المذكور وتمثل ذلك منذ البداية في الاستقبالات الطيبة التي كان يحظى بها مبعوثوهم، ذلك أن علاقاتهم بالسلطة السعدية لم تؤثر على سياستهم تجاه حكام المنطقة الشمالية رغبة منهم في الحفاظ على أسطولها كقوة مؤازرة لسياستهم الملاحية من جهة، وكفاعلية محلية بمقدورها التأثير على التجارة مع المناطق الداخلية من جهة أخرى. وظلت العلاقات عادية بين زعماء المنطقة الشمالية والهولنديين باستثناء بعض الأحداث العابرة الناتجة عن أعمال القرصنة البحرية. طيلة فترة حكمهم، ومن أبرز حوادث القرصنة التي زادت في توتر العلاقات بين سلا والبلاد الواطئة، استيلاء الأسطول الهولندي بقيادة الضابط كورنللي طرومب (CORNELIS TROMP) على سفينة تجارية سلوية كانت قادمة من الجزائر بشحنة مهمة في ملك أمير مدينة سلا وحاكمها وغيرها من الأعيان، وكانت ملاقاة الأسطول الهولندي لهذه السفينة قبيل غروب الشمس، فاعترض طريقها بشكل جعلها لا تجاوز حدود المعمورة، وفي الصباح بدأ (طرومب) يوجه إليها طلقات مدافعه إلى أن استولى عليها واقتادها إلى ميناء قادس، وقد أحدث خبر هذه القرصنة التي وقعت على بضعة أميال من سلا أثرا سيئا في نفوس سكان المدينة، وهتف الناس قائلين« الموت للقنصل الذي أعطى شهادات مزورة لقبطاناتنا».واتجهت جماعات منهم إلى مسكن القنصل، واضطر القائد إلى حماية هذا الأخير وتوجه ثلاثة من الأعيان لتهدئة الناس[2] وفرضت حراسة قوية على منزل القنصل (دوفرييس) حتى لا يلتجئ إلى المعمورة أو يفر في البحر. ووقع حجز السفينة الهولندية دوتيجر (DETYGER) مع بحارتها بأمر من

1- Relation de Sourdis 1636. S.I.H.M.Fr. T III. p.529.

2- Lettre de David de Vries aux Etats-Généraux 4/6/1652. S.I.H. M. PB. TV.p.333.

الأمير عبد الله الدلائي. وكتب القنصل إلى حكومته يخبرها بهياج السلاويين وغضبهم لأمر سفينتهم التجارية، وبالحالة الخطيرة التي أصبح يعيش فيها هو ومواطنوه الهولنديون [1].

لم تكن مسألة السفينة المأسورة بالقرب من المعمورة هي الحادثة القرصنية الوحيدة، بل جرت حوادث أخرى مماثلة، فقد أسر الضابط الهولاندي الزيلاندي فيليب راس (PHILIP RAS) مركب إبراهيم الرايس السلاوي، وعلى ظهره 44 من المغاربة، وثلاثة من أسرى النصارى، فأحرق المركب واحتفظ بإبراهيم الرايس، وعزم على بيع البحارة لولا أن تعرض القنصل الهولاندي في قادس ضد هذا البيع حتى تثبت شرعية أسر السفينة، واستولى الضابط الهولاندي طونيس بوسط (Le Capitaine Thennis Post) على سفينة سلوية كبيرة من نوع كرافيل (CARAVELLE) ذات خمس أسوار، وخمسة مدافع كبيرة ومدفعين صغيرين، بقيادة الرئيس الحاج فاضل، وكان على ظهرها مائة من المغاربة، وثمانية من أسرة النصارى واقتيدت هذه السفينة إلى ميناء قادس، وبعد التأكد من وجود الجواز القانوني من طرف حاكم سلا وقنصل الولايات العامة بهذه المدينة وقع تحرير الأسرى ، وخلي سبيل السفينة وركابها المسلمين[2].

هذا النشاط الأوروبي المتزايد في أعمال القرصنة ضد سفن سلا، كان يستهدف ولا شك الضغط على المسؤولين، وإشعارهم بضرورة مهادنتها والتحالف معها. وهذا ما حصل في غشت 1657م إثر توصل الإنجليز والسلاويين إلى معاهدة سلم. يلتزمان فيها باستعداد كل منهما لنسيان الانتهاكات السابقة، وبضمانة سلامة سفن ورعايا الطرق الآخر، وبمعاقبة المذنبين من رياسهما وقباطنتهما، مع وضع مراسيمها رهن إشارة سفن الآخر[3]. وقد أتى هذا التطور بمثابة سبق سياسي أحرزته إنجلترا على الأقاليم المتحدة، وهذا ما دفع هذه الأخيرة إلى التفكير في لزوم التوصل إلى معاهدة نهائية للسلم، مدعمة مفاوضات القنصل بإرسال حملة بحرية بقيادة الأمير رويتر Ruyter للضغط على السلاويين حيث كان لتلويحه

---

[1]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.207..

[2] - المرجع نفسه، ص.208.

[3]- حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق...**، م. س، ص.245.

بقصف المدينة أثر في التصديق النهائي على الاتفاقية في غشت 1658م[1]. ويبدو أن ذلك لم يلتزم به الطرفان إلا تحت الإكراه، لذلك تواصلت الأعمال العدائية بينهما رغم سعي سلطتهما إلى حصر انعكاساتها في أضيق نطاق، وبمواجهتها بما تستحقه من تدابير زجرية من شأنها طمأنة الطرف الآخر، والتي كانت توازيها مع ذلك خروقات مستمرة من قراصنة كلا الطرفين.

نستخلص مما سبق أن مع بداية القرن السابع عشر الميلادي، عرف العالم تحولات عميقة أثرت على العلاقات الدولية، خاصة بعد الكشوفات الجغرافية، حيث سعت الدول الأوربية تملك التجارة الدولية للمواد النفيسة، عن طريق جلبها من الهند وأمريكا وإفريقيا، ولتحقيق ذلك كان عليها لا بد أن تتحكم في بعض النقط والمحاور البحرية. ولهذا رأت أن تحقيق ذلك يتم عن طريق احتلال السواحل المغربية، خاصة أن المغرب كان يحظى بموقع استراتيجي هام في ميدان حركة السباق البحري.

فدشن الإيبيريون حملتهم عليه باحتلال سواحله المتوسطية والأطلسية، في المقابل سارعت الدول الأوربية الأخرى إلى التقرب من شمال المغرب وربط اتصالات ديبلوماسية معه، حتى تتمكن من استغلال المستعمرات الجديدة، وضمان حرية الملاحة عبر الشواطئ المغربية، وإيجاد نقط لتمكين سفنها بما تحتاجه.

فما كان على المغرب إلا أن يتقبل الأمر الواقع، بحكم أنه كان يعيش تدهورا سياسيا وتفككا خطيرا في سلطته المركزية بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي 1603م، فأضحت المنطقة الشمالية عاصمة دبلوماسية للمغرب بحكم قربها من الدول الأوربية، فتوافد عليها طيلة القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين مجموعة من السفراء والمبعوثين وكانت مكانا مناسبا لاستقرار القناصل الأوربية، فحاولوا كسب ود حكامها الذين كانت سلطتهم تشمل جل أقاليم الشمال الغربي للبلاد.

وحاول حكام المنطقة الشمالية الاستفادة من الصراعات السياسية القائمة بين الدول الأوربية، فقاموا بإرسال بعثات ديبلوماسية من أجل الحصول على الدعم والمساعدة خاصة

[1]- حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق...**، م. س، ص.246.

التزود بالأسلحة ومواد تجهيز السفن، مقابل بعض التنازلات البسيطة لهم، فمن نماذج ذلك رسالة بعث بها المولى اسماعيل إلى الأقاليم المتحدة سنة 1682م، يجيبهم فيها عن طلبهم الصلح، ويطالبهم بإرسال العدة العسكرية، فجاء فيها:

«إلى عظماء الروم بفلامنك الإسطادوس... اعلموا أنه بلغنا كتابكم... ووقعنا على ما طلبتموه منا من الأمان في البحر وفي مراسي طاعتنا... وقبلنا منكم الأمان الذي سألتموه منا على مقتضى الشروط التي اشترطتموها مع الجزائر، حسب ما طالعناها ورأيناها، لكن سارعوا لنا بستمائة قنطار من البارود الجيد الخالص ياتينا عزما عزما في سفينة من سفنكم وبادروا لنا بقروصة جيدة أحببناها لأنفسنا... وكتابنا هذا أمان سفينتكم وأمان من يأتي منكم... واكتبوا لنا بخط أيديكم الشروط التي تشترطونها على أنفسكم واطرحوا عليها علامة أيديكم وفي اليوم الذي تصلنا شروطكم على هذه الصفة، نبعث لكم نحن كتابنا المعظم بقبول ذلك منكم. ومن ذلك اليوم نبرم الأمر وينعقد الصلح بيننا وبينكم... في 10 ربيع الأول عام ثلاثة وتسعين وألف» [1].

إذن فهل استفاد حكام المنطقة الشمالية من هذه الخلافات؟ وهل ما تم الحصول عليه من مساعدات خاصة العدة العسكرية، تم توظيفه في تحرير الثغور الشمالية المحتلة؟

إنه لا يسعنا أمام هذا السؤال إلا أن نقول بأنهم لم يستغلوا الصراعات السياسية القائمة بين الدول الأوربية من أجل تحرير الثغور الشمالية المحتلة والحفاظ على استقلالية باقي المدن المغربية، بكون هذه الزعامات بدورها دخلت في صراعات داخلية فيما بينها حول السلطة، فتم استعمال هذه العدة العسكرية في صراعاتها، وأصبحت تغازل الدول الأجنبية وتعمل على استمالتها لتدعم حركتها من أجل الحفاظ على سلطتها واستمرارها في الحكم، فتم الإغفال والتراخي في عملية الجهاد وتحرير الثغور المحتلة، فكيف نفسر بقاء الاحتلال بهذه الثغور وانتظار المغاربة حوالي قرن من الزمن حتى جاءت السلطة العلوية فتمكنت من تحرير بعضها.

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص.331.

فلا شك أن تواجد الاحتلال الأجنبي بالسواحلة المغربية الشمالية طيلة هذه المدة، كان سببا في توافد عدد كبير من القراصنة سواء المسيحيين أو الإسلاميين إلى السواحل الشمالية والاستقرار بها، نتج عن ذلك عرقلة الحركة التجارية، وتهديد أمن السفن والتجار، وتم احتجاز عدد كبير من الأسرى، بالرغم من أن ذلك شكل محور كثير من المفاوضات انتهت بإبرام مجموعة من المعاهدات للحد من ذلك، إلا أنهم لم يلتزموا بذلك. ولا شك أن ذلك كانت له انعكاسات سلبية على علاقات الطرفين خاصة في المجال التجاري، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الباب التالي.

الباب الثالث

العلاقات التجارية بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال القرنين 17 و 18م:

الفـــصــل الأول

النشاط التجاري بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال القرنين 17 و 18م.

الفصل الأول: النشاط التجاري بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال القرنين 17 و18م.

بالموازاة مع العلاقات السياسية بين حكام منطقة شمال المغرب والدول الأوروبية، نشأت بينهما صلات تجارية ساهم في بلورتها التجار الأجانب وأهل الذمة، لدرايتهم الواسعة بشؤون التجارة الدولية، حيث ربط سلاطين وزعماء المغرب مصالح البلاد بالتجار الأجانب وبالوسطاء من أهل الذمة، فكان المخزن المغربي لا يتردد في استخدامهم لتسهيل المعاملات والصفقات. وقد أسهموا في تحريك دواليب الحياة الاقتصادية بالبلاد في هذا العصر، فكانت المبادلات التجارية تدور حول المنتجات الفلاحية والمنسوجات الصوفية، والمصنوعات النحاسية والفضية والجلدية، والأسلحة والأسرى وغير ذلك، وتجري في المدن الساحلية الشمالية، التي كانت تعرض فيها بضائع منتجة ومصنوعة تحت رعاية حكام المنطقة الشمالية. ترى ما مدى مساهمة التجارة في تعزيز العلاقات بين الطرفين؟ وما موقف الإسلام من ذلك؟ وما نتائج سياسة الاحتكار التي نهجها رؤساء المنطقة الشمالية في قطاع التجارة الخارجية؟

المبحث الأول: موقف الإسلام من مسألة التجارة مع الأجانب.

فمنذ أن ظهرت الدولة الاسلامية وهي تنظر إلى العلاقات الخارجية على أساس وجود مجالين أساسين ; مجال دار السلم ومجال دار الحرب، وعلى هذا الأساس بقيت العلاقات الدبلوماسية طيلة هذه الفترة حبيسة الاعتبارات، والمعايير الأخلاقية والدينية المنطلقة من مبدأ التميز بين دار السلم ودار الحرب. لذلك كان لزاما على حكام الدول الإسلامية بما فيها المغرب مجبرين على إرسال البعثات الدبلوماسية إلى الخارج لفترات وجيزة، ولمهمات محدودة.

وقد أثارت هذه العلاقات التي كانت تعتمد بالأساس على فتاوى العلماء ردود فعل كبيرا في أوساط المؤلفين الغربيين، فمنهم من ذهب إلى القول بأن الإسلام بحكم معاداته للتجارة، كان مسؤولا عن كسر العالم المتوسطي وتقسيمه إلى قسمين متعارضين، مما تسبب في دمار التجارة بين الشرق والغرب [1]، وبالتالي التأثير سلبا على مستوى التواصل والتبادل التجاري [1].

[1] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص .289.

ومنهم من عارض هذا الرأي واعتبر أن الإسلام لم يحدث القطيعة وأن التجارة لم تتوقف، بل كان الإسلام سببا في انتعاش أوربا وساهم في انطلاقة النهضة الأوربية.[2] ودعم هذا الرأي الأخير المؤلف الفرنسي فرناند بروديل الذي ذهب إلى القول بأن التجارة في البحر الأبيض المتوسط لم تتوقف، وإنما استمرت حتى بعد أن تحول الثقل الاقتصادي إلى المحيط الأطلسي، وأضاف أن الطريق المتوسطي لم تخل من السفن التجارة الأوروبية المتجهة إلى المشرق للحصول على التوابل، في وقت كانت الصراعات الأطلسية تمنع الانخراط في تلك التجارة[3].

ونشير بدورنا إلى أن أي موقف مبدئي لم يتخذ في المغرب لتحريم وسق أي نوع من أنواع السلع، اللهم إلا ما كان من بعض التحرج في بيع بعض المواد التي يمكن أن تقوي العدو.

لم تكن معالجة موضوع التعامل التجاري مع العدو من طرف الفقهاء المغاربة في هذه الفترة من باب المعالجة النظرية لباب تقليدي من أبواب الفقه المطروقة، بل كانت معالجة لأحداث واقعية وخطيرة تجلت في وجود المحتل على الأرض المغربية وفي طبيعة هذا الوجود من حيث الأساليب التي وظفتها في توغله، ومن حيث أطماعه وأهدافه من هذا الاحتلال.

وقد أدرك الفقهاء أهمية الهدف التجاري مع المحتل، ورأوا أن محاربتهم ينبغي أن تتم بضرب هذا الهدف، ومن تم عملوا على توعية السكان بضرورة مقاطعة المحتل اقتصاديا واجتماعيا.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن لائحة المواد المحرم بيعها شرعا " للكفار" لائحة طويلة أورد فيها آلات الحرب من سلاح وخيل وسروج وألجمة ومهاريز، والمواد الغذائية

---

[1]- Bernard Lewis, *Le Langage Politique de l'Islam,* Editions Gallimard, Imprimerie Floch, moyenne, (France), 1988, p p.110 -128.

[2]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص .289.

[3]- فرنان بروديل، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط. الأولى 1993، ص ص . 119-120.

والمنسوجات باستثناء الحرير والكتان والصوف لقلة أهميتها، والشمع والقطران لأنها تستعمل في بناء السفن، وكل ما فيه تقوي للأعداء[1] .

والمنصوص عليه عند الفقهاء أنه لا يجوز بيع آلات الحرب من السلاح والكراع والسروج والترسة ونحو ذلك، إلى الكفار الحربيين، لما يخشى من تقويتهم بذلك على المسلمين، هذه علة المنع[2].

وكانت مسألة الاتجار مع العدو ضمن المسائل التي استفتى فيها الفقهاء سنة 1040هـ/1630م وجاءت أجوبة الاستفتاء عنها على الشكل التالي:

حيث يقول الفقيه العربي الفاسي في هذا الباب« لا يجوز أن يباع للكفار الحربيين القوت ولا السلاح، ولا ما يعظمون به كفرهم، ونصوص المذهب متظاهرة على ذلك» [3].

ونقل ابن خجو في شرحه لنظم بيوع ابن أبي جماعة أقوال أئمة المالكية في منع بيع آلة الحرب للعدو، تناول بيع الجلود والخيول للحربيين، وألح على تحريم ذلك، واعتبره من البدع المحرمة. لكون الخيل من آلات الحرب، ولكون الجلد مادة تصنع منها آلات الحرب «فإن تواطأ أهل القطر على بيع الجلود والخيل ونحو ذلك من آلات الحرب لعدو الدين، فاعلم أنهم نبذوا الإسلام وراء ظهورهم، وخذلوا، وارتفعت البركة من قطرهم، وفر النصر من بين أظهرهم »[4] .

ويتبين من خلال هذه الفتاوى أن المنع كان محصورا في التعامل مع العدو المحتل للأراضي المغربية، وهذا شيء طبيعي ما دام هناك حرب بين الطرفين فلا يجب التعامل معه حتى يتم تحرير الثغور المحتلة.

ومهما يكن من أمر، فالإسلام لم يحظر التجارة مع الأجانب ما دامت تخدم مصلحة الجميع، ولا تتعارض مع الحدود الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة. والمسلمون لم

---

[1]-Defontin Maxange, *Le grand Ismaïl Empereur du Maroc*, 1929, Paris. p 298.

[2]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ج 9، ص. 184.

[3]- لحسن اليوبي، **الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية**، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، سنة 1998م، ص، 217.

[4]- المرجع نفسه، ص، 218.

يناهضوا التعامل مع الأجانب وإنما ندبوه لبلوغ أمور تدعو إليها الضرورة، تساهم في تقوية وتعزيز جانبهم لقوله تعالى: «لا **ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين»**. لكن هذا التعامل كان محكوما في غالب الأحيان بالحذر والحيطة، ومطبوعا بهاجس الخوف الذي كان يدفع المسلمين أحيانا إلى العدول عن الانفتاح على غيرهم، وهو هاجس تحكم فيه إلى حد كبير البعد الديني. وكرسه احتلال المسيحيين لبعض الثغور الإسلامية والمغربية على وجه التحديد منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي[1].

وقد تطرقت الكتابات المغربية إلى موضوع التجارة مع الأجانب خلال الفترة المدروسة، ويعتبر محمد داود من المؤلفين الذين أوردوا إشارات قيمة في هذا الموضوع، بحيث كشف عن كيفية تعامل أحمد النقسيس المستقل بحكم تطوان في بداية العقد الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، على تطمين التجار الإنجليزيين، فأصدر تصريحا بتاريخ 28 دجنبر 1621م أكد فيه حمايته للتجارة الإنجليزية وأنها ستعامل بكل احترام، وستكون لها الحرية التامة في أن تشتري بأموالها ما تحتاج إليه وأن تتنقل في أي مكان تشاء على أساس احترام القانون المعمول به[2].

وذكر محمد حجي أن كاسبار دورستان نائب القنصل الفرنسي أندري براء، استطاع أن يحصل خلال عام 1049هـ/1636م على اتفاق مع المجاهد العياشي لحماية الفرنسيين من القراصنة السلاويين، وإعطائهم حق الامتياز لاستغلال معدن القصدير الذي اكتشف بالقرب من مدينة سلا [3].

وقد سارت الزعامات الشمالية المغربية الأخرى على سيرة إخوانهم في التعامل التجاري مع الأوروبيين، ونمثل لهم بالزعيم الخضر غيلان والأمير عبد الله الدلائي، وبخصوص هذا الأخير فإنه منذ أن عين حاكما على مدن سلا عام (1061هـ/1651م) أخذ يتاجر بطريق البحر

---

[1]- أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية...**، م. س، ص. 105. ; محمد بن عبد الكريم المغيلي، **رسالة في اليهود**، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة وعمر بنميرة، منشورات مجموعة الأبحاث والدراسات في تاريخ اليهود وتراثهم، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. الأولى 2005، ص ص. 55-89.

[2]- محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م. س، ج 1، ص.196.

[3]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص ص.194-195.

... ولم تنقطع السفن التجارية صادرة عن سلا أو واردة إليها، وعلى ظهرها حمولات هامة من البضائع المختلفة التي تدر على الدلائيين أرباحا طائلة.

وبعد تولي الأسرة العلوية الحكم خاصة فترة المولى إسماعيل، فكان الجانب الديني حاضرا ومتحكما في كثير من تصرفاته: فالأولوية عنده طرد الكفار من الثغور وضمان استقلال البلاد، والعمل على إخراجها من مخططات التوسع الأوربي، ولتحقيق ذلك كان لا بد له من مواصلة الجهاد بهدف تحرير الثغور المحتلة وطرد الجيوب المسيحية من الشواطئ الشمالية المغربية، وليتسنى له القيام بذلك كان لا بد له من ربط علاقات مع الدول الأوربية والدفع بها في مسار سلمي تنتعش معه عبر تشجيع التجارة الدولية وحريتها. لأن المغرب كان يحتاج بدرجة أكبر إلى البارود وغيره من الأسلحة، وكان محتاجا أيضا إلى لوازم بناء السفن، وكان يراهن على مساعدة الدول التي لم تكن تحتل شمال المغرب لمساعدته في تحرير الجيوب المحتلة.

وكانت هذه الحركة التجارية، ومسألة تأمين السفن والتجارة، وتعويضهم عن الخسائر التي تصيبهم عن أعمال القرصنة، محور كثير من المفاوضات مع الأجانب وموضوع مراسلات ومعاهدات[1].

بالرغم من وجود بعض الثغور المغربية وخاصة الشمالية منها تحت نير الاحتلال الأجنبي، فإن السلطة السعدية والعلوية والزعامات المحلية التي مارست الحكم على المنطقة الشمالية المغربية، ربطت مصالح البلاد بالتجار الأجانب وبالوسطاء من أهل الذمة، وقاموا باستخدامهم لتسهيل المعاملات والصفقات التجارية مع الأجانب، بالرغم من معارضة الفقهاء للمتاجرة مع هؤلاء الأجانب[2]، بل أكثر من ذلك لم يكن يترددون على بيع المواد المحرمة

---

[1]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص ص.193.

[2]- تصدى الفقهاء خلال النصف الأول من القرن السابع عشر لمسألة التجارة مع الأجانب، فأصدروا فتاوى تحرم على المغاربة المتاجرة مع النصارى وغيرهم من الحربيين لما في ذلك من الضرر الجسيم على المسلمين، وقد احتفظت كتب النوازل المغربية بنماذج كثيرة من هذه الفتاوي، يمكن أن نذكر من ذلك ما اجاب به الفقيه العالم محمد العربي الفاسي صاحب كتاب "مرآة المحاسن" (ت1052هـ/1642م) عن أسئلة في الموضوع فقال: "فلا يجوز أن يباع الكفار الصربيين القوت ولا السلاح، ولا ما يصنع منه السلاح، ولا ما يعظمون به كفرهم...، ومن حمل إليهم الطعام فهو فاسق، ومن باع منهم السلاح فليس بمؤمن، ولا يعتذر بالحاجة إلى ذلك لتحصيل ما يحتاج إليه في بلدهم...، إذا سافرنا إليهم غلت من عندهم الأقوات، وصار إليهم من قبلنا أموال عظيمة يتقوون بها

كالمعادن وملح البارود التي كانت تقوي العدو وتساعدهم على مزيد من احتلال الثغور المغربية حسب قول الفقهاء.

رغم ذلك تزايدت وثيرة المعاملات التجارية مع الأجانب بشكل كبير، واعتاد المغاربة على الاحتكاك اليومي معهم بالمراسي المغربية الشمالية، فهل كان بإمكان حكام المنطقة الشمالية وبمقدورهم الالتزام بفتاوي الفقهاء؟ وهم الذين كانوا في أوج الصراع مع الاحتلال الإيبيري وفي صراع ما بينهم من أجل البقاء في الحكم، وكل ذلك كان يستلزم سلاحا ورجالا يجدون استعماله، وكان يتطلب مالا وغذاء، وهي كلها دعائم ما كانت لتتوفر بالشكل المطلوب إلا بواسطة هؤلاء التجار وفتح المراسي في وجه السفن الأجنبية من أجل الرسو، بالإضافة إلى هذه الحاجيات وجود رجال في أعلى هرم من السلطة كان همهم الوحيد هو الكسب والثراء وتركيز المال بكل الطرق.

ونستنتج مما سبق أن مسألة التجارة مع الأجانب برزت بفعل الاحتكار الذي نهجه ذوو السلطة والنفوذ في المنطقة الشمالية المغربية، وبمساعدة التجار الأجانب أنفسهم واليهود، الذين سعوا دائما إلى حماية مصالحهم، ووجدوا في الزعامات المحلية وسلاطين المغرب بالمنطقة الشمالية الدعامة الأساسية لصيانة ذلك، وكانت تجارة العدة العسكرية من بين المسائل التجارية التي حظيت باهتمام كبير. وهذا ما سنحاول معالجته من خلال هذا المبحث.

على محاربة المسلمين وغزو بلادهم...، والمشاهد الآن أن معاملتهم بسكة الإسلام عادت على المسلمين بضرر عظيم لذهاب النقود الجيدة من أيديهم ولاسيما الذهب، وفي ذلك ضعف للمسلمين وتقوية لعدوهم، فالواجب المنع من ذلك وسد الأبواب الموصلة إليه" – انظر: أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية...**، م. س، هامش 12، ص. 107.

المبحث الثاني: أهمية العدة العسكرية في مسألة التجارة.

شهد المغرب مع بداية القرن السابع عشر سلسلة من الحروب والاضطرابات الداخلية، التي أتت على كل ما أنجزه أحمد المنصور من المشاريع الحضارية، وقد ساهم في اندلاعها أولاده الأمراء، وبعض رجال الزوايا، وزعماء الجهاد [1].

وقد أدت هذه الصراعات والحروب إلى الدفع بهؤلاء الطامحين إلى السلطة إلى البحث عن تلبية حاجياتهم من العدة العسكرية بشتى الطرق، فقاموا بربط علاقات تجارية مع الدول الأوربية، واهتموا باستيراد الأسلحة التي زاد الطلب عليها حتى أصبحت تشكل عندهم أساس استيراد المواد. وطغت مسألة العدة العسكرية على جل المراسلات الدبلوماسية الموجهة إلى الدول الأوربية، وتم توظيف العلاقات مع أوروبا كوسيلة للحصول على مزيد من العدة، معتمدين في ذلك على ورقة افتداء الأسرى واستبدال البضائع، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتلبية حاجاتهم المتزايدة مع مرور الوقت خاصة بعد أن أوكلت لزعماء المنطقة الشمالية تحرير الثغور المحتلة، وظلوا يراسلون باستمرار الدول الأوربية لتزويدهم بالعدة العسكرية.

فهل فعلا تم استعمال هذه العدة العسكرية في تحرير الثغور الشمالية المغربية المحتلة؟ أم أنها استعملت في المواجهات الداخلية؟

ابتداء من العقد الثاني من القرن 17م، عرفت العلاقات التجارية بين شمال المغرب وأوروبا مرحلة جديدة، حيث كانت متأثرة بالانقسام السياسي، وبالزعامات الداخلية التي كانت قائمة في المغرب، وبنشاط القرصنة، فكانت تلك العلاقات في مجملها استغلالا لجو النزاع لترويج المنتجات الأوروبية وخصوصا منها الأسلحة، ومحاولة حل المشاكل الناجمة عن وجود أسرى في المغرب [2].

وفي هذه المهمة وصل المبعوث هاريسون إلى شمال المغرب مكلفا بمهمة التفاوض في موضوع الأسرى الإنجليزيين وكيفية ربط علاقات تجارية مع شمال المغرب، وقد بين هاريسون هذا أن من مصلحة الإنجليز التعامل مع أبي حسون السملالي الذي يحكم بالعدل

---

[1]- انظر الفصل الثاني من الباب الأول، فيما يخص هذه الزعامات.

[2]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص. 997.

ويحمي التجار المسيحيين ومع العياشي لأن "من مصلحة الملك أن يعقد علاقات ودية مع هذين الرجلين بدل السلطان" ونتيجة لمساعي هاريسون التزم قواد سلا بأنه إذا ما سلمهم الملك الإنجليزي الأسلحة والذخائر فإنهم سوف يطلقون سراح الأسرى[1]. كما أفلحت بريطانيا في توقيع اتفاقية بتاريخ 13 ماي 1637م. في الميدان التجاري مع المجاهد العياشي، ورد فيها أن «طاعة كل إمام من العرب إذا أرادوا التسبب وقضاء الأوطار في أي إقليم وأي بلدة وأي مصر من الأمصار ومرصة من المراصي (كذا) لا يتلقى لهم إلا بالملقى الحسن ... وأن جميع ما احتاج إليه سيدنا الإمام العياشي من آلة الحرب مدافع وغيرها وبارود ورصاص وغير ذلك ناتوا (كذا) به بحيث لا يلاحقنا ضرر في ذلك وكذلك ما احتاج إليه من جميع أغراضهم مما بأيدي المسلمين »[2].

ولما تولى الخضر غيلان الحكم بالمنطقة الشمالية، عمل على مواصلة عمل شيخه العياشي فيما يخص الجهاد خاصة في العرائش، فكان كلما احتاج السلاح والعتاد تقرب إلى حاكم طنجة، وهذا الأخير استغل حاجة الخضر غيلان إلى السلاح فدخل في مفاوضات معه فتم إرسال مبعوثين للتباحث معه، وهي المفاوضات التي انتهت بعقد هدنة لمدة ستة أشهر تبدأ من 31 يوليوز 1663م وتنتهي في 31 يناير 1664م.

وهو الأمر الذي لم يرق الفرنسيين الراغبين في إقصاء الإنجليز من كل دور على الساحة المتوسطية خصوصا بعد إعلان الحرب عليهم في 26 يناير 1666م، فسارعوا إلى إعطاء تعليمات لقنصلهم العام بالأندلس (Guillaume Eon de Rillegille)، جاء فيها:«على القنصل المذكور أن يعمل كل ما في وسعه لإقناع الأمير غيلان بأن مصلحته الحقيقية هي الانضمام إلى فرنسا، لأنها تستطيع أن تمده بكل العتاد الحربي، وبالإمدادات من الرجال والسلاح الذي يحتاجه أكثر مما تمده به انجلترا. أكثر من هذا، فإن الوضعية التي يوجد عليها بعدواته للإسبان، وظهور قوة[3] معادية له من بني جنسه، عليه مواجهتها: كل هذا لا يجعله أكثر احتياجا للإنجليز الذين هم أمة خائنة تستطيع أن تخذله في كل لحظة...لذلك فإنه لا يوجد له

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 61.

[2]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية....**، م. س، ص ص.1006-1007.

[3]- يعني بذلك قوة العلويين بزعامة المولى الرشيد.

ملاذ إلا فرنسا التي هي الأقوى في أوروبا، والتي لا يعوزها الرجال والمال، والأهم من هذا، هو صدقها في كلمتها... »[1].

إلا أن الخضر غيلان لم يهتم لهذا العرض الفرنسي، وواصل تقربه من انجلترا، وخاصة بعد أن بدأ المولى الرشيد يقود حركة ضده في تطوان سنة 1666م هزم خلالها الخضر غيلان وفر متجها نحو أصيلا ثم إلى طنجة ومنها إلى الجزائر.

وبعد تمكن الأسرة العلوية من السلطة بقيادة المولى الرشيد جاءته الوفود الأوربية التي كان من ضمنها الوفد الإنجليزي، والوفد الهولندي الذي حاولا تجديد اتفاقية معه، إلا أنه رفض كل مفاوضة مع الأوربيين من أجل عقد اتفاقيات، وأجلها إلى أن يتم له أمر المغرب كله، وهكذا بدأت ملامح عهد جديد بنفس جديد تلوح في الأفق، لمواجهة الوضع الداخلي والخارجي، من موقف قوة وثقة في النفس.

ومنذ هذه الفترة أصبحت انجلترا تحتل المكانة الأولى في التجارة العدة العسكرية مع شمال المغرب. فالإنجليز – عكس الاسبان والفرنسيين – لم يكونوا يمتنعون عن تزويد شمال المغرب بالأسلحة، خاصة بعد تواجدهم في مضيق جبل طارق. فقد أصبح تموين حاميتهم رهينا بما تقدمه المراسي المغربية الشمالية، في وقت حاول فيه الاسبان فرض نوع من الحصار عليهم حيث منع التعامل معها. كان الإنجليز غير ملزمين بتعليمات الكنيسة، وكانوا مجبرين على تحقيق مطالب المغاربة لوجودهم في غرب البحر الأبيض المتوسط وسط دول معادية كفرنسا واسبانيا.

في المقابل كان شمال المغرب يحتاج بدرجة أكبر إلى البارود وغيره من الأسلحة، وكان محتاجا أيضا إلى لوازم بناء السفن، وإلى مساعدة انجلترا بفتح موانئها لإصلاح السفن المغربية. كما كانت انجلترا بدورها محتاجة لاستغلال بعض المراسي الشمالية المغربية كأماكن للجوء والتزود بالماء وبما تحتاجه من مؤن، وكانت تطمح إلى التزام شمال المغرب بتزويد الحامية الإنجليزية بصخرة جبل طارق بما تحتاجه.

[1]- Instructions pour en de Rillegille, 22 mai 1666,S.I.H.M.op.cité, pp.116-117.

ولتحقيق ذلك كان لزاما على الطرفين بالقيام بزيارات سفارية متبادلة وبمفاوضات شاقة تخللتها عدة أزمات، فبمجرد تولي وليم دورانج المعروف بوليم الثالث العرش سنة 1689م، توصل برسالة من قنصل هولندا بالمغرب يخبره فيها أنه التقى المولى إسماعيل الذي أخبره بسرور بتولي وليم العرش وأنه يرغب في عقد معاهدة سلام وصداقة مع انجلترا، بل اقترح إرسال سفيرين أحدهما انجليزي والأخر هولندي للتفاوض حول الأسرى وعقد معاهدة سلم وتجارة. إلا أن هذه الاتصالات فشلت فدخلت العلاقات في أزمة بين الطرفين، ولم يخفف من حدة هذه الأزمة إلا بإرسال قوة بحرية إنجليزية إلى خليج قادس كلف قائدها بالذهاب إلى طنجة للاتصال بالقائد على بن عبد الله. ونتيجة لذلك، تم الاتفاق على إطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل مبالغ وإطلاق سراح الأسرى المغاربة ثم تزويد المغرب بعدد من البنادق وكميات من البارود. وشرع في تنفيذ الاتفاق عام 1701م، إذ ذهب محمد قردناش والحاج علي الصبان مع القائد الإنجليزي ديلافال لشراء ما يطلبه السلطان، ولم يعودا إلا ومعهما البارود، حتى أن الخوف من إمكانية انفجاره داخل السفينة سيطر على الركاب، فلم يشعلوا النار طيلة رحلة السفر من إنجلترا إلى المغرب[1].

كان استعداد الإنجليز لتزويد شمال المغرب بمثل هذه المواد كفيلا بتسهيل وتذليل كثير من العقاب، فحتى بعد وفاة وليم الثالث سنة 1702م واعتلاء آن (Anne) عرش انجلترا، كان بالإمكان ربط الاتصال بسهولة بمجرد أن قام روك (Rooke) بتقديم هدية إلى القائد علي بن عبد الله عبارة عن ستة براميل من البارود [2]، ليقين الإنجليز أن هذه المواد تجعل المغاربة متشبثين بالتجارة معهم. ويؤكد ذلك ما جاء في تقرير انجليزي:« وليس من شك أن إمبراطور المغرب يفضل العيش في سلام وصداقة مع حكومة جلالتها الملكة آن أكثر من أية حكومة مسيحية أخرى يدفعه إلى ذلك ما يمكن جنيه من فائدة من تجارتنا مع بلاد البربر»[3]. وهكذا كان الطرفان يعرفان أهمية التجارة بينهما وكان كل واحد فيهما في حاجة ماسة للأخر. واستمرت المفاوضات وتبادل السفارات وتم تمديد الهدنة عدة مرات، تخللت ذلك بعض

[1] - ب. ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزي المغربية...**، م. س، 108.

[2] - المرجع و الصفحة نفسهما.

[3]- نفسه، ص. 113.

مظاهر التوتر. ولم تهدأ الأمور حتى تم توقيع معاهدة 1721م التي تشتمل على 15 فصلا تنظم التجارة بين البلدين [1]. وبذلك أصبحت إنجلترا تحتل المكانة الأولى في التجارة مع المنطقة الشمالية خاصة فيما يخص تزويدهم بالأسلحة. وحسب شهادة القنصل الانجليزي هاتفيلد، فقد كانت التجارة الإنجليزية بتطوان وطنجة رائجة، غير أن هذا الرواج استفاد منه باشا تطوان وبعض المقربين منه، وهذا ما دفعه إلى الاحتجاج لكونه لا يتمتع بما يتمتع به القناصل الآخرين [2].

كما أذنت هولندا لتجارها بتزويد سلا بالسلاح والذخيرة، بما قدره ثلاثون ألف رطل من الكور وستة آلاف رطل من البارود، وسعت مقابل ذلك إلى الحصول على حق تصدير القمح المغربي من سلا، حيث وجهت لهذا الغرض تاجرين هولانديين، طالبة من قواد سلا تسهيل مهمة تجارها، واعدة بمعاملة التجار السلاويين بالمثل في هولا ندا [3]. واستطاعت ربط الصلة بالمجاهد العياشي وزودته بعشرين ألف رطل من البارود [4]. وقد حاول داود بلياش عرقلة هذه العملية بحجة أن العياشي من رعايا السلطان المتمردين على سلطته، وأنه لم يطلب هذه الكمية من البارود وإنما الأمر من ترتيب يوسف كوهن[5]. الذي خدع الولايات العامة عندما ادعى أنه يتكلم باسم العياشي.

ولم يفلح في دسه، حيث وصل العياشي فعلا بالأسلحة والذخيرة، ورغم أن حجة داود بلياش فيما ادعاه هو ضرورة التزام الولايات العامة بتعهداتها بعدم بيع الأسلحة للثوار، فإن إسحاق بلياش دعاها إلى التعامل مع أبي حسون السملالي ودعم رأيه بضرورة تعامل هولندا مع سوس بعد أن أجرت مداخيل جمارك آسفي لروبرت بلاك، ملحا على أهمية مينائي سوس، أكادير وماسة في التجارة الدولية لقربهما من جزر كناريا وخليج غينيا، ووقوعهما على طريق جزر الهند الغربية والشرقية، وعلى أهمية ملك هذه المنطقية أبي حسون السملالي،

---

[1] - انظر نص هذه المعاهدة عند: وندوس جون، **رحلة إلى مكناس...**، م. س، ص ص.134-141.

[2]- Meunier (D) – « *Le Consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hattfield(1717-1725). Etude et Edition de textes* », in Revue **d'Histoire maghrébine**, n 19-20,oct 1980, p 275.

[3] - Résolution des Etats-Généraux le 1/11/1629. S.I.H.M. P B, T IV.p.239.

[4]- Requête de J. Cohen aux Etats Généraux - le 26/3/1639, Ibid., p.482.

[5]- يهودي من أصل برتغالي، كان في هولا ندا ودخل خدمة محمد العياشي، وكان له أخ هو بنيامين كوهن، كان مقيما في سلا وكانت له حظوة كبيرة عند العياشي: انظر زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، هامش، 363، ص. 109.

الذي تمتد مملكته إلى حدود غينيا، ومن المفيد للتجارة الهولندية أن تجد فيه الحليف والمساعد واعتبارا لكل ما سبق، طلب إسحاق بلياش من الولايات العامة الترخيص له بوسق ثلاثين ألف رطل من البارود وعشرة آلاف قنطار من الرصاص وألف بندقية وستمائة رمح، يعتزم بيعها إلى أبي حسون السملالي[1]. كما يبين إسحاق بلياش أن السلطان محمد الشيخ الأصغر لم يعد يمتلك إلا مراكش ونواحيها وأن السلطة الفعلية في شمال المغرب للمجاهد العياشي، وفي جنوبه لأبي حسون السملالي، مؤكدا على ضرورة التعامل معهما بالأخص، وتحرير وسق السلاح لهما ما دامت وضعيتهما الجديدة لا تجعل منهما مطلقا رعايا للسلطان وإنما متمردين عليه [2] .

ورغم ارتباط عائلة بلاش بالمخزن السعدي لمدة طويلة وكانت تحضى بمكانة مهمة، حتى سارت مطلعة على أسراره، وكانت تتصرف بكل حرية في أمور المغرب. إلا أنها غلبت مصلحتها الخاصة على مصلحة الدولة، فأصبح أفراد العائلة يتخذون القرارات ويعرقلون مصالح البلاد، فكان على سبيل المثال يوسف بلاش يطالب الأقاليم المتحدة بإعطائه رخصة لتصدير الأسلحة والعدة ولوازم السفن إلى المغرب[3]، حتى يتسنى له التعامل مع باقي المناطق المغربية بهدف الربح.

ويظهر أن الأمراء السعديين أصبح من الصعب عليهم إقناع الدول الأوروبية بتقنين تجارة العدة العسكرية وتركيزها في مناطق نفوذهم بعدما قوي أمر المجاهد العياشي ببلاد الغرب ومدن الشمال، وانتشر صيت الدلائيين من بعده في هذه النواحي، واتسعت رقعة نفوذ أبي حسون بسوس وما يليها من البلاد بجنوب المغرب.

وهكذا، شهدت تجارة العدة العسكرية رواجا كبيرا بمراسي الإمارات المستقلة، وتوارد التجار الأوروبيون عليها بشكل لم يسبق له مثيل، إلى الحد الذي أثار قلق السلاطين السعديين، ومنهم على الخصوص محمد الشيخ الأصغر، وجعله يشعر الدول الأوروبية عامة والولايات

---

[1] - Requête D'isaace pallache aux Etats Généraux le 13/4/1639, S.I.H.M. PB, TIV. p. 488.

[2]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص .1100.

[3] - S.I.H.M.1ere Série, Pays-Bas, T. VI, p.142.

العامة خاصة بواسطة وكيله داود بلياش بخطورة تهريب هذه العدة على مستقبل العلاقات بين الطرفين [1].

غير أن هولندا لم تلتزم بتعهداتها بعدم بيع الأسلحة لهؤلاء « الخوارج » وإنما أذنت لتجارها بتزويد سوس وسلا ومناطق أخرى بالسلاح والذخيرة بإشارة من الذمي إسحاق بلياش[2]، وهو نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه فرنسا، لما كانت تكتسيه منطقة سوس من أهمية بالنسبة للتجار الفرنسيين عامة، وهذا ما دفع السلطان إلى التهديد والاتصال بإنجلترا طالبا منها تزويده بسفن حربية لمهاجمة السفن الفرنسية والهولندية التي تتاجر مع المراسي الجنوبية، ولم يسفر هذا الطلب عن نتيجة، بعد أن تدخلت فرنسا لدى إنجلترا طالبة منه « عدم القيام بما يضر بالصداقة الإنجليزية الفرنسية وبالرعايا الفرنسيين» [3].

كما عمل القنصل الفرنسي، أندري برا، على التقرب من محمد الحاج الدلائي، بكيفية أدت إلى توقيع اتفاق بين الطرفين في 11 مارس 1646م. وقد مكنت هذه الاتفاقية التجار الفرنسيين من التعامل مع سلا بكل حرية، وسارت فرنسا في نفس الخطة فعينت قنصلا جديدا هو (F.Boyer) مسؤولا عن تنشيط التجارة في جميع مناطق المغرب [4].

ويظهر أن هذا التحول الذي طرأ في موقف الأوروبيين من تصدير العدة العسكرية إلى الأمراء السعديين قد تحكم فيه عامل الربح أكثر من أي شيء آخر، ذلك أن السلاطين لم يعودوا الزبون الوحيد لهم، وإنما ظهر لتجارتهم زبناء آخرين، يأتي في طليعتهم حكام سلا والمنطقة الشمالية الموالين للدلائيين، الذين توصل معهم الهولنديون إلى إبرام اتفاقية صلح وتجارة في 9 فبراير سنة 1651م، التي أطلقت لهم العنان للمتاجرة بمختلف البضائع بما فيها العدة العسكرية بمرفأ سلا وتطوان، على أن يلتزموا بدفع الواجبات الضريبية المعمول بها، فحققوا من وراء التعامل معهم مكاسب جمة. وقد لعب بعض قناصلهم دورا رياديا في الوساطة التجارية بين الطرفين، مثلما هو الحال بالنسبة للقنصل دافيد دي فريس الذي توسط لأمير سلا

---

[1]- أحمد العمراني، **العلاقات المغربية الهولندية...**، م. س، ص.128.

[2]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س ، ص ص.1099-1100.

[3] - Lettre de Louis XIII à Bellièvre le, 4/5/1632, S.I.H.M.Fr, T III, p.550.

[4]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص.1037.

عبد الله الدلائي لدى حكومة بلاده في أوائل شهر أكتوبر من السنة عينها قصد الحصول على عدة حربية تشتمل على اثني عشر ألف رطل من ملح البارود [1].

غير أن المعاملات التجارية المتصلة بالسلاح والذخيرة بين حكام المنطقة الشمالية والأوروبيين لم تخل من بعض الأزمات، كتلك الأزمة التي حصلت في سنة 1652م بفعل لجوء عبد الله الدلائي إلى رفع الضرائب المفروضة على البضائع المصدرة والواردة، ورد الدول الأوروبية على هذا الإجراء بحظر بيع الأسلحة له، والأزمة التي تفاقمت بين هولندا وعبد الله الدلائي في سنة 1654م من جراء أعمال القرصنة ضد السفن السلاوية، وأدت إلى هياج السلاويين ضد المصالح الهولندية بسلا، إلى الحد الذي جعل الأمير الدلائي يأمر باعتقال القنصل دي فريس نفسه كما سلفت الإشارة إلى ذلك من قبل[2].

ومع مجيء الدولة العلوية التي أصبحت منطقة شمال المغرب تحت نفوذها، حاول المولى إسماعيل الضغط على الدول الأوربية حتى تبيع له العدة والأسلحة كما يتبين من خلال إحدى الرسائل التي وجهها السلطان إلى ملك فرنسا لويس الرابع عشر سنة 1684م جاء فيها: «من أمير المؤمنين...الشريف الحسني أيده الله...إلى عظيم الروم لويس الرابع عشر. أما بعد، فاعلم أن الذي ظهر لنا أن ليس عندك قول صحيح...فالإنجليز تكلموا معنا كلمة وقبضنا ووفوا بها. فحين ذهب خديمنا لبلادهم...، فرحوا به وأكرموه وبروا به وأتى من عندهم بعشر مائة مكحلة وستة عشر مائة قنطار من البارود...ثم بعد ذلك، قدم لعلي مقامنا صاحبكم انبشدور وأتانا بشيء من الخرو(هكذا) مع بالطو الحرير. وهل نحن ممن يعجبه ذلك ويسره؟ فنحن معشر العرب لا نعرف إلا الصحيح»[3].

كما اهتم الزعماء والسلاطين بالمعاهدات من أجل الحصول على العدة العسكرية. ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها المولى إسماعيل للأقاليم المتحدة سنة 1682م، يجيبهم فيها عن طلبهم الصلح، فكتب يقول: «إلى عظماء الروم بفلامنك الاسطادوس... اعلموا أنه بلغنا كتابكم...ووقعنا على ما طلبتموه منا من الأمان في البحر والمراسي طاعتنا... وقبلنا

---

[1] - Lettre de David de Vries aux Etats Généraux, 3/10/1651. S.I.H.M. PB, TV, p. 287.

[2] محمد حجي، **الزاوية الدلائية ...**، م. س، ص ص.207-210.

[3] - S.I.H.M. Dynastie Filalienne, France, T. 2, p. 434.

منكم الأمان الذي سألتموه منا على مقتضى الشروط التي اشترطتموها مع أهل الجزائر، حسب ما طالعناها ورأيناها، لكن سارعوا لنا بستمائة قنطار من البارود الجيد الخالص يأتينا عزما عزما في سفينة من سفنكم وبادروا لنا بقروصة جيدة أحببناها لأنفسنا...»[1].

وكانت العدة العسكرية تعتبر أساس الشروط التي يتم فيها التفاوض بين حكام المنطقة الشمالية والدولة الأوربية.« ثم أنكم خللتم بشروطها (المهادنة مع الاسطادوس) ولم تعتنوا بأمور العدة المتفق عليها ولا البارود...وهذان هما الأكيدان عندنا» [2].

وهكذا نستخلص مما سبق، أن العدة العسكرية نظرا لتزايد الطلب عليها بفعل الصراعات الداخلية ومواجهات المحتلين للثغور الشمالية المغربية، فقد شكلت عنصرا أساسيا في العلاقات التجارية والمراسلات الديبلوماسية بين حكام المنطقة الشمالية من زعماء وسلاطين والدول الأوربية خلال الفترة المدروسة.

وللحصول على هذه العدة، ربط حكام المنطقة الشمالية مصالح البلاد بالتجار الأجانب وبالوسطاء أهل الذمة، فكانوا لا يترددون في استخدامهم لتسهيل المعاملات والصفقات التجارية، وقدموا لهم امتيازات تجارية، وسمحوا لهم بتسويق وبيع المواد المحرمة كالقمح وملح البارود والجلد والصوف نظرا لما كانت تمكنهم من موارد هامة، بالرغم من معارضة الفقهاء لبيع هذه المواد، ونظرا لمنطق الربح الذي كان سائدا عند التجار الأجانب، فقاموا بترويج العدة العسكرية بشكل كبير في المنطقة الشمالية وباقي المدن المغربية الأخرى، نظرا لتزايد الطلب على هذه العدة التي كانت تستعمل في مواجهة الخصوم بالداخل، واستعمالها كذلك في مواجهة وحصار القوى المحتلة بالثغور الشمالية.

الشيء الذي كان يدفع حكام المنطقة الشمالية إلى مراسلة أمراء الدول الأوربية باستمرار واخبارهم بأنها من أوكد المسائل التي لا يجوز التراخي والتقصير في ارسالها إليهم.

وكانت ورقة الأسرى من بين الوسائل الأساسية التي كانت تستغل في الحصول على العدة العسكرية، فكيف ذلك؟

---

[1] - عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص. 331.

[2]- المرجع نفسه، ص. 350.

المبحث الثالث: الأسرى في ميزان العلاقات التجارية.

حظي موضوع الأسرى باهتمام كبير وبأهمية بالغة في العلاقات الديبلوماسية بين حكام المنطقة الشمالية والدول الأوربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفرض هذا الموضوع نفسه بإلحاح كبير عند جل البعثات الديبلوماسية بين الطرفين، حيث استخدم الأوربيون الأسرى المغاربة كورقة ضغط للحصول على تنازلات تجارية، في حين استخدم السلاطين والزعامات المغربية الشمالية الأسرى الأوربيين كمادة تجارية للحصول على العدة العسكرية أو فدية مالية.

1- تسريح الأسرى المغاربة مقابل الحصول على امتيازات تجارية:

يرجع سبب تزايد عدد الأسرى المغاربة بأوروبا إلى نشاط ظاهرة القرصنة المسيحية ضد السفن التجارية المغربية في عرض السواحل المتوسطية والأطلنتيكية، وهي ظاهرة كونية مارسها المسيحي والمسلم. ولكن هذه الظاهرة تعددت واختلفت بشأنها الدراسات والأبحاث، فمن الباحثين من رأى في تركيز الأوروبيين على القرصنة المسيحية المعادية للإسلام إرادة ونزعة مدعمة ومدافعة في مركزية الغرب، لأن القرصنة المسيحية حسب هذا الطرح ما هي إلا شرطة بحرية تهدف إلى حماية المسيحية من هجومات البربري. فبقدر ما كان الفارس المسيحي يحركه الإيمان والعدالة، كان القرصان المغربي تحركه العدوانية والرغبة في السطو وسفك الدماء وابتزاز حقوق الناس. وبخلاف ذلك ظهرت دراسات حديثة تفند هذا الرأي، وبين أصحابها أن القرصنة المسيحية كانت آلة تهدف إلى جمع الأموال بالرغم من معارضة البابا أحيانا[1].

إذا كانت الإسطوغرافيا الاستعمارية لم توضح كما ينبغي وجود القرصنة الأوربية لاعتبارات سيكولوجية، وحاولت إلصاق القرصنة بالمسلمين عموما وبسكان شمال إفريقيا على الخصوص، فإن ما تختزنه المصادر المغربية من معطيات كثيرة من أعمال النهب والأسر التي تعرضت لها السفن المغربية من قبل القراصنة الأوروبيين في الفترة المذكورة، خير دليل على أنها كانت تحركها أهداف مادية، وما لبثت أن تحولت الى تجارة نشيطة بين ضفتي

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص.341.

المتوسط لكونها كانت تشكل« موردا من الموارد الأساسية إلى درجة اعتبر معها الأسير كطريدة مربحة بالنسبة للقراصنة »[1].

ووقع في قبضة الأوربيين كثير من أسرى المسلمين، ومن جملتهم الأسرى المغاربة على وجه الخصوص، وكان المغاربة يؤسرون ويباعون في أسواق النخاسة بأوروبا، ويتعرضون هنالك لشتى أنواع التعذيب والتنكيل[2].

وقد سعى الأوروبيون ما أمكنهم إلى استخدام الأسرى المغاربة الموجودين تحت يدهم كورقة ضغط مربحة للحصول من حكامهم على تنازلات تجارية، تقتصر فيما يلي على ذكر بعض النماذج على سبيل الاختصار:

لقد أشار جون هاريسون الإنجليزي في رسالة إلى والتر أسطون مؤرخة في 7 يناير 1622م إلى وصول عدد من الأندلسيين المأسورين قائلا:«...وقصة هؤلاء الأندلسيين أنهم كانوا من سكان الجبال القريبة من تطوان إلى أن جاءهم ذات يوم قريب لهم من الجزائر... ولما اجتمع بهم زين لهم يبيعوا كل ما يمتلكون من عقار وماشية، وأن ينتقلوا بأموالهم إلى الجزائر، فعمل هؤلاء المساكين بنصيحته فنزلوا إلى تطوان وصادف الأمر أن كان هناك مسافرون فحملوهم إلى الجزائر، فلما توسطوا معهم البحر أسروا جميعا بواسطة أسطولنا الإنجليزي الذي انتهب في الحال أموالهم وبضائعهم التي كانت معهم ولم يكونوا قد تركوا خلفهم في تطوان أموالهم أو أحدا من أقاربهم يمكنه أن يخلصهم أو يساعدهم..»[3].

وبعد عدة مفاوضات فاشلة من أجل إطلاقهم، جاء المفاوض الإنجليزي إلى تطوان مرة أخرى في شأن تبادل الأسرى وفي هذا الصدد يقول المقدم أحمد النقسيس « قد هزتني الشفقة عليهم فأمرت بجمع التبرعات من الأندلسيين، فكان ما جمع منها يفي بفدية الإنجليز الثمانية الذي عرض افتداؤهم بالأندلسيين الستة عشر...» وأبرم اتفاقا يقضي بأنه «لا يباع بتطوان أي إنجليزي أو اسكتلندي أو إرلندي من رعايا ملك بريطانيا، باستثناء الموجودين حاليا تحت

---

[1]- عبد المجيد قدوري، **ابن أبي محلي الفقيه الثائر ...**، م. س، ص ص.83-84.

[2]- محمد العمراني، **مقدمة تحقيق كتاب الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان لحمدون الطاهري الجو طي**، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2003-2004، ص ص.238-239.

[3]- محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب ...**، م.. س، ص.256.

الأسر، وأن أي تاجر من رعايا الملك المذكور إذ انتهى إلى تطوان فإنه ينال الإذن مني (النقسيس) في الإتيان إلى المدينة، فيتاجر بها، وكل أسطول انجليزي يأتي إلى تطوان يمكنه أن يأخذ الماء ويتمون من المدينة»[1].

وفي شتنبر عام 1657م تعرضت سفينة سلاوية كانت قادمة من الجزائر بقيادة الرايس علي مرشيك لعملية قرصنية من قبل أحد قباطنة الأسطول الهولندي براكل بالقرب من مرسى تطوان، بحيث استولى على ما فيها، وأسر بعض ركابها، منهم "مملوك الحاج إبراهيم الخياط، خديم المقام العلي"، الذي تم بيعه بجبل طارق[2].

ويظهر أن هذا الحادث حصل بعد إبرام الولايات العامة معاهدة الصلح مع الدلائيين بتاريخ 22 مارس 1657م، التي منحت لها امتيازات تجارية مشجعة، غير أن المصادقة على هذه المعاهدة لم تكن قد تمت بعد، فكان الأمر يتطلب الضغط على أمير سلا عبد الله الدلائي للإسراع في تنفيذ إجراءات المصادقة على الاتفاقية المذكورة، وهو الأمر الذي تكلف به القبطان براكل من خلال العملية السالفة الذكر، وأكده من بعده الضابط البحري جيديون فيلدت الذي وصل إلى مرسى سلا في 27 يوليوز سنة 1658م على رأس فرقة من الأسطول الحربي، ونجح في حمل الأمير الدلائي على المصادقة عليها في غشت من نفس السنة[3].

وهكذا كانت الدول الأوربية تلجأ في بعض الأحيان إلى الضغط العسكري لفرض على الزعامات المحلية اتفاقيات غير متكافئة، مستغلة بذلك الانقسام السياسي الذي كان يعيشه المغرب آنذاك. وهذا الأسلوب لم ينفع فيما بعد مع تولي الأسرة العلوية الحكم نظرا لتمكنها من فرض سيطرتها على جل مناطق المغرب.

ومع تولي المولى إسماعيل الحكم، نجد أن الاحتراس والتوتر يصاحب كل الاتصالات بينه وبين الدول الأوربية خاصة في مسألة الأسرى الذين يقعون في قبضة المجاهدين المغاربة أو الأسرى الذين يوجدون في قبضة القراصنة الأوربيين، كانت تزعزع الثقة المنشودة من إبرام اتفاقية بين الطرفين. بيد أن المعاملات الأوربية في هذا المجال أثارت انتقادات عديدة

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 257؛ أنظر كذلك ، محمد داود ، **تاريخ تطوان...**، م. س، ج1، ص.190.

[2]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص .212.

[3]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص ص.213-214.

للمولى إسماعيل ونغصت العلاقات بينهما، في رسالة للسلطان المغربي إلى الولايات العامة بتاريخ 20 غشت 1690م، نجدها تتضمن التهديد بقطع الهدنة لكون سفارة المعلم بن ديبة التطواني وحسن أشكيرد لم تتمكن من تحرير الأسرى المسلمين الموجودين في هولندا. كما فشلت السفارة التي قادها حسن بن محمد اسكييردو سنة 1686م[1] في ذلك.

وظل سوء التفاهم مستمرا بين المغرب والدول الأوربية فيما يخص الأسرى والأسلحة، بسبب تشبث كل طرف بمواقفه تجاه الأخر. وهذا ما دفع حكام المنطقة الشمالية من زيادة التشدد في مسألة الأسرى تجاه الدول الأوربية، رغم تدخل شخصيات مهمة في أمور التجارة والسياسة.

إذن كيف كان موقف حكام المنطقة الشمالية من مسألة الأسرى الأوربيين؟ وهل كانت عملية الأسر بالنسبة لهم قوة الضغط على الدول الأوربية من أجل الحصول على العدة العسكرية؟ وكيف استفادوا من ذلك؟

1 - S.I.H.M. 2éme Series, France, tome 2, p.563, n°4.

2- تسريح الأسرى الأوروبيين مقابل الحصول على العدة العسكرية.

نشطت عمليات الجهاد البحري بالمنطقة الشمالية ضد السفن الأوروبية بشكل مكثف بعد الطرد النهائي لمسلمي الأندلس في سنة 1609م. حيث لعبت مدينة تطوان والعرائش دورا متميزا إلى جانب مدينة سلا في مجال النشاط البحري القرصني، وتعتبر هذه المراكز الثلاث من أهم المراكز التي انطلق منها هؤلاء الأندلسيون الذين نظموا الجهاد البحري تنظيما محكما أدهش عتاة القراصنة الأوروبيين، رغبة في الانتقام لأنفسهم من ويلات محاكم التفتيش الإسبانية، وما كان لجهادهم هذا أن يستمر ويحقق أهدافه المنشودة لولا الدعم الذي كان يحظى به من قبل السلطة السياسية القائمة. وبالرغم من أن مراسي المنطقة الشمالية لم تكن تتوفر على ترسانات كبيرة لبناء السفن أو تجهيزها بالسلاح كما كان الشأن بالنسبة لمرسى سلا، فإنها توفرت بها أوراش لإصلاح السفن وصنعها أحيانا، وتزويدها بالمواد الضرورية. واعتمدت على السفن التي يتم غنمها أو اقتناؤها من الخارج.

وبالرغم من كل ذلك، وقع بين أيديهم الكثير من الأسرى الإسبان وغيرهم من أسرى البلاد الأوروبية، ولم يتم إطلاق صراحهم إلا بعد استخدامهم كوسيلة للحصول من حكومة بلادهم على الفدية المالية والعدة العسكرية اللازمة.

وفيما يلي بعض الأمثلة المختصرة.

ففي أثناء محادثات جون هاريسون مع موريسكي سلا في أوائل 1626م وعده هؤلاء بأنه إذا ما سلمهم الملك الإنجليزي الأسلحة والذخائر فإنهم سوف يطلقون سراح الأسرى الإنجليز، وقد غادر هاريسون سلا عائدا إلى إنجلترا التي وصلها في ماي 1626م محملا بهذا العرض. وبعد سلسلة من المناقشات في مجلس البلاط تمت الموافقة على استبدال الأسرى الإنجليز بالأسلحة والذخائر، وبعد عودة هارسون إلى المغرب حمل معه لافتداء الأسرى أربعة من الأبواق النحاسية ومدفعين محمولين على عربات ببارودهم وطلقاتهم كذا مائة وخمسين رمحا[1].

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص.61.

ولما دخلت إنجلترا في حرب مع إسبانيا في عهد (شارل الأول) حل (هاريسون) مجددا بالمغرب على أمل الحصول على مساعدة المجاهدين التطوانيين والسلاويين لمواجهة الإسبان في أحسن الظروف من جهة ولفك الأسرى الإنجليز من جهة ثانية، وتوجت أعمال (هاريسون) باتفاق مع المجاهد العياشي سنة 1627م، التزمت إنجلترا بموجبه تزويده بالعدة والسلاح مقابل مساهمة مع آل النقسيس لفك الأسرى[1].

وفي خطاب مؤرخ في 20 مايو 1630م يخبر العياشي الملك شارل الأول أن اثنين من أتباعه من قادة قصبة الرباط هما (عبد الله بن علي، وأحمد بن علي البشير) نجحا في إخلاء سبيل 195 أسيرا من سجناء الإنجليز. ويعبر الفقيه العياشي في ثنايا هذا الخطاب عن شكره لملك بريطانيا على استجابته لطلبه وإرساله بعض المدافع وبعض المواد الحربية الأخرى، ولما أبداه من استعداد لإجابة كافة طلباته من الأسلحة، ويذكر أنه حاليا ليس في حاجة لمزيد من الأسلحة الجديدة لأنه يركز على إصلاح القديم منها، وأنه إذا بدت له حاجة لأي شيء سيرسل في طلبه، ويؤكد أن التجار الإنجليز الذين سيأتون لسلا سيعاملون كما لو كانوا في لندن ذاتها[2].

وبعد استقرار الإنجليز بجبل طارق منذ سنة 1704م جعل هذا المركز يتحكم في العلاقات التجارية بين المراسي المغربية والموانئ الأوربية. وأصبحت بريطانيا ترغب في الحفاظ على علاقات تقليدية مع المغرب، وكان غرضها من وراء ذلك هو الإبقاء على التموين المطلوب لحامية جبل طارق. وهذا ما دفعها إلى القيام بمجموعة من المساعي لدى باشا تطوان

[1]- نور الدين الجراري، «جوانب من تاريخ تطوان السياسي خلال عهد أسرة، آل النقسيس (1597-1673م) انطلاقا من بعض الوثائق المغربية غير المنشورة »، ضمن ندوة؛ **تطوان خلال القرنين 16و17**، م. س، ص ص.213 -236. ص. 228.

[2]- شوقي عطا الله الجمل، « العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر، في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني بلندن»، **مجلة المناهل**، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية الرباط، العدد الثالث، السنة الثانية 1975، ص ص.157-187، ص. 173.

أحمد بن علي، وتزويدها إياه بالذخيرة الحربية، جعلته يتساهل كثيرا في وسق القمح نحو جبل طارق وتزويد الحامية المقيمة فيه بالأقوات، فضلا عن إفراجه عن سائر الأسرى الإنجليز[1].

هكذا يتضح على أن عملية إطلاق الأسرى الأوربيين كانت مشروطة بتزويد المغرب بالأسلحة، فإنجلترا لم تكن تمتنع بالقيام بذلك ما دام أنها تحصل على ما تريد.

أما فيما يخص هولندا فإن مسألة الأسر والأسرى كانت إحدى النقط المحور التي تحركت حولها البعثات والسفارات، وترتب عنها ربط العلاقات وعقد الاتفاقيات، ونتج عنها تواصل على مختلف المستويات وفي شتى المجالات، وأدت بالنتيجة الحتمية إلى تلاقح بين الحضارات، على الرغم من بروز فترات من سوء التفاهم الذي أدى إلى عدة مواجهات.

ففي سنة 1639م قدم إسحاق بلياش مذكرة إلى أمراء الإسطادوس، يلح عليهم فيها بضرورة التعامل مع المجاهد محمد العياشي وتزويده بالعدة العسكرية، مؤكدا لهم أن ذلك سيؤدي إلى إطلاق سراح الأسرى الهولنديين الموجودين لديه.

وعلى ما يبدو أن هولندا قامت بما طلبه إسحاق بلياش منها، حيث نجد في سنة 1640م قام المجاهد العياشي بإطلاق سراح عدد من الأسرى الهولنديين لقاء حصوله من هولندا على مائتي قنطار من ملح البارود[2].

وفي سنة 1657م توصلت هولندا إلى عقد اتفاقية مع الدلائيين تضمنت 12 بندا، حيث جاء البند الثامن ليحمي الرعايا الهولنديين الذين يؤسرون على ظهر السفن غير الهولندية، وذلك بالتنصيص على ضرورة إطلاق سراحهم فورا، وتسليمهم للقنصل سواء كانوا رجالا أو نساء. ونفس الأمر ينطبق على رعايا المغاربة إن وجدوا على ظهر سفن أخرى.

على ما يبدوا أن هولندا شكلت بالنسبة لحكام المنطقة الشمالية حالة خاصة في العلاقات المغربية الأوربية خلال الفترة التي تناولها البحث، ذلك أن التقارب معها كان أكبر وأقوى، وحظيت تبعا لذلك بامتيازات أكثر من غيرها، على الرغم مما كان يعتري هذه العلاقات من

---

[1]- عبد العزيز السعود، « دور تطوان في المبادلات الخارجية (1727-1767) »، مقال ضمن ندوة، **تطوان خلال القرن الثامن عشر، 1727-1822**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، أيام 21-22-23 أكتوبر 1993، منشورات مجموعة البحث في التاريخ المغربي الأندلسي، ص، 47.

[2] - S.I.H.M. PB.TIV.p.488.

مشاكل بسبب عمليات الأسر والأسر المضاد التي كان التحكم فيها بشكل نهائي من هذا الطرف وذلك أمر مستحيل.

و لهذا نجد أن السلطان المولى إسماعيل حصل على عدة مكاسب من إرغام العواهل الأوربيين على إرسال مبعوثين لفتكاك الأسرى، ولم يكن يسمح بافتكاك سوى الأسرى المسنين الذين أصبحوا غير قادرين على العمل. وكما جرت العادة لم يكن السلطان يوافق على تسليم الأسرى إلا بعد الفدية نقدا أو تقديم السلاح والعتاد، وكانت معظم عمليات تسليم الأسرى تتم في مدينة تطوان. فنجد مثلا أن التفاوض في نهاية عهد السلطان المولى إسماعيل الذي جرى مع ضباط البحرية البريطانية، حول تسريح الأسرى كان يتم بمقابل تسلم كميات من البارود أو الافتداء بالمال، وكانت هذه الطريقة تجري أيضا على الأسرى الهولنديين والفرنسيين سيما وأن تحصين الثغور المهددة بالاحتلال وبالهجمات الخارجية وضبط الأحوال الداخلية بالبلاد نتيجة كثرة التمردات على السلطان من قبل جيش العبيد والصراع على الحكم كان يفرض على كل متول للعرش البحث عن مصادر العتاد الحربي لتعزيز مكانته في السلطة [1].

نستخلص مما سبق أن مسألة الأسرى كانت نتيجة الصراع السياسي والديني بين الإسلام والمسيحية، وانعكس هذا الصراع على المجال البحري، وأصبحت الأساطيل التي تزايد عددها وتطور نوعها تجوب البحار وتغير على بعضها البعض.

وتطور الأمر إلى درجة تكوين عصابات قرصنية متخصصة، بحثت لنفسها عن أماكن تنطلق منها وتعود إليها، وقد كان الساحل الأطلسي المغربي أفضل هذه المكامن لكونه يشرف على أهم المحاور التجارية المربحة آنذاك.

واستقطبت المدن الشمالية المحتلة أعداد متزايدة من هؤلاء القراصنة الذين اتخذوها مركزا لهم ولعملياتهم، وشكلوا خطرا كبيرا وحقيقيا على السفن المغربية حين اعترضوا طريقها وسلبوا حمولاتها وحولوا بحارتها وركابها إلى أسرى، كما شكلوا هاجسا كبيرا أرق بال أهالي الثغور الساحلية، أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين حكام المنطقة الشمالية المغربية والدول الأوربية خلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

---

[1] - عبدالعزيز السعود، **تطوان في القرن الثامن عشر...**، م. س، ص. 182.

وقد تضرر المغرب كثيرا من عمليات القرصنة وأظهر بشكل جلي مدى ضعف السلطة الحاكمة في حماية الثغور الساحلية من التهديدات، ودفاعها عن سكان هذه الثغور الذين يتعرضون للأسر من قبل القراصنة الأوربيين، ومن تم بيعهم في أسواق النخاسة الأوربية، بالرغم من العهود والمواثيق المبرمة بين الجانبين، ظلت عملية القرصنة نشيطة في عرض البحر، بل أكثر من ذلك أصبحت مسألة الأسرى ورقة تجارية هامة بيد المغرب وأوروبا خلال هذه الفترة وقد تبودلت في هذه المسألة عدة سفارات.

ولم يكن المغاربة يولون اهتماما كبيرا بأسراهم، وكانت محاولة افتكاك الأسرى من يد المسيحيين جد محتشمة، رغم النداءات المتكررة للفقهاء ولهؤلاء الأسرى أنفسهم وعوائلهم بضرورة تدخل الحكام والمسؤولين لحل قضيتهم.

في المقابل تمكن الأوربيون من تحرير عدد كبير من أسراهم وضمنوا الأمن في سواحل منطقة نفوذ حكام المنطقة الشمالية لرعاياهم، وتمكنوا كذلك من الحصول على رخص لنقل كميات من المواد الغذائية وعلى رأسها القمح. ترى ما هي أهم الموانئ التي شهدت تواجد التجار الأوربيين بها؟ وما هي أهم المواد التي كان يتم التعامل بها؟

الفـــصل الثـــاني

أهمية المنطقة الشمالية في المبادلات البحرية المغربية الأوربية خلال القرنين 17 و18م.

الفصل الثاني: أهمية المنطقة الشمالية في المبادلات البحرية المغربية خلال القرنين 17 و18 م.

لم تحض العلاقات التجارية بين شمال المغرب والدول الأوربية باهتمام كبير في الكتابات المغربية، بحكم الموقف الذي اتخذه الفقهاء والمعادي لنشاط التجاري مع الكفار، ويعود هذا الموقف إلى العصر الوسيط، حيث كان صراع بين الدول الإسلامية المتوسطية من جهة والدول الإيبيرية المسيحية من جهة أخرى، أدى إلى فرض مجموعة من الشروط والقيود للحد من التجارة بين الجانبين، خاصة التزود بالمواد الاستراتيجية، وظلت هذه العلاقة في كثير من جوانبها خاضعة للتأثيرات الدينية خلال العصر الحديث. إلا أنها كانت تختلف من دولة إلى أخرى فعلاقة المنطقة الشمالية المغربية مع انجلترا وهولندا ليس هي العلاقة مع فرنسا واسبانيا. وبالرغم من هذه التدابير فإن الواقع كان يقدم صورة مغايرة لما كان يسعى إليه رجال الدين، ويتمثل في توافد التجار الأوربيين على السواحل المغربية، في المقابل ربط سلاطين وحكام المنطقة الشمالية المغربية المتعاقبين على الحكم خلال القرنين السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين، مصالح البلاد بالتجار الأجانب وبالوسطاء من أهل الذمة، فأصبح الطرفان لا يترددون في تسهيل المعاملات والصفقات التجارية.

ويرجع ذلك إلى الموقع الاستراتيجي للمغرب بصفة عامة ومنطقة الشمال بصفة خاصة في أقصى شمال غرب إفريقيا، جعله في موقع ممتاز في علاقاته مع الخارج، فهو يطل على واجهتين بحريتين تجاريتين مهمتين، احتكرا التجارة العالمية لعدة قرون. وقد خوله هذا الموقع أن يرتبط بعلاقات تجارية مع العديد من الدول سواء في الشرق مع العالم الإسلامي أو مع الجنوب مع القبائل والدول الإفريقية أو مع الشمال حيث ارتبط بالدول الأوربية. وبما أن العلاقة التي تهمنا هي مع هذه الأخيرة، فقد عرفت هذه العلاقة لعدة قرون فترة من المد والجزر، سيما مع شبه جزيرة ايبيريا ومن ورائها العالم المسيحي كذلك.

وقد مثلت منطقة شمال المغرب دور وسيط تجاري بين المغرب وأوروبا، وكذلك بينه وبين الشرق الأدنى، وبين إفريقيا جنوب الصحراء، وكانت تعتبر مدينة تطوان المنفذ الوحيد للمغرب خلال القرنين السابع عشر وبداية الثامن عشر، ويرجع ذلك للاحتلالات الإيبيرية

والإنجليزية على طول الساحل الشمالي للمغرب انطلاقا من مليلية حتى المهدية جعلت منه المرسى الوحيد لسائر المناطق الشمالية إلى جانب مرسى سلا، وفي نفس الوقت مرفأ بحريا رئيسيا لعاصمتي الغرب مكناس وفاس.

إن الدول الأوربية استغلت قرب المنطقة الشمالية منها فبادرت إلى ربط علاقات تجارية مع شمال إفريقيا، ولا سيما المغرب، حيث أرسلت في البداية عدة بعثات تجارية لاستكشاف المنطقة الشمالية، قصد التجارة والبحث عن البضائع ولتحقيق ذلك حاولوا ربط بلادهم بالحكام المنطقة الشمالية سواء السلاطين أو الزعماء المحلين.

ولتحقيق ذلك فتحت الدول الأوربية قنصليات لها بالمنطقة الشمالية خاصة في مدينة تطوان وسلا لتسهيل المأمورية التجارية، وبما أننا تحدثنا بما فيه الكفاية عن القنصليات المتواجدة بشمال المغرب لهذا الغرض في الفصول السابقة، فنكتفي الآن بتقديم أهم الموانئ الشمالية المغربية التي استقبلت التجار الأجانب، وأهم المواد المصدرة والمستوردة بين المغرب والدول الأوربية.

إذن ما هي أهم الموانئ التي كان يتم فيها التعامل التجاري بالمنطقة الشمالية؟

وما هي أهم المواد المصدرة نحو الدول الأوربية ؟

وما هي أهم المواد المستوردة من الدول الأوربية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من التطرق والتعرف على أهم الموانئ التي كانت تعرف نشاطا تجاريا طيلة هذه الفترة التي نحن بصدد دراستها.

المبحث الأول: أهم موانئ المنطقة الشمالية.

حظيت الثغور المراسي المنطقة الشمالية المغربية، سواء المتوسطية أو الأطلسية، باهتمام كبير من حكام المنطقة الشمالية المتعاقبين على الحكم طيلة القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. ويرجع ذلك لمكانتها الاستراتيجية ولدورها الحيوي في تاريخ العلاقة المغربية الأوربية، فهي تنفتح على واجهتين بحريتين مكنتها من الاتصال بالعالم الخارجي، بالإضافة أنها تتمركز في المنطقة البينية التي تصل إفريقيا بأوروبا عبر مضيق جبل طارق، فكان لهذا الموقع دور كبير في بلورة العلاقات التجارية العالمية. إلا أن المستجدات التي أفضت إليها الكشوفات الجغرافية، كان لها أثر كبير على المراسي الشمالية، خاصة أن جل المدن الساحلية الشمالية خضعت لفترات متفاوتة من الاحتلال، أعقبها ركود وانطواء بسبب ما عرفه المغرب من ضعف وهوان في نهاية العصر السعدي وبداية العصر العلوي. ولم تعرف هذه المدن – المراسي - الانتعاش إلا بعد تحريرها من طرف المولى إسماعيل.

طيلة هذه الفترة واعتمادا على ما وجدناه في مجموعة وثائق دو كاستري التي نشرت معلومات هامة عن النشاط التجاري في المنطقة الشمالية المغربية، وإمكانياتها الاقتصادية، وما توفره المراسي الشمالية من إمكانيات ورواج تجاري، خاصة بعد استقرار القنصليات العامة التي تقابل ما يسمى فيما بعد بسفارات بالمغرب، بكثير من الدقة التي لا نجدها في المصادر المغربية، وعلاقاتها مع دول فرنسا هولاندا اسبانيا البرتغال وانجلترا.

واعتبارا لذلك، سوف نقوم بتقديم أهم الموانئ المنطقة الشمالية التي وردت إشارات فيما وقفنا عليه من وثائق إلى وجود تجار أوربيين بها. إذن فما هي هذه المراسي؟

1- مرسى تطوان:

شكلت مدينة تطوان المنفذ الوحيد للمغرب خلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المؤهلات التي تمتاز بها المدينة. من بينها موقع المدينة المتميز، فبالنسبة للموقع تعتبر تطوان مدينة قريبة من مضيق جبل طارق ومن السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة الإيبيرية، فضلا عن كونها محطة بحرية مهمة. كما تتوفر على مجرى مائي مهم هو وادي مارتيل الذي ساهم بدوره في تقوية العلاقات التجارية بين المغرب وأروبا.

بالإضافة إلى أن الاحتلالات الإيبيرية والإنجليزية كانت على طول الساحل الشمالي للمغرب انطلاقا من مليلية حتى المهدية باستثناء مدينة تطوان، مما جعلت منه المرسى الوحيد لسائر المنطقة الشمالية، وفي نفس الوقت مرفأ بحريا رئيسيا لعاصمتي الغرب مكناس وفاس كما أشرنا سابقا. هذا فضلا عن كون المدينة كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية عن السلطة المركزية في فترات متعاقبة، جعلها بعيدة عن الصراعات السياسية حول السلطة التي كان يعرفها المغرب آنذاك. كل هذا جعل من مرسى تطوان شبه الوحيد المؤهل لاستقبال السفن الواردة من الخارج.

كل هذه الظروف المتميزة مكنت مدينة تطوان من استقطاب العناصر البشرية الفاعلة على المستوى التجاري، سواء تعلق الأمر بالتجار الأجانب من مختلف الجنسيات أو اليهود (حوالي 2000 يهودي) الذين شكلوا العصب المالي للمدينة في تجارتها سواء الداخلية أو الخارجية[1]. وقد ارتفع عدد تجار اليهود إلى حوالي 5000 يهودي مع نهاية حكم المولى إسماعيل1727م[2].

ولقد كانت أهمية المبادلات التجارية ووفرتها وتنوعها تشجع الاتصالات الرسمية والشبه الرسمية مع الأوربيين. وكانت لآل النقسيس اتصالات مباشرة مع الدول الأوربية، نجد أن أحمد النقسيس حاكم مدينة تطوان في بداية القرن السابع عشر الميلادي، يطمئن التجار الإنجليزيين على استعمال مرسى المدينة، فأصدر تصريحا بتاريخ 28 دجنبر 1621م التزم فيه بحماية التجار والتجارة الإنجليزية وأكد على أنها« ستعامل بكل احترام، وستكون لها الحرية التامة في أن تشتري بأموالها ما تحتاج إليه من زاد أو أطعمة أو أي شيء آخر مما يعرض في بلادنا عليها... وأي تاجر ينتمي إلى حكومة صاحب الجلالة، يمكنه أن يتاجر في أي ثغر أو أي مكان في داخل حكمنا... وأن يخرج بها (البضائع) من مدينتنا تطوان بعد أداء الجمرك»[3].

---

[1] - Magali Morsy, *La relation de Thomas Pellow*, Éditions Recherche sur les civilisation, Paris, 1983 , Note 85, p. 88.

[2] - Brathwaite, *Histoire des révolutions de L'empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Moulay Ismail 1727 et une partie de 1728 Amsterdam* s d, p. 81-82.

[3]- محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م. س، ج 1، ص. 196.

يستخلص من هذا التصريح على أن آل النقسيس كانوا يرغبون في تشجيع التجارة مع الأسطول الإنجليزي وفق شروط تنظيمية، وكانت لهم رغبة في الحفاظ على استمرار العلاقة التجارية مع الإنجليز، ولا شك أن وراء هذا الإصرار في التعامل معهم كان بدافع طموح عسكري وسياسي أكثر منه اقتصادي، كانت تسعى من ورائه أن تضمن البقاء في هذه المنطقة لهذه الأسرة سيما وأن المدينة كانت مهددة من طرف محمد العياشي للتدخل فيها. وهكذا استمرت أسرة آل النقسيس في استعمال أسلوب الليونة والمرونة السياسية اتجاه الإنجليز للاستمرار في العلاقات التجارية، فتم اقتراح مشروع معاهدة تعقد بين الطرفين مع احترام الشروط التي أملاها المقدم أحمد بن عيسى النقسيس المتمثلة فيما يلي:

يمنع بيع وشراء الرعايا الإنجليزيين في تطوان ما عدا من هو موجود منهم تحت الأسر.

- إن الأشخاص الذين يحضرون إلى تطوان حاملين الجواز، يمكنهم أن يتاجروا بحرية.
- كل مركب يغرق في الساحل تكون حمولته ملك للسلطان أما البحارة فيطلق سراحهم.
- إن السلع التي تنزل في تطوان، يمكنه أن يأخذ الماء ويتمون من المدينة[1].

ولاشك فيه أن هذا العرض صادف رغبة التجار الإنجليزيين في التعامل مع أسرة آل النقسيس، حيث أكد أحدهم على المنافع التي يمكن أن تجنيها التجارة الإنجليزية من تعاملها مع مدينة تطوان[2].

كل هذا جعل أنظار بريطانيا بالأخص تتجه نحو تطوان، التي عرفت اتصالات كثيرة مع الإنجليز كان من نتيجتها عودة الحيوية إلى المدينة. واستمرت نفس المعاملات، بعد أن أصبحت تطوان تحت تبعية محمد العياشي الذي عين بدوره كل من أحمد بو علي وسليمان بن يوسف في حكم تطوان باسمه سنة 1631م. وراسل هذا الأخير بريطانيا باسم المجاهد العياشي ملتزما بحسن استقبال التجار الإنجليز ويسمح لهم بدخول مرسى تطوان واستعماله[3]. وبذلك أصبحت تطوان أحد أهم المراكز التجارية خلال هذه الفترة، ويزيد من تلك الأهمية التسهيلات التي تمكن منها البعثات التجارية فنائب العياشي بتطوان سليمان بن يوسف يوجه «... ورقتي

[1]- المرجع نفسه، ص.190.

[2] - Lettre de I. Duppa. A W. Aston, le 13/1/1622. S.I.H.M. Ang. T II. p 490.

[3] - Lettre de Sliman B. Youssef à charles 1ere série le, 30/3/1632.S.I.H.M. Ang. TIII. p 182.

جواز إحداهما لتجار لندن والأخرى لتجار بريسطول.. وأنه ذكر له أن التجار المذكورين يمكنهم أن يصلوا بمراكبهم إلى ميناء تطوان آمنين» [1].

وبعدما استولى الدلائيون على تطوان، أولاد النقسيس رجعوا إلى حكم تطوان في هذه الفترة. وكانت لهم اتصالات مباشرة مع القوات الإنجليزية، وهكذا نجدهم يأذنون لهم باستعمال تطوان قاعدة خلفية خلال حصارهم لقادس سنة 1656م، من أجل تزويد أساطيلهم وإصلاح المعطوب من سفنهم، بعد أن تم الاتفاق بين حاكم المدينة عبد الكريم النقسيس والمبعوث الإنجليزي بلاك على ذلك. ولتحقيق ذلك رحبت بهما سلطات تطوان، بل عرضت عليهما تعيين قنصل لبريطانيا في الثغر لضمان استمرار الاتصال والتفاهم بين الطرفين. فأخذت الحكومة البريطانية بنصيحة باديلي، فأصدر في 10 فبراير 1657م قرار بتعيين نثانوئيل لوك قنصلا لإنجلترا في الثغور المغربية على أساس أن يقيم في تطوان.

وقد نجح هذا القنصل بمساعدة بلاك والكابتان جون ستوكس في الوصول إلى اتفاق في 19 اغسطس 1657م مع حاكم تطوان خليفة لمحمد الحاج الدلائي، وهذه بعض القرارات التي تم الاتفاق عليها:

يتناسى الطرفان الأخطاء والمظالم السابقة، ولرعايا كل منهما الحق في الحضور لموانئ الطرف الآخر بكل حرية.

إذا حدث أن جنحت سفينة تابعة لأي من الطرفين في ميناء للطرف الأخر يعامل ركابها كأصدقاء وتسلم لهم أية أمتعة يمكن إنقاذها من شحنة السفينة.

تقديم المؤونة والتيسيرات الكاملة لسفن كل من الطرفين التي تلجأ لموانئ الطرف الآخر [2].

وهكذا استأنف التجار البريطانيون نشاطهم مع حكام مدينة تطوان، وظل ميناء تطوان يلعب دورا هاما بالنسبة لنشاط الإنجليز وحكرا عليهم. وإن كان هناك عدد قليلا من السفن

---

[1]- محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م. س، ص.231.

[2]- عطا الله الجمل شوقي، « العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والاول من القرن السابع عشر، (في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني بلندن) »، مقال ضمن **مجلة المناهل** تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية بالرباط، العدد الثالث، السنة الثالثة، يونيه 1975. ص ص. 185-186-187.

الفرنسية تتعامل مع مرسى تطوان، ويرجع الرحالة الفرنسي لوجونندر هذه القلة من السفن التي تتردد على تطوان إلى الحروب والفوضى السائدة بالمغرب خلال هذه المرحلة (1665م)، غير مقنع بدليل وجود تجار من جنسيات أخرى في تطوان[1].

إلا أن وضعية التجارة الفرنسية بدأت تتغير بعد أن وضع الإنجليز أيديهم على ميناء طنجة عام 1661م فانتقل النشاط البريطاني إلى هذا الثغر الذي يتميز بموقع استراتيجي. في المقابل حلت التجارة الفرنسية بمحل التجارة الإنجليزية بتطوان، واستعمل الفرنسيون هذا المرسى لتزويد السلطان العلوي بالأسلحة والذخائر[2].

وتعززت هذه العلاقة باتفاقية 1681م، وعلى إثرها تم تعيين نائب القنصل الفرنسي بسلا هو (Siméon) وعرفت التجارة الفرنسية في تطوان نشاطا كثيرا وتنوعا كبيرا في السلع المستوردة والمصدرة.

ومع بداية القرن الثامن عشر أثرت العلاقات السياسية المتوترة بين المغرب وفرنسا على العلاقات التجارية في تطوان، خاصة بعد أن استدعى المولى إسماعيل التجار الفرنسيين المتواجدين في تطوان إلى مكناس[3].

فأصبح التعامل مع مرسى تطوان جد محدود من طرف التجار الفرنسيين والإنجليزيين والهولنديين خلال هذه المرحلة، بل أخذوا يهتمون بمراسي المحيط الأطلسي.

يستخلص مما سبق أن التقارب الإنجليزي مع حكام المنطقة الشمالية، كان لأسباب اقتصادية وسياسية، فالعلاقة الإنجليزية الإسبانية كانت متوترة، فإلى جانب الصراع الديني كان هناك سباق نحو السيطرة وفرض الذات في حوض البحر الأبيض المتوسط، أدى ذلك إلى دخول الطرفين في حروب ونزاعات حربية، فحاول الإنجليز إقحام شمال المغرب في هذا الصراع، وحصل اتفاق بينهما فضلا عن الإعداد المشترك لتوجيه حملة عسكرية ضد اسبانيا، إلا أن انهزام الإنجليز أمام قادس أفشل هذا المخطط. هذا بالإضافة إلى أن الإنجليز كانوا في حاجة ملحة إلى ميناء قريب، يمكنها من الإمدادات اللازمة في حربها مع الإسبان. في المقابل كان حكام المنطقة الشمالية المتعاقبين على الحكم في حاجة ماسة إلى دعم سياسي يضمن لهم

[1] -Relation de Th. Le Gendre 1665.S.I.H.M.Fr.Sf.T III. p 706.

[2] - Licence d'exportation de munition le, 15/9/1670.S.I.H.M.FR.SF.T I. p 327.

[3] - Lettre de ch . Estaquier à J.B. Estelle. le, 9/7/1699. S.I.H.M.FR.SF.T V. p 374.

البقاء في السلطة ودعم عسكري يتمثل في تزويدهم بالعدة والسلاح المتطور ومساعدتهم على طرد الإسبانيين والبرتغاليين من الثغور التي يحتلونها بشواطئ المغرب نكاية في العدو المشترك.

إلا أنه حصل التحول في هذه العلاقات بعد دخول الإنجليز لمدينة طنجة، فحلت التجارة الفرنسية محل التجارة الإنجليزية بمرسى تطوان، لكن انعكس هذا التحول في مراكز التجارة العالمية على وضعية ميناء تطوان، وانتقل الاهتمام إلى موانئ المحيط الأطلسي. إذن ماهي هذه الموانئ؟

- **ميناء طنجة:**

تقع طنجة عند المدخل الغربي للمضيق، شرق رأس سبارطيل. وتنفتح على واجهتين بحريتين مكنتها من الاتصال بالعالم الخارجي، بالإضافة إلى أنها تتمركز في المنطقة البينية التي تصل إفريقيا بأوروبا عبر مضيق جبل طارق، فكان لهذا الموقع دور كبير في التواصل الحضاري وبلورة علاقات خاصة بين المغرب وأوروبا، نشطت بشكل كبير خلال المراحل التاريخية التي أعقبت الكشوفات البرتغالية، وما كان لها من تأثير على واقع بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وما أحدثته من تغيرات في خطوط التجارة العالمية بين أوربا والمشرق.

ظلت طنجة تحت الاستعمار البرتغالي[1] حتى سنة 1580م حيث انتقلت المدينة للحكم الإسباني بعد الانفصال الفعلي لمملكة البرتغال عن إسبانيا سنة 1640م. انعكس هذا الحدث على الميدان الاستعماري فقد حاول الإسبان البقاء على الأملاك البرتغالية الموجودة بالمغرب، غير أنهم لم ينجحوا إلا في الحفاظ على مدينة سبتة، إذ ثارت عليهم باقي المستعمرات المغربية، على أثر ذلك أعلنت طنجة ولاءها لجون الرابع وتم التخلص من اسبانيا سنة 1643م

[1]- استولت البرتغال أول الأمر على مدينة طنجة في 28 غشت 1471م، وحلت محلها اسبانيا بعد انهزام الملك البرتغالي دون سباستيان، وظلت تحت الوصاية الاسبانية حتى عام 1643م، حيث عادت إلى السلطة البرتغالية وواجهت الضغط الذي قاده المجاهدان محمد العياشي والخضر غيلان، ثم تنازلت البرتغال عنها وسلموها للإنجليز سنة 1661م، كمهر من الأميرة كاترين إلى شارل الثاني ملك انجلترا. انظر:

Chantal Herault de La Véronne, *Tanger sous L'occupation Anglaise ,d'après une description anonyme de 1674*,Paris,1972,p 1.

إلا أنهم وجدوا بعد ذلك صعوبات في الحفاظ على المدينة خاصة أنها بقيت محاصرة من جميع النواحي فالإسبان ابقوا على محاصرتها بحرا بينما تابع المغاربة هجماتهم عليها من البر. فأصبح وضع المدينة صعبا على البرتغاليين ومحفوفا بالمخاطر وباهظ التكاليف وصعوبة التموين في المقابل فوائد ضعيفة. مما دعا هذا الوضع إلى تسليم المدينة مرة أخرى للملك الإنجليزي تشارلز الثاني، كمهر للأميرة كاثرين براغانزا 1661م. و بالتالي انتقلت الحامية الإنجليزية إلى المدينة. وأصدر الملك الإنجليزي شارل الثاني صك امتياز بتاريخ 4 يونيو 1669م، اعتبرت المدينة بمقتضاه ميناء حرا يمكن لكل التجار التعامل معه. وقد قام الإنجليز بإعادة بناء الميناء الإسلامي الذي مكنهم من السيطرة على مضيق جبل طارق و بالتالي السيطرة على التجارة في كل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

إذن كيف كانت طنجة وهي خاضعة للإنجليز؟ وما هي أهميتها بالنسبة للإنجليز؟

بعد أن أصبح الميناء حرا، وشمل هذا الحق كل من المغاربة واليهود الإسبانيين استقروا في مدينة طنجة بعد الحصول على إذن من حاكم طنجة. فأصبحت المدينة منذ ذلك التاريخ مركزا تجاريا مزدهرا تطرقه كل السفن الإنجليزية والأوروبية والمغربية جعلت منه مكانا للاستراحة من أجل العبور نحو الهند أو الشرق العربي[1].

إلا أن تكثيف حصار المجاهدين على المدينة وتضييقهم على الإنجليز، جعلهم ووعينا منهم بحاجتهم الماسة إلى التموين المغربي للحامية الإنجليزية بمنطقة جبل طارق، بالجلاء عن ثغر طنجة نهائيا، وبدأت عملية الجلاء في 5 نوفمبر 1683م، ولكن للأسف رافقتها عمليات هدم الأرصفة المعدة لرسوا السفن في المرسى. وقد عاب السلطان على الإنجليزيين عمليات هدم الأرصفة، وقد جاء في أحد رسائله يقول،« ولو كنتم قد تركتم اللسان الذي دمرتموه كما كان لدفعنا لكم ثمنه. وكان لهذا الإبقاء قيمته لكم حيث أنكم تبعثون بسفن عديدة إلى الهند وغيرها من المناطق وكان بالإمكان أن يصبح هذا اللسان مكانا لإيوائها وللحصول على احتياجاتها من الماء العذب في الغدو والرواح...»[2].

---

[1]- زهراء اخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص. 1146.

[2]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص ص.100-101.

على أي حال فقد استمرت طنجة بعد ما تم إصلاح مرساها منفذا للتجارة الأوربية نحو المغرب، حيث نجد (أن) في سنة 1686م[1] وصول سفن فرنسية حاملة كميات من الحديد إلى هذا المرسى، ووجود عدد من التجار الفرنسيين بها سنة 1714م[2].

في المقابل سهل هذا الجلاء إلى حد كبير تحسن العلاقات المغربية الإنجليزية خلال هذه الفترة، حقيقة كانت هناك هدنات تعقد بين الطرفين أثناء تواجد الإنجليز بطنجة، لكنها لم تكن تتعدى الاتفاق على عدم مهاجمة طرف لأخر، دون بحث إمكانية توقيع معاهدة شاملة تضم التجارة بينهما. ولكن بعد هذا الانسحاب، الأمر الذي خلق انشراحا كبيرا لدى المولى إسماعيل، عكسته الرسالة التي أرسلها المولى إسماعيل إلى شارل الثاني ملك انجلترا جاء فيها:« وإذا ما رغبتم الآن في الود ولم يكن لديكم أية مقاصد نحونا فإننا سوف نبادلكم نفس الشعور وسوف تنمو بيننا الصداقة الطيبة وسوف نمدكم بكل ما تحتاجونه من موانئ المسلمين بإذن الله والسلام عليكم ورحمة الله »[3].

منذ هذه الفترة أصبحت انجلترا تحتل المكانة الأولى في التجارة مع المغرب[4]. ويرجع ذلك إلى كون الإنجليز من الدول الأوربية الوحيدة التي كانت لا تتورع عن تزويد المغرب بالعدة العسكرية خاصة بعد أن نزلوا بصخرة جبل طارق سنة 1704م، فقد أصبحت حاجتهم الماسة إلى التموين المغربي للحامية الإنجليزية، في وقت كان الإسبان يقومون بحصار على الصخرة ومنع التعامل معها. هذا بالإضافة إلى كون الإنجليز بروتستانت غير ملزمين بتعليمات الكنيسة، وكانوا مجبرين على تحقيق طلبات المغاربة لوجودهم في غرب البحر المتوسط وسط دول معادية لهم مثل فرنسا واسبانيا. وبالفعل تم التوصل إلى إبرام اتفاق صلح وتجارة عام 1721م، ضمنت بموجبه انجلترا التزام المغرب بتزويد الحامية الإنجليزية، والسماح لهم باستغلال بعض المراسي المغربية أمام سفنهم كأماكن للجوء والتزود بالماء وبما تحتاجه من مؤن. في المقابل التزام بريطانيا بفتح موانئها لإصلاح السفن المغربية وتزويدها

---

1 - Lettre de Siméon à Delattre le, 19 /6/1686.S.I.H.M. T II. p 600.

2 - Lettre de la Magdeleine à Pontchartrain, le 13/4/1714.S.I.H.M. Fr. SF. TVI. p520.

3- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 101.

4 - S.I.H.M. 2eme série, France, T. VII. pp. 181-191.

بلوازم بناء السفن، كما أبدت انجلترا استعدادها لتقديم المساعدة اللازمة لتحرير الثغور المغربية المحتلة من طرف اسبانيا[1].

- ميناء أصيلا:

كما أشرنا سابقا أن البرتغاليين عملوا على نهج خطة عسكرية تمكنهم من بعض الثغور المغربية، وقد ارتكزت هذه الخطة على احتلال مدينة أصيلا، لاتخاذها جبهة متقدمة لتحقيق مشروعهم الاستعماري بالسواحل المغربية، فجهز الفونسو لذلك أسطولا مكونا من 474 سفينة، تحمل 30 ألف مقاتل، مما مكنه من احتلال أصيلا يوم السبت 4 ربيع الأول 876هـ/ 24 غشت 1471م [2].

وطيلة فترة الاحتلال التي دامت أكثر من قرنين، وفيما يخص الفترة التي تهمنا وقفنا على إشارة وحيدة في وثائق هنري دوكاستري إلى وجود تجار انجليزيين في أصيلا حوالي سنة 1657م، والى تكليف قنصل بريطانيا المتواجد في تطوان بالنظر في مصالح التجار الإنجليزيين المقيمين في مدينة أصيلا [3].

وعلى ما يبدو أن عدم اهتمام التجار الأوربيون بمدينة أصيلا يرجع إلى قربها من مدينة طنجة وتطوان والعرائش بالإضافة إلى كونها مدينة صغيرة، وعدم وجود بها مرسى صالحة للملاحة، فكان التجار الأوربيين يفضلون الاستقرار في المراسي الأخرى التي يوجد بها رواج تجاري.

- ميناء العرائش:

لقد شكلت العرائش الواقعة على الضفة اليمنى لمصب نهر لوكوس أول محطة هامة على طريق الملاحة البحرية ما وراء مضيق جبل طارق في اتجاه الجنوب منذ القدم، مما أهلها كمدينة رائدة تتحكم في المنشئات التجارية الواقعة على المحيط الأطلسي. وستزداد أهمية

---

[1] - Dominique Meunier, *Le consulat Anglais à Tétouan sous Anthony Hatfield (1717-1728)* Tunis, 1980, pp 9-10.

[2]- عبد الملك ناصري، «الثغور المراسي المغربية في السياسة العسكرية لمولاي إسماعيل»، مقال ضمن ندوة **المدن المراسي في تاريخ المغرب**، أشغال الأيام الوطنية الثامنة عشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، الدار البيضاء في: 27-29 أكتوبر 2010، تنسيق عبد المالك ناصري، مطبعة مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2013. ص 301.

[3]-Lettre de Nomination de N .Luke au Consulat de Tétouan le,10/11/1657.S.I.H.M.Ang. T III. p 586.

مرسى العرائش مع انتقال ثقل النشاط التجاري والملاحي من حوض الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، بفعل التحولات التي شهدها العالم في القرن الخامس عشر الميلادي، من اكتشافات جغرافية.

ونظرا لأهميتها أصبحت مهددة من طرف القوى الإيبيرية، خلال عملياتهم التوسعية التي استهدفت المغرب، حيث كان العاهل الاسباني يقول عنها إنها وحدها تساوي عنده القارة الإفريقية برمتها[1].

وبالفعل استغل الاسبان الظرفية الصعبة التي عرفها المغرب بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي، حيث اندلعت صراعات دامية بين أبناء المنصور، فالتجأ أحد أبنائه محمد الشيخ المأمون إلى اسبانيا وبعد مفاوضات ومساومات دبلوماسية بين هذا الأخير وملك اسبانيا تم تسليم العرائش إلى الاسبان في نوفمبر 1610 [2].

وعلى إثر ذلك ستتحول العرائش، خلال حقبة الاحتلال الاسباني إلى قلعة عسكرية بامتياز، ولم تستعد دورها الملاحي ونشاطها التجاري إلا بعد تحريرها من طرف الجيش المغربي تحت قيادة كل من علي بن عبد الله والقائد أحمد بن حدوا البطيوي، في سنة 1689م.

وطيلة هاته الفترة التي تهمنا، كانت العرائش تعرف وجود تجار أجانب، كان من ضمنهم وكيل لتجار انجليزيين من لندن وصلت قيمة البضائع التي يتعامل بها لصالحهم ستين ألف أوقية [3]، مما يوضح أهمية هذه التجارة بالمدينة.

ولا نتوفر على مادة تمكن من تتبع أطوار تعامل العرائش مع التجارة الأوربية خلال فترة الاحتلال الاسباني لها، إلا بعد استعادتها وتحريرها من طرف المولى إسماعيل نجد وجود تجار أوربيين بها في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي[4]. وسيزداد نشاطها التجاري مع عهد السلطان محمد بن عبد الله (1757-1790م) الذي وجه بلاده نحو الانفتاح على البحر، وقد اعتنى كثيرا بمرسى مصب نهر لوكوس كما تشير ذلك بعض المصادر المعاصرة للحقبة حيث

---

[1]- محمد بن عزوز حكيم، **أصيلا قرن من تاريخها الذهبي...**، م. س، ص. 33.

[2]- حول موضوع تسليم مدينة العرائش للإسبان، انظر الفصل الأول من الباب الأول .

[3] - Lettre d'Elisabeth à M. A. El Mansour le,11/7/1597.S.I.H.M.Ang.T II. p 119.

[4] - Lettre du P. Busnot à Pontchartrain,15/4/1708.S.I.H.M.Fr.Sf.T VI. p397.

يقول لومبرييرر« كانت المراكب تصلح بالمرسى(مرسى العرائش) التي كانت تتوفر على مخازن خاصة بها»[1].

وعلى العموم فإن مرسى العرائش بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه والمواد الفلاحية والطبيعية والبحرية الغنية والمتنوعة، جعلها عبر مختلف العصور قبلة للتجار الأوربيين، ومحطة أطماع الدول الاستعمارية الكبرى، نظرا لدورها الاقتصادي والعسكري الذي لا يستهان به في تاريخ المغرب.

- ميناء المعمورة:

عرفت منطقة المعمورة بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية لدى مختلف الحضارات المتعاقبة، بفضل سهولة الملاحة النهرية (التي تمتد على مسافة 80 كلم من المجرى النهائي للنهر)، وأيضا لتواجد المنطقة في محيط غابوي مهم (غابة المعمورة)، التي وفرت المواد الأولية لصناعة السفن؛ إضافة إلى دورها التاريخي كمركز للتجارة وتصدير المنتجات الزراعية لمنطقة الغرب.

وتقع على ساحل المحيط الأطلنتيكي عند مصب نهر سبو، حملت اسم المعمورة منذ بنائها في عهد الموحدين، نسبة إلى الغابة القريبة منها، وتبعد عن مدينة القنيطرة الحالية ب 9 كلم نحو الجنوب، وعن مدينة سلا ب 32 كلم نحو الشمال الغربي، أصبحت المعمورة نقطة انطلاق أنشطة قرصنة بحرية، في نهاية القرن السادس عشر، وجذبت قراصنة فلامانيين وهولنديين وإنجليز، استفادوا من التحصين الطبيعي للميناء النهري.

وقد أثرت أنشطة القرصنة[2] على الملاحة التجارية الإسبانية، مما دفع الإسبان لاحتلال المعمورة في 1614م، بدعم من الأسطول الهولندي الذي حاصر الموقع من جهة البحر، احتل الإسبان الموقع وغيروا اسمه إلى سان ميغيل دي أولطرامار بالإسبانية (San Miguel de Ultramar) ، وثبتوا حامية عسكرية ب 1500 جندي. حاول المجاهد العياشي استرجاعها

---

[1]- G. Lempriere, *Voyage dans l'Empire de Maroc et le royaume de fez, fait pendant les années 1790 et 1791, traduit de l'Anglais par M.de Sainte- Suzanne*, Paris 1801,p p. 21-22.

[2] - أغلب هؤلاء القراصنة الذين استقروا في المعمورة آنذاك من الإنجليز والهولنديين أشهرهم وكبيرهم (Henry Main Waring) الإنجليزي و (Seygars) الهولندي، وقد بلغ عددهم حوالي ألفي رجل (2000) وملكوا أربعين (40) سفينة من مختلف الأحجام وكونوا شبه تعاونية وكانوا يتلقون تمويلهم من تجار مدينة ليفورن (Livourne). انظر/

- Déposition de marin Anglais, 14 Juillet,1611. S.I.H.M ,1ere Série, Ang. TII, p 462

لكنها استعصت عليه، واستمرت المحاولات المغربية لاسترجاع الموقع، طيلة القرن السابع عشر، ومع وصول المولى إسماعيل إلى الحكم تمكن من تحريرها بإسهام من المجاهدين من مختلف القبائل والمدن بقيادة عمر بن حدو البطيوي سنة 1092هـ/ 1681م.

وقد شكلت مرسى المعمورة نقطة تجارية اكتسبت أهمية كبيرة خلال هذه المرحلة التي تهمنا، فقد كثر تردد التجار إليها باعتبارها المنفذ الطبيعي لسهل الغرب الغني، وكانت تجتمع فيها – قبل التصدير – ثروات ذلك السهل من عسل وشمع وكتان وجلود وصوف[1].

وشكل ميناء المعمورة نموذج المراسي النهرية الداخلية التي تنافس الموانئ البحرية الساحلية، إضافة إلى أنه ميناء فريد بشمال إفريقيا. وتكاد تجمع المصادر التاريخية على خصوصية جريان واد سبو في منطقة الغرب وصلاحية الملاحة فيه. وقد أعطت هذه الخاصية إمكانية استغلال النهر في التواصل والربط بين مختلف مناطق المغرب بحكم موقعه الجغرافي المتميز، منذ الفترة القديمة إلى يومنا هذا.

يتضح مما سبق، أن جل المراسي المتواجدة في المنطقة الشمالية كانت تتردد عليها السفن الأوربية قبل احتلالها أو بعد تحريرها من يد المحتلين الإسبانيين والبرتغاليين. إلا أن نشاط هذه المراسي يختلف من واحد إلى آخر. فهناك مراسي عرفت حركة مستمرة طيلة الفترة التي تعنينا مثل مرسى تطوان، حيث احتكرت الجزء المهم من النشاط التجاري الأوربي، وعرفت تواجد تجار بها وقناصل الدول المتعاملة معها.

ومن أجل الحفاظ على استمرارية التعامل مع التجار الأوربيين، استعملت الأسر المتعاقبة على الحكم بالمنطقة الشمالية أسلوب الليونة والمرونة السياسية، وذلك من أجل الحفاظ على سيرورة العلاقات المغربية الأوربية. وشكلت المنطقة بموقعها الهام نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، فكلما نجحت دولة من الدول الأجنبية في التقرب إلى حكام المنطقة الشمالية وإبرام معاهدات معهم، إلا وحققت ضمانات وامتيازات تمس جانب الأمن للتجارة البحرية والمبادلات التجارية.

إذن ما هي أهم المواد التجارية التي كانت تتم التعامل بها في هذه المراسي الشمالية المغربية؟

---

[1]- عبد اللطيف الشاذلي، **الحركة العياشية...**، م. س، ص. 30.

المبحث الثاني: المواد المصدرة نحو الدول الأوربية:

لقد اهتم التجار الأوربيون بصفة عامة باقتناء مواد معدنية أو فلاحية طبيعية أو منتجة، حيث قام المغرب بتصدير مجموعة من المواد منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي إلى الدول الأوربية فعلى سبيل المثال: منذ سنة 1589، بدأ السكر المغربي يحتل مكانة مهمة في قائمة المواد المصدرة نحو انجلترا، وهذا ما دفع التاجر (Gardenas) إلى مطالبة بلاده بتنظيم تجارة السكر المغربي بعد أن ازداد اهتمام الإنجليز به[1]. وإلى جانب ازدهار تجارة السكر بين المغرب وانجلترا خلال هذه الفترة ازداد تنوع قائمة المواد المصدرة نحو انجلترا حيث شملت تصدير كميات من النيلة، وكميات من ملح البارود والتمر والسكر بجميع أنواعه والزرابي والقطن [2].

إلا أنه خلال هذه الفترة وقع بالتجار الإنجليز خسائر فادحة على إثر الصراعات التي أعقبت وفاة أحمد المنصور، فكانت سببا في مطالبتهم بالتعويض، وهذا ما دفع ملك انجلترا إلى مراسلة السلطان المولى زيدان عن طريق المبعوث الإنجليزي جون هاريسون الذي حل بالمغرب سنة 1610م وعندما توصل زيدان بشكاوي التجار الإنجليز أمر بالتحقيق فيها إلا أنه تبين له أن لم يكن هناك أي خسائر، وقد أرسل بنتيجة التحقيق في رده على ملك انجلترا جيمس الأول في مارس 1611م وقد جاء فيه « إن التجار الإنجليز لم يعانوا من أية خسائر بشكل غير مشروع كما ادعوا. صحيح أنه قد تمت مصادرة الأحجار الكريمة وغبار الذهب الذي عثر عليه معهم غير أن هذا قد حدث لأنهم لم يلتزموا بالقوانين المغربية. فهم أولا حاولوا التهرب من دفع الرسوم الجمركية على المجوهرات التي احضروها للبيع في المغرب، وهم ثانيا حاولوا كسر قانون القاضي بمنع تصدير غبار الذهب إلى البلاد المسيحية. وبالرغم من كل التجاوزات من جانب التجار الإنجليز فإن المولى زيدان لم يأمر بسحب الامتيازات التي منحها لهم أسلافه بل أكدها»[3].

ولا شك أن هذا الجواب لم يرق الإنجليز مما جعل العلاقات بين الحاكمين لم تحرز التقدم المرغوب فيه رغم تبادل عدة سفارات بين الطرفين.

---

[1] - Lettre de Gardenas à Walsingham le, 8/10/1589. S.I.H.M. Ang. T I. p 532.

[2] -Mémoire sur le Commerces . S.I.H.M. Ang. TII. p91.

[3]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص. 59.

وعلى إثر هذا الخلاف انتشرت التجارة غير الشرعية في بلاد المغرب، وهذا ما دفع السلطان محمد الشيخ إلى توبيخ بليك لانضمامه إلى عدد من التجار في تكوين شركة حصلت من شارل الأول على حق احتكار التجارة مع المغرب. فتم إرسال سفير إلى انجلترا باقتراح من بليك، وتم إرسال القائد محمد بن عسكر لأداء المهمة. حيث حمل هذا الأخير رسالة السلطان إلى ملك انجلترا سنة 1638م، وعند وصوله سلم رسالة محمد الشيخ إلى ملك انجلترا، وكانت هذه الرسالة عبارة عن شكوى من التجارة المحرمة، التي تقوم بها سفينة سنتوريون. وطالب السلطان بالتحقيق في شكواه ومعاقبة المسؤولين عن ذلك. ولا توجد أي إشارة إلى أن ذلك قد تم، غير أن الملك شارل الأول قد بعث برسالة استرضاء إلى السلطان محمد الشيخ حملها بليك ومحمد بن عسكر إلى المغرب سنة 1639م [1].

ورغم ذلك لم تتوقف التجارة غير الشرعية بشمال المغرب، ونتيجة لفشل شارل الأول في تنفيذ تعهداته لمنع الإنجليز من الاتجار مع الخارجين على طاعة السلطان فقد استمر الخلاف بين الطرفين طيلة فترة حكم السلطان محمد الشيخ.

وخلال هذه المرحلة توافد على شمال المغرب عدد من التجار والمبعوثين الإنجليز، وكان من بين هؤلاء التجار جيل بين (Giles Penn) وهو تاجر انجليزي من مدينة بريسطول، كانت أول صلة له بالمغرب تعود إلى حوالي سنة 1622م، حيث كان يتاجر في مياه بوغاز جبل طارق، فسنحت له الفرصة باتصال بقائد تطوان عبد الله بن أحمد النقسيس، حيث كلفه هذا الأخير بمهمة تبليغ رسالة شفوية مرفوقة بهدية تتكون من الصقور، مؤرخة في أكتوبر 1629م إلى شارل الأول، ملك بريطانيا، يبين فيها للملك البريطاني المعاملة الحسنة التي يلقاها رعاياه في تطوان. وظل بين يتردد بين بريطانيا وتطوان ناقلا ما يتبادله الطرفان من رسائل.

وفي سنة 1637م، كتب بين مذكرة عن المغرب تحت عنوان:

A Relation of the present state of the 3 Kingdoms of Morocco, Fez of Marrakech and Sus for matter of peace and trade.

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س، ص. 73.

تقع هاته المذكرة في 6 صفحات من القطع المتوسط، يوجد أصلها المخطوط في لندن. وقد قدم الكونت هنري دي كاستر ملخصا للمذكرة ونصها الإنجليزي في مجموعته المعنونة بوثائق لم تنشر من تاريخ المغرب، السلسلة البريطانية، المجلد 3، صفحات 358 إلى 364، وفيما يلي ترجمة المذكرة التي تصف حالة الأمن والتجارة في إمارات مراكش وفاس وسوس. سنركز هنا على الجزء الذي يهمنا:

« ... توجد تطوان داخل فم مضيق جبل طارق، وقد عشت فيها مدة طويلة، لذا يمكن أن أتحدث عن تجارة مزدهرة مارسها رعايا جلالته دائما هنا.

أما بالنسبة لوضعية هذا البلد فقد كانت منذ سنتين تحت نفوذ الصالح العياشي الذي ينتمي إلى سلا القديمة. غير أنها ثارت ضد حاكميه وقتلته، وأصبح يدير شؤونها مجلس يتكون من أعيان المدينة، يسمونه الديوان. وكان لا يخضع لأي ملك أو صالح، والسكان قادرون على الدفاع عن أنفسهم. أغلبية هؤلاء طردوا من اسبانيا كما هو الشأن بالنسبة لأهل قصبة سلا. لكن تجارتهم مختلفة جدا، حيث تتميز بالجودة، كما أنهم يفضلون المتاجرة مع الإنجليز، إذ يعقدون معهم في كل الأوقات صفقات تجارية مهمة سواء في البر أو البحر.

وتطوان مدينة مزدهرة تجاريا، يسكنها المورسكيون وليس المغاربة. وأتصور أن ممارسة التجارة وسيادة سلم ثابت كانت دائما أهم الأشياء التي توافق هؤلاء ويرغبون فيها.

وأعلم أن جلالته يمكن أن يوصي على أية بضاعة تقدمها هذه المدينة أو هذه الربوع...»[1].

وهكذا استمرت علاقة الإنجليز بآل النقسيس قائمة على تطوير التجارة الخارجية حتى تم الوصول إلى اتفاق وتوقيع معاهدة سلام وتجارة بين الجانبين، بعدما دخلت انجلترا في حرب مع الإسبان.

وعلى إثر الحرب التي اشتعلت بين انجلترا واسبانيا في فبراير 1656م، اضطرت انجلترا إلى البحث عن ميناء قريب منها يمكن إصلاح سفنها فيه والحصول على إمداداتها منه.

---

[1]- انظر إلى ترجمة مذكرة جيل بين كاملة عند زهراء إخوان،« وصف انجليزي للمغرب في القرن السابع عشر مذكرات جيل بين»، مقال ضمن **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهار المهراز**- فاس، العدد 12، سنة 2001، ص ص.193-201. ص.199.

فلجأت إلى استخدام ميناء تطوان بعد اتفاق وتوقيع معاهدة سلام وتجارة مع القائد عبد الكريم النقسيس في يونيه 1656م [1].

والظاهر أن آل النقسيس كانت لهم رغبة أكثر في تدعيم العلاقات التجارية مع الإنجليز ويتضح ذلك من خلال هذا التصريح الذي قام به أحمد النقسيس حيث يقول« ومهما يكن فإني صادرا عن الرغبة في تجديد صداقتنا السابقة مع شعبك... فإذا أتت من جانبكم إلى طريقنا قوة تنتمي إلى ملك بريطانيا العظمى فإنها ستعامل بكل كرم... وستكون لها الحرية التامة في أن تشتري ما تحتاج إليه... وان أي تاجر ينتمي إلى حكومة صاحب الجلالة يمكنه أن يتاجر في أي ثغر أو أي مكان داخل حكمنا، وإذا صادف انه لم يستطيع أن يصرف بضاعته كما يرغب، فله أن ينتقل بأية بضاعة أراد، أن يخرج بها من مدينتنا تطوان بعد أداء واجب الجمرك... » [2].

ويمكن تفسير هذا التقارب بين الطرفين – بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية – كان ذا أغراض سياسية ودبلوماسية، فعلاقات الإنجليز بالإسبان لم تكن على أحسن ما يرم، ولهذا حاول آل النقسيس مساعدة الإنجليز في حربهم ضد الإسبان.

وبعد تسليم البرتغاليين مدينة طنجة إلى انجلترا سنة 1661م زاد اهتمام انجلترا بالتجارة مع المنطقة الشمالية، حيث اصدر شار الثاني تعليمات إلى بيترو بما يخص التجارة جاء فيها« يتمثل مخططنا الأساسي من تلك الإضافة إلى ممتلكاتنا في فوز رعايانا بتجارة بلاد البربر وتوسيع أملاكنا في ذلك البحر، وعليك أن تحافظ على شرف تاجنا وعلى تجارة ومصالح رعايانا»[3].

ولتحقيق هذه الأهداف استغلت انجلترا الصراع القائم بين المولى رشيد والخضر غيلان حول السلطة بالمنطقة الشمالية، وبعد شعور غيلان بخطورة موقفه، اضطر إلى عقد معاهدات سلام وتحالف مع اللورد بلاسيس في 2 ابريل 1666م[4]، وقد تضمنت المعاهدة قيام سلام أبدي بين الطرفين وكفالة الحرية التامة للتجارة بين مناطقهما.

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س ، ص. 75.

[2]- محمد داود، **تاريخ تطوان**، م. س، ص. 196.

[3]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س ، ص. 79.

[4]- المرجع نفسه، ص. 83.

ولم يمض وقت طويل على هذه المعاهدة حتى ثار سكان أصيلا على الخضر غيلان وطردوه منها. وحل محله المولى الرشيد، فقامت انجلترا بإرسال هنري هيوارد في بعثة خاصة وكانت مهمتها الأساسية هي العمل على إطلاق سراح الأسرى وتوقيع معاهدة سلام وتجارة، وحمل معه هيوارد مجموعة من الهدايا للمولى الرشيد ورسالة من شارل الثاني جاء فيها فيما يخص مسألة المعاملة التجارية ما يلي:« ...ونحن نرجوكم أن تحسنوا استقباله والسماع إليه خاصة فيما يتصل بما نقترحه عليكم من إقامة سلام وصداقة دائمين بين شخصينا وبين رعايانا، كذا بشأن إقامة تجارة شرعية مع ساحل بلاد البربر الواقع أو الذي سيقع تحت سلطانكم وذلك كما كان يحدث في الماضي لصالح شعبنا. وأيضا، وإذا وجد ذلك مناسبا، فإننا نرغب فيما يتصل بمدينة طنجة التي تملكناها كجزء من دوطة عزيزتنا الملكة، إقامة صلات حرة بينها وبين المناطق المجاورة لها من أملاككم » [1].

على ما يبدو أن هذا الغرض لم يلق صدى ايجابيا، إذ تحول تحرير ثغر طنجة إلى هدف لا يقبل التأجيل أو المساومة، وتم تكثيف حصار المجاهدين لهذا الثغر. ووعيا من انجلترا بحاجتها الماسة إلى التموين المغربي للحامية الإنجليزية، بمنطقة جبل طارق، جاء القرار المنعطف في السياسة الإنجليزية، بالجلاء عن ثغر طنجة نهائيا، الأمر الذي استحسنه المولى إسماعيل.

ولا شك أن جلاء إنجلترا عن مدينة طنجة سهل إلى حد كبير تحسن العلاقات المغربية الإنجليزية، واستقرارها في مضيق جبل طارق سنة 1704م سهل اتصالاتها بالمغرب، وزاد تشبثها بإقامة علاقات متينة مع المنطقة الشمالية، لأن تزويد حاميتها بالمضيق سيظل ولفترة طويلة مرتبطا بالمراسي الشمالية للمغرب.

إذن ما هي الإمكانيات التجارية التي أتاحها مضيق جبل طارق لإنجلترا ولشمال المغرب؟

تلزم الإشارة إلى أن التقارب الإنجليزي المغربي كان متوقفا جزء منه على جلاء الإنجليز عن مدينة طنجة. واتضح ذلك من خلال ما جاء على لسان المولى إسماعيل بعد

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س ، ص. 85.

إلحاحه على تسليمه مدينة طنجة « ... وعندما تتوقفون عن الأحداق بنا وعندما تسلمون لنا بلادنا، عندئذ فقط تظهر قيمة صداقتكم لنا...» [1].

وفعلا هذا ما تم بعد أن أزالت هذه العقبة التي ظلت تعكر صفو العلاقات بين الطرفين، حيث أرسل المولى إسماعيل رسالة إلى شارل الثاني ملك انجلترا جاء فيها: « وإذا ما رغبتم الآن في الود ولم يكن لديكم أية مقاصد نحونا فإننا سوف نبادلكم نفس الشعور وسوف تنمو بيننا الصداقة الطيبة وسوف نمدكم بكل ما تحتاجونه من موانئ المسلمين بإذن الله والسلام عليكم ورحمة الله »[2].

وهذا ما فعله السلطان المولى إسماعيل حيث أمر القائد علي بن عبد الله بالسماح للتجار الإنجليز في كل من مرسى تطوان والعرائش باقتناء السلع وتصديرها إلى انجلترا، وهذه رسالته إلى القائد علي بن عبد الله حاكم منطقة شمال المغرب: « ... كتابنا هذا سمه الله وأعز أمره بيده حملت النصر، التجار الذين بمرسى تطوان والعرائش حرصها الله لنا بتصريف منه بحول الله وقوته أننا أطلقنا لهم الجلد والشمع الذي كان حاصلا عندهم تحت أيديهم وفي ديارهم وكان متفقا عليهم قبل هذا والجنا لهم لتصرف بي ملا يتعرض لهم أحد على مكان ما ولا عندهم قبل هذا التاريخ ونأمر خديمنا وأخانا في الله القائد علي بن عبد الله بأن يطلق لهم، فقد أطلقنه لهم ذلك ويسرح لهم راعيا لقدمهم إلينا حيث جونا والسلام، وفي الثالث من ذو القعدة الحرام عام سبعة عشر ومائة وألف »[3].

أصبحت انجلترا منذ بداية القرن الثامن عشر تحتل المكانة الأولى في التجارة مع المنطقة الشمالية المغربية. إذ لم تنافسهم في ذلك لا فرنسا ولا اسبانيا، حيث أنهم لم يكونوا يمتنعون عن تزويد المغرب بالأسلحة وبكل ما يحتاجونه خاصة بعد نزول قائدهم روك (Rooke) بصخرة جبل طارق سنة 1704م. وهذا ما أثار في كثير من الأحيان غضب الإسبان والفرنسيين. وقد جاء ذلك في تقرير القنصل الفرنسي بالأندلس الذي قدم اقتراحا لتطوير التجارة الفرنسية في المغرب شبيها بما حصلت عليه انجلترا في المعاهدة لسنة 1721م. وجاء

---

[1]- ب ج روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية ...**، م. س ، ص. 100.

[2]- نفسه، ص. 101.

[3] - رسالة السلطان المولى إسماعيل إلى القائد علي بن عبد الله، **المديرية الوثائق الملكية**، محفظة السلطان مولاي اسماعيل، 1701/ 1714م ، رقم A04-004.

في هذه المذكرة ما يلي: « وهنا أتيحت له الفرصة (القنصل الفرنسي بالأندلس) ليطلع على ما تعرفه التجارة الإنجليزية من انتعاش وتوسع. إذ يستغل الإنجليز هذا المضيق للتوجه إلى البحار والمحيطات والبحر المتوسط ... وبعد تفكير وتأمل عميقين لوضعية التجارة بصفة عامة، توصل إلى أن ما أعطى الامتياز لتجارة الإنجليز هو السلم الذي ضمنه ملك انجلترا لرعاياه مع ملك المغرب، إن لم نقل أنه اشتراه منه منذ خمس سنوات»[1].

إذن فما هي أهم المواد المصدرة إلى انجلترا في عهد المولى إسماعيل؟

إن الإنجليز منذ سنة 1704م أصبحوا يطمحون إلى استغلال بعض المراسي الشمالية المغربية أمام سفنهم من أجل التزود بالماء وبما تحتجه من مواد، وتزويد الحامية الإنجليزية بصخرة جبل طارق بما تحتاجه من لحوم خاصة الثيران والحبوب والمنعشات [2].

بالإضافة إلى مواد فلاحية، وأخرى مصدرها من تجارة السودان، وقد ذكرها وندوس سنة 1721م كما يلي:« أهم المنتجات المصدرة من هنا: القصدير والنحاس والشمع والجلود والصوف... والعسل والتمور والزبيب والزيتون واللوز. ويتوفرون أيضا على النيلة والصمغ العربي والعاج وريش النعام وزرابي دقيقة الصنع» [3].

وللحفاظ على العلاقة التجارية بين الطرفين التي كان يعرفان أهميتها بينهم، تم الاتفاق على تعيين انطوني هاتفيلد قنصلا عاما لإنجلترا حيث استقر بتطوان، واستطاع الوصول إلى اتفاق مع مسؤولين بالمنطقة الشمالية، فتم توقيع معاهدة تجارية بين البلدين تضمنت 15 فصلا عن كيفية تنظيم التجارة بين البلدين [4].

وقد نصت بعض موادها على حرية رعايا السلطان في التنقل والمتاجرة لمدة ثلاثين يوما في جبل طارق، والإذن للإنجليز بالاقتناء بأثمان السوق من جميع المراسي المخزنية كل أنواع المؤن لتزويد الأسطول البريطاني وحامية جبل طارق، ووسقها دون أداء الواجبات الجمركية[5].

---

[1]- Mémoire touchant le traité de paix et de commerce qu'on pourrait faire de la part du Roy avec le roi de Maroc. S.I.H.M, 2eme série, France, T.VII, pp 181- 191.

[2]- عبد الإله الدحاني، **المغرب ومضيق جبل طارق...** ، م. س، ص. 130.

[3]- جون وندوس، **رحلة إلى مكناس...**، م. س، ص. 124.

[4]- انظر فصول هذه المعاهدة عند: جون وندوس، **رحلة إلى مكناس ...**، م. س، ص ص.134-141.

[5]- عبد العزيز السعود، **دور تطوان في المبادلات الخارجية (1721-1767) ...**، م. س، ص. 46.

فأصبحت مدينة تطوان منذئذ المزود الرئيسي للحامية الإنجليزية بجبل طارق بالمواد الغذائية. في حين كانت انجلترا ترغب في الحفاظ على هذه العلاقة من أجل الحفاظ على التموين المطلوب لحاميتها بأي ثمن.

في المقابل اهتمت الأوساط التجارية في هولندا بتجارة مع المغرب، وحاولت الوصول إليها بدون وساطة، منذ حصولها على الاستقلال سنة 1579م، مستغلة بذلك مجموعة من العوامل التي ساعدتها على توحيد العلاقات بينهما منها، وجود خصم مشترك بينهما يدينان شعورهما المشترك ضد الملك الاسباني الكاثوليكي المتعصب فيليب الثاني الذي قام بقتل المواطنين الأبرياء الهولنديين البروتستانتيين والمسلمين المورسكيين واحتلال الشواطئ المغربية. ولهذا كان من الطبيعي أن تتم بينهما صلاة ودية مبنية على تبادل المصالح التي حفلت بضروب من النشاط التجاري.

وصادف ذلك أن أصبحت هولندا في مطلع القرن السابع عشر ميلادي في أوج عظمتها التجارية والبحرية، بعد أن أسست شركات الهند الشرقية والغربية والصينية، وأصبح أسطولها التجاري والحربي يخوض غمار المحيط فيما بين العالم القديم والعالم الجديد، في حين عرف المغرب بعكس ذلك تدهورا سياسيا وتفكيكا خطيرا في سلطته المركزية خاصة بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي سنة 1603م.

ومع ذلك بقي الأسطول التجاري الهولندي وفيا للملوك السعديين، يتاجر معهم في الموانئ التي بقيت بأيديهم طول نحو 30 سنة. وقد تعزز هذا التقارب بينهما بإعلان أنجزه الطرفين والذي تمت فيه المصادقة على معاهدة تحالف وصداقة بين الطرفين تم توقيعها يوم 24 دجنبر 1610م فجاءت في ثمانية عشر بندا هذه مضامينها [1]:

البند الأول: تعقد معاهدة صداقة لا تنتهك بين سلطان المغرب وخلفائه وسلالته من بعده وبين السادة الأقوياء القيادات العامة للأقاليم المتحدة للأراضي المنخفضة وذلك من أجل التواصل في البر والبحر والأنهار ويسمح لرعايا الطرفين بالملاحة والمرور والعبور بسفنهم وبضائعهم ومتاعهم بكل حرية دون أن يشهروا رخصا أو جوازات. وأن يدخلوا إلى أراضي

[1]- محمد بن عمرو مرزاق، **مشكل الأسرى بين المغرب وأوروبا الغربية في ما بين 1603م-1672م: هولندا نموذجا**، أطروحة لنيل دكتورة الدولة في التاريخ ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، تحت إشراف، د. عبد اللطيف الشاذلي والدكتور نور الدين المودن، سنة 2003-2004. ص ص.109-112.

ومدن وموانئ البلدين في كل وقت ومهما كانت الظروف. وفي حالة سوء أحوال الطقس أو ملاحقة القرصنة أو غير ذلك من الحالات، يمكن لسفن الطرفين الالتجاء إلى هذه المدن والموانئ والاحتماء فيها والمكوث فيها متى شاءوا.

البند الثاني: حتى تكون سفن الدولتين معروفة ولا تتعرض للهجوم أو الأسر، تسلم لقادتها أو قباطنتها رسالتان بحريتان عند خروجها من موانئ البلدين. ولا تسلم هذه الرسائل لغيرها من السفن.

البند الثالث: كل سفن الأقاليم المتحدة الحاملة لهذه الرسائل والمبحرة في المياه الإقليمية الاسبانية والايطالية أو غيرها من الدول، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون خلال سفرها عرضة لأي اعتراض أو توقيف أو اعتداء أو اسر من طرف سفن جلالة السلطان.

البند الرابع: لا يسمح جلالة السلطان للقراصنة ببيع السفن الهولندية المأسورة وما تحمله من ناس وبضائع في بلاده، ويقوم على العكس من ذلك بإرجاع هذه السفن والممتلكات لأصحابها بعد نزعها من هؤلاء السراق.

البند الخامس: السماح لتجار البلدين بالتجارة الحرة في كل الأراضي والمدن والموانئ، وبيع وشراء كل المنتجات ما عدا التي يمنعها قانون البلدين، مع أداء الضرائب القانونية المعروفة والمعمول بها دون زيادة.

وكذا الالتزام بعدم التجارة مع الدول والمناطق التي تعيش حالة حرب معلنة ضد الدولتين.

البند السادس: يتمتع رعايا البلدين في البلدين بكل الامتيازات والحريات التي يتمتع بها الرعايا الأصليون.

البند السابع: لا يتم توقيف أو حجز أو أسر التجار والقباطنة والبحارة وسفنهم التجارية والحربية وأخذ ما تحمله وتتوفر عليه من بضائع وأسلحة وعتاد كيفما كانت الظروف والأحوال وتحت أي مبرر، ولا أن يسخروا في الخدمة العسكرية أو يحتفظ بهم للدفاع عن البلد.

وفي حالة الحجز القضائي من أجل ديون أو غيرها، تتكلف سلطات المدن التي تم فيها الحجز بالنظر في القضية طبقا للقوانين والأعراف المعمول بها هناك.

البند الثامن: السماح للسفن الحربية للدولتين بالرسو والتزود بكل حاجياتها في موانئ البلدين بكل حرية، وتقديم المساعدات اللازمة لها عند الضرورة ومعاملة ركابها معاملة الأصدقاء، والسماح لهم بالمغادرة دون طلب رخصة من أحد.

البند التاسع: يطبق القانون والعدالة من هذا الطرف على رعايا الطرف الآخر دون تحيز أو تعسف.

البند العاشر: في حالة وفاة أحد رعايا البلدين في البلد الآخر، لا يتعرض متاعه للحجز بل يسلم إلى ورثته وتحترم وصيته طبقا للتقاليد.

البند الحادي عشر: في حالت غياب الورثة أو الموصى لهم يتكلف خمسة أو ستة من أعيان البلد بجرد تركة المتوفى، ويتم الاحتفاظ بها إلى حين تسليمها لأصحابها دون مضايقة من أحد.

البند الثاني عشر: إذا تعرضت سفينة من سفن هذا الطرف لعاصفة أو لملاحقة من عدو والتجأت إلى أراضي وموانئ الطرف الآخر من أجل الاحتماء، فإنها تواصل طريقها بحمولتها عند زوال الخطر ولا تؤدي أية ضريبة، ولا يمكن أن تتعرض للحجز حتى ولو كانت قادمة من اسبانيا وايطاليا أو متجهة إليهما.

البند الرابع عشر: يمنع الاحتكار التجاري ويسمح لكل تجار البلدين بالإتجار بكل انفتاح وحرية في كل أرجاء البلدين وفي كل البضائع.

البند الخامس عشر: تقوم القيادات العامة بتزويد جلالة السلطان بكل العتاد الحربي والأسلحة التي يحتاجها ويؤدي ثمنها، وذلك وفق ما تسمح به الظروف.

البند السادس عشر: يقوم جلالة السلطان طبقا لهذه المعاهدة التي تجعل التجارة حرة وتضمن التبادل الحربين البلدين، بإطلاق سراح كل المساجين والأسرى الهولنديين الموجودين في بلاده، ويعطي أوامره بعدم اسر أو بيع أي هولندي على مملكته مستقبلا.

البند السابع عشر: تعطي مهلة ستة أشهر ليتم توقيع المعاهدة من طرف السلطان في نسختين وكذلك من طرف القيادات العامة، وليتم بعدها تبادل هذه النسخ بين الطرفين.

البند الثامن عشر: موافقة زيدان على كل هذه البنود وتوقيعها في مراكش يوم 24 محرم عام 1020هـ.

يتضح من خلال بنود هذه الاتفاقية أن المستفيد الأول كان هو الجانب الهولندي وذلك لأن ثلاثة عشر بندا من مجموع ثمانية عشر، جاءت كلها لتخدم مصالحه.

ويمكن ملاحظة ذلك:

إنها تنص على حرية التبادل بين الطرفين المغربي والهولندي، فهي تساوي بينهما، مع العلم أن الهولنديين – بفضل قوتهم البحرية – كان بإمكانهم ممارسة النشاط التجاري بكثافة، بينما اقتصرت التجارة المغربية على تصدير بعض المواد بواسطة سفن أجنبية، مما كان يحول دون تحكمها في هذه التجارة أو على الأقل الاستفادة منها بشكل فعال. فنجد البند الأول مثلا ينص على حق السفن في الاحتماء والتزود، وحرية التجارة بين البلدين. ومعلوم أن هولندا بفضل توفرها على بحرية قوية وترددها باستمرار على المراسي المغربية، كانت معنية أكثر بهذا الامتياز.

نصت المعاهدة على إعطاء الحق للتجار المغاربة في تعاملهم مع الهولنديين. فقد جاء في البندين الخامس والسادس أنه يمنح حرية التجارة بين البلدين وتمتيع رعايا البلدين بكامل الحريات والامتيازات. وهذا أيضا يخالف الواقع، فالتجار الهولنديين هم الذين كان بإمكانهم المجيء إلى المراسي المغربية والقيام بهذا النشاط، بينما اقتصر النشاط التجاري للمغاربة خلال هذه الفترة على بعض اليهود الذين استقروا بالدول الأوربية كسماسرة للسلاطين أو لبعض القواد المغاربة.

وعبر هذه الاتفاقية حصل الهولنديون على حرية رسوا أساطيلهم في موانئ المغرب بدون انزعاج من قراصنة المغرب فضلا عن تحرير الأسرى الهولنديين وعبر هذه الاتفاقية كذلك منحت للسلطان السعدي بدوره امتيازات تجارية [1].

تعتبر هذه المعاهدة الأولى من نوعها شكلا ومضمونا تقوم دولة نصرانية بتوقيعها مع المغرب، وقد عد هذا الحدث من الأهمية لدى ممثلي الدول في هولندا لدرجة أنهم سعوا جميعا للحصول على نسخ منها وإرسالها إلى حكوماتهم [1].

---

[1] - Herman OBDEIJN، «les *relations entre le Maroc et les Pays-Bas* » in **Le Maroc et la Hollande Etudes sur L'histoire, la migrations, la linguistique et la sémiologie de la culture,** colloque Publiée par la faculté des Lettres et des Science humaines-Rabat, Imprimerie Najah El Jadida-Casablanca,1988,pp.61-71,p.63.

وكانت صادرات المغرب نحو هولندا تتكون من الذهب الذي يستقدم من تخوم السودان والنحاس والقصدير وعلى غرار المنتجات الفلاحية نجد أيضا اللوز وتصدير القمح الذي كان ناذرا ويصدر بعد الحصول على الترخيص من السلطان، إلا أن عملية الحصول عليه لم تتم بسهولة، بسبب موقف المغاربة المبدئي من بيع الحبوب للمسيحيين، وقد لا حظ المبعوث الهولندي رويل أن هؤلاء المغاربة يفضلون تعفن قمحهم في المطامير على بيعه للمسيحيين [2]، وعل الرغم من ذلك، فقد استطاع بعض التجار الحصول على كميات من القمح بالمنطقة الشمالية المغربية.

كما اهتم التجار الهولنديين بالخيول المغربية، حيث جاء لتطوان من أجل هذا الغرض المبعوث من قبل الأمير (Maurice de Nassau) وبدأ في اختيار الخيول الجيدة بمساعدة حاكم منطقة الشمال المغربي أحمد النقسيس[3].

ولا ننسى كذلك الدور الذي لعبته أسرة بلاش في إقناع الدولة الهولندية بالتعامل مع باقي القوى الجديدة المهيمنة على الثغور المغربية بصفة عامة والشمالية بصفة خاصة، وكان ذلك بدافع من التجار الهولنديين. وهي أسرة كبيرة وعريقة في الشؤون التجارية والدبلوماسية، عاش بعض أفرادها في هولندا وبعضهم في المغرب، مثلما هو الشأن في كثير من الأسر اليهودية المهاجرة من الأندلس بعد نهاية دولة الإسلام في تلك البلاد ونال آل بلاش من الحظوة في المغرب ما نالوه في هولندا، فكان منهم نواب عن المخزن السعدي في صناعة السكر وتجارته وسفراء إلى مختلف الدول الأوربية[4].

ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها السلطان زيدان إلى الولايات العامة بتاريخ 21 فبراير 1617م، وقد كلف بعض التجار اليهود ببيع السلع إلى الهولنديين حيث جاء فيها:« ...أما بعد فإنه يرد عليكم خدام دارنا العلية اليهود إسرائيل بن شلوحة وموشي الليوي وجهنا معهم بعض سلعنا وذلك ستة آلاف من الجلد البقري وستة وثلاثين صندوقا من السكر

---

[1]- Traité entre les Pays-Bas et le Maroc. S.I.H.M. Op, cit. p 577.

[2] - Journal d'A.Ruyl. Avril 1624.S.I.H.M. PB.T III. p 525.

[3] - Lettre de A. Anksis à M. de Nassau le,2/5/1616.S.I.H.M.P.B. T II. p 663.

[4]- محمد حجي، «العلاقات المغربية / الهولاندية في القرن السابع عشر»، في ندوة **المغرب وهولندة، دراسة في التاريخ والهجرة واللسانيات وسيميائية الثقافة**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 8 الرباط، ص 45.

وثلاثمائة قنطار من العود الذي يصبغ به ليبيعوا ذلك وليقضوا بعض أغراضنا من هناك فاعلموا أن تلك السلعة سلعتنا وجهناها معهم بذمتنا والمراد أن تقفوا لهم وقوفا جميلا وتستوصوا بهم خيرا وإحسانا...» [1].

وهكذا ظل السعديون يعتمدون على التجار اليهود في معاملتهم مع الهولنديين حتى بسط الدلائيون نفوذهم على شمال المغرب، وتوطدت صلاتهم مع الهولنديين، وقد ارتكزت أهمية الإمارة الدلائية على أمرين:

وفرة المادة التجارية لديهم في المناطق الفتية الخاضعة لهم من جبال الأطلس وسهول الحوز والغرب، وسيطرتهم على القرصنة السلاوية التي كانت لها جولات واسعة في البحار تصل إلى سواحل أمريكا [2].

وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدة بين الطرفين في 10 غشت 1657م[3]، وتعددت المراسلات والسفارات على إثر أحداث عنف واستيلاب عرض البحر بين السفن التجارية والقرصنة المغربية والهولندية، فكان الاحتكام في النهاية للعقل وللانقياد للمشروعية والإنصاف. وعلى إثر ذلك أصبح التجار الهولنديون يمارسون نشاطهم التجاري وطقوسهم الدينية في جو من الحرية والاطمئنان في غالب الأحيان. وظلت العلاقات بين البلدين قائمة بالرغم من تبدل أحوال البلدين، حتى استعاد المغرب وحدته وقوته مع الأسرة العلوية.

استمرارا في الخط الذي كانت عليه العلاقات المغربية مع البلاد المنخفضة أيام السعديين والزعامات المحلية بالمنطقة الشمالية ، قامت الولايات العامة بإجراء اتصالاتها الأولى منذ تربع السلطان المولى الرشيد، ولم تلبث أن أخذت طريقها الجيد بعدما جلس السلطان المولى إسماعيل على سدة الحكم، حيث نجد بتاريخ 13 ذي الحجة 1093هـ/موافق 13 دجنبر 1682م مشروعا لاتفاقية مغربية هولندية تتألف من واحد وعشرين فصلا تدارسها الجانبين، وقد توجه المشروع بالطابع الكبير للسلطان المذكور بتاريخ 31 يوليه 1683م باعتماد مبعوثه يوسف طوليدانو ليبلغ هولندا مقترحات العاهل المغربي[4]. وتجاوبت هولندا مع هذا الاقتراح حيث

---

1 - S.I.H.M. 1ere série, pays -bas, tom III, p 12.

2- محمد حجي، «**العلاقات المغربية / الهولاندية ...**»، م. س. ص 46.

3- عبد الهادي التازي، **الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب**، مجلد 3، دار النشر المعرفة ، ص. 122.

4- عبد الهادي التازي، **الوسيط في التاريخ الدولي ...، م. س**، ص. 217.

بعثت بالسفير خوان سميث الذي كان مصحوبا بوفد تجاري، وهذا ما تكشف عنه رسالة للمولى إسماعيل إلى " كافة الاصطادوس" بتاريخ 21 غشت 1684م يوعد هولندا بأن شروط المهادنة في البحر بين الجانبين مضمونة وهو يطلب باستيراد الأدوات اللازمة للأسطول [1].

وهكذا استمرت العلاقات بين الطرفين في عهد المولى إسماعيل رغم أن الدولة الهولندية بدأت تعرف متاعب سياسية واقتصادية، وبالرغم من ذلك عرفت العلاقات المغربية الهولندية كيف تتأقلم مع الظروف والحقب لتستمر قائمة وسليمة حتى يومنا هذا.

تلزم الإشارة إلى مجموعة من النقط التي تهم العلاقات التجارية بين شمال المغرب والدول الأوربية، حيث ظلت في كثير من جوانبها خاضعة للتأثيرات الدينية. فمثلا علاقة شمال المغرب مع انجلترا وهولندا كما رأينا ليست كعلاقته مع فرنسا واسبانيا.

فالدولتان المسيحيتان فرنسا واسبانيا تلتزمان بتعليمات الكنيسة، فلا تقبلان تزويد شمال المغرب ببعض المواد التي يمكن أن تقويه، إذ كانتا تعتبران سكانه من الكفار. وهذه المواد مثل الأسلحة ولوازم بناء السفن، فالكنيسة كانت ترى أن كل مساعدة لهم هي خروج عن الدين. في المقابل كانت هاتان الدولتان تسعيان إلى ربط علاقات تجارية مع شمال المغرب، ولكن هذا الأخير تعامل معهم بنفس الطريقة فحرم تصدير مجموعة من المواد إليهم.

ففرنسا مثلا كانت تسعى إلى الحصول على الحبوب عن طريق مبعوثها (De La Molle) بعد أن زودته بتعليمات كان من ضمنها أن يسعى للحصول على ترخيص من طرف حكام المنطقة من أجل تأسيس شركة تتاجر بالحبوب، وتحصل على أراضي فلاحية، ويسمح لها ببناء المخازن والحصون، وأن يلتزم بالسماح لها باقتناء جميع أنواع الحبوب [2]. إلا أن كل هذه المشاريع لم تتحقق بسبب وضعية البلاد التي كانت تمر منها بسبب نقص في كميات الحبوب، حيث أصبح ثمن الحبوب مثل ثمن الذهب [3]. في المقابل كان يسمح بتصدير إلى فرنسا مواد مختلفة مثل الجلود والشمع وملح البرود، بالإضافة إلى كميات من التبر وريش النعام والخيول، ويمنع تصدير الذهب المسكوك، بعد تحريمه في الاتفاقية المبرمة مع فرنسا

---

[1]- عبد الهادي التازي، **الوسيط في التاريخ الدولي ...، م. س**، ص. 217.

[2] - Instructions pour la Molle, 1619.S.I.H.M. Fr. T.III. p 54.

[3] - Histoire de la Mission des PP. Capuouis. Ibid. p 146.

سنة 1631م نص البند الثالث عشر على تحريم الذهب المسكوك، وأن يقتصر التصدير على التبر [1].

رغم تباعد المواقف بين حكام المنطقة الشمالية المغربية من جهة والفرنسيين والاسبان من جهة أخرى، فإن ذلك لم يمنع من قيام نشاط تجاري، إلا أنه كان محدودا لم يرق إلى ما كانت تطمح إليه كل من فرنسا واسبانيا، ولهذا اقتصرت المعاملة في بعض المنتوجات على سبيل المثال ما ورد عند مويط حيث يقول« فضلا عن هذه البضائع من التبر وريش النعام، والتمر والنيلة، ترسل أيضا إلى موانئ البحر كمية من الجلود المدبوغة وغير المدبوغة والعنب الدمشقي وسبائك النحاس المصنوعة على شكل الأجر، والشمع والقصدير والصوف.... هذه هي أصناف السلع التي تخرج من تطوان والقصر وأصيلا وسلا وأزمور وأسفي وأكادير، والتي يحمل من أجلها تجارنا من أوروبا نقود اسبانيا والأقمشة الرفيعة من الحرير والصوف المختلفة الألوان والأشكال » [2].

وهذا ما يدل على أن التجارة إذن كانت قائمة، وشملت مختلف المواد، رغم أن فرنسا واسبانيا لم تكونا راضيتين على النشاط التجاري مع شمال المغرب مقارنة مع ما تحضا به انجلترا وهولندا، وهذا ما جعلهما تحاولان التوصل إلى إبرام معاهدات سلم عامة من أجل تعزيز وجودهما التجاري في شمال المغرب. إلا أن الجانب المغربي كان رغبته في التعامل معهما ضعيفة ما داما يمتنعان عن تزويده بالأسلحة ولوازم بناء السفن، بالإضافة إلى أن الجانب الديني كان حاضرا عند حكام المنطقة الشمالية المغربية، الذين كانوا يرون أن الأولوية عندهم هي تحرير الثغور المحتلة وعدم تمكينهم من مواد حيوية كالحبوب والخيول.

يتبين مما سبق أن قائمة المواد المغربية المصدرة نحو الدول الأوربية كانت تتغير حسب حاجة الدول الأوربية نفسها، وليس حسب وافر الإنتاج المغربي. كما أنها كانت تختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا المواد المصدرة إلى انجلترا وهولندا ليس هي المواد المصدرة إلى فرنسا واسبانيا وخاصة أن الدولتين الأخيرتين لم تكن علاقتهما جيدة مع شمال المغرب، ولهذا

---

[1] - Traité, du 24/9/1631.S.I.H.M.Fr.T III. p 416.

[2]- مويط جرمان، **رحلة الأسير مويط**، الريصاني، 1990، ص. 144.

فالجانب الديني كان دائما حاضرا ومتحكما في كثير من تصرفات حكام المنطقة الشمالية المغربية. ويمكن إجمال المواد المسموح بتصديرها إلى الدول الأوربية إلى:

- مواد معدنية: أهمها ملح البارود والنحاس والقصدير، بالإضافة إلى العنبر والتبر.
- مواد فلاحية طبيعية: تشمل الحبوب واللوز والتمر والصوف والجلود والصمغ، والدقيق واللحم، وبعض الحيوانات مثل الخيول والصقور، بالإضافة إلى المواد التي يتم جلبها من المناطق الصحراوية الإفريقية مثل ريش النعام والعاج.
- مواد فلاحية مصنعة: السكر

إن كانت هذه أهم المواد المصدرة من شمال المغرب إلى الدول الأوربية، فما هي أهم المواد المستوردة من الدول الأوربية نحو المنطقة الشمالية المغربية؟

المبحث الثالث: المواد المستوردة من الدول الأوربية.

لقد ربط حكام المنطقة الشمالية من سلاطين وزعامات محلية التي تعاقبت عل حكم المنطقة منذ القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، مصالح البلاد بالتجار الأجانب وبالوسطاء من أهل الذمة، من أجل تسهيل المعاملات والصفقات، حيث قرب الحكام هؤلاء التجار وجعلوهم يستحوذون على التجارة الخارجية وعملوا هؤلاء كل ما في وسعهم لتحقيق ذلك. وتبنى هؤلاء الحكام سياسة الاحتكار لأغراض مالية وعسكرية، حيث اهتموا باستيراد الأسلحة التي ازداد حجمها حتى أصبحت خلال هذه الفترة المدروسة تشكل أساس استيراد الدولة.

وكما أشرنا سابقا أن هذه العلاقات ظلت في كثير من الأحيان خاضعة للتأثيرات الدينية، فالإنجليز والهولنديون عكس الاسبان والفرنسيين لم يكونوا يتورعون عن تزويد المغرب بالأسلحة، وزيادة على كونهم بروتستانت غير ملزمين بتعليمات الكنيسة، كانوا مجبرين على إرضاء طلبات المغاربة لوجودهم في غربي البحر المتوسط وسط دول معادية كفرنسا واسبانيا. في المقابل كانت علاقة شمال المغرب مع اسبانيا وفرنسا متوترة بسبب احتلال اسبانيا للثغور الشمالية المغربية، وامتناع فرنسا بيع عدد من السلع لحكام المنطقة الشمالية المغربية، بل وأحيانا منعت التجار الفرنسيين من التعامل مع شمال المغرب، حيث أصدر لويس الرابع عشر مثلا سنة 1687م قرارا في الموضوع جاء فيه:« لقد علم جلالة الملك انه على الرغم من قراراته التي يمنع بمقتضاها نقل المؤن والأسلحة على البلدان الأجنبية بدون إذنه وممارسة التجارة مع الأعداء، فإن عددا من رعاياه يزودون القراصنة المغاربة بالسلع والمواد اللازمة لتغذيتهم وتجهيز سفنهم. ولذاك فإن جلالته منع أرباب السفن من ممارسة أي نشاط مع المراسي والمدن والمناطق التابعة لملك المغرب»[1] .فهل هذا يعني أن التجارة لم تكن قائمة بين الطرفين؟

[1]- S.I.H.M. 2éme Série, France, T.III. pp.126-127.

رغم تباعد المواقف بين حكام المنطقة الشمالية من جهة والاسبان والفرنسيين من جهة أخرى لم يمنع قيام نشاط تجاري، رغم أنه كان محدودا كما رأينا فيما سبق أهم المنتوجات المصدرة إليهم، فما هي إذن أهم المنتوجات التي كان المغرب يستوردها منهم؟

حرص التجار الفرنسيون منذ بداية القرن السابع عشر على إدخال سلع مختلفة إلى الشمال المغربي، وكانت تتمثل هذه السلع في الأدوات الحديدية والمنسوجات والورق والأواني النحاسية وغير ذلك[1].

ومع وصول الأسرة العلوية إلى الحكم بسطت نفوذها على المنطقة الشمالية، ازدادت حاجتها إلى الأسلحة خاصة في عهد المولى إسماعيل بعد أن ضرب حصارا على مدينة سبتة، واتجه إلى تحرير باقي الثغور المغربة المحتلة من طرف اسبانيا، فاتخذ إزاء فرنسا سياسة صارمة، ورفض أن يتوصل معها إلى معاهدات تعطيها امتيازات تجارية في المغرب، كرد فع على قرارات فرنسا التي تمنع بيع الأسلحة إلى المغرب. في المقابل كانت فرنسا في حاجة إلى سواعد الأسرى المغاربة لاستخدامهم في التجديف، اضطرت فرنسا إلى السماح للتاجر الفرنسي فريجوس بإدخال الأسلحة والعتاد الحربي إلى المغرب، حيث توصل السلطان العلوي بأربعة مدافع وثلاثين قنطارا من البارود والبنادق[2]، بالإضافة إلى مختلف أنواع المنسوجات الفرنسية.

وستعرف هذه العلاقة تراجعا لأسباب متعددة منها حربهم ضد الإنجليز والهولنديين الذين أصبحوا يسيطرون على المضيق، وأزمة تجارة قادس واستقرار الإنجليز بجبل طارق. وستعرف هذه الفترة أيضا أزمة بين التجار الفرنسيين والسلطة المحلية بالمنطقة الشمالية بعد تولي الباشا أحمد بن علي الحكم على المنطقة الشمالية، حيث كان يفضل التجار الإنجليز على باقي التجار بالمنطقة حيث استقر عدد كبير منهم بتطوان وسمح لهم بتأسيس قنصليتهم بها، وربطوا علاقات تجارية متينة مع الباشا أحمد بن علي ومع كبار التجار اليهود بالمنطقة.

---

[1]-Relation de Th. Le Gendre.1665.S.I.H.M.Fr.T.III.p 739.

[2]- Relation de R.Frejus.28/7/1666.S.I.H.M.Fr.Sf.T I. pp 177-327.

أما فيما يخص المواد المستوردة من اسبانيا، رغم قلة محدوديتها فتمثلت أساسا في المنتجات الصناعية التي كانت ترد في الغالب من قادس، وشملت هذه المواد المنسوجات والأقمشة الصوفية والرفيعة، وبهارات وعقاقير مختلفة الأنواع، والورق والحديد والرصاص، إضافة إلى الخردوات والبازارات كالسكاكين والمقصاة والدبابيس والأقفال والمرايا وغيرها من المواد [1]. كما حرصت اسبانيا على تزويد المغرب بالمنتوجات التي كانت تحصل عليها من المستعمرات القارة الأمريكية كالبن والسكر والفضة، وغالبا أن هذه المواد كانت تأتي إلى تطوان وتستعمل كقسط من المبلغ المؤدى عن افتكاك الأسرى[2].

في حين كانت السلع الإنجليزية الواردة إلى شمال المغرب أكثر تنوعا من السلع الفرنسية والاسبانية، كما أشرنا سابقا أن الإنجليز لم يكونوا يمتنعون عن تزويد المغرب بما يحتاجونه من الأسلحة ولوازم بناء السفن ولهذا كانت تجارة الإنجليز في شمال المغرب أكثر رواجا، كما ساعد جلاؤها عن مدينة طنجة في تسهيل اتصالاتها بالمنطقة الشمالية المغربية. وبعد استقرارها بصخرة جبل طارق سنة 1704م زاد تشبثها بإقامة علاقات قوية مع شمال المغرب، لأن تزويد حامياتها كان مرتبطا بالمنطقة الشمالية المغربية.

وهكذا سمحت ملكة انجلترا لأحد التجار بوسق ستمائة طن من الخشب نحو شمال المغرب، حيث كان هذا الخشب مخصصا لبناء السفن. كما شملت الواردات مواد كلها موجهة لصناعة الأسلحة مثل الحديد والقصدير والرصاص والكبريت، والمجاديف والخشب بالإضافة إلى الأسلحة مثل الرماح والدروع والخوذات والعنزات (رماح قصيرة) والمجاديف وكرات المدافع، والمنسوجات الخاصة ببناء أخبية الجند والأغطية والأقمشة.

ولم يكن يتردد السلطان في جلب هذه المواد كلما دعت إليها الضرورة، حيث نجده مع بداية القرن الثامن عشر يقوم بإرسال كل من السفيرين محمد قردناش والحاج علي الصبان مع القائد الإنجليزي ديلافال لشراء ما يطلبه السلطان، ولم يعودا إلا ومعهما البارود، وعلق ديفال

[1]- مويط جرمان، **رحلة الاسير ...**، م. س، ص. 144.

[2] -F. Braudel .*Civilisation matérielle, économie et capitalisme*, Paris, 1979, pp. 16-402.

على ذلك بقوله « كانت السفينة في الحقيقة مملوءة بالبارود وكنا في خوف دائم من انفجارها حتى أن الناس(الملاحين) لم يشعلوا نارا طول الرحلة لطهي اللحم » [1] .

وهكذا كانت انجلترا مستعدة لتزويد شمال المغرب بمثل هذه المواد كلما أراد ذلك، من أجل الحفاظ على تموين حاميتهم واستغلال بعض المراسي الشمالية المغربة أمام سفنها كأماكن للجوء والتزود بالماء وبما تحتاجه من مؤن. حيث كانت انجلترا لها يقين بأن هذه المواد تجعل المغاربة متشبثين بالتجارة مع الانجليز. ولهذا نجد أن القنصل الانجليزي روك (Rooke) بمجرد اعتلاء آنا (Anne) عرش انجلترا ومن أجل استمرار العلاقة مع المنطقة الشمالية قدم هدية إلى القائد علي بن عبد الله عبارة عن ستة براميل من البارود [2].

أما فيما يخص هولندا لقد أصبحت في مطلع القرن السابع عشر في أوج عظمتها التجارية والبحرية، بعد أن أسست شركات الهند الشرقية، والغربية، والغينية، وغدا أسطولها التجاري والحربي يخوض غمار المحيط فيما بين العالم القديم والعلم الجديد، ربطت هولندا الصلات مع حكام المنطقة الشمالية، وأصبحت السفن الهولندية ترسو في كل من سلا وتطوان، وأول ما حصل عليه شمال المغرب من هولندا في بداية القرن السابع عشر الميلادي سفنا وأسلحة، بالإضافة إلى المواد العسكرية، بما فيها السفن ولوازمها، وسلع أخرى مثل التبغ والمنسوجات [3].

وقد استغل حكام المنطقة الشمالية علاقاتهم الطيبة بهولندا، للحصول على حاجاتهم من السلاح وكل ما يحتاجونه، حيث نجد السلطان المولى زيدان قد استورد سنة 1612م ألف بندقية وألف رطل من البارود، وألفا وخمسمائة رمح وثلاثمائة قنطار من الرصاص [4].

---

[1]- ب ج روجرز، **العلاقات الإنجليزية المغربية...**، م. س، ص. 108.

[2]- المرجع والصفحة نفسهما.

[3] - H.L.M.OBDEIJN. « *Les relations entre le Maroc et les Pays-Bas* » in **Le Maroc et la Hollande Etudes sur L'histoire, la migration, la Linguistique et la sémiologie de la culture**, royaume du Maroc université Mohamed 5, Ibid. pp.63- 64.

[4] - Résolution des Etats-Généraux.17/9.1612.S.I.H.M.PB.T II. p 145.

وفي سنة 1623م قامت هولندا بتزويد المولى زيدان بن أحمد المنصور في محنته لما تغلب عليه الثائر ابن أبي محلي، بخمسة وعشرين قنطارا من البارود وخمسة وعشرين قنطارا من الرصاص ومائة وخمسة وعشرين بندقية وثمانين رمحا [1].

لكن لم تستعمل هذه الأسلحة في تحرير الثغور المغربية المحتلة، بل استعملت في الصراعات الداخلية حول السلطة مما أدت إلى هلاك الآلاف من الناس بسبب الحروب حول السلطة، وإلى خراب ودمار العديد من المنشئات الاقتصادية والحضارية [2].

ورغم ضعف السلطة السعدية، بقي الأسطول التجاري الهولندي وفيا للملوك السعديين، يتاجر في الموانئ التي بقيت بأيديهم طوال نحو 30 سنة، ولما تفاقم أمر الثورات ضد الملوك السعديين المتأخرين، وضعف شأنهم بحيث لم يعد سلطانهم يجاوز حاضرتهم مراكش وضواحيها، واستبد بالمنطقة الشمالية المجاهد محمد العياشي، ثم الدلائيون من بعده، والخضر غيلان، اضطرت هولندا القبول بأمر الواقع والتعامل معهم بتأثير من اليهودي إسحاق بلاش مستشار الحكومة الهولندية باعتباره خبيرا في الشؤون المغربية، فكانت تقاريره – بدافع من التجار الهولنديين – تدعو بإلحاح إلى اعتبار الواقع والتعامل مع القوى الجديدة المهيمنة على الثغور المغربية[3]. ومن بينها القوى المسيطرة على المنطقة الشمالية المغربية.

فربطت الصلات مع هذه الزعامات بالمنطقة الشمالية، وأصبحت السفن الهولندية ترسو في الموانئ الشمالية، وتقوم بالمعاملات التجارية العادية من حمل البضاعة الأوربية ولاسيما النسيج والأسلحة، في المقابل المواد المحلية من شمع وجلود وعنبر، وريش ونيلة، وصمغ، وذهب وملح البارود [4].

---

[1] - Ibid. le25/10/1623.S.I.H.M.PB.T III. p 390.

[2]- للمزيد من المعلومات حول الصراعات الداخلية بالمغرب خلال القرن السابع عشر، انظر خورخي دي هنين، **وصف الممالك المغربية 1603م/1613م**، ترجمة عبد الواحد أكمير، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. الأولى 1997، ص ص.60- 72.

[3]- محمد حجي، « العلاقات المغربية / الهولندية في القرن السابع عشر» ، مقال ضمن ندوة **المغرب وهولندة دراسات في التاريخ والهجرة واللسانيات والسيميائية الثقافية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 8، ص.45.

[4]- محمد حجي، **« العلاقات المغربية / الهولندية...»**، م. س، ص.46.

وهكذا حافظت على علاقاتها مع المنطقة الشمالية المغربة منذ عهد السعديين، ونسجت علاقاتها مع الزعامات الجديدة التي حكمت هذه المنطقة، مدفوعة بقناعتها في وجود مصالح مشتركة ، واستأنفت العلاقات من جديد مع قيام الشرفاء العلويين ابتداء من فترة المولى الرشيد،[1] إلا أن أول اتفاقية بين الطرفين تم إبرامها في عهد السلطان المولى إسماعيل في 13دجنبر 1682م، وقد تضمنت هذه الاتفاقية من بين بنودها تشجيع العلاقات التجارية بينهما[2]، وكان الطرفان معا يعرفان أهمية التجارة بينهما: فشمال المغرب يشكل بالنسبة لهولندا محطة عبور لسفنها التجارية الذاهبة إلى الشرق الأقصى والراجعة منه كذلك، في المقابل كان المولى إسماعيل ينظر إلى هولندا الدولة البحرية القوية آنذاك، كمصدر للأسلحة ولوازم بناء السفن يوظف التحالف معها في خدمة هدف تحرير الثغور المغربية المحتلة.

وهكذا نجد إلحاحا من طرف المولى إسماعيل على مطالبة هولندا بالأسلحة في مراسلاته لهذه الأخيرة حيث يقول«...وعقدنا مع صاحبكم القنصل والتجار الذين قدموا لعلي مقامنا معه، أن يعطوا فيما يجب لنا عليهم في الداخل والخارج البارود والمكاحيل...» . كما يشير في آخر الرسالة توصله بما كان الاتفاق حصل إليه من قبل«... والستمائة مكحلة مع الستمائة قنطار من البارود التي وجهتم لعلي مقامنا قد وصلتنا مع صاحبكم سميد، فجازيناكم خيرا على ذلك وارتضيناه منكم... »[3].

وشملت مطالب السلطان المولى إسماعيل كذلك التجهيزات البحرية حيث ورد في أحد مراسلاته إلى هولا ندا ما يلي:« ...وأردناكم أن، تأمروا تجاركم ياتوا بالقلع والمقاديف والصواري والكمن والمخاطيف وءالة البحر بقصد السبب ويشتروها منهم البحرية بسلا، ويكون ذلك سببا لرواج الخير بيننا وبينكم إن شاء الله... »[4].

فالحكومة الهولندية على الرغم مما أظهرته من حرص وتمسك بعلاقاتها الحسنة مع المغرب، فإنها كانت تتملص باستمرار ولم تحقق للسلاطين والزعامات التي كانت تربطها

---

[1]- C.Justinard, «*Quelque documents inédits sur le Maroc(1670-1680)* »,1950, in **Hesperis**, pp 97-99.

[2]- انظر نص الاتفاقية المذكورة في صورة شمسية لدى، عبد الهادي التازي، **التاريخ الديبلوماسي...**، م. س، المجلد 9،ج 1، ص. 186.

[3]- المرجع نفسه، ص 189.

[4]- عبد الهادي التازي، **التاريخ الديبلوماسي...**، م. س، المجلد 9،ج 1، ص. 189.

علاقات مع هولندا رغبتهم في إنشاء وبناء أسطول بحري يجوب البحار ويحمي الديار، وذلك خوفا من أن يتقوى ساعدهم في غرب المتوسط فيكون شوكة في الحلق. في نفس الوقت لم تبخل عليهم بتزويدهم بالسلاح البسيط من رماح وبنادق وبارود ومدافع حديثة حفاظا على مصالحها. بيد أن هذه المعاملات الهولندية في هذا المجال أثارت انتقادات عديدة وكانت سببا في أغلب الأحيان في توتر العلاقات بين الطرفين، إما بسبب عدم احترامها لكمية المتفق عليها، أو لعدم مطابقة السلع مستوى الجودة المطلوبة. فمثلا في هذا الباب وردت في رسالة للمولى إسماعيل بتاريخ 20 غشت 1690م تهديدا بقطع الهدنة لكون ما رجع به السفيران المعلم بن ديبة التطواني وحسن اشكيرد الرباطي من العدة لا خير فيها، ولكونها تكسرت سريعا مع الإشارة إلى عدم تحريرهم للأسرى المسلمين المتبقين عندهم[1].

وهكذا استمرت العلاقات بين البلدين في التدهور، خاصة بعد أن بدأت الدولة الهولندية تعرف متاعب سياسية واقتصادية، وكانت هناك محاولات متعددة لاستمرار في المصالح المشتركة، انتهت إلى إبرام اتفاقية أخرى بينهما سنة 1712م[2]، ورغم ذلك عرفت هذه العلاقات كيف تتأقلم مع الظروف والحقب لتستمر قائمة إلى يومنا هذا.

إن ما يمكن ملاحظته مما سبق، أن العلاقات التجارية بين شمال المغرب والدول الأوربية ظلت في كثير من جوانبها خاضعة للتأثيرات الدينية، يمكن التمييز هنا خاصة بين اسبانيا وفرنسا من جهة، وانجلترا وهولندا من جانب آخر. كانت الدولتان المسيحيتان فرنسا واسبانيا تلتزمان بتعليمات الكنيسة، فلا تقبلان تزويد شمال المغرب بالأسلحة ولا بلوازم بناء السفن، إذ كانتا تعتبران سكانه من الكفار. في حين انجلترا وهولندا لم يكونوا يتورعون عن تزويد شمال المغرب بالأسلحة ولوازم بناء السفن لكونهم بروتستانت غير ملزمين بتعليمات الكنيسة، وكانوا مجبرين على إرضاء طلبات المغاربة لوجودهم في غرب البحر المتوسط وسط دول معادية كفرنسا واسبانيا، واستغلال موانئه كمحطة عبور لسفنهما التجارية.

[1]- عبد الهادي التازي، المرجع نفسه، ص. 191.

[2]- S.I.H.M.2^{éme} Série, France, tome 2, n1, p 510.

أما الجانب الشمالي المغربي فقد فكانت رغبته في هذا التبادل قوية خاصة وأنه كان ملزما باحترام الجانب الديني الذي كانت الأولوية عنده طرد الكفار من الثغور وعدم تمكينهم من مواد حيوية التي يمكن أن تقويهم.

ولهذا نجد أغلب صادرات شمال المغرب إلى الدول الأوربية تدور حول المنتوجات الفلاحية، والمنسوجات الصوفية، والمصنوعات النحاسية والفضية والجلدية، والشمع والكبريت وغير ذلك. في المقابل يستورد شمال المغرب من الدول الأوربية المواد المصنعة كالزجاج والملابس، والأسلحة بشتى أنواعها ولوازم بناء السفن. ولتحقيق ذلك حاول الطرفين التوصل إلى معاهدات سلم عامة يكون من شأنها تعزيز علاقاتهما التجارية، ولاطلاعنا على بنود تلك المعاهدات المبرمة بين الطرفين حقيقة كانت تخدم صالح الدول الأوربية أكثر من خدمتها لمصالح شمال المغرب، فالعبارات التي تتكرر في بنود المعاهدات المبرمة مثل المعاملة بالمثل في حرية التجارة، وعدم التعدي، والتمتع بالحريات والامتيازات وغيرها من الحقوق المتبادلة على الورق. تجعلنا نتأكد على أن المبادرة على أرض الواقع في اختراق البحار والذهاب إلى بلد الآخر من أجل التجارة والتزود والاحتماء والارتواء والاستكشاف وربط العلاقات المباشرة، لم تكن للمغاربة وإنما كانت للدول الأوربية، وبمعنى أوضح لم يكن بإمكان التجار المنطقة الشمالية المغربية الاستفادة من الأراضي الأوربية بشكل مباشر، مما جعل هذه المعاهدات غير متكافئة.

وبطبيعة الحال، فإن هذه العلاقات التجارية التي شاهدتها البلاد في هذا العصر كان أكثر فائدة للتجار الأوروبيين الذين حققوا في معاملاتهم مع المراسي الشمالية المغربية أرباحا طائلة، بسبب استئثارهم بتجارة البلاد الخارجية. وهذا ما أكده السفير الهولندي البارون شخونينخ عندما أشار إلى أن هؤلاء التجار كانوا يغتنون بسرعة في المغرب، وبعد جمعهم لثروات هائلة، يعودون إلى بلدانهم ويتركون الفرصة لأحد أصدقائهم أو لأحد أقربائهم [1].

وهذا يرجع بالأساس إلى سياسة التي اتبعها حكام المنطقة الشمالية المغربية، عوض أن يشرك التجار المغاربة في الحركة التجارية مع الخارج، ويفسح لهم المجال للقيام بأنشطة

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا....**، م. س. ص. 240.

تجارية لحسابهم الخاص، عن طريق تسويق منتجاتهم المحلية في الأسواق الأوربية، تم إبعادهم وعمدوا إلى ربط اقتصاد البلاد ومصالحها بتجار أوربا، وبالوسطاء من أهل الذمة، الذين سعوا دائما إلى خدمة مصالحهم وحمايتها على حساب المصالح العليا لشمال المغرب، وكان أغلب هؤلاء التجار من اليهود الذين استقروا بصخرة جبل طارق كسماسرة لبعض قواد المنطقة الشمالية، ترسل إليهم السلع بواسطة سفن أجنبية من طنجة وتطوان، فيقومون ببيعها لفائدة هؤلاء المسؤولين، وحسب شهادة القنصل الإنجليزي هاتفيلد، فقد كانت التجارة بتطوان وطنجة رائجة، واستفاد من هذا الرواج باشا تطوان وبعض المقربين منه[1].

ومما لا شك فيه أن سياسة الاحتكار التي نهجها حكام المنطقة الشمالية في العلاقات التجارية مع الدول الأوربية، كانت هي السبب في عرقلة عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، ويقول محمد العمراني أن تغييب حرية المبادرة التي يمكن أن تضطلع بها القاعدة الاجتماعية مع التجار الأوربيين، أسهم ذلك في تأخير ظهور طبقة تجارية مغربية خبيرة وعارفة بخبايا التجارة الدولية، وقادرة على الانفتاح، وعلى لعب دور المحرك لاقتصاد للبلاد، ومن ثم الإسهام في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة [2]. كان لهذه السياسة الأثر الواضح في انتشار عمليات التهريب في جل مناطق المغرب بشكل يدعو إلى القلق. وهذا ما سنحاول إبرازه في المبحث التالي.

المبحث الرابع: تهريب السلع.

فبالموازاة مع الازدهار الذي كانت تشهده المبادلات التجارية بين المنطقة الشمالية المغربية والدول الأوروبية، كان التهريب ينتعش بشكل سريع ومكثف، أثار غضب الحكام أحيانا، وكان هناك عدة مراسلات في هذا الموضوع. حيث شمل التهريب سلعا مختلفة، غير أن بعضها كان عليه الإقبال كثيرا بالمقارنة مع البعض الآخر. إذن ما هي السلع التي شملها التهريب؟

[1]- Meunier(D) . « *Le Consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hattfield (1717-1725) ;Etude et Edition de textes* », in **Revue d'Histoire maghrébine**, n 19-20,oct 1980,p 275.

[2]- محمد العمراني، **المغرب زمن العلويين الأوائل...**، م. س، ص.119.

أصبحت منطقة الشمال المغربي محورا أساسيا للتهريب، نظرا لتواجد عدد كبير من الأجناس المتواجدين بها بغرض التجارة، مما ألحق بالمغرب والدول الأوربية عامة واسبانيا خاصة أضرارا كبيرا. وشمل التهريب مادتي التبغ والأسلحة بالأساس نظرا للإقبال الكبير على هاتين المادتين. وغير خاف ما سببه هذا النشاط من أضرار على الاقتصاد، فكان ذلك محور احتجاج السلاطين المغاربة الذين يؤكدون المنع البات لبيع الأسلحة في الموانئ المغربية بدون حصولهم على ترخيص.

إلا أن جشع بعض التجار كان يصم أذانهم عن الإعلان بتحريم التجارة في السلاح بالموانئ الشمالية المغربية بالرغم من توالي التذكير بذلك، نظرا لكون هذه المادة كان الطلب عليها كبيرا وإقبالا متزايدا لدى المغاربة مما كانت تدر عليهم بأرباح خيالية. وهذا ما كان يؤرق بال المسئولين، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على الأمن، زيادة على أضراره الاقتصادية. ولذلك نجد السلطات المغربية تتدخل كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولا تتأخر في مصادرة هذه التجارة إن تم ضبطها.

واحتج حكام المنطقة الشمالية المغربية على هذا النشاط عن طريق مجموعة من السفارات، فمثلا نجد سفارة يوسف بيسكاينو سنتي 1624-1625م بعثها المولى زيدان إلى هولندا، فقد اشتكى السفير باسم سيده من تهريب الأسلحة إلى المغرب الذي يتعاطه رعايا هولنديون، واتهم التاجر جامس ابوط أو جاك ابوط (James ou Jacques Abbot) بارتكاب أعمال فظيعة تدل على سوء تربيته وعدم استقامته وقيامه بالاختلاس واستغلال الثقة التي يقوم بها بعض البحارة الهولنديين والتشهير بأعمال سفير الولاية العامة [1].

ويقصد بالأعمال الفظيعة التي كان يقوم بها هذا التاجر، هو تهريب الأسلحة والتعامل مع الإمارات المنفصلة عن السلطة الحاكمة.

على إثر هذه الشكاية أصدرت الولايات العامة بتاريخ 17 أكتوبر 1624م أمرا وجهت، في الحين، نسخة منه إلى السفير بيسكايو. وجاء فيه « بواسطة هذه التعليمات تمنع وتحرم على جميع رعايا هولا ندا، مهما كانت حيثياتهم نقل أو بعث أية بندقية أو مسدس أو غيرها

[1]- جاك كاي، « **سفارات وبعثات دبلوماسية مغربية إلى هولا ندا ...**»، م. س، ص. 226.

من العتاد أو الأسلحة الحربية قصد البيع أو المبادلة في مملكتي فاس والمغرب أو الشواطئ المجاورة لهما إلا إذا حصل منا على إذن خاص بذلك»[1].

إلا أن حاجة شمال المغرب إلى الأسلحة كانت تفرض عليه البحث عن موارد لاستيرادها، فباستثناء الإنجليز والهولنديين، لم تكن الدول الأخرى مستعدة لتزويده بالأسلحة، بل أن انجلترا وهولندا لم يكونا يقبلان ذلك إلا بعد مفاوضات شاقة، والتزام شمال المغرب بالسماح لهم باستغلال بعض المراسي وفتحها أمام سفنهم كأماكن للجوء والتزود بالماء وبما تحتاجه من مؤن وتسهيل وتذليل كثير من العقبات. أمام هذه العقبات كانت الضرورة تقتضي الاستفادة من التهريب لسد النقص الحاصل في السلاح.

ويرجع سبب تفشي هذا التهريب حسب تقرير بعثه أحد الإسبان من جبل طارق إلى حكومته، إلى انعدام الجمارك وعدم تفتيش السفن [2].

إلا أن الإسبان بدورهم كانوا يقومون بالتهريب على نطاق واسع انطلاقا من الثغور الشمالية المغربية المحتلة، وفي مقدمتها سبتة، ولهذا كانوا يغضون الطرف عن التهريب لما يدر عليهم من أرباح. وبعد نزول انجلترا بصخرة جبل طارق أصبحت المنطقة مجالا لتوافد تجار من جميع الأجناس، بمن فيهم الإسبان والمغاربة، حيث أن المسؤولين البريطانيين شجعوا على تهريب السلع نحو الصخرة، بهدف ضمان ما تحتاجه الحامية من مؤن وأسلحة.

رغم تعرض مصلحة البلاد في بعض الأحيان لتلاعبات التجار الأجانب ولضغوطاتهم السياسية والتجارية، فالظاهر أن المغاربة كانت لهم رغبة أكثر في تدعيم العلاقات التجارية وإن كانت غير قانونية، لأن شمال المغرب كان محتاجا إلى السلاح لمواجهة الأوضاع الداخلية وتحرير الثغور المحتلة. ترى فما هو المستوى الذي ظهرت به العلاقات التجارية بين حكام المنطقة الشمالية المغربية والدول الأوروبية خلال هذه المرحلة؟

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 227.

[2]- عبد الإله الدحاني، « بعض الأنشطة المحظورة في مضيق جبل طارق خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر» ، مقال ضمن ندوة **دور مضيق جبل طارق في علاقات المغرب الدولية**، مرجع سابق، ص. 169.

الفـصل الثـالث

مستوى العلاقات التجارية بين المنطقة الشمالية المغربية والدول الأوربية خلال القرنين 17م و18م.

الفصل الثالث: مستوى العلاقات التجارية بين منطقة شمال المغرب والدول الأوروبية خلال القرنين 17م و18م.

نظرا لجو الاضطراب السياسي الذي عرفته البلاد في بداية القرن السابع عشر، فقد انخفض مستوى التجارة بين شمال المغرب وأوروبا لدرجة أنه كان يستحيل على أوروبا الحصول على سلع مغربية، لكن سرعان ما عادت التجارة إلى نشاطها المعهود، منذ إعلان عن ظهور الزعامات المحلية واستحواذها على المناطق الساحلية الشمالية. حيث اتجهت الدول الأوروبية للاتصال بأصحاب النفوذ في الموانئ والمدن الشمالية المغربية الهامة سواء كانوا حكاما رسميين أو من الثائرين والمغتصبين للسلطة والخارجين عن السلطان الرسمي وذلك لرعاية مصالحها ولضمان سلامة رعاياها [1].

ومن الواضح أن الدول الأوروبية كانت ترغب في التعامل التجاري ليس فقط مع المخزن السعدي وإنما مع كل المغاربة منذ بداية علاقتها بالمغرب، ومثال ذلك أن إنجلترا استجابت لطلب المقدم أحمد النقسيس في تطوان عن طريق التزامه في تصريح صادر بتاريخ 28 دجنبر 1621م بمعاملة التجار الإنجليز معاملة حسنة، موفرا لسفن الإنجليز إمكانية الحصول على المؤن والماء من هذه المدينة، موفرا لها حرية المتاجرة انطلاقا من تطوان نحو الداخل مقابل ضرائب جمركية ([2]). وقد وجدت هذه الدعوة استجابة في الأوساط التجارية الإنجليزية، وتجسم هذا الاهتمام في توجيه بريطانيا المبعوث الذي أصبح خبيرا في شؤون المغرب وهو جون هاريسون الذي وصل إلى تطوان في يوليوز 1625م. وبين في رسالة إلى قائد الأسطول الإنجليزي المنافع التي يمكن أن تجنيها بريطانيا من التعامل مع تطوان، مشيرا في نفس الوقت إلى إمكانية التفكير في الاستيلاء على سبتة بعد طرد الإسبان منها، وعلى المعمورة، وختم رسالته بالإشارة إلى ضرورة ربط علاقات طيبة مع المدن التجارية المغربية[3].

---

[1]- عطا الله الجمل شوقي، «**العلاقات الإنجليزية المغربية...**» ، م. س، ص .165.

[2]- محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م. س، ج1 ، ص. 196.

[3]- Lettre de J. Harrison au Commandant de la flotte Britannique, le 30/7/1625. S.I.H.M. Ang. TII.p.573.

وقد طبقت إنجلترا هذه الاقتراحات حيث تمكن هاريسون في رحلته الخامسة إلى المغرب من الاتصال بقواد سلا، ونجح في إعداد مشروع اتفاقية بين سلا وبريطانيا، بتاريخ 10 مايو 1627م، تنص على السماح للسفن الإنجليزية بالمتاجرة مع سلا.

وتأكد هذا الاتجاه بإصدار الملك الإنجليزي شارل الأول قرار يحرم على رعاياه بمقتضاه القيام بأي عمل عدواني ضد السلاويين « لما في العلاقات التجارية التي يجب أن تكون مع هؤلاء من مصلحة. وقد بين هاريسون أن من مصلحة الإنجليز التعامل مع أبي حسون السملالي الذي يحكم بالعدل ويحمي التجار المسيحيين ومع العياشي لأن من مصلحة الملك أن يعقد علاقات ودية مع هذين الرجلين بدل السلطان». ونتيجة لمساعي هاريسون التزم قواد سلا بأن يجدوا للتجار الإنجليزيين ظروف عمل جيدة، وأن هؤلاء التجار سيجدون في سلا نفس الاستقبال الذي يجدونه في لندن [1].

فأين تكمن أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للعلاقات التجارية بين المجاهد محمد العياشي وإنجلترا؟ وإلى أي حد استطاع الجانبان الالتزام ببنودها؟

تعتبر اتفاقية 10 ماي 1627م الانطلاقة الرسمية الأولى للتعامل التجاري المنتظم بين محمد العياشي وإنجلترا، وهو ما جعل انجلترا تطمح إلى أن تتصدر قائمة الدول الأوروبية على صعيد نسبة التعامل التجاري مع شمال المغرب، بالنظر إلى قيمة وتنوع المواد التجارية المتبادلة، غير أن مساعي هاريسون لم تفلح في توطيد علاقات تجارية بين الموانئ المغربية والتجار الإنجليز، ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى نشاط القراصنة، فقد سطا مركب إنجليزي على سفينة سلاوية وباع رجالها أسرى للإسبانيين، وكان رد فعل السلاويين أن اعتقلوا تجارا إنجليزيين كانوا في هذه المدينة في هذا الوقت، وقرر السلاويون اعتبار الإنجليز أعداء لهم، وغنم مركب سلاوي سفينتين إنجليزيتين[2].

وكان من نتائج متابعة حرب القرصنة وعدم وجود معاهدة إنجليزية لا مع المجاهد محمد العياشي ولا مع الدلائيين قطع الصلات بين التجار الإنجليز والموانئ المغربية إلى غاية سنة

---

[1]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص ص.999 -1000.

[2]- Lettre de J. Harrison le 9/10/1631. S.I.H.M. Ang. TIII. pp. 159-161.

1657م، حيث شهدت العلاقات المغربية الإنجليزية منذئذ تطورا مرضيا بسبب السياسة الجديدة التي أخذ ينهجها (كروميل) في البحر المتوسط، فسمى (نثانيل لوك) قنصلا في الثغور المغربية يقيم في تطوان، وهو تاجر إنجليزي قضى شطرا مهما من حياته في الاتجار بهذه المدينة، وأطلق السلاويون سراح الأسرى الإنجليز، ثم عقد اللورد الحامي (كروميل) معاهدة سلم وصداقة مع السلطان محمد الحاج الدلائي في 19 غشت 1657م[1].

واستمرت العلاقات طيلة هاته الفترة والتي كانت قائمة على تبادل الهدايا والتجارة وافتداء الأسرى، والمساعدات المحتملة لأولاد النقسيس ضد الاسبان بسبتة والبرتغال بطنجة. إلى أن حصل تحول في هذه العلاقات بعد دخول الإنجليز لمدينة طنجة سنة 1661م، فدخل الخضر غيلان في مواجهة التواجد الإنجليزي ووضع حد لخطره على بقية المدن الساحلية الشمالية، ورغم ذلك استمرت المفاوضات وتبادل السفارات وتم تمديد الهدنة عدة مرات، إلى أن ظهرت الأسرة العلوية والتي جعلت من تحرير الثغور الشمالية المغربية من أولوياتها، ولهاذ كان التقارب مع الإنجليز متوقفا في جزء كبير منه على انسحاب الإنجليز من طنجة، حقيقة كانت هناك هدنات بين الطرفين، لكنها لم تكن تتعدى الاتفاق على عدم مهاجمة طرف لآخر، دون الوصول إلى توقيع معاهدة شاملة تنظم العلاقات التجارة بينهما.

وظل تواجد الإنجليز بمدينة طنجة عقبة تعكر صفو العلاقات بين الطرفين، ولم تزول هذه العقبة إلا بعد استرجاع وانسحاب الإنجليز من مدينة طنجة سنة 1684م. وساعد جلاؤها عن طنجة في تسهيل اتصالاتها بالمنطقة الشمالية المغربية، وبعد استقرارها بصخرة جبل طارق سنة 1704م زاد تشبثها بإقامة علاقات متينة مع شمال المغرب، لأن تزويد حاميتها بالمضيق كان متوقفا على المراسي الشمالية المغربية.

أصبحت انجلترا ومنذ هذه الفترة تحتل المكانة الأولى في التجارة مع شمال المغرب، وتخللت هذه العلاقات زيارات سفارية متبادلة ومفاوضات شاقة تخللتها عدة أزمات، ولم يخفف من حدة هذه الأزمة إلا بعد الاتصال بالقائد علي بن عبد الله، ونتيجة لذلك تم الاتفاق على توقيع معاهدة 1721م التي تشتمل على 15 فصلا تنظم التجارة بين البلدين. إلا أن أغلب بنود

[1] -محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص .198.

هذه المعاهدة لم تكن في صالح شمال المغرب بل كانت في صالح الإنجليز، مما جعل هذه المعاهدة غير متكافئة بين الطرفين.

أما فيما يخص فرنسا فقد كانت العلاقات متوترة بينها وبين حكام المنطقة الشمالية سواء السلاطين أو الزعامات المحلية، بسبب أعمال القرصنة البحرية، وما ترتب عنها من تدهور في تجارة الفرنسيين بشمال المغرب، وأسر عدد منهم في البحر بيعوا عبيدا فيتطوان وسلا. وفي هذا الإطار نضع اتصالات فرنسا بشمال المغرب، وضغطها العسكري عليه في عدة حملات، وهو ضغط مكن فرنسا من الحصول على بعض التسهيلات التجارية من خلال الاتفاق الموقع بين مدينة سلا ولويس الثالث عشر حول هدنة مدتها خمسة أشهر، سمح بمقتضاها للسفن الفرنسية باستعمال مرسى سلا لممارسة التجارة بكل حرية [1]. وتم تعيين خلال هذه الفترة القنصل أندري برا في تطوان وسلا ليهتم بمشاكل الفرنسيين بشمال المغرب، ويعمل على افتداء الأسرى، ورغم محاولاته الحثيثة ظل مشكل العلاقات الشمالية المغربية الفرنسية قائما، لم تستطع الحلول الجزئية والمؤقتة أن تعمل على حسمه [2].

حقيقة كانت العلاقات بين شمال المغرب وفرنسا من البداية مرشحة أن تلعب دور الحليف المنشود من طرف المسؤولين المغاربة يعول عليها بهدف إنهاء الجيوب المحتلة، نظرا لكونها لم تكن تحتل أي ثغر مغربي عكس الدول الأخرى. بالمقابل كانت لها إمكانيات ومكاسب جنيها من جراء هذا التقارب مع شمال المغرب، خاصة في مجال التجارة وتأمين سلامة الملاحة الفرنسية وتجنب عملية أسر رعاياها بعرض البحار الأطلسية والمتوسطية.

إلا أن ذلك لم يتم، لكون فرنسا كانت تلتزم بتعليمات الكنيسة، فلم تكن تقبل تزويد شمال المغرب بالأسلحة ولا بلوازم بناء السفن، بل أكثر من ذلك أصدرت قرارات بمنع بيع عدد من السلع إلى شمال المغرب، بل وأحيانا منعت التجار الفرنسيين من التعامل مع شمال المغرب كما رأينا سابقا.

[1] -Trêve entre louis XIII et la Ville de Salé le, 2/10/1629. S.I.H.M. Fr. T III.p.244.

[2]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص ص. 194-196.

وكرد فعل على ذلك، نهج حكام المنطقة الشمالية خاصة المولى إسماعيل سياسة صارمة ضد فرنسا، ورفض هذا الأخير أن يتوصل معها إلى معاهدات تعطيهما امتيازات تجارية في شمال المغرب. وحاولت فرنسا التوصل إلى معاهدات سلم عامة يكون من شأنها تعزيز وجودها التجاري بشمال المغرب كباقي الدول، إلا أن شمال المغرب لم يكن يرغب في ذلك ما دام تمتنع من تحقيق طلباته المتزايدة عل الأسلحة، فلم يكن ينظر إليها إلا إذا اقترنت بإقدام ممثلي الدول الأوربية على قبول افتداء أسراهم وفق شروط المولى إسماعيل، وتزويده بما يحتاجه من أسلحة ولوازم بناء السفن[1].

ورغم محاولات الطرفين الوصول إلى الحل، عن طريق تبادل مجموعة من السفارات، طيلة هذه المدة، إلا أن ذلك لم يتحقق، واستمر غياب إطار قانوني ينظم العلاقة بين الطرفين، رغم أنه كانت هناك اتصالات تجارية فردية متقطعة، إذ لم يظهر الرجوع الفرنسي إلى الساحة الشمالية المغربية بشكل جدي إلا بعد تربع السلطان سيدي محمد بن عبد الله سدة الحكم، حيث حاولت فرنسا ترتيب أوراقها والبحث عن قدم لها بالمنطقة.

ومن الواضح أن هولندا بدورها كانت ترغب في التعامل التجاري ليس فقط مع المخزن السعدي وإنما مع كل المغاربة. فحملت الولايات العامة منذ استقلالها على تزويد السعديين بما يحتاجونه مقابل تلبية حاجتها الماسة إلى القمح، وبعد تقلص نفوذ السعديين بوفاة السلطان مولاي زيدان، فاتضحت رغبة الولايات العامة في التعامل التجاري مع الإمارات المستقلة بشكل كبير، فقد ربطت الصلة بالمجاهد محمد العياشي، الذي سمح لسفنها التجارية بحرية الملاحة والتجارة بمراسى التي توجد تحت نفوذه وهو ما أثار حفيظة السلطان محمد الشيخ الأصغر.

وبعد مقتل المجاهد العياشي في سنة 1641م، أضحت مدن المنطقة الشمالية تحت إمرة السلطة الدلائية، فسعت الولايات العامة آنذاك إلى التعامل مع حكامها، حيث بعثت إليهم رسالة تطلب منهم السماح لرعاياها بحرية التجارة في مناطق نفوذهم، فيما وصل مبعوثها دي رويتر

[1] - عبد الإله الدحاني، **المغرب ومضيق جبل طارق...**، م. س، ص. 128.

إلى إليغ لبيع مائة قنطار من الحديد وستة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وأربعين رطلا من مادة التبغ، مقابل اقتناء سلع اشتملت على الذهب والشمع والجلود وريش النعام والتبر والعنبر [1].

وقد عرفت العلاقات بين الهولنديين والدلائيين توترات كبيرة ناتجة بالأساس عن مشاكل القرصنة، غير أن الجانبين أبديا استعدادهما للدخول في مفاوضات لإنهاء الخلافات بينهما، وبعد مراحل من المباحثات توصلا في 9 فبراير 1651م، إلى إبرام اتفاقية الصلح والتجارة المذكورة، التي منحت التجار الهولنديين حق الاستفادة من المراسي التي توجد تحت نفوذ الدلائيين ومنها مراسي المنطقة الشمالية، مع التزامهم بدفع الرسوم الجمركية الجاري بها العمل [2].

وبالرغم من ذلك، عرفت المعاملات التجارية بين الطرفين مشاكل عديدة، بسبب عدم التزامهما ببنود هذه الاتفاقية، وهذا ما استدعى إجراء اتصالات جديدة لتجاوز الخلافات التجارية العالقة بينهما، وقد تمكنا بعد مفاوضات شاقة وطويلة من عقد معاهدة بتاريخ 22 مارس 1657م[3]، ينص بندها السادس على منح التجار الهولنديين حرية وسق مختلف البضائع، وينص بندها العاشر على أن التجار الهولنديين المقيمين بمناطق نفوذ أمير سلا عبد الله الدلائي ما يلزمهم غرامة ولا مطلب مما يلزم غيرهم إلا ما يلزمهم من الأعشار وشبهه من تجارتهم، وسوف يتم تعديل هذه الاتفاقية بلاهاي في 22 أكتوبر عام 1659م[4] لتعزيز المصالح التجارية للجانبين، التي أقرتها المعاهدة السالفة.

فالهولنديون عكس الإسبان والفرنسيين، لكونهم بروتستانت غير ملزمين بتعليمات الكنيسة، ولهذا كانوا مجبرين على تلبية طلبات حكام شمال المغرب مما يحتاجونه من أسلحة ولوازم بناء السفن، لأن المغرب بصفة عامة والمنطقة الشمالية بصفة خاصة كانت تشكل بالنسبة لهم محطة عبور لسفنهم التجارية الذاهبة والعائدة من الشرق الأقصى.

---

[1]- زهراء إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية...**، م. س، ص .1104.

[2]- محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، م. س، ص.202.

[3] - المرجع نفسه، ص.212.

[4]-Traité entre les Pays –Bas et Salé. 22/10/1659. S.I.H.M.PB. TVI. p 580.

فشمال المغرب كان ينظر إلى هذه الدولة البحرية القوية آنذاك، كمصدر للأسلحة يوظف التحالف معها في خدمة هدف تحرير الثغور الشمالية المغربية ومواجهة الأوضاع الداخلية وتحصين الثغور المهددة بالاحتلال وبالهجمات الخارجية.

ولكل هذا استمرت العلاقات واستمرت المفاوضات وتبادل السفارات، غير أن المعاملات الهولندية في مجال التجاري خاصة تزويد المغرب بالأسلحة، أثارت انتقادات عديدة للمغرب ونغص العلاقات بينهما، إما بسبب عدم احترامها الكمية المتفق عليها، أو لعدم مطابقة السلع مستوى الجودة المطلوبة. وقد وقفنا على مجموعة من رسائل المولى إسماعيل إلى الولايات العامة يحتج فيها على ذلك.

واستمرت العلاقات بين الطرفين في التدهور مبتعدة عن المصالح المشتركة التي تجمعهما بالرغم من المحاولات التي انتهت إلى إبرام اتفاقية بينهما سنة 1712م[1].

لكون أن الدولة الهولندية بدأت تعرف متاعب سياسية واقتصادية، في المقابل دخل المغرب في اضطرابات سياسية بعد وفاة السلطان المولى إسماعيل، إلا أن هذه العلاقات استمرت قائمة بين الجانبين رغم هذه الظروف، واستأنفت تحت إشراف السلطان محمد بن عبد الله في رداء جديد.

يتضح مما سبق على أن الدول الأوروبية قامت منذ البداية بربط الاتصال بأصحاب النفوذ والسلطة في الموانئ والمدن المغربية الشمالية الهامة سواء كانوا حكاما رسميين أو من الثائرين والمغتصبين للسلطة والخارجين عن السلطان الرسمي وذلك لرعاية مصالحها ولضمان سلامة رعاياها، ولكن لم تستطيع إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز وتمتين العلاقات بين الطرفين على الرغم من الوعود والمواثيق الموقعة بينهما حيث ظلت المسائل التجارية عرضة للمضايقات والعمليات القرصنية من كلا الجانبين. وحاولت التغلب على جميع المشاكل التي كانت تعترضها عن طريق ارسال البعثات الدبلوماسية من أجل التفاوض، بالرغم من ذاك أن التجارة الأوروبية في شمال المغرب عانت من صعوبة التزود بالحبوب، لكونه يتعلق الأمر بموقف الفقهاء من منع وسقه للأوروبيين حيث صرحوا على أنهم

[1] - انظر بنود هذه المعاهدة في: S.I.H.M. 2éme Série, France, tome 2, p 510.

«يفضلون أن يفسد القمح في المطامير على أن يبيعوه للنصارى» [1]. حيث أصبح من العسير على هؤلاء الحصول عليها لاعتبارات دينية وسيادية بالدرجة الأولى. فقد عارض الفقهاء بيع القمح للمسيحيين، واعتبروه من المواد المحرمة بيعها لهم، لكونها تقويهم وتمكنهم من تهديد ديار المسلمين، هذا فضلا عن أن «أول ما يترتب على تسريحه من الضرر غلاؤه على ضعفاء الرعية، بل يؤدي إلى فقده بالكلية» [2].

لكل هذه الأسباب برر المغاربة موقفهم، غير أن حاجة السلاطين للأسلحة دفعتهم إلى ربط مصالح البلاد بالتجار الأجانب وبالوسطاء من أهل الذمة، فكان المخزن الشمالي المغربي لا يتردد في استخدامهم لتسهيل المعاملات والصفقات. واهتم حكام المنطقة الشمالية بتسويق المواد المحرمة التي كانت تمكنهم من موارد هامة بالرغم من معارضة الفقهاء. هذا بالإضافة إلى أن هذا المنع لم يحل دون لجوء التجار الأوروبيين إلى القيام بعمليات تهريبية لهذه المادة عبر المراسي الشمالية المغربية.

ونستخلص مما سبق، أن حكام المنطقة الشمالية المغربية قد انخرطوا في التجارة مع الدول الأوربية منذ بداية القرن السابع عشر، بالرغم من الموقف الذي اتخذه الفقهاء المعادي لنمو النشاط التجاري مع الكفار، ومنع بيع بعض المواد الاستراتيجية للمسيحيين حتى لا تمكنهم من تهديد وغزو بلاد المسلمين. إلا أنه بالرغم من هذا الموقف فإن الواقع اليومي كان يقدم صورة مغايرة لما كان يسعى إليه الفقهاء، ويتمثل في نمو المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث حرص حكام وزعماء المنطقة الشمالية على تمكين الأوربيين من منتجات المنطقة المتمثلة في الجلود والأصواف والشمع والخشب وملح البارود والحبوب والخيول...، بالإضافة إلى السماح لهم باستعمال المراسي واستخراج وتصنيع بعض المعادن. مقابل ذلك امدادهم بالعدة العسكرية وبعض المنتوجات الصناعية الأوربية، وكانت العدة العسكرية من الأغراض التجارية الأساسية التي تم الإلحاح عليها في مختلف المراسلات الديبلوماسية بين الطرفين.

---

[1]- S.I.H.M. PB. T III, p .225.

[2]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، م. س، ج8، ص . 200.

ولتسهيل المعاملات والصفقات التجارية، عمد حكام وزعماء المنطقة الشمالية إلى ربط اقتصاد البلاد ومصالحها بتجار أوروبا، وبالوسطاء من أهل الذمة، الذين سعوا دائما إلى خدمة مصالحهم الخاصة وحمايتها على حساب المصالح العليا للبلد، وقد ساهمت هذه الامتيازات التي حضي بها التجار الأجانب والوسطاء في تقويتهم داخل المغرب. فهل ساهمت هذه الفئة في تعزيز وتمتين العلاقات بين شمال المغرب والدول الأوربية بشكل عام؟ وهل استطاعت تحقيق إقلاع اقتصادي حديث بشمال المغرب كما هو الحال بالنسبة للدول الأوربية؟

إنه لا يسعنا أمام هذه الأسئلة إلا أن نقول بأن التجارة بين الطرفين لم ترق إلى المستوى المطلوب، فاحتكار المخزن للتجارة الخارجية واعتماده على التجار الأجانب وأهل الذمة، ساهم في عرقلة ظهور طبقة تجارية محلية ذات خبرة مكتسبة في المجال، فبتالي ظل المجتمع الشمالي المغربي غير مؤهل للتغيير أو الإصلاح، فساهم ذلك دون اصلاح المغرب الحديث.

ولهذا لا نستغرب في بقاء حكام المنطقة الشمالية والمجتمع منشغلين بالصراعات الداخلية والتطلع إلى السلطة والتراخي في أمر الجهاد، وبقاء مجموعة من الثغور الساحلية تحت نير الاحتلال الأجنبي.

في المقابل استفادت الدولة الأوربية التي كانت تربطها علاقات تجارية مع حكام المنطقة الشمالية المغربية، بل حققوا أرباحا طائلة، وظفوها في تقوية ركائز بلدانهم وتحديث هياكلهم الأساسية. ويرجع الفضل في ذلك إلى أمراء الدول الأوربية الذين فتحوا الباب أمام الأشخاص والشركات وتشجيعهم على المبادرة، في حين اكتفى دورهم في حماية مصالح الفئات التجارية.

خـــــــاتـــمـــة

خاتمة

إن ما يمكن استخلاصه من دراستنا لموضوع شمال المغرب وأوروبا ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، أن حكام المنطقة الشمالية من أجل فرض أنفسهم والاعتراف بهم حكاما رسميين للبلاد، كان عليهم سلوك سبيل المهادنة والمسالمة مع القوى الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا وهولندا، التي كانوا قد أصبح أسطولهما العسكري والتجاري مع مطلع القرنين المذكورين يخوض غمار البحار فيما بين أوروبا والشرق الأقصى، ويسيطر بعد ذلك على شرايين التجارة العالمية، ويهدف إلى ضمان حرية الملاحة ومحاربة القرصنة.

وقد أراد حكام المنطقة الشمالية من مشروعهم السلمي مع الدول الأوروبية السابقة الذكر تحقيق أهداف عسكرية وتجارية، حيث كانوا محتاجين إلى السلاح لمواجهة الأوضاع الداخلية وتحصين الثغور المهددة بالاحتلال والهجمات الخارجية وتحرير ما تم احتلاله من قبل، مستغلين عداوتهم المشتركة ضد اسبانيا، إلا أن مشروعهم هذا لم يفلح في بلوغ الأهداف المرسومة بالشكل المطلوب، ويرجع السبب في ذلك إلى إهمال مواصلة الدعوة للجهاد لتحرير الثغور المحتلة المتحكمة في المضيق، والسعي أحيانا أخرى إلى إيجاد المبررات الشرعية للتبادل التجاري مع نفس الأعداء المحتلين للثغور، وعدم وجود أطر ديبلوماسية متمرسة ومؤهلة للقيام بوظائف السفارة الدائمة في دول أوروبا، واعتمادهم في غالب الأحيان على فئة من أهل الذمة والتجار الأجانب في الوساطة الديبلوماسية والتجارية مع أمراء الدول الأوروبية، بحيث ساهم هؤلاء بدرجة كبيرة في إضعاف المشروع، وذلك بخدمة مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المنطقة الشمالية المغربية.

بالإضافة إلى ذلك احتكر حكام المنطقة الشمالية والفئة المقربة منهم التجارة الخارجية رغم معارضة الفقهاء للتجارة مع دار الحرب، وعدم السماح لحرية المبادرة التي كان بإمكان أن تقوم بها باقي الفئات الاجتماعية الأخرى مع الدول الأوروبية، لا شك في أن احتكار المخزن للتجارة الخارجية واستخدامه التجار الأجانب وأهل الذمة واستعانته بهم كان سببا في عرقلة ظهور طبقة محلية ذات خبرة مكتسبة في ميدان التجارة، وقادرة على لعب دور

المحرك لاقتصاد المنطقة، ومن ثم المساهمة في إحداث انتعاش اقتصادي مستدام، كما ظهر في الدول الأوربية.

بالإضافة إلى هذه الأسباب، لعب الأوروبيون دورا كبيرا في تأزيم الأوضاع السياسية بمنطقة شمال المغرب خلال القرن السابع عشر الميلادي، فقد كانوا يزودون السلاطين السعديين بالعدة الحربية، وفي الوقت نفسه كانوا يزودون الزعامات المحلية المناوئة لهم بالمنطقة الشمالية بهذه العدة، وإبرام اتفاقيات ومواثيق مماثلة معهم، وهذا ما يوضح في حقيقة الأمر منطق الربح الذي كان سائدا عند التجار الأوروبيين الذين كانوا يريدون من ذلك تحقيق مصالحهم ولو على مصلحة الآخرين.

وفعلا ساهمت العدة العسكرية الأوروبية التي كانت تزود بها حكام المنطقة الشمالية بشكل كبير في انتشار الصراعات والحروب حول السلطة مما أدى إلى حصد مجموعة من الضحايا أغلبهم من الجنود والأطر العسكرية، التي كان بالإمكان استغلال قدراتهما لتحرير الثغور المحتلة لو تم استعمال العدة العسكرية لمواجهات الاحتلال الأجنبي، وهذه الصراعات مما لا شك فيه ساهمت في ضياع عدد كبير من الأطر التي كان بإمكانها أن تلعب دور القيادة والتوجيه في كل ما يتعلق بالسياسة العامة للبلاد، بالإضافة إلى ما أدت إليه من خراب ودمار للعديد من المنشآت الاقتصادية والعمرانية، بسبب اتساع دائرة الصراعات العسكرية الدامية بين مختلف الأطراف المنافسة على الحكم بالمنطقة الشمالية المغربية.

كما ساهمت الظروف الطبيعية خاصة القحط والجفاف التي عرفتها المنطقة الشمالية بدورها في تعميق الأزمة بالبلاد، فحسب قول عبد المجيد قدوري لم يجد الإنسان المغربي الذي أصابه من شدة الأزمة الذعر والخوف والهلع، وسلطت عليه كل الويلات تفسيرا لها إلا برجوعه إلى العالم الغيبي وإلى الاعتقاد في الخوارق والمعجزات التي لم تعد من ممكنات الإنسان المغربي العادي، بل أصبحت من كرامات الوالي الصالح والقطب الجامع القادر على تجاوز العراقيل الطبيعية والسياسية لملء الفراغ السائد... وينقد البلاد والعباد[1].

[1]- عبد المجيد قدوري، **المغرب وأوروبا...**، م. س، ص.274.

في المقابل استفادت الدول الأوروبية من علاقاتها بالمنطقة الشمالية المغربية، من خلال توسيع دائرة معاملاتها التجارية مع السلاطين السعديين والعلويين فيما بعد ومختلف الزعامات السياسية التي تقلدت مهمة الحكم بالمنطقة الشمالية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، فتم فتح الثغور للدول الأوربية وجعلوها رهن إشارة أساطيلهم التجارية والحربية من أجل التبادل ونقل الخيرات، والتزود بالإمدادات والحاجيات، وساعدوهم كذلك في تحرير عدد كبير من أسراهم وضمنوا لهم الأمن في سواحل المنطقة الشمالية لرعاياهم.

وقد وظفت الدول الأوربية لأجل تحقيق غايتها المنشودة عددا من القناصلة في الموانئ الشمالية المغربية قصد الإشراف على تجارتها من جهة، والسهر على رعاية مصالحهما والنظر في جميع القضايا التي تخص رعاياهما بالمنطقة الشمالية من جهة أخرى، وتمكنوا بفضل ما راكمه هؤلاء القناصلة من تجربة دبلوماسية كبيرة المحافظة على استمرارية العلاقات الاقتصادية، والتي توجت بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية ساهمت في تعزيز العلاقات واستمرارها.

كما كانت الدول الأوربية لا تختار للمهام السفارية المتجهة نحو المنطقة الشمالية إلا الرجال الأكفاء، وحرصوا في علاقاتهم الخارجية على الاستغناء عن الوسائط وذلك تفاديا للتأويلات والتحريفات وسوء الفهم المقصود وغير المقصود.

ومما لا شك فيه أن كل هذه الأسباب، حالت دون تحقيق حكام المنطقة الشمالية الأهداف التي رسمتها من ربط علاقاتها بالدول الأوروبية خلال القرن السابع عشر الميلادي، وبقيت المنطقة الشمالية المغربية على ما هي عليه من التمزق والانحلال والانحطاط منذ وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي إلى أن انطلق العلويون من الجنوب وصولا إلى المنطقة الشمالية في إطار حركة سياسية تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع بالبلاد، فدشنوا عهدا جديدا من تاريخ المغرب الحديث.

فعلى الرغم مما كان عليه الوضع من اضطراب الأجواء السياسية بالمنطقة الشمالية المغربية وسقوط مجموعة من المدن في يد الاحتلال الأجنبي، فقد أفلح السلطان المولى اسماعيل العلوي في استرجاع بعض الثغور المحتلة من قبضة الغزاة الأوروبيين، بعد أن كون

جيشا من أهل الريف بقيادة أسرة الحمامي الريفي، فبدأ بذلك التعيين عهد جديد بالنسبة للمنطقة الشمالية التي أصبحت قاعدة للحكم الإسماعيلي، وأضحت الواجهة الخلفية لميدان حصار سبتة، ومسرحا لعمليات مقاومة كثيفة شاركت فيها بالإضافة إلى الجيش الريفي (الجبلي) الشمالي مجموعات قدمت من مختلف أنحاء البلاد، الأمر الذي دفعنا إلى القول بأن المقاومة الشمالية المغربية في هذه الفترة انتقلت من مقاومة شعبية غير منظمة إلى مقاومة رسمية وطنية منظمة.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا لماذا فضل العلويون تطبيع العلاقات التجارية مع الأوربيين، وسلوك سياسة المهادنة والمسالمة معهم عوض الاستمرار في حصار مدينة سبتة حتى يتم تحريرها كباقي المدن الشمالية الأخرى.

طبعا، لقد وقفنا في متن هذا البحث على بعض أسباب فشل الاستمرار في سياسة المواجهة، والتي تمثلت في مناعة تحصين مدينة سبتة واستحالة تحريرها من البر من جهة، ولضعف القوة العسكرية الشمالية المغربية أمام التفوق العسكري الإسباني في البر والبحر على السواء من جهة أخرى.

فما كان على حكام المنطقة الشمالية المغربية بصفة خاصة والمغرب بصفة عامة إلا نهج سياسة المسالمة والانفتاح على أوروبا من أجل وضع المغرب على قاطرة الإصلاح والتحديث لمواكبة التقدم الحضاري الأوروبي. إلا أن هذه السياسة فشلت بدورها، حيث حالت دون تحقيق ذلك مجموعة من الأسباب والعوامل الظاهرة منها والباطنة. فما علينا إلا مواصلة المسير مستقبلا للكشف عن مختلف الأسباب والعراقيل التي أحبطت مشروع التحديث الذي كان يسعى تحقيقه المغرب.

ثبت المصادر والمراجع

الوثائق:

- مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان مولاي محمد بن الشريف والسلطان مولاي رشيد ، 1670/1654م، A02-001/A03-001
- مديرية الوثائق الملكية، محفظة السلطان مولاي اسماعيل رحمه الله، 1701/ 1714م ، رقم A04-004.

المصادر:

- الإفراني (محمد الصغير المراكشي)، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تحقيق، هوداس، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الثانية 1988م.
- الحجري ابن قاسم (أحمد)، ناصر الدين على القوم الكافرين، تحقيق محمد رزوق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى 1987م.
- خورخي (دي هنين)، وصف الممالك المغربية 1603م/1613م، ترجمة عبد الواحد أكمير، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. الأولى 1997م.
- داود (محمد)، تاريخ تطوان، المجلدات 1و2و3، المطبعة المهدية، تطوان، 1959-1965م، المجلدان 7و8، المطبعة الملكية، الرباط، 1978-1990م.
- الريفي (عبد الكريم بن موسى)، زهرة الاكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن اسماعيل، دراسة وتحقيق أسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الاولى، 1992م.
- الزياني (أبو القاسم بن أحمد بن علي)، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، الطبعة الأولى 1992م.

- ابن زيدان (عبد الرحمان)، المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة اديال، الدار البيضاء، سنة 1993م.
- ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الجزء الثالث، مطابع إديال، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1990م.
- الفشتالي (عبد العزيز)، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، الرباط، 1972م.
- القادري (محمد بن الطيب)، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق، الجزء 1، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الأولى 1982م.
- القادري (محمد بن الطيب)، التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر، تحقيق هشام العلوي القاسمي، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1983م.
- مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى 1994م.
- المشرفي (محمد بن محمد بن المصطفى)، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، دراسة وتحقيق ادريس بوهليلة، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة الغربية، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، طبعة الاولى، الرباط، 2005م، الجزء الاول.
- المكناسي (محمد ابن عثمان)، الإكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1965م.
- مويط (جرمان)، رحلة الأسير مويط، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 1990م.
- مارمول (كربخال)، افريقيا، ج 2، ترجمة محمد حجي والاخرون، الرباط، 1988-1989م.

- الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار المغرب الاقصى، الجزء السادس، تحقيق وتعليق الاساتذة، جعفر الناصري ومحمد الناصري، منشورات دار الكتاب الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1956م.
- وندوس (جون)، رحلة إلى مكناس، ترجمة زهراء إخوان، منشورات عمادة جامعة المولى اسماعيل، مكناس، ب.ت.
- اليوبي (لحسن)، الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، سنة 1998م.

المراجع:

- أبرزاق (البشير)، شمال غرب المغرب في عهد السلطان المولى اسماعيل(1082-1139هـ/1672-1727م) جوانب من التاريخ السياسي والاجتماعي، مطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2017م.
- أبو إملاق (عبد القاهر)، الخبر عن ظهور الفقيه العياشي بهذه البلاد وذكر سبب قيامه بوظيفة الجهاد، ضمن كتاب الحركة العياشية، منشورات كليات الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى1982م.
- الادريسي (أحمد السالمي)، السياسة الدولية الفاعلة للمغرب دراسة في المحاور والضوابط، العلاقات الخارجية للدول المغربية من النشأة إلى نهاية القرن 18م، الجزء الاول، جامعة الحسن الثاني عين الشقف الدار البيضاء.
- الأزمي (أحمد)، العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان المولى إسماعيل (1672 /1727م)، منشورات ما بعد الحداثة بفاس، سنة 2007م.
- بروديل (فرنان)، المتوسط والعالم المتوسطي، تعريب مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط. الأولى 1993م.
- بنسعد (عبد الله)، مدينة سلا حديث الصورة، 2008م.

- بوزيان (عمر)، علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين 1845 – 1912م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، الجزء الأول.
- بوطالب (ابراهيم)، (العصر العلوي الاول)، في مذكرات من التراث المغربي، مجموعة تاريخية يشرف عليها العربي الصقلي، الرباط، الجزء الرابع، 1985م.
- التازي (عبد الهادي)، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، مجلد 3، دار النشر المعرفة.
- التازي (عبد الهادي)، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، المجلد التاسع، فضالة، المحمدية، 1988م.
- بن تاويت (محمد)، تاريخ سبتة، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة دار الثقافة، الدار البيضاء،1982م.
- جلاب أبو عبد الله محمد المرابط الدلائي (حسن)، عالم الزاوية الدلائية وأديبها، مراكش، 1997م.
- حجي (محمد)، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1988م.
- حركات (إبراهيم)، السياسة والمجتمع في العصر السعدي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأول ى1987م.
- الخراز (محمد الحبيب)، سفراء تطوان على عهد الدولة العلوية، الجزء الأول، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى، سنة 2007م.
- رزوق (محمد)، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1991.
- روجرز (ب.ج)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتعليق يونان لبيب روق، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1981م.

- كينيث (براون)، موجز تاريخ سلا 1000-1800، ترجمة، محمد حبيدة وأناس لعلو، منشورات أمل، ط.الأولى2001م.
- المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، دار النشر المعرفة، طبعة الخامسة، 1968.
- المودن (عبد الحميد)، ثغر المعمورة من بداية امره إلى سنة تحريره من طرف السلطان مولاي اسماعيل 1092هـ/ 1681م، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير، الطبعة الاولى، سنة 2010م.
- ابن عزوز حكيم (محمد)، أصيلا قرن من تاريخها الذهبي (1589-1689م)، تطوان، 2004.
- ابن عزوز حكيم (محمد)، موقف العرش العلوي من الجيوب المغتصبة، ج 1، الرباط، د، ن، 1983م.
- ابن عزوز حكيم (محمد)، الجديد في تاريخ تطوان، تطاون 2000.
- العمراني (محمد)، المغرب زمن العلويين الاوائل، مطبعة مطابع الرباط نت، الطبعة الاولى، سنة 2013م.
- غييرمو(غوثالبيس بوستو)، الموريسكيون في المغرب، ترجمة، مروة محمد ابراهيم، مراجعة وتقديم، جمال عبد الرحمن، نشر، المجلس الاعلى للثقافة، سنة، 2005.
- غيلان (عبد السلام بن محمد بن أحمد)، لمحات من تاريخ زاوية أولاد غيلان، سنة 1987.
- الفكيكي (حسن)، سبتة المحتلة ذروة وعينا الوطني (1415-1912م)، المطبعة الملكية الرباط، سنة، 2003م.
- الفكيكي (حسن)، المقاومة المغربية للوجود الاسباني بمليلية، البيضاء، 1997م.
- القدوري (عبد المجيد)، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.
- القدوري (عبد المجيد)، ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الأولى، 1991م.

- السعود (عبد العزيز)، تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة-المجتمع-الدين)، منشورات جمعية تطوان أسمير، الطبعة الاولى، 2007.
- الشاذلي (عبد اللطيف)، الحركة العياشية حلقة من تاريخ المغرب في القرن 17م، منشورات كليات الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى1982.
- شهبون (ادريس)، العرائش في تاريخ المغرب قبل عهد الحماية: جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والعمرانية، منشورات اكاديمية المملكة المغربية، سلسلة تاريخ المغرب، سنة 2014.
- واحيحي (سعيد)، مهدوية ابن أبي محلي الفلالي ومخطوطه "تقييد في التعريف بمدينة سجلماسة"، المطبعة KRabat Net Maroc، الطبعة الأولى،2009.
- بن الصغير (خالد)، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886م)، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.
- **<u>الأطاريح والرسائل الجامعية المرقونة:</u>**
- إخوان (زهراء)، العلاقات المغربية الخارجية في القرن الحادي عشر هجري (17م)، أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، السنة الجامعية 1989-1990م.
- أعفيف (محمد)، أصول التحديث في اليابان 1562-1868م، أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، السنة الجامعية 2004-2005م.
- الدحاني (عبد الإله)، المغرب ومضيق جبل طارق 1684-1815م، محاولة لفهم علاقات المغرب بمجاله البحري، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، السنة الجامعية 2003-2004م.
- مرزاق (محمد بن عمرو)، مشكل الأسرى بين المغرب وأوروبا الغربية فيما بين 1603م-1672م: هولندا نموذجا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية وجدة، سنة 2003- 2004.

- العمراني (محمد)، مقدمة تحقيق كتاب الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان لحمدون الطاهري الجو طي، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2003-2004م.
- العمراني (أحمد)، العلاقات المغربية الهولندية خلال القرن السابع عشر (1603-1668م)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سنة 2006-2007م.

المقالات المنشورة ضمن المجلات والموسوعات وأعمال الندوات:

- أبرزاق (البشير)، «تمثيل السلطة المركزية والممارسات الاستبدادية: السلطة المحلية في شمال المغرب في عهد السلطان المولى اسماعيل (1672-1727)»، مقال ضمن **مجلة أسطور للدراسات التاريخية**، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، يناير 2015م. ص ص.76-91.
- إخوان (زهرة)، «وصف انجليزي للمغرب في القرن السابع عشر مذكرات جيل بين»، مقال ضمن **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهار المهراز**-فاس، العدد 12، سنة 2001م، ص ص.193-201.
- أملي (حسن)، «الجهاد البحري بمصب أبي رقراق رد فعل أندلسي»، ضمن ندوة؛ **المغرب وإسبانيا، خلال القرن السابع عشر**، تنسيق محمد صالحي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14، 1997م. ص ص.9-28.
- أميلي (حسن)، «المعمورة خلال القرنين 16 و17»، مقال **ضمن ندوة قصبة المهدية تراث ومؤهلات**، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22و23 أبريل 2003م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سنة 2006م. ص ص. 111-132.
- أميلي (حسن)، «البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16 و17م من الريادة إلى التبعية»، في ندوة: **العثمانيون والعالم المتوسطي**،

مقاربات جديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط الأولى 2003، ص ص،91-117.

- أميلي (حسن)، مادة «الجنوي، سعيد»، في موسوعة **معلمة المغرب**، مطابع سلا 1998م، ج9، ص .3115.
- بنيس (عبد الحي)، «البعثات الدينية الإسبانية إلى المغرب ودورها خلال النصف الثاني من القرن 17م»، ضمن ندوة **المغرب واسبانيا خلال القرن السابع عشر**، تنسيق محمد صالحي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 64، سنة 1997م، ص 29-46.
- بوكبوط (محمد)، «بوغاز جبل طارق في سياسة المخزن خلال القرن الثامن عشر» ، ضمن ندوة **دور مضيق جبل طارق في علاقات المغرب الدولية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، أيام 27-28 فبراير 1 مارس 2001م، مطبعة إسبارتيل-طنجة، 2005، ص ص.153-162.
- التازي (عبد الهادي)، «الثغور المغربية المحتلة بين المواجهة المسلحة والتدخل الاجنبي»، **مجلة البحث العلمي**، السنة الثالثة عشر، سنة 1976م، العدد 25، ص ص. 13-30.
- الجراري (نور الدين)، «جوانب من تاريخ تطوان السياسي خلال عهد أسرة، آل النقسيس (1597-1673م) انطلاقا من بعض الوثائق المغربية غير المنشورة»، ضمن ندوة؛ **تطوان خلال القرنين 16و17**، م. س، ص ص.213 -236.
- حجي(محمد)، «العلاقات المغربية / الهولندية في القرن السابع عشر»، في ندوة **المغرب وهولندة، دراسات في التاريخ والهجرة واللسانيات والسيميائية الثقافية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 8، الرباط. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988م، ص ص.43-46.
- حجي (محمد)، «علاقة تطوان بالمخزن خلال القرن الحادي عشر (17م) (1012-1084هـ/1603-1673م)»، ضمن ندوة **تطوان خلال القرنين 16و17**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، مارس 1955م، ص ص.15-25.

- الدحاني (عبد الإله)، «بعض الأنشطة المحظورة في مضيق جبل طارق خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر»، مقال ضمن ندوة **دور مضيق جبل طارق في علاقات المغرب الدولية**، تنسيق مصطفى الغاشي وعبد الحفيظ حمان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، أيام 27-28 فبراير 1 مارس 2001م، ص ص.167-174.
- الدحاني (عبد الإله)، «استرجاع المعمورة سنة 1681م قراءة في مسألة تحرير الثغور المغربية خلال العصر الحديث»، مقال ضمن ندوة **قصبة المهدية تراث ومؤهلات**، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22و23 أبريل 2003م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سنة 2006م. ص ص.133-142.
- روجي (كواندرو)، «قراصنة سلا»، تعريب محمد العربي محمود، **مجلة البعث العلمي**، العدد، 36، ص ص.131-156.
- السعود (عبد العزيز)، «دور تطوان في المبادلات الخارجية (1727-1767)»، مقال ضمن ندوة، **تطوان خلال القرن الثامن عشر،1727-1822**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، أيام 21-22-23 أكتوبر 1993، منشورات مجموعة البحث في التاريخ المغربي الأندلسي، تطوان، 1994، ص ص.43-49.
- الشاذلي (عبد اللطيف)، مادة «بنيا لوز، محمد»، في موسوعة **معلمة المغرب**، مطابع سلا، 1992م، ج5، ص. 1604.
- شكري (عبد الرحيم)، «الصراع بين المغرب واسبانيا خلال القرنين 16و17 من خلال وثيقة تتعلق بالجهاد البحري والاسرى ثم العلوج»، مقال ضمن ندوة **المغرب واسبانيا خلال القرن السابع عشر**، تنسيق محمد صالحي، منشورات كليو الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 64، سنة 1997م، ص ص. 47 -77.
- شوقي (عطا الله الجمل)، «العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر، في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني

بلندن»، **مجلة المناهل**، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية الرباط، العدد الثالث، السنة الثانية 1975، ص ص.157-187.

- عبد العزيز (عبد الله)، «البحرية المغربية والقرصنة»، **مجلة تطوان**، 1958-1959م. العددان 3-4.
- الغاشي (مصطفى)، «مفهوم الدبلوماسية والتجربة المغربية: تجربة ابن عثمان المكناسي وابن قاسم الزياني»، في **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان**، العدد 17، سنة 2012م، ص ص.127- 162.
- الفكيكي (حسن)، «التمسماني عمر بن حدو»، **معلمة المغرب**، سلا، 1995م، ج 8، ص 2250.
- الفاسي (محمد)، «محاربة محمد الثالث للقرصنة البحرية، القرصنة والقانون ألأممي» ، مطبوعات **أكاديمية المملكة المغربية** سلسلة "الدوريات"، الدورة التاسعة، الرباط، 1986م، ص ص.77- 92.
- الفاسي (عبد الإله)، «تطور علاقات العدوتين الرباط –سلا بالبحر من القرن 17 إلى القرن 19»، ضمن ندوة؛ **البحر في تاريخ المغرب**، تنسيق عثمان المنصوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية سلسلة الندوات رقم 7، ص ص.223- 242.
- قدوري (عبد المجيد)، «دبلوماسية المأمورية / دبلوماسية التأسيس»، مقال ضمن كتاب، **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 105، الطبعة الأولى 2003م، ص ص. 255- 269.
- كايي (جاك)، «سفارات وبعثات دبلوماسية مغربية إلى هولاندا في عهد الملوك السعديين»، ترجمة عبد اللطيف أحمد خالص، **مجلة البحث العلمي**، السنة الثالثة، 1966م، ص ص. 206- 235.
- اللوه (أمينة)، **«قضبة** العرائش»، ضمن مجلة **البحث العلمي**، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط، العدد 27، سنة 1977م، ص ص. 185- 199.

- اللوه (أمينة)، **«قضبة** العرائش»، ضمن مجلة **البحث العلمي**، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط، العدد 28، سنة 1977، ص ص. 189- 208.
- اللوه (أمينة)، **«قضبة** العرائش»، ضمن مجلة **البحث العلمي**، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي الرباط، العدد 29- 30، سنة 1979م، ص ص.325-335 .
- اللوه (أمينة)، «قضية العرائش من خلال كتاب العرائش لصاحبيه كارسيا فيكيراس – رودريكس خوليا»، **مجلة البحث العلمي**، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط، العدد 31، اكتوبر 1980م، ص ص. 57- 66.
- المحمدي (علي)، «السفير في مفهوم المخزن»، مقال ضمن كتاب، **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 105، الطبعة الأولى 2003م، ص ص. 255 -269.
- المغيلي (محمد بن عبد الكريم)، «رسالة في اليهود»، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة وعمر بنميرة، منشورات **مجموعة الأبحاث والدراسات في تاريخ اليهود وتراثهم**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط. الأولى 2005م.
- المنصوري (عثمان)، «ظاهرة الاستعانة بالأجنبي في تاريخ المغرب الحديث»، بحوث **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية**، عدد خاص: المغرب والاحتلال الأجنبي، العدد 1999م.
- المودن (عبد الحميد)، «محاولة توثيقية لتاريخ الوجود الإسباني بحصن المعمورة» ، مقال ضمن ندوة **قصبة المهدية تراث ومؤهلات**، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22 و23 أبريل 2003م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سنة 2006م. ص ص. 55- 63.
- ناصري (عبد الملك)، «الثغور المراسي المغربية في السياسة العسكرية لمولاي إسماعيل»، مقال ضمن ندوة **المدن المراسي في تاريخ المغرب**، أشغال الأيام الوطنية الثامنة عشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، الدار البيضاء في: 27- 29 أكتوبر

2010م، تنسيق عبد المالك ناصري، مطبعة مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2013م، ص ص. 309 -293.

- الوزاني (التهامي)، «نطاق نشاط أبناء النقسيس في القطر المغربي»، **مجلة الأنيس**، ط. تطوان، العدد 10، يونيو 1955م.

Les ouvrages

- Abel (Boutin) , *Les Traités de paix et commerce de la France avec la barbarie 1515-1830*. paris, 1902.
- Boutaleb (Brahim) et autres, *Histoire du Maroc*, Paris, Hatier, 1967.
- Brignon (Jean) et autres, *Histoire du Maroc*, Paris, hachette, 1967.
- Bernard (Lewis) , *Le Langage Politique de l'Islam, Editions Gallimard, Imprimerie Floche, moyenne, (France*), 1988, p p.110 -128.
- Braudel (F) .*Civilisation matérielle, économie, et capitalisme***,** tome 3**,** Paris, A Colin, 1996.
- Caille (Jacques). *La Représentation diplomatique De la France au Maroc*. Publication de L'I.H.E.M.1951.
- Caillé (Jacques), *Les Accords Internationaux du Sultan Sidi Mohamed ben Abdellah*, Rabat, 1960.
- De Castries (Henry) , *Sources Inédites de L'histoire du Maroc, Pays-Bas, 1ere sérés, Dynastie saadienne*, 6 Tomes, Edition Ernest Leroux, Paris, Martinus Nijhoff, La Haye, 1906 – 1923.
- De Castries (Henry) , *Sources Inédites de L'histoire du Maroc, France, 1ere série, Dynastie saàdienne, Ernest Leroux*, paris, Tome II, 1909, Tome III, 1911.
- De Castries (Henry) , *Pierre de Cenival et Philippe de Gosse Brissac, S.I.H.M, Angleterre, 1ere, Dynastie saadienne*, 3 Tomes, Paris, Londres, 1918- 1936.

· Defontin (Mascange)**,** *Le Grand Ismail. empereur du Maroc*. Paris. Harpon et Cie.1929.

· De La Veronne (Ch) , *Tanger sous L'occupation Anglaise, d'après une description anonyme de 1674*, Paris, 1972.

· Lempriere (G) , *Voyage dans l'Empire de Maroc et le royaume de fez, fait pendant les années 1790 et 1791*, traduit de l'Anglais par M.de Sainte-Suzanne, Paris 1801.

· Miége (J.L). *Consuls et négociants à Tétouan, 1681-1727, Colloque : Tétouan au XVI et XVII siècles***,** 1996.

· Morsy (Magali), *La relation de Thomas Pellow : une Lecture du Maroc au XVIIIème siècle***,** Editions Recherche sur la civilisation, Paris, 1983.

· Mouette (Germain), *Histoire des Conquestes de Moulay Rachid et de Moulay Ismaël*, Paris, 1683.

· P.J.L. *Misionero Franciscano de Marruecos . Memoria Sobre La mision Franciscana de Marruecos*. Tanger. 1924.

· Robert (Ricard), *La Place de Mazagan au début de 17eme*, paris, 1904, pp 68-74.

· R. (Thomassy), *le Maroc ; Relation de la France, avec cet Empire***,** Paris, 1859.

· VILAR (Juan BAUTISTA), *Mapas, planos y fortificationes hispanicos (S.XV-XX)***,** Madrid, 1992.

Les revues:

- Amezian (Mohamed) et Mbarak (Zaki),« *le Maroc dans les archives des Pays-Bas* », dans : **revue Maroc Europe**, n6 1994, éditions la prote, imprimerie elamaarif aljadid, Casablanca, pp 257- 320 .
- Arnaiz (Dora Bacaicoa) « *EL brigadier- ingeniero Don Joseph Gayaso y et Sitio de Ceuta en 1720*» IN **Hespéris- Tamuda**, Vol : 2, fasc2-3, 1961, pp 231-278.
- Braithwaite (John) *, Histoire des révolutions de L'empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Moulay Ismail 1727 et une partie de 1728 Amsterdam*. **Hespéris Tamuda**, VII, 1959.
- Caille (jacques). *Ambassades et Missions Marocaines en France*. **Hespéris Tamuda**, vol, 1, fascicule 1,(1960).
- Justinard (C) , *Quelque documents inédits sur le Maroc(1670-1680)* **, in Hespéris Tamuda**, 1950.
- Mougin (Louis) : *« Projet d'occupation de la Qasba de Rabat par l'Espagne en 1619 »* in Revue **de l'occident musulman et de la Méditerranée**n 26_ 2 Trimestre_ Marseille 1978.
- Meunier (Dominique), *« Le Consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hattfield (1717-1728). Etude et Edition de textes »*, in Revue **d'Histoire maghrébine**, n 19-20, Tunis, oct. 1980, p p. 233-304.
- OBDEIJN (Herman) *« les relations entre le Maroc et les Pays-Bas : un aperçu historique* **»** dans **: le Maroc et la hollande**, études sur

l’histoire, la migration, la linguistique et la sémiologie de la culture, colloque publié par la faculté des lettres et des sciences humaines rabat, imprimerie Najah el Jadida - Casablanca, 1988, pp. 61-71.

- Robert (Ricard), *Portugais au Publications récentes sur L’histoire des Maroc*, **hesperis Tamuda**, T, XXIII, 1936.
- R, (Le Beel), *Me Maroc Dans les Relations des Voyages anglais*, **in hesperis Tamuda**, 4éme trimestre, 1929.

الفهرس

مقدمة..... 2

الباب الأول: الاحتلال الأجنبي للسواحل الشمالية المغربية ومراحل مقاومته خلال القرنين 17م و 18م. 16

الفصل الأول: الاحتلال الأجنبي لسواحل المنطقة الشمالية وحيثياته. 18

المبحث الاول: الأطماع الأجنبية في شمال المغرب. 18

المبحث الثاني: الاحتلال الإسباني للعرائش..... 26

المبحث الثالث: وضع العرائش بعد استيلاء الإسبان عليها..... 39

المبحث الرابع: احتلال قصبة المعمورة. 42

الفصل الثاني: مراحل المقاومة الشمالية المغربية للاحتلال الأجنبي..... 48

المبحث الاول: ردود الفعل المغربية: 48

المبحث الثاني: ظهور زعامات جهادية بالمنطقة الشمالية. 59

الفصل الثالث: المنطقة الشمالية والفتح الإسماعيلي لها..... 75

الفصل الرابع: الأسرى الأوربيون بالمنطقة الشمالية..... 113

الباب الثاني: العلاقات السياسية بين شمال المغرب والدول الأوروبية خلال القرنين 17م و 18م. 134

الفصل الأول: العلاقات الدبلوماسية بين أوروبا ومنطقة شمال المغرب خلال القرنين 17م و 18م. 137

الفصل الثاني: بعثات المنطقة الشمالية المغربية إلى أوروبا. 155

الفصل الثالث: البعثات الأوروبية إلى المنطقة الشمالية المغربية. 176

الفصل الرابع: العلاقات بين شمال المغرب وأوروبا: عوائق وتحديات. 198

الباب الثالث: العلاقات التجارية بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال القرنين 17 و 18م: 219

الفصل الأول: النشاط التجاري بين شمال المغرب والدول الأوربية خلال القرنين 17 و18م. 221

المبحث الأول: موقف الإسلام من مسألة التجارة مع الأجانب. 221

المبحث الثاني: أهمية العدة العسكرية في مسألة التجارة. 227

المبحث الثالث: الأسرى في ميزان العلاقات التجارية. 236

الفصل الثاني: أهمية المنطقة الشمالية في المبادلات البحرية المغربية خلال القرنين 17 و18 م. 246

المبحث الأول: أهم موانئ المنطقة الشمالية. 248

المبحث الثاني: المواد المصدرة نحو الدول الأوربية: 260

المبحث الثالث: المواد المستوردة من الدول الأوربية 276

المبحث الرابع: تهريب السلع. 284

الفصل الثالث: مستوى العلاقات التجارية بين منطقة شمال المغرب والدول الأوروبية خلال القرنين 17م و18م. 288

خاتمة 298

ثبت المصادر والمراجع 302

الفهرس 318